http://www.opoosoft.com

الملخص التنفيذي

هنيدة غانم

يرصد «تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٣ - المشهد الإسرائيلي ٢٠١٢»، أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في العام المنصرم، ويحاول استشراف وجهة التطورات في الفترة المقبلة.

تعداد سكان إسرائيل قارب في نهاية عام ٢٠١٢ ثمانية ملايين نسمة.

ويتناول التقرير بالرصد والتحليل المشهد الإسرائيلي في سبعة محاور أساسية، هي: محور العلاقات الإسرائيلية -الفلسطينية، المحور السياسي الإسرائيلي الداخلي، محور العلاقات الخارجية، المحور الأمني- العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيرًا محور الفلسطينيين في إسرائيل، ويقدم للتقرير ملخص تنفيذي يجمل أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تؤثر في إسرائيل وفي وجهتيها الداخلية والإقليمية.

وكما جرت عليه العادة منذ إطلاق تقرير «مدار» الأول قبل ثمانية أعوام، فقد شارك في كتابته وإعداده مجموعة من الباحثين المختصين والمتابعين للشأن الإسرائيلي. وقد اتبع المشاركون في تحليلهم، قراءة موضوعية ورصينة تركز على المتغيرات ذات الطابع الاستراتيجي، وتجنبوا قدر الممكن السرد التفصيلي والوصفي المجرد للأحداث.

إسرائيل ٢٠١٢- صورة عامة

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن تعداد سكان إسرائيل قارب في نهاية عام ٢٠١٢ ثمانية ملايين نسمة (٧,٩٨٠,٩) منهم ٦,٠١٥ مليون من اليهود ويشكلون ٧٥,٤٪ من المجموع العام، و١,٦٤٨ مليون من العرب يشكلون ٢٠,٦٪

http://www.opoosoft.com

من السكان، ويشمل هذا العدد سكان القدس المحتلة من الفلسطينيين الذين يقارب عددهم ٣٠٠ ألف نسمة، إضافة إلى ٣١٩ ألفًا ممن يعرفون كآخرين، كما ولا تضم هذه المعطيات العمال الأجانب الذين يقارب تعدادهم ٢٠٠ ألف نسمة.

يسكن ما يقارب ٢٢٥ ألف مستوطن في أحياء القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧.

وتعد القدس، وفق المعطيات الإسرائيلية الرسمية، والتي تضم القدس الشرقية، أكبر مدن إسرائيل، حيث يبلغ عدد سكانها ما يقارب ٨٠٤,٣٥٥ منهم حوالي ٤٩٧ ألف يهودي؛ منهم حوالي ٢٢٥ ألف مستوطن يسكنون في أحياء القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧.

تلي القدس من حيث عدد السكان تل أبيب التي يصل تعدادها إلى ما يقارب نصف سكان القدس بـ ٤٠٤,٧٥٠. ثم تأتي حيفا في المرتبة الثالثة ٢٧٠,٣٤٨، فيما تعدّ مدينة بني براك أكبر مدينة للحريديم ١٦٣,٣٠١، تليها مدينة بيت شمش التي يقطنها ثاني أكبر تجمع للحريديم ٨٤,٢٠٩، ولأول مرة تكون مستوطنة موديعين عيليت بالقرب من رام الله ثالث أكبر تجمع للحريديم الإسرائيليين، حيث يصل تعدادها إلى ٥٢,٠٦٠ مستوطنًا.

تشهد نسبة الخصوبة عند العرب انخفاضًا مستمرًا، حيث وصلت مع نهاية ٢٠١٢ إلى ٣,٥١ بعد أن كانت ٩,٢ عام ١٩٤٨.

وبلغت نسبة النمو السكاني في إسرائيل عام ٢٠١٢ معدل ١,٨٪، حيث وصلت بين المواطنين العرب ٢,٦٪، وبين الحريديم وحدهم أكثر من ٣٪ فيما كانت بين اليهود العلمانيين قرابة ١,٤٪ . وقد شكلت الزيادة الطبيعية الناتجة عن الولادات أغلب مصادر الزيادة وبلغت حوالي ١٧٠ ألف ولادة، فيما لم تتجاوز أعداد المهاجرين ١٦,٥ ألف يهودي.[١] وتسجل مستوطنه موديعين عيليت أكبر نسبة تكاثر طبيعي في إسرائيل بمعدل ٥,٦٤.[٢]

يشار هنا إلى أن نسبة الخصوبة (عدد الولادات) عند العرب تشهد انخفاضًا مستمرًا، حيث وصلت مع نهاية ٢٠١٢ إلى ٣,٥١ بعد أن كانت عام ١٩٤٨ تصل ٩,٢، وفي عام ١٩٧٩ كانت ٧,٢٥ وانخفضت إلى ٤,٥٧ عام ٢٠٠٠، بالمقابل لم تشهد النسبة بين اليهود تغيرًا دراماتيكيًا، إذ كانت عام ١٩٤٨ حوالي ٣,٨ وانخفضت عام ٢٠١٢ إلى ٣,٠ فقط، ويأتي ذلك بالدرجة الأولى بسبب عدم ارتباط نسبة الولادة عند الحريديم بالمتغيرات الاجتماعية المحيطة، وارتباط الولادة عندهم بالمعتقدات الدينية التي تحرم الحدّ من النسل، وهو ما يرجح استمرار تزايدهم ومضاعفة أعدادهم.[٣]

معدلات الحياة في إسرائيل من المعدلات العالية عالميًا، حيث تصل إلى ٨٠,٧ عامًا للذكور و٨٣,٩ عامًا للإناث

وتعتبر معدلات الحياة في إسرائيل من المعدلات العالية عالميًا، حيث تصل إلى ٨٠,٧ عامًا للذكور و٨٣,٩ عامًا للإناث[٤] بين اليهود، بينما تصل بين العرب إلى ٧٦ عامًا بين الذكور و٨٠ بين الإناث.[٥]

http://www.opoosoft.com

أحداث مفصلية وسيناريوهات متوقعة

تأثرت إسرائيل عام ٢٠١٢ بمجموعة من الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية المهمة. إقليميًا تميز عام ٢٠١٢ بتواصل حالة عدم الاستقرار والضبابية في المحيط الجيو- سياسي لإسرائيل وبخاصة في مصر وسورية، واستمرار انشغال إسرائيل بـ«الخطر الإيراني النووي». دوليًا، شكل انتخاب باراك أوباما لولاية رئاسية ثانية في أميركا، عاملاً مهمًا سيؤثر بالتأكيد على وجهة العملية السياسية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. داخليًا، شكلت الانتخابات الإسرائيلية وما أعقبها من تشكيل ائتلاف حكومي برئاسة نتنياهو وعضوية «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل»، و«الحركة»، إلى جانب استثناء الحريديم حدثًا مهمًا، ليس سياسيًا فقط، بل اجتماعي أيضًا، فقد افرزت الانتخابات قوى وتحالفات سياسية جديدة، وأسدلت الستار على أخرى، وكان ذلك إلى حدّ ما ناتج عن أن المعركة الانتخابية انتظمت حول قضايا داخلية، وتجنبت الخوض في القضايا المتعلقة بالصراع. على مستوى آخر، شكّل رفع مكانة فلسطين لعضو مراقب في الأمم المتحدة والديناميكية المرافقة للعدوان على غزة في ما سمي إسرائيليًا بـ «عمود السحاب» حدثان مهمان استراتيجيًا لما يحملانه من دلالات بعيدة الأمد على نوعية المواجهة المستقبلية، وعلى وجهة إسرائيل الدولية من جهة أخرى.

شهد عام ٢٠١٢ استمرار التحول نحو بيئة إستراتيجية مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي

الدائرة الاقليمية، بيئة مشبعة بالتهديدات

تشير التحليلات الإسرائيلية إلى أن عام ٢٠١٢ شهد استمرار التحول نحو بيئة إستراتيجية مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي، وتضيف أن عام ٢٠١٣ قد يشهد ظهور مزيد من التهديدات، وبخاصة من جهة سورية. وفي ظل حالة التقلب والحراك المستمر في المحيط الجغرافي، توصي مراكز البحث الأمنية إسرائيل ببناء استراتيجياتها على افتراض استمرار حالة «انعدام اليقين المستقبلي والضبابية»، مع أخذ خطر تعزز التيارات الإسلامية بعين الاعتبار، واعتبارها القوى الأكثر استفادة من سقوط الأنظمة الحليفة لإسرائيل.

ويعدد عاموس يدلين[٦] خمسة تحديات أساسية واجهت الأمن القومي الإسرائيلي ٢٠١٢، وهي: استمرار تحول إيران نحو دولة نووية، المحافظة على السلام مع مصر والأردن في ظل التغيرات التي تعصف بالمنطقة، الحرب الأهلية في سورية، والخوف من تؤدي إلى إشعال الجبهة الشمالية، العلاقة مع القضية الفلسطينية ببعديها: السياسي والمرتبط بتجديد العملية التفاوضية، والأمني- العسكري الآتي من غزة، وأخيرًا تحدي

http://www.opoosoft.com

المحافظة على مكانة إسرائيل الدولية.

ويخلص يدلين إلى أنه في ميزان الأمن القومي الإسرائيلي العام، ازدادت الايجابيات على السلبيات، إذ نجحت إسرائيل في اجتياز ٢٠١٢ من غير تسجيل أحداث دراماتيكية جدية أو تغيير حقيقي في مكانة إسرائيل الجيو- سياسية، فقد نجحت إسرائيل عمليًا في الحفاظ على السلام مع مصر والأردن، ولم تدفع ثمنًا حقيقيًا يؤثر استراتيجيًا عليها فيما يتعلق بالاحتلال في الضفة الغربية، واستمرت في المشاريع الاستيطانية فضاعفت نسبة مشاريعها أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠١١ ليكون عام ٢٠١٢ وبحق «ربيع الاستيطان» الإسرائيلي، أما في غزة فقد استطاعت أن تتوصل بعد «عملية عمود السحاب» إلى اتفاق هدنة مع حماس، وحولتها إلى مسؤولة عن ضمان الحفاظ على الهدوء على الجبهة الجنوبية، فيما لم تشهد الجبهة الشمالية المحاذية لسورية أحداثًا دراماتيكية، بل بقيت الأمور على الحدود السورية هادئة بشكل عام.

أسهم انهماك الجيش السوري في الحرب الداخلية باستنزافه تقنيًا وبشريًا، وبتفكيك «التهديد السوري»، وتقليل احتمالات قيام الجيش بأي عمل مفاجئ لاستعادة هضبة الجولان

في الوقت ذاته، أسهم انهماك الجيش السوري في الحرب الداخلية باستنزافه تقنيًا وبشريًا، وبتفكيك «التهديد السوري»، وتقليل احتمالات قيام الجيش بأي عمل مفاجئ لاستعادة هضبة الجولان، بهذا تكون إسرائيل سجلت في العقدين الأخيرين تفكيك «تهديدين» لأمنها، هما التهديد العراقي في حقبة صدام والتهديد السوري الذي غرق في أزمته الداخلية، والأهم أن الوضع السوري بحسب المصادر الإسرائيلية تسبب بتوجيه ضربة قاسية لمكانة إيران في المنطقة، وفتح نافذة لإضعاف المحور الإيراني، وتشويش التواصل بين إيران وحزب الله في حال سقوط النظام السوري.

لكن على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من ما تعدّه إسرائيل فرصًا إيجابية تعزز أمنها القومي، فإن تطورات عام ٢٠١٢ تحمل أيضًا تزايدًا في التهديدات لمكانة إسرائيل ووجهتها المستقبلية، منها:

تطورات عام ٢٠١٢ تحمل أيضًا تزايدًا في التهديدات لمكانة إسرائيل ووجهتها المستقبلية

- تهديد بتحول الجبهة الشمالية إلى جبهة ساخنة، وذلك بسبب ثلاثة عوامل، هي:

١. تحول سورية إلى ساحة حرب جاذبة للحركات الجهادية والتكفيرية، التي قد تشن مستقبلاً عمليات ضد إسرائيل انطلاقًا من الجولان.

٢. إقامة إيران لميليشيات موالية لها في سورية (كما بدأ يتسرب بالفعل)، حيث يتم تفعيلها في حال سقوط النظام، لتكون ذراعًا لتنفيذ الإرادة الإيرانية، ما يعني إنتاج بيئة توأم للبنان- حزب الله.

٣. تحويل سلاح يخل بالتوازن الاستراتيجي بين إسرائيل وحزب الله، حيث تخشى إسرائيل أنه ومع تفكك النظام السوري سيسعى إلى التخلي عن الأسلحة التي

http://www.opoosoft.com

بحوزته لصالح حزب الله، ما سيعني «إخلالا» بنيويًا بخارطة التوازن العسكري وتهديد التفوق الإسرائيلي، وقد جاء توجيه الضربة العسكرية الإسرائيلية لسورية في شهر كانون الثاني بمثابة تحذير أنها لن تقبل هذا التغيير، وأنها لن تتردد في الدخول في«المستنقع السوري» كما دخلت سابقًا في «المستنقع اللبناني».

الملف الإيراني شهد بعد خطاب نتنياهو تراجعًا معينًا في الخطاب الإسرائيلي العام، وخفت حدّة التهديدات الإسرائيلية بعملية عسكرية

على الصعيد المصري، وعلى الرغم من عبور ٢٠١٢ من غير تسجيل تغيير دراماتيكي في العلاقة بين البلدين، إلا أن إسرائيل ما زالت قلقة جدًا من أن تسير الأوضاع في مصر باتجاه إلغاء معاهده كامب ديفيد وهي التي تعتبرها بمثابة كنز استراتيجي لا يعوض، وتخشى إسرائيل من أن تتحول مصر وتحت ضغط ظروف معينة إلى دولة معادية، فيما تشدد مصادرها الأمنية على التهديدات الآتية من سيناء، وعلى مخاطر تطور تحالف بين الجهادية في سيناء وغزة وسورية.

أما **على الصعيد الإيراني** فما زالت إسرائيل تضع «التهديد الإيراني» على سلم التهديدات الاستراتيجية الوجودية التي تواجهها، وهذا ما أوضحه رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه في ٢٨ أيلول ٢٠١٢ في الأمم المتحدة. ويرتبط هذا بحسب القراءات الإسرائيلية بعاملين: أولاً أن إيران تعتبر رأس حربة القوى المعادية لإسرائيل في الشرق الأوسط والمحرك الداعم للمنظمات المعادية لإسرائيل، وثانيًا أن إيران في طريقها إلى التحول إلى دولة نووية وهو ما يشكل عمليًا تغييرًا استراتيجيًا في الأطلس الجيو- سياسي الإقليمي الذي لا يمكن معه إعادة التوازنات الاستراتيجية لصالح إسرائيل كما هي عليه اليوم.

يشار هنا إلى أن الملف الإيراني شهد بعد خطاب نتنياهو تراجعًا معينًا في الخطاب الإسرائيلي العام، وخفت حدّة التهديدات الإسرائيلية بعملية عسكرية، لكن المؤكد أن هذا الملف سيستمر في إشغال الساحة الإسرائيلية في العام الحالي، وستحاول إسرائيل استخدامه أيضًا من أجل الهروب من أي استحقاقات لإنهاء احتلالها.

الدائرة الدولية: انتخاب أوباما لولاية ثانية بين التدخل الفاعل والانطواء والدور الأوروبي وآفاقه

يشير بعض الباحثين إلى أن الاتجاه الذي تلوح دلائله في الأفق قد يكون بالذات ابتعاد الولايات المتحدة عن لعب دور فاعل في الشرق الأوسط

يعتبر انتخاب الرئيس الأميركي باراك أوباما لولاية ثانية في ٧ تشرين الثاني ٢٠١٢ حدثًا ذا أهمية خاصة لإسرائيل، حيث يتوقع العديد من المحللين والمتابعين أن يؤثر على تعامل إسرائيل مع الملف الفلسطيني ومع الملف الإيراني، إضافة إلى التوافق على صيغ التعامل مع الأزمة السورية .

على صعيد التعامل مع القضية الفلسطينية، يرى البعض أن إعادة انتخاب أوباما تفتح نافذة لإعادة تحريك العملية السياسية المجمدة، إذ إن أوباما يأتي هذه المرة إلى

http://www.opoosoft.com

البيت الأبيض وقد تحرر من قلق الفوز بولاية ثانية، وتحرر إلى حدّ ما من القيود التي كان من شأنها أن تحدد خطواته السياسية المتعلقة بإسرائيل، كما تخلص بشكل خاص من «ابتزاز» نتنياهو الذي تدخل بشكل سافر في المعركة الانتخابية لصالح غريمه المرشح الجمهوري ميت رومني.

الآثار المترتبة عن النزوع الأميركي للانطواء ستكون بالمقابل فتح المجال أمام أطراف دولية أخرى للعب دور فاعل في قضايا الشرق الأوسط.

لكن في مقابل هذا السيناريو لتدخل أميركي فاعل، يشير بعض الباحثين إلى أن الاتجاه الذي تلوح دلائله في الأفق قد يكون بالذات ابتعاد الولايات المتحدة عن لعب دور فاعل في الشرق الأوسط، وتبني سياسة الانطواء أو على الأقل الاكتفاء بسياسة إطفاء الحرائق بدل العمل على حلّها وهو ما يعني أن أوباما وعلى الرغم من إعلانه أنه سيقوم بزيارة المنطقة في آذار ٢٠١٣ ، إلا أنه وفي ظل الظروف الداخلية لبلاده لن يبذل «قصارى جهده» لتحريك العملية السلمية.

ويشير البعض هنا، إلى أن الرئيس الأميركي سيضع على الأغلب القضايا الداخلية، وعلى رأسها الاقتصاد، على رأس سلم أولوياته في الفترة الرئاسية الثانية، حيث سيحتاج إلى دعم الكونغرس ذي الغالبية الجمهورية لتمرير سياساته الداخلية، ما قد يتطلب منه التنازل عن سياساته الطامحة لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في سبيل التعاون مع الكونغرس الأميركي. إن الآثار المترتبة عن هذا النزوع ستكون بالمقابل فتح المجال أمام أطراف دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي للعب دور فاعل في قضايا الشرق الأوسط، وقيادة تحركات دولية جديدة، ودعم جهود دولية وإقليمية قائمة.

ويرى محللون أن تعيين جون كيري وزيرًا للخارجية وتشاك هاغل وزيرًا للدفاع، يعطي مؤشرًا مهمًا لوجهة السياسة الأميركية الخارجية المقبلة. إذ ناهيك عن أن مصادر مؤيدة لإسرائيل ترى هاغل شخصًا معاديًا أو على الأقل لا تعتبره «صديقًا لإسرائيل»[٧] وتعبر عن قلقها من امتناعه دعم الحلّ العسكري في إيران، فان هاغل يعتبر صاحب نهج محافظ يدعو إلى عدم لعب دور نشط في الصراعات الدولية، وهو ما يعني احتمال استمرار أميركا معارضة العمل العسكري للتعامل مع الملف الإيراني، والسعي نحو استنفاد الحلول الدبلوماسية.[٨]

يتوقع أن يقوم الاتحاد بتصعيد محاولاته للتأثير والضغط على إسرائيل، وبخاصة في ظل تزايد الدعم الشعبي الأوروبي للفلسطينيين، واستمرار تغيير الموقف الشعبي في أوروبا من إسرائيل

إن اتباع أوباما لسياسة الإنطواء في حال حصولها يعني فتح المجال أمام الاتحاد الاوربي للعب دور أكبر، حيث يتوقع أن يقوم الاتحاد بتصعيد محاولاته للتأثير والضغط على إسرائيل، وبخاصة في ظل تزايد الدعم الشعبي الأوروبي للفلسطينيين، واستمرار تغيير الموقف الشعبي في أوروبا من إسرائيل،[٩] وإن كان من غير المتوقع أن يترجم هذا التصعيد إلى اتخاذ خطوات «استراتيجية» من أجل الضغط على إسرائيل، بالذات إذا ما

http://www.opoosoft.com

أخذت بالاعتبار الحساسية الأوروبية تجاه اتهامها بالمعاداة لليهود وللسامية كما حدث أكثر من مرة.

تجدر الإشارة إلى أن التصويت من قبل أكثرية دول الاتحاد لصالح رفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة، وتصاعد«التذمر الأوروبي» من السلوك الإسرائيلي، كما تم التعبير عنه بعد إعلان حكومة نتنياهو نيتها بناء ثلاثة آلاف وحدة استيطانية في مناطق E1،[١٠] ولاحقًا التوصية غير المسبوقة التي اعتمدها قناصلة الاتحاد الاوروبي في القدس في تقريرهم السنوي والصادر في شباط ٢٠١٣ من أجل فرض عقوبات على المستوطنات، وتقاطع هذه المواقف مع مناخ شعبي أوروبي متغير لصالح الفلسطينيين، وذلك في موازاة مؤشرات نزوع أميركا نحو «سياسة الانطواء»، كل هذا يعزز من إنتاج مناخ دولي ملائم لعمل فلسطيني دبلوماسي نشط، إذ يقلص السابق ذكره من «مساحات المناورة التي تستطيع إسرائيل الاستفادة منها»، ويعمق من عزلتها، فيما يوسّع في المقابل من مساحة المناورة المتاحة أمام الفلسطينيين.

تعتمد حكومة نتنياهو في استمرارها على دعم كتلة المستوطنين التي يمثلها «البيت اليهودي» برئاسة بينت، الأمر الذي سيقوى سيناريوهات تعميق عزلتها الدولية

ويشار في هذا السياق إلى أن الباحث في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، يهودا بن مئير، وصف نتيجة التصويت على الطلب الفلسطيني بأنها «هزيمة سياسية» لإسرائيل، لأنه «جسد العزلة الكبيرة لإسرائيل»، وهي عزلة غير مسبوقة منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فحتى الدول الأوروبية التي تمثل بالنسبة لإسرائيل «الأقلية الأخلاقية»، لم تقف إلى جانبها ضد الطلب الفلسطيني.

تشكل نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٣، مؤشرًا مهمًا للتطورات الاجتماعية التي تحدث في الطبقات العميقة للمجتمع الإسرائيلي

ويبدو أن حكومة نتنياهو الجديدة تعتمد في استمرارها على دعم كتلة المستوطنين التي يمثلها «البيت اليهودي» برئاسة بينت، الأمر الذي سيقوى سيناريوهات تعميق عزلتها الدولية، إذ إن أي تنازل حقيقي في موضوع الاستيطان يقوم به نتنياهو سيكون بمثابة إعلان نهاية حكومته والذهاب إلى انتخابات، وهو ما سيعمل على تجنبه.

الدائرة الداخلية: تشكيل الحكومة الـ٣٣، تشتيت الحيز السياسي، وتحول المستوطنين إلى جزء من الإجماع

تشكل نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٣ ، وما أعقبها من تشكيل ائتلاف حكومي يضن «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل»، و«الحركة»، إلى جانب إقصاء الحريديم مؤشرًا مهمًا للتطورات الاجتماعية التي تحدث في الطبقات العميقة للمجتمع الإسرائيلي، والتي تحدثنا عن جزء منها في تقاريرنا السابقة، وتشمل:

أظهرت النتائج النهائية للانتخابات تشتت القوة السياسية وتوزعها بين عدة مراكز وأطراف.

١. تشتيت الحيز الحزبي وتعدد مراكز القوة فيه: أظهرت النتائج النهائية للانتخابات تشتت القوة السياسية وتوزعها بين عدة مراكز وأطراف. فقد خسر تحالف الليكود–

http://www.opoosoft.com

بيتنا ربع قوته التي كانت له في الكنيست ولم يحصل إلا على ٣١ مقعدًا، منها ٢٠ مقعدًا لليكود و١١ لإسرائيل بيتنا، فيما حصل حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة الصحافي المعروف يائير لبيد على١٩ مقعدًا، وحصل حزبا الحريديم – شاس ويهدوت هتوراه– على ١٨ مقعدًا، منها ١١ مقعدًا للأول، و٧ مقاعد للثاني، أما حزب العمل فحصل على ١٥ مقعدًا، وحصل البيت اليهودي على ١٢ مقعدًا. عمليا تعني هذه النتائج أن الخارطة السياسية موزعة بين عدة مراكز ضعيفة ومشتتة، وأن أكبر هذه الكتل؛ أي الليكود–بيتنا ستكون محدودة جدًا في قدرتها على المناورة السياسية، وهو ما يبدو جليّا مع تشكيل الحكومة الجديدة، إذ إن تحالف «الليكود– بيتنا» يشكّل عمليًا أقلية (٣١ من ٦٨ عضو كنيست*) وهو ما يزيد من احتمالات «قصر عمر» الحكومة الجديدة، ويعزز من احتمالات الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

يعكس تحالف بينت- لبيد الذي تشكل بعد الانتخابات سعي نخب الطبقة الوسطى الاشكنازية إلى إعادة زمام السيطرة على الحيز السياسي

٢. إعادة بناء الهيمنة الاشكنازية على أسس عابرة للأيديولوجيات: يعكس تحالف بينت– لبيد الذي تشكل بعد الانتخابات ، وخاض المفاوضات الائتلافية بتنسيق كامل سعي نخب الطبقة الوسطى الاشكنازية إلى إعادة زمام السيطرة على الحيز السياسي، وذلك بغض النظر عن الفروقات والانتماءات الفكرية، حيث يسمح هذا التحالف عمليًا بتكتيل فئات متناقضة، منها العلمانية والقومية المتدينة ومنها ذات النزعة السياسية الوسطية أو اليمينية المتطرفة وأحيانًا اليسارية، والتي لا يربطها سوى بياضها وانتمائها للبرجوازية الاشكنازية من جهة، ومعاداتها للمركبات غير الصهيونية التي تضم في طرفي نقيضها الحريديم والعرب من جهة أخرى. وقد كتب في هذا السياق أفيعاد كلاينبرغ الكاتب في «يديعوت أحرونوت» إلى أن «هذه النخب في كلا جانبي الخط الأخضر (تميل) إلى التعامل باستعلاء مع أولئك الذين لا يشاركونهم في الحلم الصهيوني؛ أي العرب والحريديم... [إضافة إلى] سكان الأطراف اليهود [الذين ينتمون للشرائح الضعيفة]، إذ تشعر النخب في كلا جانبي الخط أن الدولة 'خاصتهم' موجودة في خطر التعرض لسيطرة معادية».

نجح المستوطنون في إعادة ترسيم حدود الشرعية الصهيونية- الإسرائيلية بحيث تضم المستوطنين في ارئيل تمامًا كما تضم أبناء الطبقات الوسطى في تل ابيب.

٣. إعادة ترسيم حدود الشرعية– المستوطنون يضمون إسرائيل: أظهرت المعركة الانتخابية الأخيرة، وتحالف بينيت– لبيد بعد ذلك، نجاح المستوطنين في إعادة ترسيم حدود الشرعية الصهيونية–الإسرائيلية بحيث تضم المستوطنين في ارئيل تمامًا كما تضم أبناء الطبقات الوسطى في تل ابيب. وفي هذا نجاح استراتيجي للمستوطنين الذين استطاعت نخبتهم تحويلهم إلى جزء أساسي من الإجماع الوطني، وذلك بعد أن كانوا محل خلاف سياسي داخلي وموضوع نقد دولي. ويمكن الإشارة إلى اختيار

*تشير أغلب التوقعات إلى احتمال انضمام حزب «كاديما»(مقعدان)لاحقًا.

http://www.opoosoft.com

يثير لبيد بدء معركته الانتخابية من قلب حرم المركز التعليمي في ارئيل[١١] باعتباره مؤشرًا إلى هذا التوجه الذي اضطر نتنياهو إلى إطلاق حملته من بؤرة استيطانية يمينة ايديولوجية هي «رحليم» التي تمت شرعنتها لاحقًا.[١٢] بمعنى أن نتنياهو اضطر أن يلتف على يمين لبيد بموقف أكثر يمينية، أما حزب العمل فقد خاض معركته مع محاولة التملص من أي حديث سياسي، والتركيز على الأجندة الاجتماعية على أمل أن يكسب أصوات الذين شاركوا في حملة الاحتجاج، ولفت الانتباه بشكل خاص تغييب رابين من دعايته، الأمر الذي يشي برغبة «تفكيك» العلاقة مع ما صار يمثل «اليسار» في العقل الإسرائيلي. هذا ناهيك عن أن يحيموفتش عبرت أصلاً عن موقف متفهم للمستوطنين، وامتنعت عن إدانة الاستيطان. يتكامل هذا الموقف إلى حدّ بعيد مع دخول المستوطنين إلى معاقل النخب الإسرائيلية كمحكمة العدل العليا، والنخب العسكرية والأمنية إضافة إلى الحكومة، وهو ما اعتبره الباحث الإسرائيلي أورن يفتاحئيل بأنه ضم إسرائيل للمستوطنات وليس العكس، إذ إن المستوطنين اليوم لم يعودوا يطالبون بأن يكونوا جزءًا من إسرائيل، فقد صارت إسرائيل جزءًا من المستوطنات!

يبدو بحسب تحليلات كثيرة أن نتنياهو سيحاول الابتعاد عن التعامل مع الملف الفلسطيني والتركيز على السياسات الداخلية

وفي ظل نتائج الانتخابات ودلائلها من جهة، وتشكيلة الحكومة الجديدة من جهة أخرى، يبدو بحسب تحليلات كثيرة أن نتنياهو سيحاول الابتعاد عن التعامل مع الملف الفلسطيني والتركيز على السياسات الداخلية ولا سيما فيما يتعلق بتجنيد الحريديم في صفوف الجيش الإسرائيلي، أو في إطار الخدمة الوطنية– المدنية. وهو أمر ملزم له أيضًا في ضوء وجود قرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن، وفي ضوء مطلب اقتسام العبء الذي يطالب به كل من لبيد وبينيت.

أهم تحدّ سيواجهه رئيس الحكومة الجديدة كامن في الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي الضغط الذي تمارسه الدول الأوروبية من أجل إحراز تقدم على صعيد القضية الفلسطينية.

على صعيد آخر، ثمة تأكيدات أن أهم تحدّ سيواجهه رئيس الحكومة الجديدة كامن في الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي الضغط الذي تمارسه الدول الأوروبية من أجل إحراز تقدم على صعيد القضية الفلسطينية. لكن تشكيلة الحكومة تشي بأن القرارات المصيرية المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية لن تُحسم مرة أُخرى، وبأن المعركة السياسية التي ستدور لن تسمح باتخاذ خطوات بعيدة المدى، وسيكون رئيس الحكومة نتنياهو مضطرًا إلى أن يختار بين المحافظة على بقائه السياسي واستقرار حكومته، أو بين اتخاذ خطوات سياسية لن تسمح له بالبقاء في الحكم.

استمرت الحكومة الإسرائيلية عام٢٠١٢ في سياستها الهادفة إلى إدارة الصراع. فيما كانت السمة الأهم التي هيمنت على الخطاب السياسي هي التحول من خطاب «اللا شريك» إلى خطاب «اللا حل».

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى سواء على مستوى عالمي أم محلي، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من المستجدات المهمة التي نلخصها، وبحسب ما اعتدنا في تقاريرنا السابقة، ضمن سبعة محاور أساسية:

http://www.opoosoft.com

العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية

استمرت الحكومة الإسرائيلية عام٢٠١٢ في سياستها الهادفة إلى إدارة الصراع، فيما كانت السمة الأهم التي هيمنت على الخطاب السياسي هي التحول من خطاب «اللا شريك» إلى خطاب «اللا حل»، حيث اسهمت مجموعة من العوامل في هذا التحول من بينها: حالة الجمود التي تسيطر على العملية السياسية، وهيمنة الفكر اليميني في المجتمع الإسرائيلي، والتحولات البنيوية التي تشهدها النخب التي تتحول إلى نخب ذات توجه «صهيوني محافظ- متجدد»،[١٣] فيما عززت البيئة الدولية من إمكانيات استمرار إسرائيل في سياسات إدارة الصراع وتكريس الوقائع على الأرض، علمًا أن ٢٠١٢ شهد تراجعًا واضحًا في التدخل الدولي في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ووصوله إلى أقل منسوب له منذ إطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد قبل أكثر من عقدين من الزمن .

شهدت النشاطات الاستيطانية في العام ٢٠١٢ كثافة قلّ نظيرها في السنوات الماضية

وقد أسهمت الظروف الإقليمية المحيطة والمرتبطة بانشغال العالم العربي بقضاياه الداخلية ودخول الانقسام الفلسطيني إلى قالب من الرتابة الثابتة، وانشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الرئاسية، أسهمت مجتمعة في إعطاء إسرائيل مساحة واسعة للمناورة والاستمرار في الاستيطان الذي سيحول حلّ الدولتين إلى ضرب من المستحيل.

وقد شهدت النشاطات الاستيطانية في العام ٢٠١٢ كثافة قلّ نظيرها في السنوات الماضية، شملت المصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية ومصادرات بالجملة لآلاف الدونمات، وترحيل مجموعات كبيرة من البدو، والاستمرار في مخطط عزل القدس عن محيطها في الجنوب والوسط، وفصل الأغوار عن بقية الضفة الغربية.

لقد خصصت حكومة نتنياهو أكثر من مليار شيكل للمستوطنات خلال عام.

لقد خصصت حكومة نتنياهو أكثر من مليار شيكل للمستوطنات خلال العام. كما قامت بتشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان لأول مرة برئاسة نتنياهو، وتم توسيع صلاحيات دائرة الهجرة لتشمل الضفة الغربية.

ومما يشكل سابقة ذات أهمية قصوى تدلل على توجهات إسرائيل المستقبلية هو تقرير لجنة القاضي المتقاعد إدموند ليفي (٢٠١٢) الذي يستنتج بأن الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي، بل هو حق مشروع لإسرائيل. وقد أوصت اللجنة، فيما أوصت، بشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة بأثر رجعي، وعلى الرغم من أن نتنياهو لم يقم بتبني التقرير رسميًا، إلا أن الوقائع على الأرض تشير إلى أنه يأخذه بعين الاعتبار في مشاريعه الاستيطانية المتلاحقة.

ومما يشكل سابقة ذات أهمية قصوى تدلل على توجهات إسرائيل المستقبلية هو تقرير لجنة القاضي المتقاعد إدموند ليفي (٢٠١٢) الذي يستنتج بأن الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي

ووسط هذا الواقع الميداني، شكل التصويت لرفع مكانه دولة فلسطين إلى عضو مراقب في الأمم المتحدة بمثابة مؤشر على تدهور مكانة إسرائيل الدولية ودخولها في مسار

http://www.opoosoft.com

عزلة غير مسبوقة منذ عقود، فحتى الدول الأوروبية التي تمثل بالنسبة لإسرائيل «الأقلية الأخلاقية»، لم تقف إلى جانبها ضد الطلب الفلسطيني. فقد صوتت ١٣٨ دولة إلى جانب الطلب الفلسطيني، وعارضته تسع دول، منها فقط دولة واحدة من القارة الأوروبية بجانب الولايات المتحدة وكندا وبنما وإسرائيل، وأربع دول صغيرة على شكل جزر في قلب المحيط لا يكاد يسمع باسمها المواطنون الإسرائيليون.

أسفرت النتائج النهائية للانتخابات عن فوز معسكر اليمين، الذي يتألف من تحالف «الليكود - بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، بـ ٤٣ مقعدًا

المشهد السياسي الداخلي

بينت النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ٢٠١٣/١/٢٢ أنه على الرغم من الصفعة المدوية التي تلقاها تحالف «الليكود- بيتنا» (بين حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا») من جمهور الناخبين، وأدت إلى خسارة هذين الحزبين ربع قوتهما، وفوزهما بكتلة تشكل ربع الكنيست، فإن رئيس التحالف بنيامين نتنياهو ظل الأوفر حظًا لتأليف الحكومة الإسرائيلية [وهذا ما حدث بالفعل]، ولأن يتولى منصب رئيس الحكومة للمرة الثالثة.

وأسفرت تلك النتائج النهائية عن فوز معسكر اليمين، الذي يتألف من تحالف «الليكود – بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، بـ ٤٣ مقعدًا في الكنيست الـ ١٩، إذ فاز الأول بـ ٣١ مقعدًا، والثاني بـ ١٢ مقعدًا.

فاز «معسكر أحزاب الوسط- اليسار» الذي يتألف من حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، وحزب العمل، وحزب «هتنوعا» (الحركة)، وحزب ميرتس، وحزب كاديما، بـ ٤٨ مقعدًا

في المقابل، فاز «معسكر أحزاب الوسط- اليسار» الذي يتألف من حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، وحزب العمل، وحزب «هتنوعا» (الحركة)، وحزب ميرتس، وحزب كاديما، بـ ٤٨ مقعدًا، توزعت على النحو التالي: «يش عتيد» – ١٩ مقعدًا؛ العمل – ١٥ مقعدًا؛ «هتنوعا» – ٦ مقاعد؛ ميرتس – ٦ مقاعد؛ كاديما – مقعدان.

وفاز حزبا الحريديم- شاس ويهدوت هتوراه- بـ ١٨ مقعدًا، منها ١١ مقعدًا للأول، و٧ مقاعد للثاني.

وفازت الأحزاب العربية بـ ١١ مقعدًا، منها ٤ مقاعد للقائمة الموحدة – العربية للتغيير، و٤ مقاعد للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و٣ مقاعد للتجمع الوطني الديمقراطي.

ثمة إجماع لدى أبرز المحللين في إسرائيل على أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية»

وكان حزب «يش عتيد» برئاسة الإعلامي يئير لبيد، «نجم» هذه الانتخابات و«مفاجأتها» من دون منازع، في إثر تمكنه من الفوز بمكانة الحزب الثاني من حيث عدد المقاعد في الكنيست المنتخب.

ولا بُد من أن نشير إلى أن البرنامج الذي خاض «يش عتيد» الانتخابات على أساسه، احتل المجال الاقتصادي- الاجتماعي مركز الصدارة فيه، وحظي بحصة الأسد منه.

http://www.opoosoft.com

وثمة إجماع لدى أبرز المحللين في إسرائيل على أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية» التي تنطوي على انسحابات من المناطق المحتلة، وتفكيك مستوطنات، في مقابل «وعود واهية من جانب الفلسطينيين والحصول على التأييد الدولي». وقد كانت رئيسة «هتنوعا» تسيبي ليفني الوحيدة التي طرحت العملية السياسية، وحصدت نتيجة ذلك ستة مقاعد فقط، أمّا لبيد، ورئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، فلم يوليا المسألة اهتمامًا كبيرًا.

في موازاة ذلك، فإن الحملة الانتخابية التي نجحت فعلاً هي تلك التي ركزت على جدول الأعمال المتعلق بتحسين حياة المواطنين داخل إسرائيل.

ولم يكن لبيد وحده الذي ابتعد عن الحديث عن مستقبل الضفة الغربية، وركز على ضرورة تخفيض غلاء المعيشة وأسعار الشقق السكنية، وضرورة تطبيق المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة، من خلال فرض الخدمة العسكرية على الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينيًا)، وفرض الخدمة الوطنية- المدنية على العرب، بل إن هذا هو ما فعله أيضًا نفتالي بينيت، زعيم حزب «البيت اليهودي» الذي فاز بـ ١٢ مقعدًا، وزاد قوة اليمين الاستيطاني بنحو ضعفين.

تصاعد مكانة المستوطنين ونفوذهم في سياق معركة الانتخابات، ربما كان بمثابة السمة الأبرز خلالها، وبالتالي لا بُد من أن تطبع بميسمها مرحلة ما بعد الانتخابات أيضًا.

إن ما يمكن استنتاجه من ذلك هو أن تصاعد مكانة المستوطنين ونفوذهم في سياق معركة الانتخابات، ربما كان بمثابة السمة الأبرز خلالها، وبالتالي لا بُد من أن تطبع بميسمها مرحلة ما بعد الانتخابات أيضًا.

ولم ينعكس تصاعد نفوذهم هذا في اتساع شعبية حزب «البيت اليهودي» وفي علو مكانته فحسب، وإنما انعكس أيضًا في تعزيز سيطرتهم على الليكود الذي أصبح «أكثر استيطانيًا» بلغة أحد المعلقين، ونجاحهم في احتلال مرتبات مواقع في قائمة «الليكود- بيتنا»، وفي واقع فرض «التعاطف» مع أجندتهم على الأحزاب الصهيونية جميعها.

مشهد العلاقات الخارجية

تتخذ إسرائيل من موضوع «التهديد الوجودي» الذي يمثله برنامج إيران النووي من جهة، ومساعي «نزع الشرعية» عنها من جهة أخرى، محاور عمل أساسية لسياساتها الخارجية.

واجهت إسرائيل عام ٢٠١٢ أزمة في علاقتها الخارجية بلغت أوجها في التصويت على رفع مكانة فلسطين إلى مكانة دولة مراقبة في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ما بدا من مؤشرات على تزايد عزلتها الدولية وتزايد الانتقادات الموجهة لها من قبل دول صديقة كالاتحاد الأوروبي إلا أن هذه الأزمة لم تصل إلى «مرحلة جدية» تدفع إسرائيل إلى تغيير سياستها المتعلقة بالملف الفلسطيني عامة، وإلى وقف سياساتها الاستيطانية التي تقلص فرص حلّ الدولتين من جهة أخرى.

http://www.opoosoft.com

وتتخذ إسرائيل في مواجهة الانتقادات لسياستها المتعلقة بالفلسطينيين خاصة في موضوع الاستيطان، من موضوع «التهديد الوجودي» الذي يمثله برنامج إيران النووي من جهة، ومساعي «نزع الشرعية» عنها من جهة أخرى، محاور عمل أساسية لسياساتها الخارجية.

وتنتظر إسرائيل بترقب تحرك السياسة الخارجية الأميركية التي سيتبناها أوباما في ولايته الثانية، وبخاصة فيما يتعلق بالملف الإيراني والمسألة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن أوباما سبق وتعهد بمنع إيران الوصول إلى قنبلة نووية، إلا أن إسرائيل تتوجس من الاكتفاء بالعقوبات أو تبني سياسة احتواء إيران نووية بدل رفضها، ويزيد من توجسها هذا تعيين كيري وزيرًا للخارجية وهاغل وزيرًا للدفا ع.

وفيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني، يعتقد البعض أن أوباما سوف يضغط باتجاه التقدم في المفاوضات وتسوية حلّ الدولتين، ويستشهد أصحاب هذا التوجه بزيارته إلى إسرائيل، ويعتقد هؤلاء أن تعامل أوباما مع هذا الملف، سيكون مختلفًا عن تعامله السابق في فترة ولايته الأولى، فلن يمارس على إسرائيل ضغطًا كبيرًا على شاكلة تجميد الاستيطان. أما التوجه الثاني فانه يعتقد أن الولايات المتحدة ستترك هذا الملف للأوروبيين، وأن أوباما سيكون منغمسًا في قضايا أميركا الداخلية وملفات دولية أخرى مثل أفغانستان وكوريا الشمالية.

على المستوى الإقليمي: تحاول إسرائيل أن تستفيد من الواقع الإقليمي، من خلال استغلال انشغال العالم العربي بأموره الداخلية وتحقيق مكاسب جمة من ذلك لتفادي انعكاسات الربيع العربي مستقبلاً، مثلا بلورة جديدة للعلاقات مع مصر من خلال المصلحة المشتركة للطرفين في سيناء، والحفاظ على الهدوء والاستقرار على جبهة غزة. ونشهد أيضًا إحياء لسياسات الأطراف في السياسية الخارجية الإسرائيلية، فهنالك تعزيز للعلاقات الإسرائيلية مع دولة جنوب السودان، وقبرص اليونانية واليونان ودول القوقاز المتاخمة للمنطقة العربية وإيران.

تحاول إسرائيل أن تستفيد من الواقع الإقليمي، من خلال تحقيق مكاسب جمة من ذلك لتفادي انعكاسات الربيع العربي مستقبلاً، فهنالك تعزيز للعلاقات الإسرائيلية مع دولة جنوب السودان، وقبرص اليونانية واليونان ودول القوقاز المتاخمة للمنطقة العربية وإيران.

تنظر إسرائيل إلى الحالة السورية كفرصة لتحسين مكانتها الإستراتيجية في المنطقة، فهي تعتقد أن سقوط النظام سوف يعزز من مكانتها الإستراتيجية، على الأقل على المدى القصير، ويضعف إيران وحزب الله. وحاولت إسرائيل استغلال الحالة العربية لفرض وقائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتغييب الموضوع الفلسطيني.

شنت إسرائيل، على المستوى الفلسطيني، حربًا على قطاع غزة بناء على افتراضها أنه لا توجد مصلحة لإسرائيل و حماس في تكرار شكل عملية «الرصاص المصبوب».

http://www.opoosoft.com

المشهد العسكري

ما زالت التقديرات الإسرائيلية تعتقد أن الثورات العربية تجدّد نفسها، وترى التقديرات أن الحرب الحالية في سورية تشكل نموذجًا للواقع القاتم في المحيط العربي، حيث تعادل طرفا النزاع في ساحة المواجهة، وتضاءلت قدرتهما على الحسم، وعلى الرغم من أن التقديرات الاستخبارات الإسرائيلية تشير إلى حتمية سقوط الأسد، إلا أن بعض السيناريوات المتداولة هو إمكانية غرق سورية في الفوضى الكاملة.

على صعيد الملف الإيراني ، فإن عام ٢٠١٢ لم يشهد تطورات جدية ذات أبعاد عسكرية واستراتيجية

وتلخص المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية مخاوفها في عاملين:

- تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في خانة المجهول في المرحلة الراهنة.
- تحول الشعوب في ظل حضور الإسلام السياسي إلى عامل مركزي في تحديد مستقبل المنطقة.

شنت إسرائيل، على المستوى الفلسطيني، حربًا على قطاع غزة بناء على افتراضها أنه لا توجد مصلحة لإسرائيل و حماس في تكرار شكل عملية «الرصاص المصبوب»، ويشار في هذا السياق إلى أن القيادة السياسية استندت لدى اتخاذها قرار اغتيال أحمد الجعبري، على التقارير الاستخباراتية التي تقول إن حماس لن تكون معنية حقًا بمواجهة ذات وتيرة مرتفعة قد تتمخض عن اجتياح الجيش الإسرائيلي للقطاع، وأن حماس عندما كانت تتردد بين جدوى المقاومة العسكرية ضد إسرائيل، والحاجة إلى البقاء في السلطة، كانت تختار على الدوام الخيار الثاني، ورجحت التقارير أنه إذا توافرت لها (حماس) آلية لإنهاء سريع على نحو نسبي لجولة العنف هذه، فقد «تتعاون» لإنهائها.

ترجح أغلب التقديرات أن إسرائيل لن تذهب إلى عمل عسكري ضد إيران من غير الدعم الأميركي

على صعيد الجبهة الشمالية– اللبنانية، كانت الاستراتيجية التي تبنتها إسرائيل هي الحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله في مقابل العمل على منعه من الحصول على أسلحة «كاسرة للتوازن». وتقدر إسرائيل أن حزب الله سيتأثر جدًا في حال سقوط النظام في سورية، لكنها تستبعد إمكانية مبادرة الحزب إلى الهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط عن إيران.

وفي السياق المصري، أشارت التقديرات الأمنية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، إلى أن مصر في عصر الرئيس محمد مرسي لن تكون كسابق عهدها خلال الثلاثين عامًا الماضية، وترى أن على إسرائيل في الفترة القريبة أن تكون مرنة في تعاملها مع دول الجوار خاصة مع مصر، لكن عليها أيضا في الوقت ذاته الاستعداد التام لمواجهة أي نشاط معاد لإسرائيل في المستقبل.

الاقتصاد الإسرائيلي بدأ يظهر تأثره بالأزمة المالية العالمية التي تعصف بشكل خاص ببعض دول أوروبا. فقد تراجع للربع السابع على التوالي نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل مع نهاية ٢٠١٢ إلى ٣,٣٪

على صعيد الملف الإيراني الذي يعتبر أكثر الملفات حضورًا في الخطاب الإسرائيلي،

http://www.opoosoft.com

فإن عام ٢٠١٢ لم يشهد تطورات جدية ذات أبعاد عسكرية واستراتيجية ذات أهمية وسط تصعيد التهديد الإسرائيلي العلني بعمل عسكري، والإجماع الإسرائيلي على ضرورة وقف البرنامج النووي الإيراني. وفيما ترجح أغلب التقديرات أن إسرائيل لن تذهب إلى عمل عسكري ضد إيران من غير الدعم الأميركي، فإن البعض يعتقد أن الإدارة الأميركية التي بدأت ملامحها بالاتضاح، تفضل استنفاد السبل السياسية والدبلوماسية، ولا تتعجل الخيار العسكري.

سجل عام ٢٠١٢ ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة البطالة التي قاربت ٧٪ بعد أن كانت ٥،٤٪ في نهاية عام ٢٠١١

المشهد الاقتصادي

تشير مجموعة من المؤشرات المهمة ان الاقتصاد الإسرائيلي بدأ يظهر تأثره بالأزمة المالية العالمية التي تعصف بشكل خاص ببعض دول أوروبا، وأنه معرض للدخول في السنوات المقبلة في حالة تباطؤ أو ربما ركود.

فقد تراجع للربع السابع على التوالي نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل مع نهاية ٢٠١٢ إلى ٣،٣٪ بعد أن كان في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ قد سجل نموًا بنسبة ٨،٤٪. حيث يضاعف هذا التراجع من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي لإسرائيل. وتضفي العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في غزة والانتخابات البرلمانية واتساع العجز في الميزانية العامة واستقالة محافظ البنك المركزي ستانلي فيشر وغيرها من المستجدات، تضفي مزيدًا من المخاوف من تزايد عدم اليقين الاقتصادي وترجيح حدوث خسائر قد تنتج عن التغييرات في السياسة الاقتصادية، وعن إساءة في التدريج الائتماني لإسرائيل.

حققت صادرات الأسلحة الإسرائيلية عام ٢٠١٢ زيادة كبيرة، ووصلت إلى نحو ٧ مليارات دولار

وسجل عام ٢٠١٢ ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة البطالة التي قاربت ٧٪ بعد أن كانت ٥،٤٪ في نهاية عام ٢٠١١ ، كما انخفض النمو الاقتصادي من ٤،٦٪ عام ٢٠١١ إلى ٣،٣٪ عام ٢٠١٢، علمًا أن هذه النسبة بالمقارنة مع باقي دول OECD ما زالت تعتبر مرتفعة، حيث يصل معدل النمو بين أعضائها إلى ١،٤٪، في حين تصل في الولايات المتحدة إلى ٢،٢٪ . كما بلغ حجم العجز في الموازنة الجارية للقطاع الحكومي عام ٢٠١٢ نحو ٣٩ مليار شيكل (أكثر من ١٠ مليار دولار) مقابل ٢١،٧ مليار عام ٢٠١١.

كلفت الحرب على غزة الاقتصاد الإسرائيلي ما يقارب ٣ مليار شيكل

على صعيد آخر بلغت واردات إسرائيل ١٩،٩ مليار شيكل للشهر الواحد (أكثر من خمسة مليارات دولار)، كان حوالي ثلثها من دول الاتحاد الأوروبي، ٢١٪ منها من آسيا و ١٣٪ من الولايات المتحدة والباقي من كل دول العالم الأخرى. أما معدل الصادرات الإسرائيلية في الشهر الواحد فبلغ ١٣،٧ مليار شيكل (حوالي ٣،٥ مليارات دولار)، ما

http://www.opoosoft.com

يعني أن معدل العجز الشهري في ميزان التبادل التجاري يزيد عن ١,٥ مليار دولار. وعليه يكون العجز المتراكم في العام ٢٠١٢ قد زاد عن ٢١ مليار دولار، ما يعني تفاقم مستوى العجز التجارى لإسرائيل إلى نسبة ٣٤,٦٪ من ناتجها المحلي. هذا وتشير المعطيات إلى تراجع الواردات، ولكن بنسب ضئيلة مقابل تراجع الصادرات.

في المقابل وعلى الرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حققت صادرات الأسلحة الإسرائيلية عام ٢٠١٢ زيادة كبيرة، ووصلت إلى نحو ٧ مليارات دولار، وهو ما يشكل زيادة قدرها ٢٠٪ مقارنة مع عام ٢٠١١، وفقًا لتقديرات أولية لوزارة الدفاع، علمًا أن المعطيات الدقيقة حول هذا الرقم ستظهر في نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٣، بعد أن تقدم كافة الشركات تقاريرها الاقتصادية للعام ٢٠١٢. علمًا أن إسرائيل تحتل ما بين المرتبة الرابعة والسادسة في العالم لمبيعات الأسلحة، فيما تصدر معظم أسلحتها إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

هذا وعمقت الحرب على غزة من جهة، والانتخابات من جهة أخرى ملامح الأزمة، إذ كلفت الحرب على غزة الاقتصاد الإسرائيلي ما يقارب ٣ مليار شيكل، فيما وصلت التكلفة الإجمالية للانتخابات للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) إلى ٢,٨ مليار شيكل.

نجحت الحركة الاجتماعية في وضع القضايا الاقتصادية والفجوات الاجتماعية والاقتصادية على رأس الأجندة العامة في إسرائيل

استمر في إسرائيل ارتفاع مستويات الفقر واتساع الفوارق الاجتماعيّة، حيث زاد عدد العائلات الفقيرة وحدث تراجع في حجم الطبقة الوسطى

المشهد الاجتماعي

شهد عام ٢٠١٢ تراجع حركة الاحتجاج الاجتماعي من الشارع، حتى أشرفت على الغياب الكامل، على الرغم من أنّ مطالبها الأساسية لم تتحقق بشكلٍ يُرضي جمهور المحتجين. وعلى الرغم من الغياب الميداني إلا أن خطاب حركة الاحتجاج تحول إلى جزء أساسي من برامج عدد كبير من الأحزاب الإسرائيلية التي خاضت الانتخابات الأخيرة، ولا سيّما حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) الذي نجح في أن يصبح ثاني أكبر حزب في الكنيست، وحزب العمل وميرتس اللذان نجحا في مضاعفة قوتهما.

وفي هذا السياق يمكن القول إن الحركة نجحت في وضع القضايا الاقتصادية والفجوات الاجتماعية والاقتصادية على رأس الأجندة العامة في إسرائيل، بعد أن كانت مغيبة على امتداد عقود لصالح مواضيع الأمن والسياسة الخارجية، وهو ما بدا جليا في هيمنة القضايا الاجتماعية المهمة مثل السكن والصحة والتعليم والعمل ومجابهة الفقر وغيرها على الخطاب العام، وتبني بعض الأحزاب للشعارات والمطالب الأساسيّة لحركة الاحتجاج، أي تلك المطالب المتعلقة بمصالح الطبقة الوسطى وليس مصالح الطبقة الدنيا والفقراء. وهو ما أدى إلى توجيه النقد إلى الحركة وإلى «بياض» قادتها وتسلّطهما،

ويبدو أن السنة الحاليّة ٢٠١٣ سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج على ضوء العجز الكبير في ميزانية إسرائيل والذي وصل إلى ٣٩ مليار شيكل

http://www.opoosoft.com

وضعف تمثيلها للفقراء وسكان الضواحي البعيدة والمقصاة جغرافيًا واجتماعيًا، واهتمامها البالغ بمصالح الطبقة الوسطى الاشكنازية بشكل خاص. وهو الأمر الذي تجلى، مرارًا وتكرارًا، في اعتبار دافني ليف[١٤] وستاف شفير وآخرين من قيادة التيار المركزيّ في الحركة من ذوي البشرة البيضاء، مقارنة بالفقراء من اليهود الشرقيين (سود البشرة مجازًا)، الذين اختاروا أن يقيموا خيامهم بعيدًا عن شارع روتشيلد.[١٥]

في المقابل استمر في إسرائيل ارتفاع مستويات الفقر واتساع الفوارق الاجتماعيّة، حيث زاد عدد العائلات الفقيرة وحدث تراجع في حجم الطبقة الوسطى وحصتها من الناتج القوميّ، ما يعني زيادة الفوارق الاجتماعية اتساعًا وعمقًا. وبقيت الأوضاع الاجتماعية، وعلى رأسها ضائقة السكن والتكاليف الباهظة لشراء أو استئجار البيوت كما كانت في الماضي تقريبًا، وشهدت بعض الجوانب الاجتماعيّة تدهورًا منذ صيف ٢٠١١، فقد واصلت أسعار الشقق ارتفاعها، إضافة إلى ارتفاع أسعار الماء والكهرباء والكثير من السلع الأساسية، ناهيك عن غيرها.

في المُقابل لم يلاحظ تغيير جدي في الأجور لدى غالبية شرائح المجتمع الإسرائيلي. ويبدو أن السنة الحاليّة ٢٠١٣ سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج على ضوء العجز الكبير في ميزانية إسرائيل والذي وصل إلى ٣٩ مليار شيكل، ووصل إلى ضعف العجز الذي كان متوقعًا، وتوقع محاولات سدّة من خلال تقليص الإنفاق الاجتماعيّ وتخفيض الأجور وزيادة الضرائب ورفع أسعار السلع، إضافة إلى توقّعات قيام الحكومة بإلغاء أو تعليق بعض المشاريع التي اضطرت إلى المبادرة إليها استجابة لحركة الاحتجاج.

وتعتبر الفئة اليهودية الاثيوبية أكثر الفئات فقرًا من بين اليهود في إسرائيل، وما زال اليهود من أصلٍ أثيوبي يعيشون في أحياء خاصة بهم في مدن وبلدات طرفيّة بعيدة، في الغالب، وفي بلدات أو أحياء خُصصت في الماضي للفقراء وذوي الدخل المنخفض الذين كانوا يُغادرونها في أول فرصة تسنح لذلك.

يدرس أولاد اليهود من أصلٍ أثيوبي في مدارس حصرية لهم، وفي الكثير من الأحيان يرفض أولياء أمور طلاب في مدارس القرى والمدن ذات الأكثرية غير الأثيوبية أن ينضم أولاد من أصول أثيوبية إلى صفوف أبنائهم. وتبيِّن نتائج بحث أجري مؤخرًا للمقارنة بين الأوضاع الاجتماعيّة لأبناء الشبيبة من اليهود من أصل أثيوبي الذين ولدوا في أثيوبيا وهاجروا إلى إسرائيل، والجيل الثاني من الأثيوبيين، أي أبناء الشبيبة الأثيوبيين الذين وُلدوا في إسرائيل أنّ أوضاع الجيل الثاني، ولا سيما في مجال التحصيل الدراسي،[١٦] تكاد تكون أسوأ قيلًا إلى أوضاع الذين هاجروا من أثيوبيا إلى إسرائيل، وهو ما يدلل

يدرس أولاد اليهود من أصلٍ أثيوبي في مدارس حصرية لهم.

كان لافتًا في هذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجود ٣ مرشحات في مواقع مرئية في القوائم العربية.

http://www.opoosoft.com

بحسب بعض الباحثين على مستوى الإهمال الذي يلحق بمدارس هؤلاء الطلاب، ومستوى تعليمهم، خاصة إذا ما قورن وضعهم بالمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا.

استمر تشديد الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل، حيث تم اتخاذ عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبلهم أهمها القرار المتعلّق بتعديل قانون المواطنة.

الفلسطينيون في إسرائيل

خاضت المعركة الانتخابية الأخيرة في كانون الثاني ٢٠١٣، ٤ قوائم عربية، هي: الجبهة، التجمع، والقائمة المشتركة والتي تضم تحالفًا من الحركة الإسلامية الجنوبية، الحركة العربية للتغيير، والحزب الديمقراطي العربي. وقائمة رابعة باسم حركة «دعم». ولم تؤد الانتخابات إلى تغير مهم على الخارطة، فقد حصلت كل من الجبهة والقائمة الموحّدة على أربعة مقاعد، في حين حصل التجمع على ٣ مقاعد، وبهذا حصلت القوائم العربية معًا على ١١ مقعدًا. وقد حصلت القائمة الموحدة على أكبر عدد من الأصوات بواقع ١٣٨٤٥٠ صوتًا بزيادة ملفتة للنظر تصل إلى حوالي ٢٤٥٠٠ صوت، وحتى اللحظات الأخيرة كانت القائمة مرشحة للحصول على المقعد الخامس. كذلك الأمر مع التجمع الذي سجل زيادة ملحوظة في عدد مصوتيه بزيادة أكثر من ١٣,٠٠٠ صوت إذ حصل هذه المرة على ٩٧٠٣٠ صوتًا، مقابل ٨٣٧٩٣ صوتًا في الانتخابات السابقة، أما قائمة الجبهة فلم تستطع أن تجرف مصوتين جدداً إليها، وبلغ عدد الأصوات التي حصدتها تقريبًا نفس عدد الأصوات بواقع ١١٣٤٣٩ مقابل ١١٢١٣٠ في الانتخابات السابقة، ومن الملاحظ أيضًا هبوط عدد المصوتين من اليهود للجبهة.

وقد كان لافتًا في هذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجود ٣ مرشحات في مواقع مرئية – حنين زعبي، نبيلة اسبنيولي، وهبة يزبك. وقد أبرزت القائمتان المرشحات في حملاتهما الانتخابية، وأظهرتا نوعًا من الحساسية تجاه القضايا الاجتماعية وقضايا النساء. ولا شك أن دخول حنين زعبي للكنيست في المرة السابقة نجح في إعطاء دفعة للحضور النسائي في المعركة الانتخابية، وهو تطور ملفت، وعلينا الانتظار كي نرى كيف يمكن أن تكون له إسقاطات على معارك انتخابية أخرى في العمل البلدي مثلاً، وعلى مجمل العمل السياسي لدى الفلسطينيين.

سجلت ١١٠٠ حالة إطلاق نار خلال سنة ٢٠١١، في الوسط العربي، إضافة إلى أن ٦٨٪ من حالات إطلاق النار المعروفة تحدث هذا في الوسط.

على صعيد العلاقة مع الدولة، استمر في عام ٢٠١٢ تشديد الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل ، حيث تم اتخاذ عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبلهم، أهمها القرار المتعلّق بتعديل قانون المواطنة، إذ رفضت المحكمة العليا بأغلبية ٦ قضاة ضد ٥ الالتماس الذي قدّمته عدة منظمات حقوق إنسان لإلغاء تعديل قانون المواطنة، والذي يقيد إمكانية لمّ الشّمل وتوحيد العائلات بين الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وبين الفلسطينيين

http://www.opoosoft.com

من سكان الضفة والقطاع، وممن يعرّفون بأنهم سكان دولة عدو (سورية، لبنان، إيران والعراق..) وأيضا القرار المتعلق بقانون النكبة، إذ تمّ رفض الالتماس الذي قدم من قبل جمعية عدالة وجمعية حقوق المواطن للمحكمة العليا لإلغاء قانون النكبة باعتباره قانوناً غير دستوري.

أما على صعيد داخلي، فقد شهد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل استمرار تزايد مستويات العنف ووصوله إلى درجات غير مسبوقة، إذ تم الإبلاغ عن ١١٠٠ حالة إطلاق نار خلال سنة ٢٠١١، في الوسط العربي، إضافة إلى أن ٦٨٪ من حالات إطلاق النار المعروفة تحدث في الوسط العربي. وأنه من بين ١٤١ حالة القتل في السنة ذاتها، كانت ٦٨ حالة منها في الوسط العربي. ويشير التقرير إلى أن أكثر ٣٠٪ من المعتقلين الجنائيين هم من العرب، وتبلغ نسبة العرب القتلى في حوادث الطرق ٤٥٪.

وترتبط ظاهرة العنف إلى حدّ بعيد بالواقع الاقتصادي وبتردي الظروف المجتمعية وسياسات الإهمال المؤسس من طرف الدولة إضافة إلى الآثار البنيوية التي تركتها الظروف التاريخية وتحولات المجتمع بعد النكبة وسيطرة الدولة على مفاصل أساسية كالتربية والتعليم. إذ ما زالت دولة إسرائيل تُحكم قبضتها على التعليم الرسمي للفلسطينيين، فتفرد له جهازًا خاصًا ليس من منطلق مراعاة الهوية والثقافة الفلسطينية وحفظها وتطويرها، وإنّما كأداة لتحكّم الأغلبية اليهودية بالأقلّية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وهو ما انعكس أيضًا في أهداف التعليم و مضامينه، مثلما انعكس في المبنى التنظيمي للجهاز ككلّ.

http://www.opoosoft.com

الهوامش

١ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٢، **بيان صحفي**، ٢٠١٢/١٢/٣٠ : http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=٢٠١٢١١٣٥٦ (شوهد ٢٠١٣/١/١٣)

٢ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٢ **كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٢**، الحركة الطبيعية، ص ٩٨. http://www.cbs.gov.il/shnaton63/st03_13.pdf (اخر دخول ٢٠١٣/٣/٢)

٣ للمزيد انظر هنيدة غانم، «الملخص التنفيذي»، **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٢ المشهد الإسرائيلي ٢٠١١**، إصدار مدار. وأيضًا عن توجهات الحريديم الديمغرافية «**إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠-٢٠٣٠ في الطريق نحو دولة دينية**» ورقة إسرائيلية رقم ٥٥ إصدار مدار: رام الله.

٤ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٢٠١٢، **كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١**، لوحة ٢٤ ,٣، ص. ٢١١: وعلى الرابط التالي:

http://www1.cbs.gov.il/shnaton63/st03_24.pdf(اخر دخول ٢٠١٣/٣/٢)

٥ م.س.

٦ عاموس يدلين، ٢٠١٣، «تحديات الامن القومي لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣-من الانتظار الى سياسات المبادرة»، **تقديرات استراتيجية لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣**، تحرير عنات كورتس وشلومو بروم، إصدار معهد الأمن القومي. ص.٢٢٧.

٧ في هذا السياق يمكن أن نشير إلى تصريح السناتور الجمهوري ليندسي غراهام في **تصريح لشبكة «سي إن إن»** إن هاغل سيكون وزير الدفاع «الأكثر عدائية لإسرائيل في تاريخ الأمة الأميركية». ، كما نظمت هيئات وجماعات ضغط موالية لإسرائيل في الولايات المتحدة حملة ضد تعيين تشاك هاغل لأنه «رفض التوقيع على رسالة دعم لإسرائيل خلال قيامها بشن عملية عسكرية ضد قطاع غزة في ٢٠٠٨» والتي أسفرت عن مقتل ١٤٠٠ فلسطيني و١٠ إسرائيليين. انظر

: http://www.radiosawa.com/content/chuck-hagel-will-face-questions-israel-views/217436.html#ixzz2LtVA9A5v

وأيضًا اسحق بن حورين، «مؤيدو إسرائيل يحذرون من وزير الدفاع المقبل هاغل»، في الصفحة الالكترونية ynet.co.il ٨ كانون اول ٢٠١٢

: http://www.radiosawa.com/content/chuck-hagel-will-face-questions-israel-views/217436.html#ixzz2LtUi3fbY

٨ . شلومو بروم وشمعون شطاين، «فوز الرئيس أوباما في الانتخابات: الانعكاسات على إسرائيل»، مجلة **مباط عال**، العدد ٣٨٤، ٢٠١٢. (بالعبرية)

٩ وهو ما عبر عنه وزير خارجية السويد الذي قال «في إسرائيل لا يدركون مدى تغير الرأي العام في أوروبا انظر/ي : nrg ٢٠١٢/١٢/١٠ « الاتحاد الاوروبي يناقش شجب الاستيطان الإسرائيلي في مناطق E١ « : http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/421/389.html (اخر دخول ٢٠١٣/٣/٥)

١٠ م.س.

١١ الذي يشكل موضوع خلاف بين النخب اليسارية وبين الحكومة، حيث تسعى بعض النحب اليسارية إلى منع الاعتراف الرسمي به واعطائه صفة جامعة .

١٢ رحليم هي مستوطنة بين نابلس ورام الله، اقيمت عام ١٩٩١ كبؤرة ايديولوجية وذلك في أعقاب مقتل مستوطنين يهود بالقرب من المكان، وتم لاحقا إضافة مدرسة دينية فيها ثم بدأت العائلات تسكنها، ووصل عدد العائلات اليوم إلى ٥٠ عائلة تسكن في كرفانات. في ٢٣ نيسان ٢٠١٢ قرر بنيامين نتنياهو تشكيل لجنة لتنظيم البؤرة واعتبارها مستوطنة شرعية.

١٣ للتوسع، امطانس شحادة، «الفلسطينيون في إسرائيل»، **تقرير مدارالاستراتيجي ٢٠١٠**.

١٤ آشر شختر، روتشلد، يوميات احتجاج. تل أبيب: إصدار هكيبوتس هميئوحاد، ٢٠١٢. ص.١٠٥-١٠٦.؛ قال عوفر، وهو أحد الناشطين من الطبقة الفقيرة التي أقصيت عن المشاركة في خيام روتشيلد في مقابلة أجريت معه بشأن موقف من يمثلهم من قيادة الاحتجاج: «افني ليف، مع الاحترام لها، هي فتاة جيدة، لكنها لا تفهم الحياة، لم تأت من الأسفل. جاءت وقامت بخطوة ما، ولكن هل تفهم في شؤون السكن؟ هل تعرف الضائقة؟ أنها شابة صغيرة، طيلة حياتها .....لم تكن في حياتها في تكن حيث هناك ضائقة. نحن لا نستوفي المعايير المطلوبة لروتشيلد، هم في موقع آخر». (مقتبس في آشر شختر، ص. ١٢٠).

١٥ المصدر السابق، ص ١١١.

١٦ أور كشتي، الجيل الضائع من ذوي الأصول الأثيوبية في إسرائيل. هآرتس، ٢٠١٢/١٢/١٥، http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1885824 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٢٠).

http://www.opoosoft.com

مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية:

الجمود وتغيير الواقع

عاطف أبو سيف و امطانس شحادة

مدخل

كانت السمة الأبرز في مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عام ٢٠١١، محاولة كل طرف من طرفي المعادلة تحقيق مصالحه السياسية من خلال إبقاء حالة الجمود في المفاوضات، والتحرك السياسي خارج أداة التفاوض. فإسرائيل تحركت للحفاظ على الجمود السياسي في المسيرة السياسية دون أن يؤدي هذا الأمر إلى خسارتها ودفعها ثمنًا، من وجهة نظرها، كما حدث عام ٢٠١٠ بتجميد الاستيطان. أما الطرف الفلسطيني فقد تحرك لكسر حالة الجمود التي تريدها إسرائيل مستخدمًا في الأساس الساحة الدولية.

كانت السمة الأبـرز فـي مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية عام ٢٠١١، محاولة كل طرف من طرفي المعادلة تحقيق مصالحه السياسية من خـلال إبقاء حالة الجمود في المفاوضات، والتحرك السياسي خارج أداة التفاوض.

وتأتي المحاولات الفلسطينية بعد أن أضاف نتنياهو في بداية ولايته شرطًا يمكن اعتباره «تعجيزيًا» تمثل بمطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية الدولة، الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطيني، واعتبر طلب نتنياهو محاولة لتحويل قضية الصراع من قضية احتلال إلى قضية اعتراف، لكن نتنياهو نجح عمليًا في تحويل هذا المطلب من مجرد مطلب كباقي المطالب الإسرائيلية (كما فعل أولمرت وليفني) إلى المطلب الإسرائيلي الأساسي، والأهم أنه استطاع أن يكسب تأييد غالبية الشارع الإسرائيلي، وان يضع اليسار الإسرائيلي في مأزق سياسي كبير.[1]

أضاف نتنياهو في بداية ولايته شرطًا يمكن اعتباره «تعجيزيًا» تمثل بمطالبة الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية الدولة.

تشير متابعة ملف العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في العام ٢٠١٢ إلى حصول تحول نوعي في قناعات طرفي الصراع يتعلق بإمكانيات الحل السلمي، ونعتقد أنهما

http://www.opoosoft.com

باتا يتصرفان على أساس انتهاء صلاحية معادلة أوسلو للوصل إلى حلّ سلمي وبدءاً البحث عن بدائل، دون الإعلان الرسمي عن ذلك. يعكس هذا التحول قناعة الأطراف بعدم إمكانية الوصول إلى اتفاق نهائي ودائم، قابل للتنفيذ يرضي الطرفين، وذلك في ظل الظروف وموازين القوى الحالية. إسرائيليًا، وبعد النجاح في عدم إحياء عملية التفاوض واستيعاب تداعيات ذلك، نجد أن إستراتيجية نتنياهو والحكومة الإسرائيلية هي الحفاظ على الوضع السياسي القائم بالتوازي مع العمل على تغيير المعالم الديمغرافية والاقتصادية والاستيطانية على الأرض بهدف فرض سياسات الأمر الواقع. اختيار الحفاظ على الوضع الراهن جاء كونه أفضل إسرائيليًا من أي وضع آخر،[٢] ولأن تحريك الوضع الراهن مع الفلسطينيين ولو قيد أنملة قد يَترتب عليه التزامات يجد نتنياهو نفسه غير ملزماً بها، إما لأنها تعرض تحالفه للتصدع، أو لأنها تتعارض مع قناعاته السياسية والفكرية، ولأن الوضع الحالي لا يكلف إسرائيل أي ثمن، سياسيًا أو أمنيًا أو اقتصاديًا، حتى لو تراجعت علاقاتها بعض الشيء مع حلفائها التقليديين مثل الولايات المتحدة وأوروبا. ويمكن الادعاء أن حكومة نتنياهو تعمل وفقًا لخلاصة تقرير القاضي أدموند ليفي حول الاستيطان، والذي يرتكز على الادعاء أن المناطق الفلسطينية لا تعرف كمناطق محتلة، ويحق لإسرائيل البناء فيها دون أن يشكل ذلك تناقضًا مع القانون الدولي.[٣] أما فلسطينيًا، فينعكس التحول بمحاولة منظمة التحرير الفلسطينية انتزاع اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية خارج إطار مشروع أوسلو؛ ما يمثّل اعترافًا ضمنيًا بعدم إمكانية إقامة دولة فلسطينية من بوابة أوسلو.

تعمل حكومة نتنياهو وفقًا لخلاصة تقرير القاضي أدموند ليفي حول الاستيطان، والذي يرتكز على الادعاء أن المناطق الفلسطينية لا تعرف كمناطق محتلة.

لا يحدث التحول في السياسات والمواقف الإسرائيلية بما يتعلق بالمسألة الفلسطينية بفراغ، ولا يتعلق فقط بحسابات سياسية داخلية أو اعتبارات حزبية، إذ إن تحولاً بهذا الحجم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل سياسية واقتصادية وأمنية إضافية، تحصل في البيئة الداخلية والإقليمية والعالمية. لذلك كان التحول مرتبطاً بالتحولات في القناعات الإسرائيلية ومواقف المجتمع والنخب؛ وما يحدث في الدول العربية، وانهيار المنظومة العربية التقليدية التي تعاملت معها إسرائيل منذ إقامتها؛ ومنها ما يحصل في البيئة الأوروبية والأميركية والعالمية. وقد سهل واقع هذه المحاور في العام ٢٠١٢ على إسرائيل التهرب العلني من العودة الى طاولة المفاوضات والحفاظ على الحالة السياسية كما هي، وانتهاج سياسة تغيير الواقع على الأرض بما يخدم إسرائيل، وفي الوقت ذاته عدم الإعلان رسميًا عن موت المفاوضات، ومنع تفكك السلطة الفلسطينية.

بغية توضيح التحول المذكور في علاقات إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سوف يتابع هذا التقرير عدة محاور أساسية تعزز ادعاءنا. أولها متابعة رفض الحكومة

http://www.opoosoft.com

الإسرائيلية التفاوض، والحفاظ على الوضع الراهن مع تغيير الواقع على الأرض. هذا يعني إسرائيليًا التوغل في السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وخلق حقائق من الصعب تغييرها مستقبلاً، ومحو الحدود الجغرافية بين القدس الغربية والشرقية وصهر المدينة دون رجعة، بغية خلق واقع جديد يهدم أوهام حل الدولتين. وقد بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق C إلى إسرائيل، والتعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة فلسطينية؛ أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة. هذا الواقع يلقى دعم المجتمع الإسرائيلي كما توضح استطلاعات الرأي في العام ٢٠١٢.

جاءت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتعزز مقولة وصول العملية التفاوضية إلى نهايتها.

يعني الحفاظ على الوضع القائم أيضًا منع أي إنجاز دبلوماسي فلسطيني عالمي، مثل رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقب، لكي تمنع تدويل القضية الفلسطينية من جديد، وتمنع إنتاج تفاعلات سياسية عالمية لا سيطرة عليها لهذا التوجه. وفي حال كان هناك إنجاز «إعلاني» فقط، تعمل إسرائيل على تفريغه من المعاني الحقيقية الجوهرية على أرض الواقع. وهنا نتابع توجه منظمة التحرير للحصول على مكانة مندوب مراقب غير عضو لدولة فلسطين في الأمم المتحدة والردود الإسرائيلية على ذلك.

كما يعني الحفاظ على الوضع الراهن الخروج بحملات عسكرية ضد حماس في غزة لضمان عدم تطور قدراتها العسكرية فوق المسموح به إسرائيليًا، وعدم خلق أي خلل ولو بسيط في موازين القوة، والاستمرار في الحصار على غزة. كذلك، وبالتوازي، قمع أية محاولة لإعادة بناء مراكز قوة وتنظيم لحماس في الضفة الغربية، وضمن ذلك التفاوض غير المباشر مع حماس لصيانة التفاهمات المكتوبة وغير المكتوبة لقواعد اللعبة، وربما تحسينها إسرائيليًا، وفقًا لنتائج الجولة العسكرية. وفي هذا السياق تدخل الحملة الأخيرة التي سميت إسرائيليًا «عمود السحاب» على غزة؛

في ظل هذه الإستراتيجية والتحولات في مواقف المجتمع والحكومة في إسرائيل، وانقسامات داخل عدد من الأحزاب الرئيسية وظهور أحزاب جديدة، جاءت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتعزز مقولة وصول العملية التفاوضية إلى نهايتها، وانتهاء معادلات أوسلو إسرائيليًا وطرح بدائل جديدة بغية عدم إقامة دولة فلسطينية، والحفاظ على الوضع الراهن وتوسيع الاستيطان والسيطرة الإسرائيلية. وما يهمنا في متابعة الحملة الانتخابية هو ما حملته من مواقف سياسية في المسألة الفلسطينية ومكانة المسألة في الحملة وفي برامج الأحزاب . ويمكن القول أن هناك تراجعًا في مكانة المسألة الفلسطينية في الحراك الحزبي والانتخابي وتراجعًا في الطرح السياسي. فمن جهة لم يظهر طرح سياسي جديد خارق أو متحدٍّ للإجماع الإسرائيلي الصهيوني القائم، بل إن حزب العمل

هناك تراجع واضح في مكانة المسألة الفلسطينية في الحراك الحزبي والانتخابي.

http://www.opoosoft.com

الذي تبنى العملية التفاوضية منذ العام ١٩٩٢، قام بتهميشها في الحملة الانتخابية، وتقرب من الإجماع الصهيوني الجديد.

توضح متابعة المحاور الأربعة التالية: كيف تحول خيار الحكومة الإسرائيلية بوقف التفاوض فعليًا، حتى لو صرحت عكس ذلك، ومحاولة الحكومة خلق وقائع جديدة على أرض الواقع والحفاظ على القائم، إلى المشروع الأبرز في إسرائيل في الأعوام الأخيرة. على أن التحدي العلني الأبرز لهذا المشروع من قبل أحزاب إسرائيلية أخرى لم يتعد المطالبة بالعودة إلى التفاوض لضمان العلاقات الجيدة مع حلفاء إسرائيل، لكن دون عرض أفق سياسي مختلف أو حلّ سياسي جديد. الأحزاب جميعها تتوافق على شروط «عدم الحل»، والفرق بقبول البعض إجراء مفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

تحول خلق وقائع جديدة على أرض الواقع والحفاظ على القائم، إلى المشروع الأبـرز في إسرائيل في الأعوام الأخيرة.

التهرب من مفاوضات الحلّ الدائم، خيار نتنياهو الاستراتيجي

جمعت العاصمة الأردنية بداية العام ٢٠١١، وبعد قطيعة قرابة العام، سلسلة لقاءات –سميت بالاستكشافية– بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وجاء ذلك في مبادرة جديدة لإحياء عملية التفاوض المجمدة. ومثل الطرف الإسرائيلي مبعوث رئيس الحكومة المحامي اسحق مولخو، والطرف الفلسطيني رئيس الفريق المفاوض صائب عريقات. وقد كان واضحًا للطرفين أن هذا اللقاء لن يؤدي إلى استئناف المحادثات بسبب انعدام الثقة، ومحاولة كل من الطرفين دفع أعضاء اللجنة الرباعية إلى إعلان الطرف الآخر مسؤولاً عن فشل المفاوضات.[٤] وقد قدم الطرفان أوراقًا تتناول بشكل خاص الترتيبات الأمنية وقضايا الحدود. تعكس هذه المبادرة وفشلها السريع بشكل دقيق حالة المفاوضات، وتهرب الحكومة الإسرائيلية من العودة إلى الطاولة، لأن إسرائيل غير مستعدة لتلبية شروط الحلّ العادل والاتفاق النهائي، ولأن أبعد ما يمكن أن تطرحه الحكومة الإسرائيلية ما زال تحت السقف الأدنى من الحقوق الفلسطينية. من هنا فإن خيار الـ «لا مفاوضات لا انتفاضة لا سلام» هو الأفضل إسرائيليًا في الوقت الراهن.

حذر عدد كبير من الصحافيين والمحللين الإسرائيليين، وقسم من السياسيين، من خطورة الجمود السياسي وعدم قيام الحكومة بمبادرة سياسية، تظهرها ولو شكليًا أنها مستمرة في طريق التفاوض.[٥] وقد كتبت صحيفة هـآرتس في افتتاحيتها بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢ تحت عنوان «يجب وقف سياسية المماطلة»: «مثلما حدث في المبادرات السابقة الرامية إلى استئناف المفاوضات بشأن الحل الدائم، اصطدمت المحاولة الأردنية بسياسية المماطلة التي تمارسها حكومة نتنياهو... وليست هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي يتهرب فيها نتنياهو من مناقشة القضايا الجوهرية، والتي من دونها لا قيمة لما

خيار الـ «لا مفاوضات لا انتفاضة لا سلام» هو المفضل إسرائيليًا في الوقت الراهن.

http://www.opoosoft.com

جاء في خطابه في بار ايلان، الذي أعلن فيه موافقته على حلّ الدولتين.. يعكس أسلوب المماطلة وتشجيع البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية سياسية غير مسؤولة تتجاهل التغيرات التي تحدث في المنطقة وتزيد من عزلة إسرائيل... تأجيل موعد تقديم إسرائيل مواقفها إلى اللجنة الرباعية قد يطيل عمر حكومة إسرائيل لكنه سيضر بالمصلحة الوطنية».

استمرت محاولات عقد اللقاءات بين نتنياهو وعباس في صيف وخريف وشتاء ٢٠١٢، دون جدوى.

وقد نشرت صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠ ما قالت إنه العرض الذي تقدم به مولخو لعريقات في لقاء عمان، وقالت إنه شبيه لما عرضته تسيبي ليفني في عام ٢٠٠٨ (بعد مؤتمر أنابوليس) عندما كانت وزيرة خارجية، ووفقا لـ «هآرتس» فإن أبرز النقاط التي اقترحها مولخو كانت:

١. يتم رسم الحدود على نحو يتيح إمكان بقاء أكثر ما يمكن من الإسرائيليين (المستوطنين) وأقل ما يمكن من الفلسطينيين في المناطق التي ستخضع لسيادة إسرائيل.
٢. تضم إسرائيل الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إليها (لكن لم يتم تحديد هذه الكتل وما هو حجمها).
٣. يجب إيجاد حلّ لمسألتي الحدود والترتيبات الأمنية المرتبطتين بالضفة الغربية، وبعد ذلك يتم الانتقال لمناقشة مسألة القدس.
٤. تحتفظ إسرائيل بوجود عسكري في غور الأردن لفترة غير محدودة.

كان اللقاء الثاني بين الطرفين في نيسان، حيث تبادل رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني الرسائل حول عملية التفاوض. فقد وجه الرئيس محمود عباس رسالة في السابع عشر من نيسان ٢٠١٢ إلى نتنياهو يطالبه فيها بتجميد الاستيطان والتفاوض من أجل الوصول إلى دولة فلسطينية مع تبادل بسيط للأراضي وإطلاق سراح الأسرى. فرد عليه نتنياهو برسالة سلمها مولخو للرئيس عباس في الثاني عشر من أيار، طالبه فيها باستئناف فوري للمفاوضات من دون شروط مسبقة، وتحدثت الرسالة عن دولة منزوعة السلاح بجانب إسرائيل كدولة الشعب اليهودي. في هذه الحالة أيضًا لم تؤد الرسائل إلى خرق الجمود والوضع القائم.[٦] واستمرت محاولات عقد اللقاءات بين نتنياهو وعباس في صيف وخريف وشتاء ٢٠١٢، دون جدوى. وكذلك استمرت تصريحات نتنياهو أنه جدي بالسعي لاتفاقية سلام، لغاية انتهاء العام ٢٠١٢، وانتهاء ولاية حكومته، وعقد انتخابات في إسرائيل.[٧] وعلى أرض الواقع انحصرت العلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين في استمرار التنسيق الأمني، ومجموعة من المبادرات غير الفاعلة أو الإجراءات الميدانية، مثل تسليم جثامين ٩١ من شهداء مقابر الأرقام للسلطة، أو إطلاق وعود بتسهيلات اقتصادية

انحصرت العلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين في استمرار التنسيق الأمني، ومجموعة من المبادرات غير الفاعلة أو الإجراءات الميدانية.

http://www.opoosoft.com

تم استبدالها بالمزيد من العقوبات، مثل وقف العائدات الضريبية، بعد توجه السلطة إلى الأمم المتحدة أو التقارب بين السلطة وحماس.

بالمجمل، اتسم العام ٢٠١٢ بتصريحات صحافية يعلن فيها نتنياهو رغبته في العودة للتفاوض ولقاء الرئيس الفلسطيني، لكن دون أن تترجم أقواله إلى أفعال، كون الحديث يجري عن مرحلة التفاوض حول الحلّ الدائم. من هنا الخيار بالبقاء على الوضع الراهن كما هو، والاستمرار بتغيير الواقع على الأرض. ويبدو أن الوضع الراهن أفضل من وجهة نظر إسرائيلية من الإقدام على أية خطوة سياسية في أي اتجاه. وفي هذا الصدد يقول نوعم شيزاف إن هذا هو الخيار الأفضل، وبقياس الربح والخسارة فإن ضم المناطق سيؤدي إلى تغير كبير في الميزان الديمغرافي وفي طبيعة الدولة، كما أن إخلاء المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية ينطويان على مخاطر أمنية كبيرة بالنسبة لإسرائيل. لذا فإن الجمهور الإسرائيلي الذي يرى كل هذه البدائل بات يقتنع بأن الحفاظ على الوضع القائم أقل تكلفة من البدائل الأخرى، وبخاصة في ظل عدم دفع ثمن مؤلم.

اتسم العام ٢٠١٢ بتصريحات صحافية يعلن فيها نتنياهو رغبته في العودة للتفاوض ولقاء الرئيس الفلسطيني، لكن دون أن تترجم أقواله إلى أفعال.

ويعزز هذا الموقف تقرير لمعهد دراسات الأمن القومي في تل ابيب الذي يستنتج أن الوضع الراهن لا يحمل في طياته أي أمل في كسر الجمود. وتقف وراء ذلك مجموعة من الأسباب أهمها:

أ. عدم الثقة بمقدرة الجانب الفلسطيني ونواياه .

ب. هناك فجوة كبيرة بين مواقف الطرفين، وبخاصة أن الثقة انعدمت بينهما في السنوات الأخيرة.

ت. لا تستطيع إسرائيل تفكيك المستوطنات حتى لو اتخذت قراراً بذلك.

ث. لم يكن الانسحاب من غزة تجربة ناجحة في نظر الإسرائيليين.

ج. لا تبدو إسرائيل في ظل الوضع الإقليمي جاهزة أمنياً لتنازلات ميدانية (التهديد الإيراني، وصعود أنظمة معادية بعد الربيع العربي).

ح. غياب الضغط الدولي للتوصل إلى تسوية. حيث شهد عام ٢٠١٢ ضعفًا في الضغط باتجاه إجراء مفاوضات جادّة، ما يعكس شكًا في أن هذه المفاوضات قد تنتج تسوية متفق عليها.

خ. يؤمن نتنياهو أن الحفاظ على الوضع القائم يجنبه خسائر حزبية أو تحالفية هو في غنى عنها.

الوضع الراهن لا يحمل في طياته أي أمل في كسر الجمود.

ووفق شيزاف فإن هذه القناعات تنتقل تدريجياً للناخب الإسرائيلي وتصبح جزءاً من قناعاته، ومن ثم إلى جدل في البرامج الحزبية، ويصير جوهر النقاش السياسي بين نتنياهو وخصومه في الوسط، هو حول الطريقة الفضلى لصيانة الوضع الراهن.[٨] والمفارقة

http://www.opoosoft.com

الأشد في ذلك أنه عندما يسعى نتنياهو لتجنب المفاوضات لكي لا يقدم تنازلات، فإن غرض دعاة المفاوضات، في الأساس أمثال لبيد وليفني، هو تخفيف الضغط الدولي عن إسرائيل. وفي المحصلة فإن النقاش الجدي بين الأحزاب الكبرى عن أفضل السبل لحلّ الصراع غائب، وعليه يصير الوضع الراهن وسبل الدفاع عن مصالح إسرائيل عبر الحفاظ عليه هو جوهر النقاش السياسي.

النقاش الجدي بين الأحزاب الكبرى عن أفضل السبل لحلّ الصراع غائب، وعليه يصير الوضع الراهن وسبل الدفاع عن مصالح إسرائيل عبر الحفاظ عليه هو جوهر النقاش السياسي.

في هذا الواقع، انتقل النقاش داخل النخب السياسية الإسرائيلية من حالة «لا شريك» التي تبناها نتنياهو، إلى حالة الـ «لا حلّ» وصارت مكونات الأفكار المتداولة تنطلق من أن الحلّ غير ممكن مع الفلسطينيين في ظل الوضع الراهن، لذا لا حاجة للبحث عنه. فالرئيس عباس يرفض مشاريع التسوية المستندة إلى خطوط الرابع من حزيران وهو لا يختلف عن حماس في ذلك. وهو بدلاً من أن يفاوض إسرائيل على أساس الأرض مقابل السلام، فإنه يفاوضها على أساس الأرض مقابل الإرهاب. وهو غير معني بالمفاوضات ويرفض الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي.[٩] والنتيجة كما يقترح، على سبيل المثال الوزير يعلون، أن دولة فلسطينية غير ممكنة على الأقل في الوقت الراهن، وأن لا مشكلة من بقاء الوضع الحالي بشأن المفاوضات والصراع مدة مائة عام أخرى،[١٠] ولا يمكن الانسحاب من ميلمتر واحد من أراضي ١٩٦٧ لصالح الفلسطينيين مستهجناً كيف يمكن التفكير في ترحيل اليهود من أماكن سكناهم.[١١]

أمام حالة الركود التي تهيمن على المشهد السياسي، ومع تصاعد حضور اليمين في السنوات الأخيرة، والتحول في مواقف المجتمع الإسرائيلي والنخب وسيطرة فكر «صهيوني محافظ- متجدد»،[١٢] فإن الطرح المتمثل بعدم إمكانية الوصول إلى التسوية، بل وبعدم واقعية ذلك، في الوقت الراهن، بات يلاقي رواجًا وانتشارًا كبيرين، يمكن تلمسه في المبادرات الحزبية التي يطرحها بعض النشطاء الحزبيين والساسة، وبخاصة في الأحزاب الكبرى مثل الليكود والبيت اليهودي وإسرائيل بيتنا، كما يمكن تلمسها من عدم إيلاء حزب العمل أهمية خاصة، أو تجديد في الشأن الفلسطيني والاحتلال، في برنامجه الانتخابي.

بات الطرح المتمثل بعدم إمكانية الوصول إلى التسوية، بل وبعدم واقعية ذلك، في الوقت الراهن، يلاقي رواجًا وانتشارًا كبيرين.

على الرغم من ارتياح الحكومة الإسرائيلية من الوضع السياسي القائم، المحلي والإقليمي والدولي، برزت بعض الأصوات التي نادت، ولو على المستوى النظري التحليلي، بحاجة إسرائيل لتقديم أفكار تستفيد من خلالها من الوضع الراهن إلى الحد الأقصى. تتأسس هذه الأفكار والطروحات على ضرورة الاحتفاظ بأكبر قدر من الأراضي وبحث حلول لمشكلة وجود الفلسطينيين في التجمعات الكبرى. ولأن الفجوة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا تترك مساحة لاختراق سياسي قد يقود إلى تسوية، فإن إسرائيل

http://www.opoosoft.com

بحاجة للقيام بمبادرات تخرج فيها من الوضع الراهن. ويرى الصحافي المتخصص في الشأن الفلسطيني آفي يسخروف، أن الإبقاء على الوضع الراهن وإدارة الصراع بدل حلّ النزاع قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انتفاضة ثالثة.[١٣] ويشير غلعاد شير من معهد دراسات الأمن القومي،[١٤] أن عدم طرح مبادرات سياسية قد يؤدي إلى تحول إسرائيل إلى دولة عنصرية، أو إلى دولة ثنائية القومية تفقد صبغتها وجوهرها اليهودي. ويقول إن الانفصال هو لمصلحة إسرائيل ولضمان الدولة اليهودية الديمقراطية في حدود آمنة. أما ايهود اولمرت رئيس الوزراء الأسبق، فقد صرح في عدة مرات أن من مصلحة إسرائيل العودة للتفاوض والوصول إلى حل مع أبو مازن لأنه شريك حقيقي للسلام مع إسرائيل ومن أجل ضمان أغلبية يهودية في إسرائيل والحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.[١٥] ووفقًا لدراسة معهد الأمن القومي في جامعة تل أبيب هناك جملة عوامل تحتم على إسرائيل القيام بمبادرات سياسية، وهي:[١٦]

١- المصالح القومية الإسرائيلية: على الرغم من كل شيء فإن استمرار الوضع الراهن لا يساعد على المدى البعيد في تحقيق مصالح إسرائيل الاستراتيجية، ويشمل هذا التوازن الديمغرافي بين النهر والبحر؛ صورة إسرائيل كدولة تتحكم بشعب آخر؛ تصاعد الأصوات التي تنادي بحلّ الدولة ثنائية القومية بين الفلسطينيين، إلى جانب الأعباء العسكرية والاقتصادية المترتبة على مواصلة التحكم بالضفة الغربية.

٢- يحتم الوضع الفلسطيني الداخلي على إسرائيل هذه الخطوة. فمن جهة، ليس الاعتراف بحماس بالأمر المعقد كما يتم تصويره، فإسرائيل تعاملت مع حماس بأكثر من طريقة، منها تحميلها مسؤولية ما يصدر من غزة، بل وتحميلها «مسؤوليات دولة». كما أن إضعاف السلطة لا يصب في المحصلة النهائية في مصلحة إسرائيل وتفكيك السلطة لن يجلب الاستقرار لإسرائيل.

٤- الخطر من تصعيد حقيقي في المنطقة، وبخاصة مع التغيرات الإقليمية في المحيط العربي، وتفجر المواجهات في الضفة الغربية.

٥- مستجدات البيئة الإقليمية، وتزايد التهديدات، وتوتر علاقات إسرائيل مع تركيا ومصر. في هذا السياق، سيكون أي تدخل لإسرائيل في المنطقة الحدودية الجنوبية لغزة موضع انتقاد دولي شديد.

٦- الأهمية السياسية، حيث على إسرائيل تجنب تجدد دائرة العنف من خلال مراجعة إدارتها للأزمة. هذا يتطلب تقديم «تسهيلات» أو«تنازلات» للجانب الفلسطيني، مثل إطلاق سراح أسرى، وإزالة بعض الحواجز، وإدخال بعض التسهيلات على الحركة، وزيادة المساعدات الاقتصادية وتشجيع المشاريع في المنطقة « C»، وإعطاء المزيد من

صرح ايهود اولمرت في عدة مرات أن من مصلحة إسرائيل العودة للتفاوض والوصول إلى حل مع أبو مازن لأنه شريك حقيقي للسلام.

http://www.opoosoft.com

الأراضي للسلطة. مع التزام إسرائيل بحوار يهدف للتوصل لتسوية والبحث عن هدنة طويلة مع حماس. بذلك يمكن أن تخدم إسرائيل مصالحها بشكل أكبر. وربما يكون في مصلحة إسرائيل أيضًا تخفيف معارضتها لحكومة وحدة وطنية حتى تحافظ على الهدوء في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويحذر التقرير من أن إصرارًا إسرائيليًا على الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة لن يجدي نفعًا، ويمكن تأجيله إلى مرحلة متقدمة من المفاوضات. وإلى ذلك الحين على إسرائيل أن تكتفي باعتراف بالأمر الواقع من قبل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بإسرائيل، حتى تتجنب المطالب باعتراف حماس، وهذا يعزز دعم المجتمع الدولي لمواقف إسرائيل. ولكي تعبر إسرائيل عن إيمانها بحلّ الدولتين عليها أن تغير سياسة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية. في ظل هذا المأزق فإن الخطوات المطلوبة لتحسين إدارة الصراع بالتعاون مع السلطة أو القيام بمبادرات أحادية الجانب مثل إعادة الانتشار، تخدم مصالح إسرائيل في النهاية.

ووفق خلاصة التقرير، فإن إسرائيل بحاجة لسياسة استباقية حتى لا تجد نفسها تخسر أكثر في ظل إقليم غير مستقر، وتوسع مناطق الاضطراب على حدود إسرائيل، وعزلة دولية متزايدة.[١٧] وقد أبدى بيريس نهاية العام المنصرم موقفًا شبيهًا بقوله إن رفض حلّ الدولتين سيؤدي إلى إقامة دولة ثنائية القومية.[١٨] وهاجم الرئيس الإسرائيلي حكومة نتنياهو، أسابيع قبل الانتخابات الإسرائيلية، وبخاصة رئيس الوزراء ووزير الخارجية، معتبرًا أنهم السبب في جمود العملية السياسية. كما اعتبر بيريس أن الرئيس الفلسطيني عباس شريك للسلام، ويمكن التوصل معه إلى اتفاق نهائي للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني. إلا أن هذه الأصوات الضعيفة التي تنادي بضرورة استئناف عملية التفاوض تنطلق من اهتمام بمصالح إسرائيل أولاً وأخيرًا، وتعتقد أن عدم التقدم في العملية السلمية قد يضر بمصالح إسرائيل وعلاقتها مع حلفائها، والأهم أن الوضع القائم قد يؤدي إلى دولة ثنائية القومية وانتهاء الحلم بدولة يهودية. بالمقابل تجاهلت الحكومة الإسرائيلية هذه التحذيرات، واستمرت بانتهاج سياسية الهروب من المفاوضات، وفرض وقائع استيطانية وسياسية واقتصادية على الأرض.

صرّح بيريس إن رفض حلّ الدولتين سيؤدي إلى إقامة دولة ثنائية القومية.

البحث عن البدائل... مبادرات خارجية

لا تغيب المبادرات السياسية فقط في ظل الإيمان بعدم جدوى التوصل إلى تسوية، بل يسيطر البحث عن البدائل التي تعطي شرعية للوضع الراهن على الخطاب، وينعكس على الممارسة اليومية. ويتعزز هذا التوجه في ظل انغلاق المجتمع الدولي على ذاته

http://www.opoosoft.com

لأسباب عديدة، منها ما له علاقة بالواقع الإقليمي الجديد وانشغال القوى الكبرى به، ومنها ما له علاقة بالوضع الانتخابي لبعض القوى الكبرى. ففي الولايات المتحدة، لم يكن أوباما لينشغل كثيرًا في أخر شهور ولايته الأولى، بملف لم يعره أصلاً كثير انتباه، إذ تركزت الحملة الانتخابية على الوضع الداخلي، وانسحبت الولايات المتحدة بشكل واضح من المشهد. بموازاة ذلك انشغل الفرنسيون بانتخاباتهم التي صعدّت هولند بدلاً من ساركوزي. وباستثناء بعض «الصرخات» من بروكسل فإن الصراع لم يشهد محاولات تدخل جدية لتقريب وجهات النظر من قبل الاتحاد الأوروبي.

كان العام ٢٠١٢ أقل عام يتدخل فيه المجتمع الدولي في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ إطلاق قطار عملية السلام في مؤتمر مدريد.

لذلك كان العام ٢٠١٢ أقل عام يتدخل فيه المجتمع الدولي في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ إطلاق قطار عملية السلام في مؤتمر مدريد قبل أكثر من عقدين من الزمن. وفي المحصلة فإن المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة، لم يدفع باتجاه زحزحة حالة الركود بين الطرفين. وقد ساهم هذا الركود العالمي، على ما يبدو في تدعيم موقف نتنياهو بأن البقاء على الوضع القائم هو أفضل ما يمكن تحقيقه في المرحلة الراهنة، لغاية تعميق التغيرات على الأرض، وتغير الواقع عن طريق الاستيطان.

الوضع الميداني: الاستيطان ثم الاستيطان ثم الاستيطان

استنتج تقرير لجنة قانونية مشكلة من قبل الحكومة الإسرائيلية بداية العام ٢٠١٢ برئاسة القاضي المتقاعد إدموند ليفي، بأن الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي بل هو حق مشروع لإسرائيل. وقد أوصت اللجنة، فيما أوصت، بشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة بأثر رجعي، حتى دون اتخاذ الحكومة قرارًا في هذا الشأن، وقالت إن الادعاء أن إسرائيل هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه.[١٩] كما أوصت اللجنة بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة بصوة جذرية، وبإلغاء سلسة طويلة من القوانين والقرارات الصادرة عن المحكمة العليا والنيابة العامة، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام إمكان «تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء الضفة الغربية».

إدموند ليفي: الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي بل هو حق مشروع لإسرائيل.

صحيح أن رئيس الوزراء قرر عدم تبني الاستنتاجات ووضعها في الدرج لأجل غير مسمى. لكن على ما يبدو أن السياسات الحكومية تسير وفق مستخلصات لجنة ليفي حتى قبل نشرها.

حين وصل نتنياهو إلى رئاسة الحكومة في نهاية آذار ٢٠٠٩، شكل البناء في المستوطنات في الأراضي المحتلة المشكلة الأساسية التي كان على الحكومة الإسرائيلية الجديدة مواجهتها، ولا سيما في ظل مطالبة الإدارة الأمريكية إسرائيل باستئناف

http://www.opoosoft.com

المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، وإصرار السلطة الفلسطينية على شرط تجميد البناء في المستوطنات للعودة إلى طاولة المفاوضات. و تحول تجميد البناء خلال سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إلى موضوع خلافي بين حكومة نتنياهو والإدارة الأميركية، الأمر الذي انعكس سلبًا على العلاقات الإسرائيلية الأميركية.[٢٠]

الحقيقة الأساسية التي تظهرها متابعة سياسة الاستيطان هي الازدواجية التي انتهجها نتنياهو إزاء موضوع البناء في المستوطنات. فعلى الصعيد النظري – العلني تبنى نتنياهو حلّ الدولتين في خطابه في جامعة بار إيلان في العام ٢٠٠٩، لكنه، في الواقع، لم يتأخر لحظة عن الموافقة على أية خطوة تساعد في تثبيت سلطة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة، من خلال توسيع البناء في المستوطنات اليهودية وتعميقه.[٢١]

الحقيقة الأساسية التي تظهرها متابعة سياسة الاستيطان والبناء في المستوطنات هي الازدواجية التي انتهجها نتنياهو إزاء موضوع البناء في المستوطنات.

وتبين الوقائع أن سنة ٢٠٠٩ كانت السنة التي تميزت بالجهود الشاقة التي بذلها الموفدون الأميركيون مع الساسة الإسرائيليين للاتفاق على تجميد البناء في المستوطنات كشرط لا بد منه لاستئناف المفاوضات، ولا سيما أن الإدارة الأميركية كانت مقتنعة يومها بأن تسوية النزاع الإسرائيلي – ستقوي الفلسطيني محور الاعتدال العربي في وجه المحور الراديكالي الذي تتزعمه إيران. يوضح تتبع الأحداث أن الاتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة لم يؤدّ لا إلى تجميد تام وشامل للبناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ولا إلى الدفع قدماً بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية. إذ تبرز، بالأرقام والتفصيلات، خروقات وقف البناء خلال تلك الفترة.

وتعكس الوقائع تراجع الضغوط الأميركية على حكومة نتنياهو بشأن تمديد اتفاق تجميد البناء في ٢٠١٠ . أما في العام ٢٠١١ وبعد إعلان الموفد الأميركي الخاص جورج ميتشل استقالته، استرجعت حكومة نتنياهو ملف البناء في المستوطنات اليهودية من يد الإدارة الأميركية ومن أيدي الفلسطينيين، واستعادت أعمال البناء في المستوطنات زخمها، وأصبح المستوطنون أكثر قدرة على فرض أجندتهم على الحكومة بدعم كبير من صقور الليكود وأحزاب اليمين المتطرف. وعاد إلى الواجهة موضوع البؤر الاستيطانية غير القانونية والنزاعات بين محكمة العدل العليا التي أصدرت أحكاماً بإخلاء هذه البؤر، وبين رفض المستوطنين عمليات الإخلاء ومقاومتها بالقوة من خلال عمليات «جباية الثمن» التي مارسها من يسمّون بـ «شبان التلال».

لم يتأخر نتنياهو لحظة عن الموافقة على أية خطوة تساعد في تثبيت سلطة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة.

في سنة ٢٠١٢ ومع دخول الإدارة الأميركية عام الانتخابات الرئاسية، وتراجع الاهتمام الدولي بحل المشكلة الفلسطينية نتيجة الانشغال بالتغييرات السياسية التي شهدها العالم العربي في ظل موجة «الربيع العربي» والتهويل الإسرائيلي بشأن خطر السلاح النووي الإيراني، لم يعد البناء في المستوطنات مطروحًا على جدول الأعمال كما

http://www.opoosoft.com

كان سابقًا، الأمر الذي ترك المجال مفتوحًا على مصراعيه لتنفيذ المشاريع والخطط التي تضمن إسرائيل من خلالها تأبيد سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية من دون حسيب أو رقيب. لذلك يمكن ان يطلق على عام ٢٠١٢ عام الاستيطان بامتياز.

في سنة ٢٠١٢، لم يعد البناء في المستوطنات مطروحًا على جدول الأعمال كما كان سابقًا.

شهدت النشاطات الاستيطانية في العام ٢٠١٢ كثافة قل نظيرها في السنوات الماضية، حيث تمت المصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، والشروع ببناء مستوطنات جديدة ومصادرات بالجملة لآلاف الدونمات، وترحيل مجموعات كبيرة من البدو، والاستمرار في مخطط عزل القدس عن محيطها في الجنوب والوسط، وفصل الأغوار عن بقية الضفة الغربية. لقد خصصت حكومة نتنياهو أكثر من مليار شيكل للمستوطنات خلال العام. كما قامت بتشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان لأول مرة برئاسة نتنياهو. وتم توسيع صلاحيات دائرة الهجرة لتشمل الضفة الغربية.

في تقرير شامل لمؤسسة السلام الآن لتلخيص الاستيطان الإسرائيلي في عهد حكومة نتنياهو، يخلص التقرير إلى أن السياسة التي اختارتها الحكومة تدل على نيتها القضاء على حلّ الدولتين. إذ قامت الحكومة بتوسيع البناء في المستوطنات؛ إعلان مناقصات جديدة للبناء؛ منح تصاريح بناء وموافقة على مشاريع استيطانية عديدة؛ الموافقة على البناء في مواقع حساسة تؤثر سلبًا على احتمال توقيع اتفاقية سلام؛ شرعنة البناء غير المرخص. كل هذا يشير إلى سياسة مدروسة للقضاء على أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي في المستقبل. فعلى سبيل المثال كان قرابة ٤٠٪ من البناء في مستوطنات منعزلة شرق الجدار وليس داخل ما يسمى الكتل الاستيطانية.

شهدت النشاطات الاستيطانية في العام ٢٠١٢ كثافة قل نظيرها في السنوات الماضية.

وفقا لتقرير السلام الآن فقد قامت حكومة نتنياهو بالبدء ببناء ٦,٨٦٧ وحدة سكنية في المستوطنات، تشمل:

٢٦٢٢ وحدة (٣٨,٢٪) في مستوطنات منعزلة شرقي المسار المخطط لجدار الفصل.

٢٢١٧ وحدة سكنية (٣٢,٣٪) في المستوطنات غربي الجدار المبني فعلاً.

٢٠٢٨ وحدة سكنية في المنطقة الواقعة بين الساتر المقام وبين مسار الجدار المخطط.

أما البناء الأشد خطورة على عملية السلام وحلّ الدولتين هو موافقة حكومة نتنياهو، وإصدار مناقصات للبناء في مناطق ذات أهمية خاصة مثل مستوطنة أرئيل (مناقصة لبناء ٣٦٣ وحدة سكنية، والتخطيط لمناقصة لـ ٧٥٠ وحدة إضافية). وكذلك في مستوطنة اوفرات (مناقصة لبناء ٢٩٠ وحدة سكنية والتخطيط لمناقصة إضافية لـ ١٦٧ وحدة سكنية). وبالمجمل وافقت الحكومة، إضافة للبدء الفعلي ببناء ٦٨٦٧ وحدة، على التخطيط وإعلان مناقصات لبناء ٨٧٣٠ وحدة.

تقرير لمؤسسة السلام الآن: السياسة التي اختارتها الحكومة تدل على نيتها القضاء على حلّ الدولتين.

وقامت حكومة نتنياهو بإقامة ١٠ مستوطنات جديدة بواسطة شرعنة ما يسمى ببؤر

http://www.opoosoft.com

استيطانية غير شرعية. ٤ منها أقرت كمستوطنات (سوسة، بروخين، رحاليم، نوفي نحميا) و ٦ كأحياء في مستوطنات قائمة.

قامت الحكومة بالموافقة على بناء ١٠٠٣١ وحدة سكنية في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية.

وقامت الحكومة بتوسيع كبير للبناء في أحياء القدس الشرقية، بهدف تعميق الاستيطان والسيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس، ومنع أية إمكانية «لتقسيمها» تحت أي اتفاق. فقد قامت الحكومة بالموافقة على بناء ١٠٠٣١ وحدة سكنية في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية. وأصدرت مناقصات لبناء ٣٥٣١ وحدة سكنية جديدة.

إقامة أحياء في مناطق حساسة في القدس، منها إقامة حي جديد «تلة الطائرة» التي يضم ٢٦١٠ وحدات سكنية. ويشكل إنشاء أول حي منذ إقامة حي أبو غنيم في العام ١٩٩٨. كذلك أقرت الحكومة توسيع حي أبو غنيم.

وفي تقرير آخر لمؤسسة السلام الآن تورد تفاصيل البناء والمصادقة وفقًا للمستوطنات، وجاء فيه أن الحكومة صادقت على بناء ٧٧٢ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات معزولة؛ مثل روتم وتقوع وماعون، كما صادقت لجنة التخطيط في الإدارة المدنية على مخطط بناء ٥٣٨ وحدة سكنية في مستوطنة ايتمار و١٣٧ وحدة تمت اقامتها فعلاً في المستوطنة دون تخطيط وتم المصادقة عليها بأثر رجعي، ما يعني مضاعفة حجم المستوطنة ست مرات.[٢٢] وكشفت حركة السلام الآن أيضًا أن وزير الدفاع صادق على دفع مخطط لبناء ٥٢٣ وحدة في مستوطنة جديدة تحمل اسم جفاعوت جنوبي غرب بيت لحم، وجفاعوت موقع استيطاني تحول من بؤرة عسكرية إلى تجمع لطلاب متدينين، والآن إلى مستوطنة كبيرة، وأن المستوطنة المزمع تأسيسها ستضم في المستقبل ٦٠٠٠ وحدة، ولاحقاً ١٣٠٠٠ وحدة.[٢٣]

٩٣ ألف مقدسي معرضون لخطر التهجير و٥٥ ألفاً يعزلهم الجدار عن المدينة المقدسة.

ووفق تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (اوتشا) فإن ٩٣ ألف مقدسي معرضون لخطر التهجير و٥٥ ألفاً يعزلهم الجدار عن المدينة المقدسة. [٢٤] وكشف في آذار عن مخطط لمصادرة ١٢٣٥ دونماً من أراضي الولجة عبر إعلانها حدائق وطنية. وفي تقرير آخر لاوتشا فإنه يحظر على الفلسطينيين استخدام ٤٣ من أراضي الضفة الغربية. وكشف في شهر كانون الثاني ٢٠١٣ عن تكثيف الحفريات في منطقة باب المغاربة تمهيدًا لافتتاح كنيس يهودي وتوسيع الساحة التي يستخدمها المستوطنون للصلاة قرب حائط البراق. وتطال الحفريات منطقة القصور الأموية، ومدخل وادي حلوة، وتشمل تدمير موجودات أثرية إسلامية.

وبعيد نجاح المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة، تسارعت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، وشرعت إسرائيل في تكثيف البناء في المستوطنات، حيث أعلنت نيتها إقامة ٣٠٠٠ وحدة استيطانية ضمن المشروع المعروف «E1». وتحدثت مصادر مختلفة

http://www.opoosoft.com

على عن هذه الوحدات ستكون وفق التالي: ١٢٠٠ وحدة في غيلو وبسغات زئيف في القدس الشرقية، و٦٠٠ وحدة في غوش عتصيون، و٢٥٠ في جفعات زئيف، و٢٠٠ وحدة في كرني شومرون، و٧٥٠ في أرئيل. كما دفعت إسرائيل إلى الأمام مخططات بناء ٦٦٠٠ وحدة استيطانية، من بينها ١٦٠٠ وحدة في رامات شلومو، و١٨٣ وحدة في جفعات همتوس «ج»، و١١٤٢ وحدة في غيلو.

بعيد نجاح المسعى الفلسطيني في الأمم المتحدة، تسارعت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية.

وتلخيصًا شملت القرارات الاستيطانية الأخيرة:

١. قرار إقامة ٣٠٠٠ وحدة سكنية ضمن ما يعرف بالمشروع الاستيطاني (E1).
٢. خطط لبناء ٦٦٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية.
٣. إقرار بناء مستوطنة جفعات همتوس.
٤. مناقصات لبناء ١٢١٦ وحدة استيطانية.
٥. المصادقة على إقامة مستوطنة جفاعوت جنوبي غرب بيت لحم.
٦. محاولة إخلاء عائلات في الشيخ جراح.

تم بجانب ذلك تكثيف الاستيطان أيضًا في منطقة الأغوار، عبر عمليات هدم لمنشآت تعود لعائلات بدوية في المنطقة الشمالية من الأغوار. ونشرت وزارة الدفاع في شهر كانون الثاني الماضي تصاميم لبناء ١٧٠ مسكنًا جديدًا، و٨٤ غرفة فندقية في مستوطنة روتم في الغور.[٢٥]

بالتوازي مع ذلك اتخذت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز مكانة المستوطنات المادية والمعنوية. ومن هذه الإجراءات تحويل كلية أرئيل إلى جامعة. وتحدث الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس أن اللجنة المحلية للتخطيط أوصت بقبول مخطط لإقامة كلية عسكرية لتأهيل قادة الجيش على سفوح جبل المشارف على قرابة ١١ دونماً تضم ٨ طوابق منها خمسة تحت الأرض.[٢٦] ويدور حديث آخر عن بناء كلية عسكرية على جبل الزيتون في القدس الشرقية على مساحة ٤٢ ألف متر مربع.[٢٧]

اتخذت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز مكانة المستوطنات المادية والمعنوية. ومن هذه الإجراءات تحويل كلية أرئيل إلى جامعة.

شهد العام ٢٠١٢ تصاعد حدّة المواجهات في الضفة الغربية بين المواطنين الفلسطينيين وقوات جيش الاحتلال والمستوطنين، وتميزت المواجهات بشموليتها في بعض المرات، بحيث عمت أرجاء الضفة كافة، ما أثار أسئلة متكررة تجمع الإجابة عنها بأن انفجار انتفاضة ثالثة ليس إلا قضية وقت. وساهم حدثان مركزيان في تعميم حالة المواجهات الميدانية. تمثل الأول في رد الفعل الشعبي على العدوان على غزة في تشرين الثاني، حيث اندلعت المواجهات في كافة المدن والقرى وتمت مهاجمة حواجز الجيش وسيارات

http://www.opoosoft.com

المستوطنين، وأصيب العشرات من المواطنين برصاص الجيش. وفي بعض المواجهات سجل تدخل قوات الأمن الفلسطيني في التصدي للدوريات الإسرائيلية ومنعها من اقتحام بعض المدن، والتهديد بالرد بالنيران إذا تم استهدافها.

أما الحدث الثاني فكان المشروع الاستيطاني «E1» حيث قام مائتا ناشط بإقامة خيام على أراضي قرية الطور المهددة بالمصادرة، وأطلقوا على القرية الجديدة «باب الشمس» في ما اعتبر تطوراً في أدوات النضال الشعبي في مواجهة سياسات الاستيطان وفرض أمر واقع بديل. ومنحت وزارة الحكم المحلي قرية باب الشمس صفة هيئة محلية. وقامت قوات الجيش أكثر من مرّة بمداهمة القرية واقتلاع الخيام منها، وبين كرّ وفرّ شهدت المناطق المهددة بالمصادرة مواجهات ميدانية تنبئ بشكل واضح عن التوتر الذي قد ينفجر في أية لحظة. أيضًا أقام نشطاء آخرون قرية خيام ثانية قرب قرية بيت إكسا باسم باب الكرامة شمال غربي القدس، ولم يتردد الجيش بمهاجمة القرية الجديدة خمس مرات.

وإجمالاً فإن هذا التصعيد الميداني يثير الخوف والقلق في الأوساط الإسرائيلية من احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة في العام ٢٠١٣، وبخاصة في ظل انسداد الأفق السياسي، وفي ظل تصعيد السلطة من خطابها حول المقاومة الشعبية. وتصدر عن الجهات المختلفة في إسرائيل إشارات مختلفة حول ضرورة رفع الجهوزية لمواجهة أي طارئ ميداني.

شهد العام ٢٠١٢ تصاعد حدّة المواجهات في الضفة الغربية بين المواطنين الفلسطينيين وقوات جيش الاحتلال والمستوطنين.

في ظل السياسات الإسرائيلية وتعميق الاستيطان، ورفض الحكومة الإسرائيلية العودة إلى طاولة مفاوضات الحل الدائم، كان طبيعيًا أن تسعى السلطة الفلسطينية إلى استعمال أدوات ضغط جديدة على الحكومة الإسرائيلية، منها محاولة لانتزاع اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية، لربما يغير من موازين القوة على أرض الواقع، ويوفر أدوات جديدة لا يوفرها مسار أوسلو، بل ربما يعلن انتهاء صلاحية أدوات أوسلو.

الأمم المتحدة: إسرائيل وحيدة

في ضوء فشل محاولات التقريب بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢، واقتناع الفلسطينيين أن نتنياهو وحكومته غير معنيين فعلاً بأي تقدم في العلمية السلمية، واكتشاف الأوساط الدولية عقم محاولات إقناع الحكومة الإسرائيلية بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وأن التنفس الاصطناعي لن يفيد في إيقاظ الجثة الهامدة – العملية السلمية–، قررت منظمة التحرير الفلسطينية التوجه مرة أخرى إلى الأمم المتحدة، لكن هذه المرة إلى الجمعية العامة، محاولة انتزاع اعترف دولي بالدولة الفلسطينية عبر رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو (مراقب)، دون أن يغلق الرئيس الفلسطيني الباب كاملاً أمام استئناف التفاوض، إذ لم يتوقف الرئيس الفلسطيني عن القول إنه مستعد

http://www.opoosoft.com

لاستئناف المفاوضات حال توفرت النية الجادة لدى إسرائيل لتجميد الاستيطان، والتقدم نحو مفاوضات مثمرة ضمن سقف زمني ينتهي بإعلان دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران.

في المرحلة الأولى حاولت إسرائيل أن تثني الفلسطينيين عبر تقديم إغـراءات اقتصادية مقابل عدم التوجه للأمم المتحدة.

حصر قرار منظمة التحرير التوجه للأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين النقاش بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال العام ٢٠١٢ حول هذا التوجه. وفي مقابل قوة الدفع الفلسطينية باتجاه الاستحقاق الأممي عملت إسرائيل على أكثر من مستوى في فترات مختلفة في محاولة لمنع هذا التوجه، أو منع الاعتراف في الأمم المتحدة، أو منع تداعياته السلبية إذا أقرّ. ففي المرحلة الأولى حاولت إسرائيل أن تثني الفلسطينيين عبر تقديم إغراءات اقتصادية مقابل عدم التوجه للأمم المتحدة. وفي المرحلة الثانية دخلت إسرائيل في صراع دبلوماسي محموم مع الفلسطينيين لمنعهم من الحصول على الأغلبية المأمولة، وجرت صراعات خفية في عواصم العالم المختلفة كانت تتلاحق فيها الوفود من الطرفين، كلّ لإقناع المضيف بقبول وجهة نظره. استخدمت خلال هذه المرحلة الدبلوماسية الرسمية والعامة في الضغط على صناع القرار في هذه الدول من أجل منعها من التصويت لصالح الطلب الفلسطيني. وفي المرحلة الثالثة حاولت إسرائيل تفريغ الاعتراف من معانٍ عملية، ومنع المنظمة والدولة من التوجه الى محكمة الجنايات الدولية لوقف الاستيطان، أو رفع دعوى في هذا الشأن.

وقـد كـان واضـحـا للدبلوماسية الإسرائيلية أن منع الفلسطينيين من الحصول على العدد المطلوب للتصويت سـيـكـون عـصـيًا، لـذا تم الانتقال إلـى محاولة حرمان الفلسطينيين من الحصول على تأييد الدول ذات الثقل النوعي في المجتمع الدولي

وقد كان واضحًا للدبلوماسية الإسرائيلية أن منع الفلسطينيين من الحصول على العدد المطلوب للتصويت سيكون عصيًا، لذا تم الانتقال إلى محاولة حرمان الفلسطينيين من الحصول على تأييد الدول ذات الثقل النوعي في المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الأوروبية. ثمة ميزتان تتوفران في عدم حصول الفلسطينيين على تأييد هذه الدول؛ من ناحية فإن لبعض هذه الدول تأثيرًا ونفوذًا على تصويت بعض الدول في مستعمراتها السابقة خاصة في إفريقيا، ومن جهة ثانية، فإن هذه الدول تمثل ما يعرف بالنادي الديمقراطي في العالم، وبالتالي نزع القيمة الأخلاقية عن الانتصار الفلسطيني. إن حرمان الفلسطينيين مما أسمته بعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية بالأغلبية الأخلاقية يشكل هزيمة من نوع آخر، حيث أن هذه الدول الديمقراطية هي من يستطيع إنفاذ القرارات الأممية، وليست الدول الضعيفة والفقيرة. وكان الصراع في هذه الساحة أكثر ضراوة، حيث أن أوروبا الحليف القوي لإسرائيل شهدت تراجعًا في تأييدها لإسرائيل سياسيًا، الأمر الذي بات يهدد التبادل التجاري والتعاون في مجال البحث العلمي بين الطرفين، ضمن الشراكة الناعمة التي تربطهما. وقبل التصويت بأيام بات واضحًا أن إسرائيل لن تتمكن من حرمان الفلسطينيين من الحصول على تأييد أوروبا مجتمعة.

http://www.opoosoft.com

مارست إسرائيل بالتوازي مع ذلك، ضغطًا مكثفًا على السلطة الفلسطينية من أجل ثنيها عن مواصلة رحلة البحث عن القرار الأممي. وظفت إسرائيل في هذا الضغط حلفاءها في واشنطن وبعض العواصم الغربية، كما وظفت هيمنتها الاقتصادية على السلطة الفلسطينية. وبين الترهيب والترغيب تأرجح الخطاب الإسرائيلي المضاد ليستقر في الأشهر القليلة التي سبقت موعد التصويت على الترهيب والتهديد والوعيد. وقفت واشنطن منذ اللحظة الأولى بصلافة ضد الطلب الفلسطيني، واستخدمت مثل تل ابيب الوعيد والتهديد لثني الرئيس الفلسطيني عن مواصلة المشوار، أما بعض العواصم الأوروبية الكبرى فحاولت أن تجد مخرجًا ينزل الطرفين عن الشجرة، مثل أن تعرض على الفلسطينيين فكرة عقد مؤتمر دولي شامل للسلام تكون خاتمته تحقيق للدولة الفلسطينية.

وقفت واشنطن منذ اللحظة الأولى بصلافة ضد الطلب الفلسطيني، واستخدمت مثل تل ابيب الوعيد والتهديد لثني الرئيس الفلسطيني عن الذهاب إلى الأمم المتحدة.

وأخيرًا، وعندما يئست من محاولة وقف القرار، استخدمت إسرائيل طريقة جديدة تركز على التقليل من خطورته عبر محاولة إفرا غ القرار من مضمونه بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، من خلال الطلب من واشنطن التفاوض على صيغة القرار، لتقليل الأضرار التي قد تلحق بإسرائيل جراءه، وإدخال مضامين ترغب إسرائيل بترسيخها.

وكعادته فإن نتنياهو كان يراهن حتى اللحظة الأخيرة على حدوث معجزة قد تقلب الطاولة، لذا لم يقم بأية خطوة حقيقية من شأنها أن تشكل محاولة جادة. وواظب على مهاجمة الطلب الفلسطيني مطلقاً العنان لوزير خارجيته كي يكيل التهم الشخصية للرئيس محمود عباس ويهاجمه. لم يكن في جعبة نتنياهو، كما بات واضحًا من مراقبة تصريحاته وممارسته السياسية طوال العام أية مبادرة حقيقة باستثناء الطلب من أبو مازن الجلوس إلى طاولة المفاوضات بدون أي شروط مسبقة، فيما يواصل هو التأكيد على شروطه المتعلقة بيهودية الدولة ،وبعدم المساس بالكتل الاستيطانية ووحدة القدس كعاصمة للدولة اليهودية.

تميزت الخطوة التالية لإسرائيل بمحاولة التأثير على صيغة القرار الذي سيصادق عليه، وعلى طبيعة الخطوات التي ستتبع القرار. فمن جهة كانت إسرائيل تدرك خطورة توجه الفلسطينيين لمحكمة الجنايات الدولية عقب صدور القرار، لذا استخدمت دبلوماسيتها من أجل جعل الدول الأوروبية تأخذ ضمانات بعدم توجه السلطة الفلسطينية إلى المحكمة. إلى جانب ذلك حاولت إسرائيل أن تؤثر على نص القرار حتى يتضمن أكبر قدر من الفوائد لها، مثل التأكيد على عدم المساس بوجود دولة إسرائيل وبعدم ذكر الحقوق الفلسطينية الأخرى.

عندما يئست من محاولة وقف القرار الأممي، استخدمت إسرائيل طريقة جديدة تركز على التقليل من خطورته عبر محاولة إفراغ القرار من مضمونه.

في المحصلة، كان التصويت هزيمة لإسرائيل، إذ وقفت ١٣٨ دولة إلى جانب الطلب الفلسطيني وعارضته تسع دول، منها فقط دولة واحدة من القارة الأوروبية، بجانب

http://www.opoosoft.com

الولايات المتحدة وكندا وبنما وإسرائيل، وأربع دول صغيرة على شكل جزر في قلب المحيط لا يكاد يسمع باسمها المواطنون الإسرائيليون. لم ينجح خطاب نتنياهو أمام الجمعية العامة في كسب عطف الحضور، إذ إنه أغفل الواقع السياسي وأبحر في الحديث عن الماضي وعن الحقوق المقدسة، لتقف إسرائيل في نهاية المطاف وحيدة أمام طوفان التصويت لصالح فلسطين الدولة رقم ١٩٤ في المجتمع الدولي.

كان التصويت هزيمة لإسرائيل، إذ صوتت ١٣٨ دولة لصالح الطلب الفلسطيني.

يمكن القول إن الرد الإسرائيلي على التصويت الأممي لم يخرج عن نسق الممارسة الإسرائيلية المعتادة طوال العام. تبنت إسرائيل موقفين فوريين من التصويت بعد رفضه، والاستخفاف به، وعدم التعاطي معه. على الصعيد الميداني صعدت من حملة الاستيطان، وبخاصة في منطقتي القدس والأغوار، كما لجأت العصا الاقتصادية ووقف تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية. ففور صدور القرار أعلنت إسرائيل عن نيتها إنشاء ثلاثة آلاف وحدة سكنية حول القدس، وبعد ذلك بأيام توسيع بعض البؤر الاستيطانية، وبخاصة في الأغوار. وكانت الرسالة الميدانية خلف تفاصيل التوسعات الاستيطانية هي التأكيد على أن مثل هذه الدولة الفلسطينية لا يمكن لها أن ترى النور على أرض الواقع. ووفق مخططات التوسع سيتم عزل القدس الشرقية بالكامل عن الضفة الغربية من جهة الوسط والجنوب، كما أن الأغوار سيتم فصلها بشكل كامل عن التجمعات السكانية الفلسطينية. وبالتالي فإن المقولة الخفية التي ظهرت في بعض النقاشات السياسية الإسرائيلية أن الحل الممكن الوحيد هو حكم ذاتي للمناطق ذات الكثافة الفلسطينية، مع ضم للمناطق ذات الكثافة المنخفضة.

من جهة أخرى، سارعت إسرائيل إلى وقف تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية للسلطة، مضيفة عبئًا آخر للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها السلطة أصلاً، ومنفذة التهديد الذي أطلقه ليبرمان ووزير المالية يوفال شتاينتس قبل ذلك. وقد أوقفت إسرائيل ٤٦٠ مليون شيكل كان يفترض تحويلها في شهر كانون الأول،[٢٨] عملاً بما هددت به واعتبرته قطع «التنفس الاصطناعي» عن السلطة.[٢٩] كما رفضت إسرائيل التوجه الفلسطيني لإصدار جوازات سفر وبطاقات هوية ورخص مركبات وطوابع بريد تحمل اسم «دولة فلسطين».

سارعت إسرائيل بعد التصويت إلى وقف تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية للسلطة.

رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي القرار الأممي، وقال إن «قرار الجمعية العامة لن يكون أسلسًا لأي مفاوضات مستقبلية، ولن ينال من حقوق إسرائيل على أراضيها». أما نتنياهو فقال «لقد قام الجانب الفلسطيني بخطوة أحادية الجانب تتعارض مع الاتفاقات الموقعة، لذلك فإننا سنستمر في عمليات البناء في القدس الشرقية وكافة المناطق التي تحافظ على مصالحنا الإستراتيجية. إن هذا الاعتراف لن يغير شيئاً في الواقع ولن تقوم

http://www.opoosoft.com

الدولة الفلسطينية إلا بعد ترتيبات أمنية تحافظ على أمن إسرائيل، وبعد أن تعترف هذه الدولة بدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وبعد أن تعلن إضافة لذلك انتهاء الصراع مع إسرائيل.[٣٠]

اعتبر البعض في إسرائيل القرار الأممي قرارًا سخيفًا، وأنه لن تجدي جميع تصويتات الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطينية من غير موافقة إسرائيل.

اعتبر البعض في إسرائيل هذا القرار قرارًا سخيفًا، وأنه لن تجدي جميع تصويتات الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطينية من غير موافقة إسرائيل.[٣١] وبعضهم اعتبره لمصلحة إسرائيل من حيث أنه لن يعطي شيئًا ماديًا، لكنه بالنسبة لإسرائيل هو اقرار من المجتمع الدولي بحدود إسرائيل على الرابع من حزيران. «فالشيطان ليس فظيعاً إلى هذا الحدّ».[٣٢] والبعض قال إن هذه هي رصاصة الرحمة الأخيرة على اتفاق أوسلو، بل إن ثمة تناقضًا بين الدولة الفلسطينية والسلام.[٣٣] ومهما كانت طبيعة النقاشات التي دارت في إسرائيل حول القرار،[٣٤] فإن المؤكد أن القرار يعنى في المحصلة هزيمة إسرائيل في صراع إرادة سياسي اصطفت فيه دول العالم ضد إسرائيل، التي باتت أكثر رعبًا من فوبيا نزع الشرعية التي تصرخ منها منذ سنين. لقد فشلت إسرائيل «في تقدير مدى جسامة التحدي لشرعية إسرائيل بصفة أساسية في أوروبا، كما يحذر جيدي جرينستاين رئيس معهد روث البحثي، ويعتبر الون ليل المدير العام السابق لوزارة الخارجية أن التصويت هو تحذير للإسرائيليين أنهم لا يستطيعون أن «يضعوا الأمر أسفل السجادة فترة طويلة».[٣٥]

يمكن القول إن نتنياهو شطب بشكل كامل خطاب بار إيلان من وعيه السياسي

الانتخابات ومواقف الأحزاب: هل السلام ممكن مع الفلسطينيين!

يسلط هذا الجزء من الفصل الضوء على مواقف الأحزاب الإسرائيلية الكبرى وقادتها فيما يتعلق بالفلسطينيين، ورؤيتهم للصراع وسبل حلّه. والمؤكد أن ثمة خطًا ناظمًا لهذه المواقف يمكن الاستدلال منه على جملة من الثوابت في المواقف، مع اختلافات حيال طريقة التعاطي مع الفلسطينيين.

نتنياهو: الليكود

من فترة لأخرى يعيد نتنياهو التذكير بالتزامه بمبدأ حل الدولتين، لكنه لا يتحدث عن دولة فلسطينية، بل عن كيان فلسطيني تمنحه إسرائيل للفلسطينيين

يمكن القول إن نتنياهو شطب بشكل كامل خطاب بار إيلان من وعيه السياسي، وأنه انتقل باتجاه تطوير خطاب لا يتعارض بشكل كامل مع مبادئ خطابه الشهير السابق، لكن بحذر لكي لا يبدو معه كأنه ينسفه. فهو من فترة لأخرى يعيد التذكير بالتزامه بمبدأ حل الدولتين، لكنه لا يتحدث عن دولة فلسطينية، بل عن كيان فلسطيني تمنحه إسرائيل للفلسطينيين على المتاح من الأرض، دون أن تتنازل عن المستوطنات أو عن منطقة الأغوار. يترافق هذا مع تصعيد غير مسبوق في الاستيطان وبخاصة في محيطي القدس والأغوار، إذ لم يتعهد نتنياهو بشيء طوال السنة ٢٠١٢ بأكثر من تعهده بمواصلة

http://www.opoosoft.com

الاستيطان، وبعدم تفكيك المستوطنات.

غابت خلال الدعاية الانتخابية الدولة الفلسطينية من قاموس نتنياهو، لتحل مكانها إشارات ودعوات صريحة لنوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين لكنه ليس دولة. قال نتنياهو في مقابلة متلفزة «لا أريد أن أسيطر على الفلسطينيين ولا أريدهم مواطنين في دولة إسرائيل، كما أنني لا أريدهم رعايا، لذا سيكون هناك نوع ما من الحكم في إطار منزوع السلاح».[٣٦] وبدا نتنياهو كأنه يسابق بينيت وخصومه في اليمين نحو رفض المطالب الفلسطينية. ففكرة «التكرم» المجاني بمنح المناطق للفلسطينيين لم تعد واردة بالنسبة له كما يقول، حيث أن منح الأراضي لمجرد الحصول على اتفاق أمر مروفض. يقول نتنياهو «لم اقتلع مستوطنات ولا اعتزم اقتلاع أية مستوطنة، وكل طريقة البلدوزرات استنفدت نفسها». فهي تقود وفق نتنياهو، في انتقاد مبطن للانسحاب من غزة، للحصول على صورايخ. فكما قال لصحيفة معاريف فإن «الأيام التي كانت فيها الجرافات تقتلع اليهود باتت خلفنا وليس أمامنا وسجلنا يثبت ذلك».[٣٧] فقضية المستوطنات من نتائج النزاع مع الفلسطينيين وليست من مسبباته.[٣٨] ويتباهي نتنياهو بأن حكومته لم تفكك أية مستوطنة، بل عززت من وجود المستوطنات في الضفة الغربية. وفي خطابه في مستوطنة أرئيل قال نتنياهو إنها؛ أي أرئيل «ستبقي دائماً جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة للقدس»، فهي جزء من الحزام الأمني لدولة إسرائيل بكلمات نتنياهو.

غابت خلال الدعاية الانتخابية الدولة الفلسطينية من قاموس نتنياهو، لتحل مكانها إشارات ودعوات صريحة لنوع من الحكم الذاتي.

وقال جدعون ساعر، المرشح الثالث في قائمة الحزب لموقع «واي نت» إن فكرة الدولتين لم تكن يومًا في برنامج الليكود، وأنه يعارض إقامة دولة فلسطينية، وأنه لا يمكن في ضوء خطوة الفلسطينيين في الأمم المتحدة أن نوافق على إقامة دولة لهم «حتى يواصلوا النزاع من مواقع محسنة».[٣٩]

ومن الجدير ذكره أن قائمة الليكود بيتنا لم تنشر برنامجًا سياسيًا رسميًا قبل الانتخابات، واكتفت بالتفاهمات العلنية مع حزب يسرائيل بيتينو، دون التوقيع على برنامج مشترك.

ليبرمان: إسرائيل بيتنا

يمكن لملخص صغير عن مواقف ليبرمان السياسية خلال العام ٢٠١٢ أن يوضح أن جلّ اهتمامه كان بالهجوم الإعلامي المستمر على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، واعتباره عثرة أمام عملية التفاوض. واستخدم ليبرمان مجموعة كبيرة من التهديدات والعبارات القاسية بحق أبو مازن، ولم يتوقف عند حدّ تحريض المجتمع الدولي، بل إنه حرض المجتمع الفلسطيني عليه وعلى ضرورة التخلص منه، واختيار قيادة بديلة قادرة

http://www.opoosoft.com

على تحقيق السلام. من ضمن أشياء كثيرة قام بها ضمن حملته تلك، اقترح في نهاية العام على منظمات يهودية أن تشن حملة في أوروبا ضد أبو مازن تركز على عدم رغبته في تحقيق السلام، واشتراط رحيل عباس للتفاوض مع الفلسطينيين. وطالب ليبرمان الفلسطينيين بالدخول في الربيع العربي والثورة على عباس واستبداله بقيادة جديدة قادرة على التقدم في عملية السلام مع إسرائيل، مطالبًا الرباعية الدولية بتحديد موعد لإجراء الانتخابات في مناطق السلطة بهدف استبدال الرئيس عباس.[٤٠] بالنسبة لليبرمان، فإن أبو مازن لا يختلف عن حماس كثيرًا، بل هو أشد خطرًا منها. وفيما تبدو هذه المقولة شائعة الآن في الأوساط الإسرائيلية،[٤١] باستثناء فئة قليلة، فإن ليبرمان حاول خلال سياق متكامل من الهجوم الإعلامي التأسيس لخطاب ووعي يحرض على استهداف الرئيس الفلسطيني وشرعنة أي استهداف له في المستقبل.

استخدم ليبرمان مجموعة كبيرة من التهديدات والعبارات القاسية بحق أبو مازن، وطالب ليبرمان الفلسطينيين بالدخول في الربيع العربي.

عبر ليبرمان عن النزوع لترك الملف الفلسطيني جانبًا في برامج الحكومة المستقبلية، حين شدد على أن الائتلاف الحكومي سيركز على قضايا الاقتصاد والسكن وتحقيق المساواة في تحمل أعباء الخدمة العسكرية أو المدنية.[٤٢]

نفتالي بينيت- البيت اليهودي

يمكن لسيرة بينيت السياسية القصيرة أن تكشف عن مواقفه وقناعته بسهولة. فمن جندي في وحدة مختارة من وحدات الجيش إلى مكتب نتنياهو، إلى مجلس المستوطنات إلى تشكيل تهديد حقيقي على هيمنة خط نتنياهو- ليبرمان على الموقف اليميني في إسرائيل. بل يمكن أن يقال إن بينيت نجح في دفع نتنياهو أكثر باتجاه اليمين، وجعل السباق في المواقف السياسية يتجه أكثر نحو المواقف الأكثر تشددًا،[٤٣] فهو يعبر بشكل أكثر وضوحاً عما يقال إن نتنياهو بحكم الخبرة والتجربة والموقف الدولي لم يعد قادرًا على الجهر به، بل يلجأ لتغليفه بكلمات أقل فظاظة. لكن بينيت لا يأبه، فهو يقول صراحة لا لدولة فلسطينية، وأنه لا يوجد إمكانية عملية لقيام دولة فلسطينية، وأن المستوطنات كلّها وليس بعضها لا يمكن تفكيكها، وأن الضفة الغربية لن تستقر إلا بضم مناطق «C»، والتي تشكل قرابة ٦٠٪ من مناطق الضفة الى إسرائيل. وهو لا يؤمن فقط بعدم تفكيك المستوطنات، بل إنه دعا ضمنًا للتمرد على أي قرارات تعطى لإخلائها، حيث قال للقناة الثانية «إذا تلقيت أمرًا بإخلاء يهودي من بيته وطرده فإن ضميري لن يسمح لي بذلك». ودعا الأحزاب إلى توقيع عريضة يلتزمون فيها بعدم إخلاء اليهود من بيوتهم،[٤٤] وعليه فإنه لا يوجد ما يميز المستوطنات عن باقي المدن الإسرائيلية، فهو لا يوجد عنده أي معنى للخط الأخضر.[٤٥]

بالنسبة لليبرمان، فإن أبو مازن لا يختلف عن حماس كثيرًا، بل هو أشد خطرًا منها.

http://www.opoosoft.com

لا ينوي بينيت تضييع السنوات الأربع القادمة في اللغط حول إسرائيل والفلسطينيين. «نستطيع أن نتحدث عن الموضوع الإسرائيلي الفلسطيني إلى الأبد، لكننا لن نتقدم في ذلك (..) البديل هو أن نقول إنه لا يمكن حلّ هذه المشكلة، لذا نعمل على تحقيق تسوية مؤقتة مع جيراننا بالقدر المستطاع».[٤٦] وبكلمات بينيت فإن هدفه السياسي يكمن في الدفع باتجاه مقاربة «أكثر واقعية» للموضوع، لا تنطوي بأي حال على تسليم شبر واحد من الضفة الغربية للعرب. «إذا سلمنا، ضمناً، الضفة الغربية للعرب، ستكون الحياة جحيمًا وسيستمر الصراع لمئتي عام قادمة».[٤٧] بالنسبة لبينيت وحزبه فلا يوجد أي شبر من أرض إسرائيل خاضع للمفاوضات. وكان بينيت قد اتهم حكومة نتنياهو بأنها تعاني من انفصام؛ فهي من جهة، تعلن تأييدها لإقامة دولة فلسطينية؛ ومن جهة ثانية؛ تقوم بمعاقبة الفلسطينيين على توجههم للأمم المتحدة. أما الحل فهو باستقامة الطرح والموقف، والتراجع عن الموافقة عن إقامة الدولة الفلسطينية، التي يدرك الجميع أنها لن تقوم.[٤٨] وبكلمة أخرى بتراجع نتنياهو عن خطاب بار إيلان. بالنسبة لبنيت فإن فرصة التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين معدومة ويمكن فقط، التوصل إلى «تعايش عبر ضم الضفة الغربية، ونظام الحكم الذاتي المحدود للمدن الفلسطينية». وقد قال في خطاب ألقاه في كنيس يهودي في القدس: «هناك هدوء نسبي في الضفة الغربية يمكن لنا أن نهدمه بإقامة دولة إسلامية في احضاننا كما فعلنا في غزة، ونجلب عشر سنين أخرى من الويلات.[٤٩]

بينيت نجح في دفع نتنياهو أكثر باتجاه اليمين، وجعل السباق في المواقف السياسية يتجه أكثر نحو المواقف الأكثر تشددًا.

بينيت: المستوطنات كلّها وليس بعضها لا يمكن تفكيكها، والضفة الغربية لن تستقر إلا بضم مناطق «C»، التي تشكل قرابة ٦٠٪ من مساحتها .

يقول بينيت بصراحة «لن يكون هناك دولة فلسطينية داخل أرض إسرائيل الضيقة. لن يحدث هذا أبدًا. دولة فلسطين ستكون كارثة لأكثر من مئتي سنة. (..) أريد أن يفهم العالم أن دولة فلسطينية تعني إلغاء دولة إسرائيل».[٥٠] ويذهب جيرمي جيمبل، المرشح على قائمة حزب بينيت للقول «لقد باعونا كذبة لعشرين عامًا مفادها أننا إذا تنازلنا عن الأرض سنحصل على السلام، لن نقدم المزيد من التنازلات، ولن نرتكب انتحارًا وطنيًا بالتنازل عن يهودا والسامرة».[٥١]

بينيت: لن يكون هناك دولة فلسطينية داخل أرض إسرائيل الضيقة. لن يحدث هذا أبدًا. دولة فلسطين ستكون كارثة لأكثر من مئتي سنة. (..) أريد أن يفهم العالم أن دولة فلسطينية تعني إلغاء دولة إسرائيل.

نشر بينيت خطة خاصة به في مطلع العام الماضي أسماها «خطة الاستقرار»، دعا فيها إلى ضم ٦٠ بالمائة من مناطق الضفة الغربية رسمياً، وهي المناطق المصنفة «C» إلى إسرائيل، ومنح قرابة ٤٨ الفاً من سكان هذه المناطق الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة. وفي تجاهل للحقيقة فإن بينيت يقدر سكان هذه المنطقة الذي يقترب في الحقيقة من ٢٠٠ الف بـ ٤٨ ألفًا فقط. أما بقية المناطق في الضفة الغربية فستتمتع بالحكم الذاتي. بعبارة أخرى فإن مدنًا مثل نابلس ورام الله وجنين تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية مع حكم ذاتي، وليس شيئًا شبيهًا بالدولة أو الكيانية السياسية، لأن هذه مرفوضة في

http://www.opoosoft.com

أدبيات بينيت السياسية والفكرية. ويقترح بينيت تدريجياً تسهيل حياتهم عبر تخفيف الحواجز وما شابه. وما يقترحه بينيت هو منح الفلسطينيين حكماً على المناطق «أ»، ودعم اقتصادي حتى يشعر الناس بأهمية السلام. فالسلام ينضج من أسفل. ولا يرى بينيت أية فائدة من تضييع الوقت في أوسلو أو جنيف أو كامب ديفيد، فالناس ستصب جهدها على تعليم أطفالها وعلى مصالحها الخاصة أكثر من تركيزها على المعاناة.[٥٢]

أما مشكلة اللاجئين فسيتم حلّها في البلدان التي يقيمون فيها، ولن يسمح لأي فلسطيني من خارج الضفة الغربية أن يعود إليها. ويقترح أيضًا فصل قطاع غزة بشكل نهائي عن الضفة الغربية ودفعها نحو مصر، أي تحميل مصر مسؤولية غزة، وأن لا يسمح بالحركة والانتقال بين غزة والضفة.

أما بخصوص ردة فعل المجتمع الدولي، فإن بينيت يقول إن العالم لن يعترف بسيادة إسرائيل على الضفة الغربية، كما لا يعترف بسيادتها على هضبة الجولان. لكن العالم سيتكيف مع الأمر الواقع. في الحقيقة لا يعير بينيت ورفاقه هذا كثير اهتمام، لأن على العالم أن يتعاون مع إسرائيل في النهاية. يقول مرشح حزبه جيمبل إن «واشنطن تعتمد على إسرائيل أكثر مما تعتمد إسرائيل على واشنطن، وإذا أرادوا أن يتوقفوا عن مساعدتنا أتمنى أن يحاولوا».[٥٣]

في مقابلة له مع يديعوت لبيد يدعم حلاً مرحليًا يرتكز على عدم تفكيك المستوطنات القائمة، ووقف بناء مستوطنات جديدة.

يائير لبيد - يوجد مستقبل

أعلن لبيد برنامجه الانتخابي من داخل مستوطنة أرئيل، حيث أشار لأول مرة لبرنامجه السياسي بشكل واضح. ووفق هآرتس فقد قدم لبيد نفسه كسياسي معتدل، ولكن ذا مواقف هجومية في قضايا الأمن.[٥٤] وتتركز وجهة نظره في أنه على إسرائيل أن تسعى من أجل إنجاز تسوية مع الفلسطينيين تشمل انسحاباً من بعض مناطق الضفة الغربية، لأن الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة يتطلب ذلك. ويقول لبيد في مقابلة صحافية بأن الإسرائيليين أقنعوا أنفسهم بأن لا فائدة من الحديث مع الفلسطينيين لأنه، لا يمكن الثقة بهم. «أعتقد أنهم مخطئون. انا أعتقد ان الفلسطينيين لا يمكن الثقة بهم، وهذا تحديداً السبب لماذا يجب الحديث معهم، لأنك تصنع السلام مع الأعداء وليس مع الأصدقاء».[٥٥] ثمة عدم مسؤولية كما يقول لبيد في حقيقة أن غالبية استطلاعات الرأي تعكس تأييد أغلبية الإسرائيليين لحلّ الدولتين، فيما هم يسلمون بحقيقة أن لا شيء يحدث لإنجاز ذلك. يقول: لم يأت والدي هنا من الغيتو ليعيش في بلاد نصفها عرب ونصفها يهود. جاء ليعيش في دولة يهودية. لدينا الآن ٣,٣ مليون فلسطيني يعيشون بين البحر والحدود الشرقية، وإذا لم نفعل شيئاً حيال ذلك فإنهم سيرتفعون خلال الجيل القادم إلى

http://www.opoosoft.com

سبعة أو ثمانية.

في مقابلة له مع يديعوت قال لبيد أنه يدعم حلاً مرحليًا يرتكز على عدم تفكيك المستوطنات القائمة، ووقف بناء مستوطنات جديدة، وعدم إجلاء ٣٦٠ ألف مستوطن، حيث أن ما سيوافق عليه لن يتعدى إجلاء ٧٠ إلى ٨٠ ألف نسمة.[٥٦]

لبيد: نحن لا نتطلع إلى زواج سعيد مع الفلسطينيين، ولكن لاتفاق طلاق نستطيع أن نتعايش معه.

قال لبيد في خطاب أرئيل: «أنت لا تأتي للمفاوضات مع غصن زيتون فقط كما يفعل اليسار، ولا بيدك بندقية فقط كما يفعل اليمين. تأتي لتجد حلاً. نحن لا نتطلع إلى زواج سعيد مع الفلسطينيين، ولكن لاتفاق طلاق نستطيع أن نتعايش معه. وهاجم ما أسماه زعم نتنياهو بعدم وجود شريك لأن «الشيء الوحيد الذي حققته سياسية اللا شريك هي إضعاف موقف إسرائيل في المحافل الدولية».[٥٧] وأضاف أن المجتمع الدولي صامت تجاه إطلاق الصواريخ في الجنوب، لأن إسرائيل لا تقوم بشيء فيما يتعلق بالعملية السلمية. لكن يجب توفير الإمكانيات المادية لتعزيز القبة الحديدة وتوسيعها، وعليه فإن لبيد يرى أهمية الانتباه للموقف الدولي والدعم من قبل الغرب. إن مرونة سياسية تجاه الفلسطينيين ضرورية لضمان التأييد الغربي. وإذا كان لإسرائيل أن تتعلم شيئاً من الانفصال عن غزة، فهو أن الخطوات الأحادية لا تساعد، لذا فإن المعالجة الأفضل هي في البحث عن اتفاق (مع الفلسطينيين).

واشترط لبيد دخول الحكومة بعد الانتخابات بالتزام هذه الحكومة باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. إلا أن شرط لبيد لا يعني التزامًا كاملاً بالسلام، فالحكومة قد تعرب عن نيتها استئناف المفاوضات، وقد تشرع في هذه المفاوضات دون أن تقود إلى نتيجة. فالمفاوضات ليست هدفًا، ودون التزام حقيقي بالتسوية، فإن لبيد سيجد نفسه في حكومة لا تريد السلام.[٥٨]

وحول تفاصيل المفاوضات مع الفلسطينيين قال بصراحة أنه خلال المفاوضات لا يجب بناء أية مستوطنات جديدة، لكن يجب عدم تجميد البناء في المستوطنات الموجودة وفقًا لاحتياجات النمو الطبيعي. وغازل لبيد المستوطنين منتقدًا من يصفهم بأنهم عقبة في طريق السلام، حيث «علينا أن نراهم كما هم. أناس طيبون وصهيونيون طيبون يؤمنون بكل جوارحهم بأنهم يعملون الشيء الصحيح للشعب وللبلاد».[٥٩] ووفقًا للبيد لن يتم تفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى، ولكن لا بد من التنازل عن بعض المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية في أية تسوية. ويعتقد أن غالبية الإسرائيليين يدركون أنه وباستثناء مستوطنات غوش عتصيون ومعاليه أدوميم وأرئيل سيكون علينا الانسحاب من المستوطنات. كما أن مواقف لبيد بخصوص القدس لا تختلف عن مواقف غالبية الأحزاب التي تنافس معها على صدارة المشهد الانتخابي، فالقدس ستبقى موحدة ولم

لبيد: خلال المفاوضات لا يجب بناء أية مستوطنات جديدة، لكن يجب عدم تجميد البناء في المستوطنات الموجودة وفقًا لاحتياجات النمو الطبيعي.

http://www.opoosoft.com

يتم تقسيمها في أية تسوية.

أي أن لبيد يتبنى موقفًا يجمع عليه المجتمع الإسرائيلي، ولا يعرض جديدًا. وجلّ ما يريده هو التفاوض وفقًا للثوابت الإسرائيلية، لكي لا تكون إسرائيل منعزلة سياسيًا ودبلوماسيًا على الساحة العالمية، ولكي لا تخسر أصدقاءها وحلفاءها.

بدَت يحيموفتش أقل اهتمامًا بالقضايا الأمنية وحلّ القضية الفلسطينية ومسألة التفاوض مع السلطة الفلسطينية.

شيلي يحيموفتش- العمل

في افتراق واضح عن أسلافها في قيادة الحزب، بدت يحيموفتش أقل اهتمامًا بالقضايا الأمنية وحلّ القضية الفلسطينية ومسألة التفاوض مع السلطة الفلسطينية، وبخاصة أنها صعدت لقيادة الحزب حاملة راية الأجندة الاجتماعية الاقتصادية. فمن جهة تعتقد يحيموفتش أن الاستيطان كان خاطئًا، لكنه لم يكن ذنب المستوطنين الذين كانوا ينفذون سياسات وقرارات حكومية. لذا يتوجب على إسرائيل التنازل عن بعض المستوطنات لكنها لا يمكن أن تضحي بالكتل الاستيطانية. وعليه فإن ما طرحه كلينتون في كانون الأول عام ٢٠٠٠ يبدو معقولاً، لأن ٨٠ بالمائة من المستوطنين يعيشون في الكتل الاستيطانية.[٦٠] وهي من جهة أخرى تستخدم عبارات حساسة لصالح المستوطنين، ومن جهة أخرى تعبر بحياء عن موقف سياسي قد لا يستسيغونه، لكنه موقف أقل حدّة من مواقف حزب العمل التقليدية تجاههم. فالدولة لا تستطيع إعدام المستوطنين، لكن عليها أن تتعايش مع الخطأ الذي ارتكبته بخلق أزمة الاستيطان، وعليه فهي لا توافق على المساس بميزانيات المستوطنات ومكانتها، حتى تلك الواقعة خارج الكتل الاستيطانية.

عرف عن يحيموفتش سابقًا نضالها من أجل انسحاب أحادي الجانب من لبنان، لكنها الآن تبدو أقل دفعًا وتأييدًا لفكرة الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية. لذا يجب استئناف الحوار مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى تسوية. وعليه تقول يحيموفتش إن «علينا أن نجري مفاوضات دون شروط مسبقة، ولكن أيضًا دون أوهام مسبقة». وهي تلتزم بالخطوط العامة للتسوية التي تبناها حزب العمل في السابق، بمعنى الحلّ على أساس دولتين لشعبين، دون تفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى أو العودة إلى حدود الـ ٦٧ أو تقسيم القدس وعودة اللاجئين؛ أي بما يقترحه لبيد ووفقًا للإجماع الإسرائيلي. ويمكن استيضاح ذلك من برنامج الحزب الذي نشر ضمن الحملة الانتخابية، حيث دعا إلى استئناف العملية السلمية مع الجانب الفلسطيني، وحدد مهلة ثلاثة أشهر بعد الانتخابات لإطلاق المفاوضات. وبخصوص القدس يقترح حزب العمل تسوية عبر تطبيق نظام إدارة خاص في البلدة القديمة، وبخاصة في محيط الحرم الشريف.

عرف عن يحيموفتش سابقًا نضالها من أجل انسحاب أحادي الجانب من لبنان، لكنها الآن تبدو أقل دفعًا وتأييدًا لفكرة الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية.

http://www.opoosoft.com

أما في الشأن الدولي فإن يحيموفتش تدرك أن إسرائيل تعيش حالة عزلة، وهي قلقة من أن استمرار الوضع يقود إلى دولة ثنائية القومية. وفقط المفاوضات والتسوية يمكن أن تخرج إسرائيل من عزلتها. وكما يخلص تسفي برئيل فإن يحيموفتش لم تعد تمثل مواقف يسارية، ولن يكون بمقدور العمل في مقاعد المعارضة تقديم مواقف سياسية مناوئة لنهج حكومة نتنياهو الجديدة.[٦١]

تدرك يحيموفتش أن إسرائيل تعيش حالة عزلة، وهي قلقة من أن استمرار الوضع يقود إلى دولة ثنائية القومية.

تسيبي ليفني - حزب الحركة

لا تختلف مواقف ليفني الحالية من عملية التفاوض كثيرًا عن مواقفها المعلنة حين كانت رئيسة وزراء بالوكالة بعد استقالة أولمرت، أو عندما كانت وزيرة الخارجية. إذ ترى ليفني أن السلام مع الفلسطينيين ممكن، ويجب على إسرائيل أن تحاول التوصل إليه، لأن الخطر الحقيقي على إسرائيل هو عدم وجود مفاوضات. وقد كان الهدف الأساسي من وراء إقامة حزب تسيبي ليفني «الحركة» إعادة إطلاق عملية التفاوض، لأن الجمود يعني عزل إسرائيل واصطدامها مع حلفائها التقليديين ممثلين بالولايات المتحدة والغرب. إلا أن حزب «الحركة» لم يأت بطرح سياسي أو حلول جديدة غير تقليدية، إنما عاد على الثوابت الإسرائيلية، ومن ضمنها: الحفاظ على الكتل الاستيطانية كجزء من أراضي دولة إسرائيل والاعتراف بيهودية الدولة. وتعتبر ليفني أن القضية السياسية أهم من غيرها، وهي تؤثر على القضايا الداخلية. وترى ليفني التي أشارت قبل ذلك إلى محاولات المجتمع الدولى طرح مبادرة سياسية أن على إسرائيل أن تستبق المبادرة باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.[٦٢]

موفاز- كديما

ورث موفاز ما تبقى من شظايا حزب «كديما» الذي اعتبر إسرائيليًا حزب وسط، وقاد حكوماتها منذ العام ٢٠٠٦–٢٠٠٩. سوّق موفاز نفسه على أنه رجل الأمن، ورجل المرحلة، والبديل الحقيقي لنتنياهو. ترتكز وجهة نظر موفاز في الشأن الفلسطيني على ضرورة التوصل لتسوية، لما في ذلك من مصلحة لإسرائيل. وعدم وجود هذه التسوية سيخلق فراغًا سيتم ملؤه بواحد من احتمالين: إما أن يتدخل المجتمع الدولي ويفرض تسوية على إسرائيل؛ وإما أن تندلع انتفاضة ثالثة تدفع لفرض تسوية ما على إسرائيل.[٦٣] في ظل هذا الوضع فإن عزلة إسرائيل تشتد، ويصبح المجتمع الدولي أكثر قناعة بضرورة فرض تسوية الأمر الواقع على إسرائيل. ويرى موفاز أن إسرائيل بأمس الحاجة لمثل هذا الاتفاق إذا أرادت الحفاظ على الأغلبية اليهودية في حدودها. وعليه فإن عدم التوصل لتسوية

ترى ليفني أن السلام مع الفلسطينيين ممكن، ويجب على إسرائيل أن تحاول التوصل إليه، لأن الخطر الحقيقي على إسرائيل هو عدم وجود مفاوضات.

http://www.opoosoft.com

مع الفلسطينيين هو واقع أخطر على إسرائيل من برنامج إيران النووي. يعتقد موفاز أنه في حال عدم التوصل لتسوية، فلن تكون هناك أغلبية يهودية في الدولة، وأنه يجب إعطاء الفلسطينيين مطالبهم بدولة ضمن حدود الرابع من حزيران مع بقاء الكتل الاستيطانية.

مواقف الأحزاب: استنتاجات عامة

تكشف قراءة مواقف الأحزاب السياسية وطروحاتها كما تبينت في الحملة الانتخابية الأخيرة بوضوح عن وجود توافق وتقارب على قضايا عديدة، أهمها: عدم قبول أي حلّ يضمن المسّ بالكتل الاستيطانية الكبرى؛ رفض العودة لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧؛ عدم التنازل عن القدس الشرقية؛ رفض حق العودة؛ إقامة شبه دولة فلسطينية في أفضل الحالات وعلى قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ دولة منزوعة السلاح والإرادة، ودون سيطرتها على الحدود أو على المصادر الطبيعة والمياه. أي تحويل السيطرة الإسرائيلية والاحتلال إلى صيغة أخرى، صيغة توافقية توكل فيها السلطة الفلسطينية أو أية سلطة أخرى برعاية المصالح الإسرائيلية بواسطة تمويل عالمي وعربي. وبهذا ترفع إسرائيل عنها العبء السياسي والاقتصادي للاحتلال. هذه طروحات الأحزاب التي نافست الحزب الحاكم، حزب الليكود. والأهم أن طرح البدائل مرتبط وفقًا للأحزاب الإسرائيلية بالحاجة للحفاظ على المصالح الإسرائيلية، منها، العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب، والحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة وعلى احتياجاتها الأمنية. بالمقابل يرى نتنياهو والأحزاب من يمينه أنه يمكن تحقيق كل ذلك عن طريق إبقاء الوضع على ما هو عليه، في أسوأ الحالات، أو ضم منطقة «ج» والأغوار، كما يطالب حزب البيت اليهودي بإقامة «دولية فلسطينية» تعمل لحساب أمن إسرائيل.

لم يعد جوهر الخلاف بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية فقط في تفاصيل الحلّ، بل في الحاجة له. أحزاب اليسار أو الوسط ترى ضرورة إجراء تفاوض حتى لا تغرق إسرائيل في عزلتها. فيما يصر اليمين على أن مصالح إسرائيل تتعارض مع أية تسوية يمكن أن يقبلها الفلسطينيون.

لذلك، نعتقد أن جوهر الخلاف بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية لم يعد فقط في تفاصيل الحلّ، بل في الحاجة له. فما يسمى إسرائيليًا بأحزاب اليسار أو الوسط ترى ضرورة إجراء تفاوض مع الفلسطينيين حتى لا تغرق إسرائيل في عزلتها. فيما يصر اليمين على أن مصالح إسرائيل تتعارض مع أية تسوية يمكن أن يقبلها الفلسطينيون، لذلك لا مفرّ من فرض تسوية من نوع ما عليهم. وفي أحسن الحالات ليس أمام الفلسطينيين إلا أن يقبلوا بالمتاح لهم ويفاوضوا على تحسين أوضاعهم المعيشية، لا حقوقهم السياسية كما يمكن مثلاً الاستنتاج من مقترحات بينيت. وترى هذه الأحزاب أن الوضع الراهن يمكن أن يستمر دون أن تمس علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة ولا مع الغرب ولا حتى مع بعض الدول العربية المركزية أو السلطة الفلسطينية ذاتها، وأن ذلك لن يؤدي بالضرورة إلى اندلاع انتفاضة ثالثة، أو اندلاع نضال فلسطيني من نوع آخر يجبي ثمنًا

http://www.opoosoft.com

سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا من إسرائيل، هذا بسبب قوة إسرائيل العسكرية والسياسية والاقتصادية والصناعية، وبسبب مناعة المجتمع الإسرائيلي.

مواقف المجتمع الإسرائيلي

على ما يبدو أن التقارب في مواقف الأحزاب نحو تبني سياسة يمينية، قد تأثر فيما تأثر، من التحول الحاصل في مواقف المجتمع الإسرائيلي. والقصد مواقف المجتمع تجاه الحلول السلمية والاستيطان والتفاوض. فقد نشر برنامج «افينس لدراسة النزاعات وحلّها» في جامعة تل أبيب استطلاع رأي عام ضمن مؤشر السلام لشهر كانون الأول ٢٠١١ نفذ قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة بأسبوعين، حول مواقف المجتمع الإسرائيلي من السلام.[٦٤]

يستنتج معدو الاستطلاع من النتائج ان المجتمع الإسرائيلي يعكس في مواقفه الأجواء اليمينية المسيطرة على الدولة، على الأقل فيما يتعلق بالمحور السياسي الأمني. تنعكس هذه الأجواء أولاً في تعريف قرابة ٥٥٪ من المستطلعين أنفسهم كيمين سياسي، ٢١٪ وسط و ١٧٪ يسار؛ ومن إجابة المستطلعين على سؤال «من الشخص الملائم لإدارة السياسة الأمنية والخارجية؟»، إذ اختار قرابة ٥٣٪ رئيس حزب الليكود رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وفي المرتبة الثانية (٢٨٪) وزير الخارجية افيغدور ليبرمان، و٢٥٪ نفتالي بينيت، وفقط ١٩٪ اختاروا تسيبي ليفني، و ١٤٪ اختاروا شيلي يحيموفتش رئيسة حزب العمل .

في مجال التفاوض مع السلطة الفلسطينية وافق ٦٧٪ من المستطلعين مع الادعاء أنه بغض النظر عن هوية الحزب الفائز في الانتخابات فإن العملية السلمية مع الطرف الفلسطيني لن تتغير، وسوف يستمر الجمود. وقال ٦٤٪ أن احتمال قيام حكومة جديدة برئاسة نتنياهو بالعودة إلى المفاوضات وإحيائها ضئيل جدًا. وقد قال ٥٠٪ من المستطلعين أن على الحكومة الجديدة تبني السياسة الحالية في الشأن الفلسطيني والاستيطان، حتى لو كان بثمن الاصطدام مع الإدارة الأميركية.

على الرغم من تلك المواقف أبدى ٦٠٪ دعمهم لاتفاق سلام مع الفلسطينيين على أساس حلّ الدولتين، و ٥٧,٥٪ وافقوا على إقامة دولة فلسطينية مع الترتيبات الأمنية الأزمة، و ٥١٪ قالوا إنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تفكيك المستوطنات في الضفة الغربية، و٥٨٪ عارض نقل السيادة على أحياء في القدس الشرقية للسلطة الفلسطينية، حتى لو كان هناك اتفاق سلام يشمل ترتيبات أمنية ترضي إسرائيل. ويخلص معدو التقرير أن الجمهور في إسرائيل يوافق على حلّ الدولتين، لكن بالشروط الإسرائيلية.

http://www.opoosoft.com

غزة .. حماس: تعايش أم تفاوض؟

لم يتوقف النقاش حول سبل التعامل مع غزة ومع القوة الحاكمة هناك طوال العام ٢٠١٢، وتباين الحديث بين اقتراحات للتعامل السياسي والتفاوض مع سلطة حماس، وبين ضرورة الحسم العسكري والقضاء على قوة حماس وسيطرتها في غزة. توازى هذا النقاش مع تزايد قناعة الحكومة الإسرائيلية، كما بيّنا في الأقسام الأولى أن السلام مع السلطة غير ممكن أو غير مرغوب . لذلك فإن الحفاظ على الوضع الراهن في غزة يساعد في التملص من أي استحقاق تجاه العملية السلمية المعطلة. والمطلوب الحفاظ على ميزان القوة القائم، وعدم السماح لحماس بزيادة قوتها العسكرية هناك، أو عودتها إلى ساحة العمل الجدّي في الضفة الغربية.

الحفاظ على الوضع الراهن في غزة يساعد في التملص من أي استحقاق تجاه العملية السلمية المعطلة.

وتزايد خلال ذلك القلق الإسرائيلي من تهريب قدرات صاروخية وقتالية إلى غزة، خاصة مضادات الطائرات والدروع. هذا التخوف كان يشي بأن المواجهة حتمية ومطلوبة مع حماس لاختبار هذه الفرضيات. فالسلاح الذي زعمت مصادر المخابرات تهريبه لغزة من السودان أو من ليبيا مرورًا بمصر يشكل نقلة نوعية في قدرات حماس لا بد من التصرف حياله، وفقًا للمفاهيم الإسرائيلية.

ميدانيًا، شهد العام ٢٠١٢ فترات تسخين مختلفة طوال فصول السنة راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين، كما أطلقت خلالها عشرات القذائف والصواريخ على ما يسمى بغلاف غزة. وتصاعد الوضع بشكل جدي ومؤقت في آذار ٢٠١٢ لفترة قصيرة، ومن ثم بشكل أكثر اتساعًا وأشد عنفًا نهاية العام مع خروج المقاتلات الإسرائيلية في شهر تشرين الثاني لعملية عسكرية واسعة في غزة بعد اغتيال القائد العسكري لحماس أحمد الجعبري.

ميدانيًا، شهد العام ٢٠١٢ فترات تسخين مختلفة طوال فصول السنة راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين، كما أطلقت خلالها عشرات القذائف والصواريخ على ما يسمى بغلاف غزة.

وقعت الجولة العسكرية الأولى بين إسرائيل وحماس منتصف آذار حيث سقط ١٨ شهيدًا فلسطينيًا، لكنها كانت محدودة ولم تتحول إلى حرب أوسع. وقد انتهت جولة آذار بالتوصل إلى تهدئة عبر الوسيط المصري. على أثر الجولة القصيرة في آذار، تعالت أصوات متناقضة في الإعلام الإسرائيلي وبين قيادات عسكرية وسياسية إسرائيلية. بحيث طالب البعض حسم الموقف وتوسيع المعركة العسكرية للقضاء على حماس، على سبيل المثال موقف شموئيل زاكاي وهو ضابط احتياط وقائد سابق لفرقة غولاني ومنطقة غزة في الجيش الإسرائيلي، الذي طالب في مقال نشر في يديعوت أحرونوت بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٣ قيادة الجيش شنّ عملية عسكرية برية واسعة ضد قطاع غزة وعدم الاعتماد فقط على «القبة الحديدية» لمواجهة صواريخ حماس والجهاد الاسلامي.[٦٥] وحسب روني شكيد المحلل في الشؤون الإسرائيلية في صحيفة يديعوت أحرونوت، فقد خرج الجهاد

http://www.opoosoft.com

الإسلامي منتصرًا من هذه الجولة، ما يرفع من مكانته في غزة.[٦٦] واقترح نحمان شاي، عضو الكنيست عن حزب كديما، أن تقوم إسرائيل بدراسة إمكانية التفاوض مع حماس على المدى البعيد، كون حركة حماس بدأت تتصرف بشكل منطقي وعقلاني لأنها تريد الحفاظ على سيطرتها وحكمها في غزة.[٦٧]

بعد انتهاء الجولة العسكرية في آذار، مع تفاوت المواقف والآراء حول نتائجها، فقد كان الاعتقاد السائد الأبرز أن الجولة العسكرية القادمة هي قضية وقت ليس إلا. وكانت تجربة حزب الله ماثلة في النقاشات حول ضرورة الخروج إلى عملية في غزة، حتى يتم تكبيل قدمي حماس هناك، ولاستعادة قوة الردع الإسرائيلية، ونزع سلاح حماس قبل أن يصبح ذلك متعذرًا.[٦٨]

في ظهيرة ١٤ تشرين الثاني، أغارت طائرة عسكرية على سيارة كان يستقلها أحمد الجعبري الذي تصفه إسرائيل برئيس أركان حماس.

العملية العسكرية

في ظهيرة ١٤ تشرين الثاني، أغارت طائرة عسكرية على سيارة كان يستقلها أحمد الجعبري الذي تصفه إسرائيل برئيس أركان حماس. ثم بدأ سلاح الجو سلسلة من الغارات المركزة على أهداف قالت إسرائيل إنها تستخدم لإطلاق الصواريخ. وبهذا بدأت جولة عسكرية ثانية أوسع انتشارًا وأطول وأشد عنفًا. وحددت الحكومة الإسرائيلية ثلاثة أهداف للعمليات العسكرية، وهي:

١. القضاء على مخازن السلاح، وبخاصة الصواريخ طويلة المدى.
٢. استمرار الاغتيالات.
٣. خلق قوة ردع.

ووفق إيال بن رؤوفين النائب السابق للجبهة الداخلية، فإن الحديث لا يدور عن القضاء على حماس، «فهذا ليس بالأمر السهل أو المقبول، ولكن هناك حاجة لخلق قوة ردع، وتحسين نشاط الجيش على طول الحدود».[٦٩] ومع استمرار العملية بدأت الصواريخ تنطلق من غزة باتجاه جنوب إسرائيل، إلى أن وصلت ريشون لتسيون وتل ابيب والقدس، وثار السؤال مرة أخرى إلى أي مدى يمكن لإسرائيل أن تستمر في العملية مع تعطل الحياة في أكثر من نصف البلاد، ونزول مئات الآلاف إلى الملاجئ. خلال ثمانية أيام العدوان شن الطيران الحربي الإسرائيلي أكثر من ١٥٠٠ غارة جوية على القطاع، دون أن تبدأ عملية برية. ونتيجة العدوان وقع ١٦١ شهيداً و ١٢٢١ جريحًا فلسطينيًا. وتركز النقاش الإسرائيلي، الإعلامي والعسكري والسياسي، على جدوى العملية البرية. غير أن الثابت أن جلّ النقاشات في دوائر صنع القرار، كما في الرأي العام، ركزت على مخاطر العملية

بدأت الصواريخ تنطلق من غزة باتجاه جنوب إسرائيل، إلى أن وصلت ريشون لتسيون وتل ابيب والقدس.

http://www.opoosoft.com

البرية التي تمثلت في:

١. الخوف من سقوط الجنود.
٢. ارتفاع كبير في الإصابات في أوساط المدنيين في إسرائيل كما بين الفلسطينيين.
٣. فقدان الدعم والتأييد الدوليين، والخوف من غولدستون جديد.
٤. استفزاز مصر.

بدأت بعد عدة أيام على الحملة العسكرية تتعالى أصوات إسرائيلية تقول إن العملية العسكرية لن توقف الصواريخ، وأن الجبهة الداخلية في إسرائيل غير مهيأة لحرب طويلة تتعرض فيها المدن الكبرى للقصف، وأن على إسرائيل تجريب الخيار الدبلوماسي والتفاوض مع حماس. ووسط دعاة العملية البرية والمحذرين منها كانت الوساطة المصرية بين الطرفين تحيك اتفاقاً يقضي بوقف إطلاق النار.

وقد اشترطت إسرائيل في مفاوضات التهدئة:[٧٠]

١. الوصول إلى هدنة طويلة الأمد لمدة تتراوح بين ٥–١٠ سنوات.
٢. وقف إطلاق الصواريخ ووقف استهداف الجنود.
٣. حق إسرائيل بالمطاردة الساخنة حال تعرضت للهجوم، أو توفرت لديها معلومات عن هجوم.
٤. وقف دخول الأسلحة إلى غزة فورًا، واعتبار أي سلاح خرقًا للهدنة.
٥. رفع الحصار عن غزة يتم من خلال معبر رفح، وليس من خلال المعابر مع إسرائيل.

وفق خلاصات مجموعة دراسات أعدها معهد الأمن القومي فإن عملية عمود السحاب حققت جزئيًا الردع المطلوب.

فيما تمثلت شروط حماس في:[٧١]

١. رفع الحصار بشكل كامل وفتح جميع المعابر.
٢. وقف توغل الجيش الإسرائيلي في القطاع.
٣. وقف عمليات إسرائيل لخلق مناطق أمنية عازلة داخل القطاع.
٤. وقف الاغتيالات واستهداف القادة.
٥. وقف الاعتداء على الصيادين في بحر غزة.

عبر تفاوض بواسطة المصرين، توصل حوار الغرف المجاورة، إلى اتفاق نص على:[٧٢]

١. وقف الأعمال العدائية من الطرفين: بحيث توقف إسرائيل الاجتياحات وعمليات الاستهداف. حماس والفصائل توقف إطلاق الصواريخ والهجمات على الخط الحدودي.
٢. فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المنطقة الحدودية، وحركة الصيادين داخل البحر حتى عمق ستة أميال.

http://www.opoosoft.com

٣. يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

التعايش مع حماس أقل تكلفة

وفق خلاصات مجموعة دراسات أعدها معهد الأمن القومي فإن عملية عمود السحاب حققت جزئيًا الردع الكامل المطلوب، وإن واحدًا من أخطاء إسرائيل في الحرب على غزة إنها لم تقم بتدمير كامل البنية التحتية لحماس كما فعلت في حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ مع حزب الله.[٧٣] ويقول غيورا أيلند إن خطأ إسرائيل أنها عرفت خصمها كمنظمة إرهابية، بدل أن تتعامل معها كسلطة تقود دولة. لأن هذا كان سيمكن إسرائيل في إيقاع دمار ببنيتها التحتية. كما يعتقد رئيس المخابرات الداخلية الأسبق (الشاباك) يوفال ديسكن بان حماس بعد عمود السحاب باتت في وضع أفضل مما كانت عليه قبلها.[٧٤] لكن بالمجمل فإن جل التقارير الإسرائيلية تقدر أن عمود السحاب حققت جزئيًا وعلى المدى القصير أهدافها. ومهما يكن من بلاغة احتفالية فإن إسرائيل كما يقول اليكس فيشمان تمسك بخناق حماس.[٧٥] فالتهدئة مرهونة بقدرة حماس على الحفاظ على الوضع الراهن في غزة. فوقف إطلاق النار قد يستمر تسعة أيام، تسعة أسابيع أو أكثر، لكنه إذا لم يصمد فسنعرف كيف نتصرف كما قال باراك. ونوه غانتس، رئيس الأركان إلى أن أهداف العملية تحققت، والنتائج ستثبت ذلك على مرّ الزمن.

نظر البعض إلى نتائج العملية ضد غزة بخيبة، مقترحًا أن أنصاف العمليات لا تنفع، وأن المطلوب معالجة حماس جذريًا وتفتيت قوتها بشكل كامل وعدم الإصغاء إلى شروطها. فالحلّ الأمثل يكمن في ردع يحدث أضرارًا ضخمة،[٧٦] فليس الجنوب هو غلاف غزة بل المتلقي من غزة،[٧٧] وعلى إسرائيل أن تتصرف لوقف التهديد من غزة. ويقول هؤلاء إن التردد في الخروج لعملية برية أثر في قوة الردع الإسرائيلية، ولذا على إسرائيل أن تطور آليات لإرسال رسائل لحماس لفحص قوة الردع واختبارها دوريًا.[٧٨]

ثمة مقابل ذلك نقاش جدي حول ضرورة التفاوض مع حماس أو التعامل معها كأمر واقع، وعلى أرض الواقع هذا ما تقوم به إسرائيل فعليًا.[٧٩] في النهاية فإن وجود سلطة مركزية في غزة مستعدة لتحمل أعباء غزة هو مصلحة إسرائيلية، لأن لدى السلطة المركزية ما تخسره جراء أي تصعيد حتى لو كان عنوان هذه السلطة هو حماس.[٨٠] من السهل القول إن حماس حركة إرهابية لا نريد الحديث معها، فالحديث مع مرسي هو عمليًا حديث مع الأب الروحي لحماس الإخوانية.[٨١] لقد رفضت إسرائيل قبل ذلك الحديث مع المنظمة، وقالوا عنها إرهابية، وفي نهاية المطاف تحدثت معها.[٨٢]

تركز النقاش الإسرائيلي حول تبني أحد الخيارات تجاه سلطة حماس في غزة، الأول

http://www.opoosoft.com

هو قرار بإنهاء حكم حماس في غزة، والثاني تسليم إسرائيل بوجود حماس هناك. وجل المواقف التي تعمل في رحم السياسة الإسرائيلية تميل إلى الخيار الثاني. فإنهاء حكم حماس سيعني نقل غزة للسلطة في رام الله، وهذا لا يصب في مصلحة إسرائيل في النهاية. فالخطر الكامن في نقل غزة إلى السلطة أكبر من الخطر الكامن في سيطرة حماس في غزة. ولا يجوز استخدام الجنود طبقًا فضيًا لإنشاء دولة فلسطينية، فحماس عدو ظاهر و«الأثمان السياسية معه منخفضة».[٨٣] عسكريًا فإن غزة على الرغم من إرسالها الصواريخ لتل أبيب تظل في المحصلة دائمًا تحت التهديد المحتمل لإسرائيل. وحتى لو امتلأت غزة بالسلاح فلن تشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل، بعبارات اتشيلو رزونبرغ،[٨٤] وطالما كانت مصالح إسرائيل تجاه غزة هي أمنية، فإنها تتلخص في هدفين: الأول المحافظة على الهدوء لوقت طويل وبقدر الإمكان، والحدّ من قدرات حماس الصاروخية وبخاصة الصواريخ طويلة المدى، كما يقول غيورا أيلند.[٨٥] وتخطئ إسرائيل في معارضة الزيارات الدولية لغزة، فكلما تعززت حماس كدولة في غزة، كلما زادت الاستثمارات والبناء وتحسن الوضع، تعززت حاجة حماس لكي تلبي معايير الدولة، وكل هذا يحدّ من جموحها لمهاجمة إسرائيل.[٨٦]

تقديرات إسرائيلية: كلما تعززت حماس كدولة في غزة، كلما زادت الاستثمارات والبناء وتحسن الوضع، تعززت حاجة حماس لكي تلبي معايير الدولة، وكل هذا يحدّ من جموحها لمهاجمة إسرائيل.

وتعالت أصوات تدعو لإدارة الظهر لغزة، إذ يقول هؤلاء إن الحلّ الوحيد هو الانفصال الكامل عن غزة وترك الفلسطينيين يديرون حياتهم دون أي تدخل. ففك الارتباط الذي نفذ في السابق هو نصف حلّ. أي لم يكن هناك فك ارتباط فعلي وكامل، وعلى إسرائيل أن لا تخشى هذا الخيار، فغزة لا تشكّل في نهاية المطاف تهديدًا وجوديًا لإسرائيل، فالجيش قادر على تحويل غزة إلى خرائب خلال يومين.[٨٧] وما يعزز الادعاء أن حماس يمكنها ضبط الأمور في غزة والعمل انطلاقا من رغبة البقاء أنها نجحت حين أرادت فرض تهدئة ضمن ترتيبات معينة. فحماس شنت أكثر من حملة اعتقالات ضد المجموعات المسلحة وبخاصة السلفية التي ساهمت في إطلاق صواريخ في النصف الأول من العام، كما لم تنجر وراء الجهاد الإسلامي في مواجهات سابقة، وشوهدت قواتها تنتشر على الحدود الشرقية لغزة للتأكد من تثبيت التهدئة.

بالنسبة لإسرائيل، فإن التعاطي مع حماس كما هي في غزة، يشكل تثبيتًا للوضع الراهن هناك، وعدم إجراء تغيير عليه. عملية التعايش هذه كما اقترح الكثيرون موجودة بحكم الأمر الواقع وليست تقدمًا إيجابيًا على إسرائيل القيام به. فحماس تحكم غزة وإسرائيل تدخل الطعام لغزة عبر معبر كرم أبو سالم من خلال تنسيق غير مباشر مع مندوب حماس على المعبر. بل إن ثمة مفاوضات غير مباشرة تدور بين الطرفين في قضايا التهدئة برعاية مصرية، تم خلالها الحديث عن قضايا جوهرية. فخلال البحث عن

http://www.opoosoft.com

التهدئة التي تلت عملية عمود السحاب، تم التطرق إلى قضايا حساسة أمنيًا وذات دلالات سياسية وسيادية مثل المساحة المسموح للفلسطينيين استخدامها في البحر. كما يمكن استذكار عملية التبادل العام ٢٠١١ أيضاً في هذا النقاش.

وما بين التعايش والتفاوض كانت تبرز التبريرات السياسية الأعمق، إذ لم تتعامل بعض الادعاءات مع وجود حماس كأمر واقع فقط، بل أيضًا بكونها بديلاً محتملاً للسلطة الفلسطينية. فهي تستولى على غزة، وهي قادرة لو حدثت انتخابات أن تستولي على الضفة، وفقًا لبعض التقديرات الإسرائيلية. بل إن البعض استخدم هذه الفرضية في تبرير عدم الانسحاب من الضفة. وفيما لم تبرز دعوات رسمية للحوار مع حماس ومشعل، فقد كانت الكتابات الإسرائيلية تشير إلى حتمية وصول إسرائيل إلى هذا الاستنتاج من باب الضرورة. على المستوى الرسمي كان يعاد التذكير دائمًا بشروط الرباعية الدولية التي على حماس أن تعترف بها، فيما دعاة الحديث مع حماس كانوا يستخدمون الراهن من طبيعة العلاقة التي ربطت إسرائيل بقطاع غزة منذ حكم حماس للتدليل على أن ما يجري بين الطرفين، أي إسرائيل وحماس، هو علاقة بحاجة لتعزيز. فالجلوس مع مشعل قد يبدو ممكنًا إذًا، حتى لو لم يقر علنًا بشروط الرباعية، وأن الخطب العصماء هي للاستهلاك الانتخابي.

إسرائيل تهاجم أي تقارب فلسطيني- فلسطيني وتعتبره تهديدًا للسلام وتعبر صراحة عن رفضها له ورفضها التعاطي مع نتائجه.

من جهة ثانية، فإن حماس في غزة تعني أن محمود عباس لا يمثل كل الفلسطينيين الذين يرغب أن ينتزع لهم دولة من المجتمع الدولي. فثمة صراع على الشرعية على إسرائيل أن تغذيه. لذلك لم يكن واضحاً مثلاً خلال عملية عمود السحاب أن إسرائيل تريد ان تسقط حماس، بل إن الإطاحة بالحركة لم تكن ضمن أهداف العملية العسكرية المعلنة، كما لم يشر لها همسًا، بل اقتصر الأمر على تكبيل يدي الحركة وشلّ قدراتها الصاروخية. من هنا كانت إسرائيل تهاجم أي تقارب فلسطيني– فلسطيني وتعتبره تهديدًا للسلام وتعبر صراحة عن رفضها له ورفضها التعاطي مع نتائجه. فعندما تم التوقيع على اتفاق الدوحة وقبله القاهرة وبعدهما لقاء مشعل أبو مازن في القاهرة، وجدت الدعاية الإسرائيلية المضادة لأبو مازن مادة دسمة كي تصف أبو مازن بالإرهابي، وبأنه لا يختلف كثيرًا عن مشعل، وما إلى ذلك.

«حماس في غزة تعني أن محمود عباس لا يمثل كل الفلسطينيين»

تتفاوض إسرائيل في الممارسة الفعلية مع حماس كما يذهب إلى ذلك أليكس فيشمان؛ إذ شهدت السنوات الخمس الماضية نوعًا من الترتيبات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، إلا أن الهدنة التي تم التوصل إليها بعد عملية عمود السحاب، أفضت إلى توسيع الحوار غير العلني وغير المباشر، ليشمل قضايا تتعلق بمعالجة التسهيلات الامنية التي ستمنحها إسرائيل للقطاع، مثل توسيع منطقة الصيد، وتخفيف المنطقة العازلة، والسماح بتصدير

http://www.opoosoft.com

بعض المنتجات الزراعية وإدخال مواد البناء. حديث الغرف المعزولة هذا ليس إلا تفاوضاً غير مباشر. وقبل ذلك لم يكن شاليت ليخرج من الأسر لولا الحديث مع حماس كما يذكر ايتان هابر.[٨٨] وفي خلاصة مقال لأليكس فيشمان، فإن إسرائيل تتفاوض مع حماس، وهي بدل أن تسقط حماس معنية أن تمنحها قوة كي تحافظ على الهدوء المتحقق بعد عملية عمود السحاب.[٨٩]

ترى إسرائيل، وفق مفهوم الحفاظ على الوضع الراهن، أن وجود حكم حماس أفضل من ذهابه. إن عملية جرد للربح والخسارة تقود إسرائيل إلى هذا الاستنتاج. فإزالة حكم حماس ستعني أن الفلسطينيين سيصبحون موحدين، وهذا يعزز مطالب أبو مازن بالدولة الفلسطينية ويقويه. الأمر الثاني أن زوال حكم حماس سيعني توحد الفلسطينيين، وبالتالي ارتفاع حدّة المعارضة الفلسطينية الرسمية للتسوية مع إسرائيل ولمناهضة الأمر الواقع. ثالثاً ومن منطلقات أمنية، فقد اثبتت حماس أنها تستطيع تثبيت أية تهدئة تتوصل إليها، وأن فترات التهدئة التي تتم مع حماس هي أفضل من مثيلاتها التي كانت تتم قبل حكم حماس. رابعًا، إن ثمن أي تصعيد مع حماس معروف طالما أن حماس تريد أن تبقي على حكمها في غزة، لذا فإن عمليات جراحية في القطاع لخفض منسوب التسلح أو تدمير بعض مخازنه لن تقود إلى حرب شاملة؛ إذ إن إسرائيل ستحتفظ بقرار منسوب التوتر.

ترى إسرائيل، وفق مفهوم الحفاظ على الوضع الراهن، أن وجود حكم حماس أفضل من ذهابها.

إذا كان الأمر كذلك فإن استمرار حكم حماس على مساوئه سيبدو أقل تكلفة من إزالة هذا الحكم. ويقترح الروائي الشهير أ. ب. يهوشواع ان تتوقف إسرائيل عن إطلاق صفة منظمة إرهابية على حماس ووصفها بـ«العدو»، لأن وصف الإرهاب يحول دون فرصة الحوار مع حماس، أما مصطلح العدو فلا يمنع من إجراء حوار معها، لأن من الطبيعي أن تتحاور مع عدوك في الحرب.[٩٠] ولأن السلام يصنع مع الأعداء، فإن إسرائيل ستجد نفسها مضطرة للحديث مع خالد مشعل يومًا ما.[٩١] يقول يهوشواع «تسيطر حماس اليوم على أرض، ولها جيش ومؤسسات حكم ومحطة إذاعة، بل إن دولاً كثيرة في العالم تعترف بها. فالمنظمة التي توجد لها دولة هي عدو لا منظمة إرهابية». وفي محصلة الأمر وفق يهوشواع، فإن إسرائيل ملزمة بالحديث مع جيرانها الفلسطينيين. لأن البديل عن هذا الحديث هو دولة ثنائية القومية، لذلك فإن الحديث مع حماس ضرورة، ليس من أجل الهدوء على حدود غزة فقط، بل أيضًا من أجل قيام دولة فلسطينية، وبالتالي منع إمكانية إقامة دولة ثنائية القومية.

وفي سياق شبيه، يقول الاستراتيجي غيورا ايلاند صاحب نظرية البدائل الإقليمية، أن على إسرائيل إدراك أن غزة دولة بالفعل، إذ لها حدود جغرافية واضحة، وتحكمها سلطة

http://www.opoosoft.com

مستقرة ومنتخبة، حتى لو كانت هذه السلطة من الأشرار. ويقترح ايلاند اربعة مرتكزات لإستراتيجية تعامل مع غزة، تشمل:[٩٢]

١. اعتراف إسرائيل فعليًا بأن غزة دولة كاملة.
٢. غزة غير خاضعة للاحتلال والحدود مع مصر مفتوحة بشكل كامل.
٣. تتحمل دولة غزة المسؤولية عن أي نشاط عدواني يقع على إسرائيل من أراضيها.
٤. تعمل إسرائيل على زيادة الاستقرار والحركة على المعابر، وتزود غزة بما ينقص من معدات وكهرباء ووقود.
٥. ترد إسرائيل على كل حالة إطلاق نار، وتعمل على تدمير ممتلكات الدولة.

يقول الاستراتيجي غيورا ايلاند صاحب نظرية البدائل الإقليمية، أن على إسرائيل إدراك أن غزة دولة بالفعل.

إجمال

تعرض المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل خلال العام ٢٠١٢ إلى جملة من عمليات الاهتزاز الداخلية التي تركت أثرها على تركيبة الحكومة، كما على التركيبة الحزبية، وقادت في نهاية المطاف إلى انتخابات كانت متوقعة منذ الشهور الأولى للعام الماضي. والأبرز في هذا الحراك هو غياب القضية الفلسطينية كعامل أساسي يحرك المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي ويؤثر فيه. بكلمات أخرى، لم يكن لرفض نتنياهو العودة إلى المفاوضات والاستمرار بالبناء في المستوطنات أي تأثير جدي على المشهد الحزبي او الانتحابي.

رفض نتنياهو العودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين كان أكثر من مجرد خوف من تصدع الائتلاف الحكومي، إذ نجح نتنياهو أكثر من مرة في المراوغة وتفادي انهيارات كبرى داخل هذا الائتلاف، وعرف كيف يستغل التناقضات بين الأحزاب الشريكة. لذلك فان التحليل المنطقي يؤدي إلى استنتاج أن هناك ثمة تغيرًا واضحًا في مقاربة نتنياهو وفهمه لطبيعة حلّ الصراع وربما عدم حلّه. لقد تواري خطاب بار إيلان وبات من الماضي في ممارسة نتنياهو الفعلية، ويمكن للمرء أن يقول بكثير من الطمأنينة إن نتنياهو لم يتخل عن خطاب بار إيلان، إذ إنه لم يتبَنّه فعلاً من قبل. وباستثناء العموميات، فإن خطاب الحكومة الإسرائيلية لم يقدم مبادرة واحدة باتجاه زحزحة الوضع الراهن مع الفلسطينيين. لقد اكتفى نتنياهو بدعوة الرئيس محمود عباس إلى التخلي عن مطلبه التوجه إلى المحافل الدولية واللقاء به. لكن دون أن يحدد مواقف عريضة يمكن أن تكون محفزة للفلسطينيين ليلتقوا به. وأمام هذه العمومية واصل وزير خارجيته حربه الإعلامية ضد الرئيس أبو مازن والتحريض عليه وعلى شرعيته.

لقد تـواري خطاب بار إيلان وبات من الماضي في ممارسة نتنياهو الفعلية، ويمكن للمرء أن يقول بكثير من الطمأنينة إن نتنياهو لم يتخل عن خطاب بار إيلان، إذ إنه لم يتبَنّه فعلاً من قبل.

ويمكن القول إن النقاش الإسرائيلي قفز من سياق البحث عن ماهية الحلّ المرغوب مع

http://www.opoosoft.com

الفلسطينيين، إلى التسليم بأن مثل هذا الحل غير ممكن أصلاً. مثلاً تكشف استطلاعات الرأي عن مفارقة دالة على عمق هذا التحول، ففيما تؤيد أغلبية بسيطة من الإسرائيليين فكرة حل الدولتين كأساس لحل الصراع، فإن الأغلبية ذاتها لا ترى ان تحقيق مثل هذا الحل ممكنًا. بالطبع علينا أن ننتبه بان حلّ الدولتين في الوعي الإسرائيلي ونتيجة للممارسات اليومية ولطبيعة الخطاب السياسي المعبر عن هذه الممارسات، هو ترجمة لفهم الأحزاب الإسرائيلية لهذا الحلّ؛ بمعنى أنه لا يشتمل على تفكيك الكتل الاستيطانية، ولا العودة الى حدود ١٩٦٧، ولا التنازل عن القدس ولا على عودة اللاجئين، أي حلّ وفقًا للثوابت الإسرائيلية. إن التفسير الآخر لمثل هذه المفارقة يكمن في تفضيل الوضع الراهن عن أي وضع آخر يكون البحث فيه عن محددات جديدة للسلام مكلفًا. إن نفس الخطوط المؤسسة للخطاب هي من قاد النقاش حول غزة مثلاً وضرورة التعاطي مع الجار الشرير هناك، بل إن البعض دعا للتعود على صواريخ غزة كما تتعود اليابان على الزلازل. كلمة السرّ في ذلك أن التسوية غير ممكنة لجملة من الأسباب تتمحور بالطبع حول عدم الجدية الفلسطينية وعدم مقدرة الفلسطينيين على تفهم المطالب الإسرائيلية. وكما قال يوفال ديسكن فإن قوة الحكومة التي رأسها نتنياهو كانت في حالة الجمود التي تسود العلاقة مع الفلسطينيين.[٩٣]

قفز النقاش الإسرائيلي من سياق البحث عن ماهية الحلّ المرغوب مع الفلسطينيين، إلى التسليم بأن مثل هذا الحل غير ممكن أصلاً.

ففيما واصل الفلسطينيون هجومهم الدبلوماسي، انشغلت إسرائيل بفرض واقع جديد على الأرض من خلال فيضان استيطاني وصل أوج اندفاعه مع حصول الفلسطينيين على مطلبهم الأممي، لكنه بدأ اندفاعه أبكر من ذلك بشهور. لم يتوقف الأمر عند عمليات الاستيطان وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية ومحاولات فصل القدس عن محيطها الفلسطيني في جنوب الضفة كما في وسطها وعزل الأغوار، بل شمل عمليات تعزيز لمكانة المستوطنات في الوعي، كما في الممارسة السياسية، مثل بناء كليات وترفيع أخرى إلى جامعات وإصدار فتاوى قانونية تنفي صفة الأرض المحتلة عن المناطق، وشن حملات دبلوماسية وتحريضية ضد القيادة الفلسطينية. لقد ترجمت عمليات الاستيطان هذه مقولة الوضع الراهن أفضل، التي عبر عنها نتنياهو، والتي كانت ديدن ممارسته السياسية.

لقد انشغل الخطاب السياسي الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ في التباري في التوجه يمينًا، وفي الذود عن موضوع الاستيطان، وبات من شبه المسلم به في نصوص هذا الخطاب، وفي الوعي المؤسس له، أن لا خلاف على وجود الاستيطان كحالة طبيعية يجب على أية تسوية سياسية أن تتعايش معها. إن التمايز الذي كان شق طريقه في السابق إلى بعض السجالات السياسية الإسرائيلية بهت واختفى، لتطغى على الخطاب حالة من التماهي تبحث عن السبق في التعبير عن ذاتها، وبخاصة بين الأحزاب الكبرى، التي تقرر

انشغل الخطاب السياسي الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٢ في التباري في التوجه يمينًا، وفي الذود عن موضوع الاستيطان.

http://www.opoosoft.com

مصير النظام السياسي ووجهة الحكومة.

تدلل مراجعة سريعة لبرامج الأحزاب التي استأثرت بأكثر من سبعين بالمائة من مقاعد الكنيست في الانتخابات الأخيرة على ذلك بوضوح. في ظل حملة التنافس تلك، بات نتنياهو، على سبيل المثال، أكثر حرصًا على أن لا يسحب بينيت البساط من تحت قدميه باستخدام الخطاب الاستيطاني والمغالاة في المدائح والالتزامات تجاه المستوطنات. والأمر ذاته مسّ أيضًا أحزاب «الوسط»، وبخاصة حزب لبيد وحزب اليسار الأكبر حزب العمل. لقد بدت يحيموفتش مثلاً أكثر تردداً في مس الموضوع السياسي مقابل تركيزها على القضايا الاجتماعية والاقتصادية في جرف لخطاب حزب العمل أكثر نحو الانغلاق. وفيما قدم لبيد مقاربات اجتماعية واقتصادية مغايرة حسمت صعود نجم حزبه في الاستطلاعات، فإنه وباستثناء التركيز على وجوب العودة للمفاوضات كشرط لدخوله في ائتلاف حكومي، فإن خطابه تجاه المستوطنات لامس تخوم الموقف العام لليمين، من التزام بعدم المساس بالكتل الاستيطانية والنمو الطبيعي وما إلى ذلك.

على الصعيد الآخر برز على السطح النقاش حول سبل التعامل مع غزة وحماس تحديداً، وارتبط هذا النقاش بالبحث عن النقيض لمشروع السلطة في الضفة الغربية، وبين دعوات التعايش مع واقع غزة وحكامها. فانطلقت نيران الحرب مرة أخرى لتعيد ترتيب علاقات التهدئة وتثبت التفاهمات التي أرستها عملية الرصاص المصبوب في شهر كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩. تمّ مرة أخرى تفضيل صيغة الأمر الراهن على أية صيغة أخرى. إن المؤكد أن العدوان على غزة أو «عامود السحاب» كما يستطيب للإسرائيليين تسميتها أعاد تثبيت جدلية التكيف الاختياري مقابل التعايش المفروض، وبخاصة مع تمكن حماس من إيلام المدن الإسرائيلية، وتحقيق بعض المكاسب بعد امتصاص صدمة الضربة الأولى.

http://www.opoosoft.com

الهوامش

١ للمزيد انظر مهند مصطفى وعاطف أبو سيف، ٢٠١٢، «المشهد التفاوضي»، **التقرير الاستراتيجي ٢٠١٢: المشهد الاسرائيلي ٢٠١١**، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار».

٢ راجعوا مثلاً، عانات كورتس، ٢٠١٢ إسرائيل والسلطة الفلسطينية: خطوط متوازية لا يمكن أن تلتقي»، **عدكان استراتيجي**، ١٤ (٤)؛ شلومو بروم، ٢٠١٢، «لإسرائيل والفلسطينيين: بدائل للسياسات بغياب إمكانية لاتفاق دائم»، عدكان استراتيجي ١٥ (٢).

٣ ايتمار فليشمان، «تقرير القاضي ليفي: لا يوجد احتلال، يمكن شرعنة البؤر الاستيطانية»، **واي نت** ٢٠١٣/١/٩.

٤ «السلطة الفلسطينية تحضر لهجوم سياسي: مولخو يلتقي عريقات في عمان»، **هآرتس**، ٢٠١٢/١/٢،.

٥ انظروا: نتاي شاروني (لواء في الاحتياط، ورئيس مجلس السلام والأمن)، **معاريف** ٢٠١٢/١/٩، «حكومة كم دون مبادرة سياسية». ناحوم برنياع، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٢/١/٩. «بنيامين نتنياهو أثبت حتى الآن أنه فنان قدير في الحفاظ على البقاء».

٦ «نتنياهو سيقترح عقد مفاوضات مباشرة بيته وبين محمود عباس»، **هآرتس**، ٢٠١٢/٤/١٢.

٧ «نتنياهو: إذا كان عباس جادًا فعلاً يمكن استئناف المفاوضات فورًا»، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٢/١١/٥.

٨ نوعم شيزاف، «الإدمان الإسرائيلي على الوضع الراهن»، **معاريف**، ٢٠١٢/١/٥.

٩ يعلون: لا يوجد فرق بين أبومازن وخالد مشعل، **الأيام** ٢٠١٢/١٢/١٠.

١٠ **الأيام**، ٢٠١٢/٦/١٥

١١ « يعالون: عباس لا يختلف عن حماس»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/١٣.

١٢ للتوسع، امطانس شحادة، «الفلسطينيون في إسرائيل» **تقرير مدار الاستراتيجي** ٢٠١٠.

١٣ افي يسخروف، «في انتظار اندلاع الانتفاضة الثالثة في الضفة الغربية»، **هآرتس** ٢٠١٢/٣/١.

١٤ غلعاد شير، «المطلوب مبادرة اسرائيلية»، **معاريف** ٢٠١٣/١١/٢٩.

١٥ «أولمرت: عباس شريك حقيقي للسلام مع إسرائيل»، **هآرتس**، ٢٠١٢/٣/٢٨.

16 Anat Kurz and Udi Dekel, «Israel and the Political Dead End: The Need for New Paradigms», **Strategic Survey for Israel 2012-2013**, NISS, Tel Aviv, 2013, pp107-130

17 Amos Yadlin, «Israel's National Security Challenges 2012-2013: The Need for Proactive Policy», **Strategic Survey for Israel 2012-2013, NISS**, Tel Aviv, 2013, pp.263-282.

١٨ «بيريس: رفض حل الدولتين سيؤدي إلى إقامة دولة ثنائية القومية»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٢، ١٢، ٣١.

١٩ «لجنة ليفي توصي لشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية، وتؤكد أن إسرائيل لا تعتبر قوة محتلة في الضفة الغربية»، هـآرتس، ٢٠١٢/٧/١٠. للتقرير الكامل باللغة العبرية: http://www.pmo.gov.il/Documents/doch090712.pdf.

٢٠ رندة حيدر، ٢٠١٣. **السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠٠٩-٢٠١٢**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٢١ المصدر السابق.

٢٢ لجنة إسرائيلية تصادق اليوم على بناء ٧٧٢ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات معزولة، ٢٠١٢/١١/١٤.

٢٣ تفاصيل إقامة مستوطنة ضخمة جديدة جنوب غرب بيت لحم، **الأيام**، ٢٠١٢/١٢/٢١.

٢٤ **الأيام**، ٢٠١٢/١٢/٢٤

٢٥ «سلطات الاحتلال تنشر تصاميم بناء مساكن استيطانية جديدة في منطقة غور الأردن»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/١٤

٢٦ «إسرائيل تقر مخطط إقامة كلية عسكرية على سفوح جبل المشارف في القدس»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/٢٢.

٢٧ «الاحتلال يمضى قدماً ببناء كلية عسكرية في القدس المحتلة»، الأيام، ٢٠١٣/١/١٨

٢٨ يبلغ مجموع العائدات الضريبية التي تحولها إسرائيل للسلطة سنوياً ما بين ٣,٥ إلى ٥ مليار شيكل.

٢٩ **الأيام**، ٢٠١١/١١/١

٣٠ «إسرائيل ترفض قرار العالم: سنواصل الاستيطان وتعلق تحويل اموال الجمارك الفلسطينية إلى السلطة»، **الأيام**، ٢٠١٢/١٢/٣.

٣١ نوح كليغر، «قرار سخيف عديم القيمة»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١

٣٢ سيفر بلوتسكر، «لمصلحة إسرائيل أيضًا»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١

٣٣ انظر مقالتي بوعز بسموت ورون برايمن في **إسرائيل اليوم** بذات العبارات السابقة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣.

٣٤ انظر مثلاً مقالة الن بيكر المعنونة «لا تملك الأمم المتحدة صلاحية إقامة الدول» في **هآرتس** بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢

٣٥ «إسرائيل تتبين ضخامة حجم عزلتها في العالم: الهزيمة في نيويورك كانت أكبر من المتوقع، **الأيام**، ٢٠١٢/١٢/٢

٣٦ يانون ميغال، «لقاء متلفز مع نتياهو: لن افكك مستوطنات حتى في اطار اتفاق مع السلطة»، **موقع والا** ٢٠١٣/١/٢٠: http://news.walla.co.il/elections/?w=/2780/2608644

٣٧ المصدر السابق.

٣٨ «نتنياهو المرشح للفوز بأغلبية بسيطة يتعهد: لن أجمد الاستيطان ولن أفكك أية مستوطنة»، **الأيام** ٢٠١١٣/١/١٩.

٣٩ يونتان ليس، «الليكود يتجه إلى شطب خطاب با غيلان من البرنامج الانتخابي»، **هآرتس**، ٢٠١٢/١٢/٢٦.

٤٠ «ليبرمان يهدد بتفكيك السلطة حال توجه الرئيس عباس للأمم المتحدة»، **الايام**، ٢٠١٢/١١/٦.

٤١ يقول يعالون مثلاً إن الفرق بين عباس ومشعل أن عباس يغلف الأيديولوجيا التي يؤمن بها بكلمات جميلة ومعسول الكلام. وأبو مازن

http://www.opoosoft.com

غير معني بالمفاوضات

٤٢ «ليبرمان يؤكد مجدداً: إسرائيل لن تتوقف عن البناء في القدس»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/٢٠

43 Jodi Rudoren, «Dynamic Former Netanyahu Aide Shifts Israeli Campaign Rightward», New York Times, 28/12/2012, http://www.nytimes.com/2012/12/27/world/middleeast/naftali-bennett-pushes-netanyahu-rightward.html?pagewanted=all

44 Naftali Bennett interview: there won't be a Palestinian State within Israel, The Gurdian, 7/1/202013. http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home.

يذكر أن بينيت استقال من العمل في طاقم نتنياهو على خلفية تجميد البناء في المستوطنات لعشرة أشهر.

45 David Remnick, «The Party Faithful. The settlers move to annex the West Bank—and Israeli politics», The New Yorker, 21/1/2013.

46 Naftali Bennett interview: there won't be a Palestinian State within Israel, The Gurdian, 7/1/202013. http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home

47 Naftali Bennett interview: there won't be a Palestinian State within Israel, The Gurdian, 7/1/202013. http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home

٤٨ «الموضوع الفلسطيني في الدعاية الانتخابية للكنيست الإسرائيلي التاسع عشر»، **وكالة وفا**،

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8777

49 Nick Meo» Israel›s new political star Naftali Bennett›s Jewish Home party determined to stop Palestinian state», The Telegraph, 19/1/2012. http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/9813527/Israels-new-political-star-Naftali-Bennetts-Jewish-Home-party-determined-to-stop-Palestinian-state.html

50 Naftali Bennett interview: there won't be a Palestinian State within Israel, The Gurdian, 7/1/202013. http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/07/naftali-bennett-interview-jewish-home

51

52 Glen Segal, «Time of Israel», NISS, January 31, 2013

53 Nick Meo» Israel›s new political star Naftali Bennett›s Jewish Home party determined to stop Palestinian state», The Telegraph, 19/1/2012. http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/9813527/Israels-new-political-star-Naftali-Bennetts-Jewish-Home-party-determined-to-stop-Palestinian-state.html

54 « Yair Lapid reveals his positions, and stakes out a place in the political center», 31/10/2012

http://www.haaretz.cm/news/israeli-elections-2013/israeli-elections-opinion-analysis/yair-lapid-reveals-his-positions-and-stakes-out-a-place-in-the-political-center.premium-1.473359

55 http://world.time.com/2013/01/31/yair-lapid-an-interview-with-israels-new-power-broker/#ixzz2K1A9zFEw

٥٦ يائير لابيد: لا لتجميد الاستيطان والمطلوب حل مرحلي. **يديعوت احرونوت** ٢٠١٢/٩/١٧

٥٧ سيفان راهب–مئير، «مقابلة مع جيرمي جمبل: تفجير الحرم الشرف! هذه المقلة كانت مزحة»، **موقع ماكو** (القناة الاسرائيلية الثانية)، ٢٠١٣/١/١٣: http://www.mako.co.il/news-elections-2013/articles/Article-fd9bb8ebe495c31004.htm

58 Emily L. Hauser « Yair Lapid Is No Cause For Optimism», The Daily Beast, 23/1/2013

http://www.thedailybeast.com/articles/2013/01/23/yair-lapid-is-no-cause-for-optimism.html

59 «In Ariel address, Yair Lapid says won›t join cabinet that stalls peace talks with PA», 30/10/2012. http://www.haaretz.com/news/israeli-elections-2013/israeli-elections-news-features/in-ariel-address-yair-lapid-says-won-t-join-cabinet-that-stalls-peace-talks-with-pa-1.473320

60 Ari Shavit,»Meet Labor's Shelly Yacimovich and her vision for Israel», Haaretz, 4/1/2012, http://www.haaretz.com/weekend/week-s-end/meet-labor-s-shelly-yacimovich-and-her-vision-for-israel.premium-1.491879

٦١ تسفي برئيل، «تبخر السلام والبؤر الاستيطانية من برنامج حزب العمل»، **هآرتس**، ٢٠١٢/٢١٢/٢٣

٦٢ «ليفني مستعدة للمشاركة في حكومة نتنياهو المقبلة بشرط قبول استئناف المفاوضات»، **الأيام**، ٢٠١٣/١/١٣

٦٣ موفاز عدم التوصل لتسوية مع الفلسطينيين اخطر على إسرائيل من برنامج إيران النووي، **الأيام**، ٢٠١٣/١/٦

64 http://www.peaceindex.org/indexMonth.aspx?num=248&monthname=%D7%93%D7%A6%D7%9E%D7%91%D7%A8

٦٥ شموئيل زاكاي، «على إسرائيل شن عملية عسكرية برية ضد قطاع غزة وعدم الاعتماد على القبة الحديدة فقط». **يديعوت احرونوت** ٢٠١٢/٣/١٣.

٦٦ روني شكيد، «حركة الجهاد الاسلامي حرجت منتصرة من جولة المواجهة العسكرية الاخيرة مع اسرائيل». **يديعوت احرونوت** ٢٠١٢/٣/١٤.

٦٧ نحمان شاي، «على إسرائيل ان تدرس التفاوض مع حماس على المدى البعيد». **معاريف** ٢٠١٢/٣/١٤.

http://www.opoosoft.com

٦٨ تسفيكا فوغل، «قبل ان يصبح نزع سلاح حماس متعذراً»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٢/١١/١٤

٦٩ **الحياة اللندنية**، ٢٠١٢/١١/١٤ http://alhayat.com/Details/452983

٧٠ رون بين يشاي، «هـذه شـروط وقـف اطـلاق النار في غـزة»، **موقع واي نت** ٢٠١٢/١١/٢٠: http://www.ynet.co.il/ articles/0,7340,L-4309157,00.html؛ ليلغ فايسمن، «التوصل الى اتفاقية وقف اطلاق النار في غزة»، **موقع غلوبس** ttp://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000800106 :21.11.2012

٧١ المصدر السابق.

٧٢ المصدر السابق.

73 Giora Eiland, «Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives», in Shlomo Brom, Editor, In the Aftermath of Operation Pillar of DefenseThe Gaza Strip, NISS, Tel Aviv, 2012. Pp. 11-14.

٧٤ رئيس الشاباك السباق يوفال ديسكن: إسرائيل تضعف حل الدولتين وتقوي حماس، **يديعوت أحرونوت** ٢٠١٣/١/٥

٧٥ اليكس فيشمان، «فقاعة.. اسمها انتصار حماس»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١٤

٧٦ رؤوبين باركو، «معالجة حماس جذرياً، ٢٠١٢/١١/١٥

٧٧ رون برايمن، «الحلّ في غزة: الصواريخ مقابل الغذاء»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٢/١١/١٦

78 Avner Golov, «The Campaign to Restore Israeli Deterrence», in Shlomo Brom, Editor, In the Aftermath of Operation Pillar of DefenseThe Gaza Strip, NISS, Tel Aviv, 2012. Pp.23-32

٧٩ عنار شيلو«العلاقة الغرامية بين نتنياهو وحماس»، ٢٠١٢/١٢/١٧

٨٠ جلعاد شارون، «مكسب حماس المزدوج»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٢/١١/١٢

٨١ ميخال أهروبي، «حان الوقت للتفاوض مع حماس»، معاريف، ٢٠١٢/١١/١٤

٨٢ زئيف تساحور، «سنتحادث مع حماس في النهاية»، يديعوت احرونوت، ٢٠١٢/١١/١٥

٨٣ رون برايمن، «الحل في غزة: الصواريخ مقابل الغذاء»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٢/١١/١٦

٨٤ تشيلو ورزنبرغ، «غزة لا تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل»، معاريف، ٢٠١٢/١١/٢٦

85 Giora Eiland, «Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives», in Shlomo Brom, Editor, In the Aftermath of Operation Pillar of DefenseThe Gaza Strip, NISS, Tel Aviv, 2012. Pp. 11-14.

86 Giora Eiland, «Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives», in Shlomo Brom, Editor, In the Aftermath of Operation Pillar of DefenseThe Gaza Strip, NISS, Tel Aviv, 2012. Pp. 11-14.

٨٧ تشيلو روزنبرغ، «الانفصال الكامل عن غزة»، **معاريف** ٢٠١٢/١١/١٥.

٨٨ ايتان هابر، «سنضطلا يوماً ما للحديث مع حماس»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٨٩ اليسك فيشمان، «إسرائيل تتفاوض مع حماس»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/٧.

٩٠ أ. ب. يهوشع، «إسرايل بحاجة إلى الحديث مع حماس» **هآرتس**، ٢٠١٢/١٢/٤.

٩١ ايتان هابر، «سنضطر يوماً ما للحديث مع حماس»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٩٢ غيورا إيلاند، «مبادئ حاكمة للتعامل مع غزة»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/٦/٢٨.

٩٣ رئيس الشاباك السباق يوفال ديسكن: إسرائيل تضعف حل الدولتين وتقوي حماس، **يديعوت احرونوت** ٢٠١٣/١/٥.


http://www.opoosoft.com

http://www.opoosoft.com

المشهد السياسي- الحزبي الداخلي

أنطوان شلحت

مدخل

شهدت إسرائيل، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، انتخابات عامة مبكرة أخرى (للكنيست الـ ١٩)، بعد أن كان العام ٢٠١٢، على مستوى المشهد السياسي- الحزبي، عام الحديث عن الانتخابات المبكرة بامتياز، وتم خلاله إطلاق مبادرتين قانونيتين في هذا الشأن، أُجهضت الأولى (في شهر أيار) بواسطة إقامة حكومة وحدة وطنية برئاسة بنيامين نتنياهو نتيجة انضمام حزب كاديما إليها بعد أن فاز عضو الكنيست شاؤول موفاز بمنصب رئيس هذا الحزب خلفًا لتسيبي ليفني، ونجحت المبادرة الثانية في تحديد الموعد الذي جرت فيه الانتخابات، وذلك عقب انسحاب كاديما من الحكومة بعد مرور سبعين يومًا على انضمامه إليها.

شهدت إسرائيل، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، انتخابات عامة مبكرة أخرى.

وتلقى تحالف «الليكود- بيتنا» (بين حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا») بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو صفعة مدوية من جمهور الناخبين، أدّت إلى خسارة هذين الحزبين ربع قوتهما، وفوزهما معًا بكتلة تشكل ربع الكنيست، وإلى تحطم الشعار الذي رفعه هذا التحالف خلال الحملة الانتخابية وهو: «رئيس حكومة قوي وحزب كبير». مع ذلك ظل نتنياهو الأوفر حظًا لتأليف الحكومة الإسرائيلية المقبلة، ولأن يتولى منصب رئيس الحكومة للمرة الثالثة، غير أن تلك الصفعة تسبّبت بنشوء عراقيل كثيرة في سياق تأليف الحكومة، سوف تؤثر فيها في المستقبل.

تلقى تحالف «الليكود- بيتنا» بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو صفعة مدوية من جمهور الناخبين.

سيقدم هذا الفصل قراءة في نتائج هذه الانتخابات، وما تحمله من دلالات، وما تحيل

http://www.opoosoft.com

إليه من تداعيات.

كما أنه سيتطرّق إلى أداء الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايتها خلال عامها الرابع، والدوافع التي أدّت إلى تأليف حكومة الوحدة الوطنية بين الليكود وكاديما وإلى فشل هذه الحكومة، وإلى أسباب تقديم الانتخابات.

وسيتوقف عند الاصطفاف الحزبي عشية الانتخابات، وعند أبرز القضايا التي دارت المعركة الانتخابية عليها، والمواقف التي ميّزت شتى الأحزاب والقوى السياسية.

وسيحاول أن يرسم الخيارات المطروحة أمام إسرائيل بعد هذه الانتخابات، وأسلسًا بالارتباط مع سياسة الحكومة الداخلية، التي كانت العامل الأهم في وضع حدّ لحكومة إسرائيلية أخرى قبل إتمام ولايتها القانونية.

أسفرت النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية، عن فوز معسكر اليمين، الذي يتألف من تحالف «الليكود - بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، بـ ٤٣ مقعدًا

أبرز نتائج انتخابات ٢٠١٣

أسفرت النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية، بحسب ما نشرتها لجنة الانتخابات المركزية في ٢٠١٣/١/٢٤، عن فوز معسكر اليمين، الذي يتألف من تحالف «الليكود – بيتنا» وحزب «البيت اليهودي»، بـ ٤٣ مقعدًا في الكنيست الـ ١٩، إذ فاز الأول بـ ٣١ مقعدًا، والثاني بـ ١٢ مقعدًا.

في المقابل، فاز «معسكر أحزاب الوسط – اليسار» الذي يتألف من حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، وحزب العمل، وحزب «هتنوعا» (الحركة)، وحزب ميرتس، وحزب كاديما، بـ ٤٨ مقعدًا، توزعت على النحو التالي: «يش عتيد» – ١٩ مقعدًا؛ العمل – ١٥ مقعدًا؛ «هتنوعا» – ٦ مقاعد؛ ميرتس – ٦ مقاعد؛ كاديما – مقعدان.

فاز «معسكر أحزاب الوسط - اليسار» بـ ٤٨ مقعدًا، توزعت على: «يش عتيد» - ١٩ مقعدًا؛ العمل - ١٥ مقعدًا؛ «هتنوعا» - ٦ مقاعد؛ ميرتس - ٦ مقاعد؛ كاديما - مقعدان.

وفاز حزبا الحريديم– شاس ويهدوت هتوراه– بـ ١٨ مقعدًا، منها ١١ مقعدًا للأول، و٧ مقاعد للثاني.

وفازت الأحزاب العربية بـ ١١ مقعدًا، منها ٤ مقاعد للقائمة الموحدة – العربية للتغيير، و٤ مقاعد للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و٣ مقاعد للتجمع الوطني الديمقراطي[1].

وبلغت نسبة التصويت الإجمالية في هذه الانتخابات ٦٧٫٨٪، وهي نسبة تفوق بـ ١٪ نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٩، وتُعتبر أعلى نسبة مشاركة منذ العام ١٩٩٩.

كما تبين من النتائج النهائية أن عدد المتدينين اليهود بين أعضاء الكنيست المنتخبين يصل إلى الثلث، إذ إنه إضافة إلى ١١ عضو كنيست عن حزب شاس، و٧ أعضاء عن كتلة يهدوت هتوراه، هناك ١٧ عضو كنيست ينتمون إلى التيار الديني – الصهيوني.

عدد المتدينين اليهود بين أعضاء الكنيست المنتخبين يصل إلى الثلث. ارتفاع التمثيل النسائي بأربع نائبات قياسًا بدورة الكنيست السابقة.

كذلك أظهرت النتائج ارتفاع التمثيل النسائي بأربع نائبات قيلسًا بدورة الكنيست السابقة، ووصل عددهن في الكنيست الحالي إلى ٢٧ نائبة.

http://www.opoosoft.com

وهناك تسعة أعضاء كنيست كانوا يعملون كصحافيين وإعلاميين، وكذلك رئيسان سابقان لهيئة أركان الجيش، ورئيسان سابقان لجهاز الأمن العام (الشاباك).

تسعة أعضاء كنيست كانوا يعملون كصحافيين وإعلاميين

وبرأي أبرز المحللين، فإن أهم نتيجة لهذه الانتخابات من ناحية تأثيرها في سياسة الحكومة مستقبلاً، تكمن في تراجع قوة كتلة أحزاب اليمين، وبخاصة الانخفاض الكبير في قوة «الليكود – بيتنا»، والصعود الكبير لحزب «يش عتيد» بزعامة يائير لبيد.

ففي انتخابات العام ٢٠٠٩، حصلت أحزاب اليمين على ٦٥ مقعدًا وكانت لها أغلبية واضحة في الكنيست. أمّا في هذه الانتخابات فقد حصلت كتلة أحزاب اليمين: «الليكود – بيتنا»، و«البيت اليهودي»، وشاس، ويهدوت هتوراه، على ٦١ مقعدًا، وهو ما يعني أغلبية زائد مقعد واحد فقط. وخسر تحالف «الليكود – بيتنا» ١١ مقعدًا، أي نحو ربع قوته، وانخفض من ٤٢ مقعدًا في الكنيست المنتهية ولايته إلى ٣١ مقعدًا في الكنيست الجديد. كما خسر الليكود ٧ مقاعد لمصلحة شركائه في اليمين – خمسة مقاعد ذهبت إلى «البيت اليهودي»، واثنان ذهبا إلى يهدوت هتوراه، وأربعة إلى أحزاب خارج كتلة اليمين. ورأى بعضهم أن هذا التراجع لليمين يدحض الافتراضات التي تحدثت عن تحوّل الجمهور الإسرائيلي في اتجاه اليمين. في المقابل حصل حزب «يش عتيد»، الذي لم يكن موجوداً قبل عام، على تسعة عشر مقعدًا، وهذا إنجاز لم يسبق له مثيل في تاريخ أحزاب الوسط في إسرائيل.[٢]

تكمن أهم نتيجة لهذه الانتخابات من ناحية تأثيرها في سياسة الحكومة مستقبلاً، في تراجع قوة كتلة أحزاب اليمين، والصعود الكبير لحزب «يش عتيد»

ولا شك في أن ثمة انعكاسات عديدة لهذه المعطيات، نذكر منها:

- أولاً، أن قدرة كتلة اليمين على الدفع قدمًا بجدول أعمالها السياسي باتت محدودة، والمقصود مواصلة الاستيطان في جميع أنحاء الضفة الغربية، والدفاع عن بقاء البؤر الاستيطانية غير القانونية والسعي لشرعنتها، ومنع نشوء دولة فلسطينية. كما ستتراجع قدرة هذه الكتلة في مجالات داخلية معينة، مثل التضييق على عمل المحكمة العليا، وفرض القيود على نشاط منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.
- ثانيًا، ضعف مكانة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، جرّاء تحميله مسؤولية الخسارة التي مني بها حزبه في الانتخابات وتراجع عدد مقاعد الليكود في الكنيست. وهذا من شأنه أن يلحق الضرر بحرية عمله، ولا سيما في مجال التعيينات في الحكومة مستقبلاً، وكذلك فيما يتعلق بالخطوات التي سيتخذها في المجال السياسي، وبخاصة في ظل الطابع اليميني المتشدد لممثلي حزب الليكود في الكنيست.
- ثالثًا، بروز الوزن الكبير لحزب «يش عتيد» في القرارات السياسية والأمنية في المستقبل.[٣]

باتت قدرة كتلة اليمين على الدفع قدمًا بجدول أعمالها السياسي محدودة، وضعفت مكانة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، جرّاء تحميله مسؤولية الخسارة التي مني بها حزبه.

http://www.opoosoft.com

وثمة نقطة أخيرة يمكن الإشارة إليها فيما يتعلق بتركيبة الكنيست المنتخب، وهي أنه في معسكر اليمين الحالي، هناك كتلتان تتألفان من قائمة مشتركة بين حزبين هما: كتلة «الليكود ـ بيتنا»، والتي تتألف من ٢٠ مقعدًا لحزب الليكود و١١ مقعدًا لحزب «إسرائيل بيتنا» (بزعامة أفيغدور ليبرمان)؛ وكتلة «البيت اليهودي» المؤلفة في الواقع من ٨ مقاعد لحزب «البيت اليهودي» (المفدال الجديد)، و٤ مقاعد لحزب «تكوما» («الاتحاد الوطني»). ويمكن القول إن احتمال حدوث انشقاق في هاتين الكتلتين في المستقبل، أمر قائم على الدوام، ويحتاج إلى ثلث أعضاء الكتلة، وعمليًا فإن كل حزب من أحزاب هاتين الكتلتين يملك الثلث المطلوب.

كان حزب «يش عتيد» برئاسة الإعلامي يائير لبيد، «نجم» هذه الانتخابات و«مفاجأتها» من دون منازع، إثر تمكنه من الفوز بمكانة الحزب الثاني من حيث عدد المقاعد في الكنيست الجديد.

وكان حزب «يش عتيد» برئاسة الإعلامي يائير لبيد، «نجم» هذه الانتخابات و«مفاجأتها» من دون منازع، إثر تمكنه من الفوز بمكانة الحزب الثاني من حيث عدد المقاعد في الكنيست الجديد.

وووفقًا لعدة تحليلات، يعود الفوز الاستثنائي الذي حققه حزب «يش عتيد» في الانتخابات إلى عدد من العوامل، بينها حملة الاحتجاج الاجتماعية (التي اندلعت في صيف ٢٠١١)، وعدم وجود حزب وسط آخر قوي. كما برز بوضوح عنصر آخر هو تصويت عدد من الشخصيات التي تنتمي إلى اليمين، وآخرين من الجمهور اليميني، لمصلحة هذا الحزب. ولم يكن هذا بالأمر المفاجئ، ففي المعركة الانتخابية بقي هذا الجمهور اليميني من دون حزب يشعر بأنه يمثله، ولا سيما بعد أن طرد الليكود، الحزب القومي الليبرالي، من صفوفه، جميع الذين يمثلون التيار الليبرالي، وحلّ محلهم في المناصب العالية المرشحون المؤيدون للقوانين التشريعية المعادية للديمقراطية، من الذين يشددون على أهمية الطابع اليهودي للدولة. وكأن هذا لم يكن كافيًا، فإن التحالف بين الليكود و«إسرائيل بيتنا» جعل كل مَن ينتخب الليكود ينتخب حكمًا أفيغدور ليبرمان وزملاءه من «إسرائيل بيتنا» الذين تقدموا باقتراح قوانين «الولاء»، وطالبوا بإنشاء لجان تحقيق على الطريقة المكارثية ضد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان التي اتهمها ليبرمان بـ «العمالة للإرهاب».[٤]

مواقف «يش عتيد» ومواقف زعيمه في المجالات السياسية ـ الأمنية، ليست واضحة تمامًا.

ومن هنا التوقعات بأن يكون هناك وزن كبير لهذا الحزب في القرارات السياسية والأمنية في المستقبل. لكن المشكلة أن مواقف هذا الحزب ومواقف زعيمه في المجالات السياسية ـ الأمنية، سواء فيما يتعلق بالعملية السياسية مع الفلسطينيين، أو بالمسألة الإيرانية، ليست واضحة تمامًا. فقد ركز الحزب وزعيمه لبيد خلال المعركة الانتخابية على المشكلات الداخلية، مثل المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة من خلال فرض الخدمة العسكرية على الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينيًا)، وفرض الخدمة الوطنية-المدنية على العرب، وتحسين وضع الطبقة الوسطى، ولم يوليا المشكلات السياسية اهتمامًا

http://www.opoosoft.com

حقيقيًا. ومن مجموع ١٩ عضوًا من الحزب في الكنيست هناك مَن ينتمي إلى يسار الوسط، وهناك أيضًا مَن ينتمي إلى يمين الوسط. وعلى الرغم من هذا، فإن الموقف المعلن للحزب وللبيد مؤيد لحل «الدولتين لشعبين»، ويدعم استئناف العملية السياسية في أسرع وقت.

ولا بُد من أن نشير إلى أن البرنامج الذي خاض «يش عتيد» الانتخابات على أساسه، احتل المجال الاقتصادي- الاجتماعي مركز الصدارة فيه.

ولا بُد من أن نشير إلى أن البرنامج الذي خاض «يش عتيد» الانتخابات على أساسه، احتل المجال الاقتصادي- الاجتماعي مركز الصدارة فيه، وحظي بحصة الأسد منه.

أما البرنامج السياسي- الأمني، الذي جاء في مرتبة متأخرة، فقد بدأ بالعبارات التالية: «إننا نؤمن بأن إسرائيل أقيمت بصفتها دولة قومية للشعب اليهودي، وينبغي لها أن تبقى دولة ذات أغلبية يهودية، وذات حدود قابلة للحماية». ثم أضاف: «علينا أن نسعى للعودة إلى مائدة المفاوضات، انطلاقا من نية التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين وفق مبدأ دولتين للشعبين، والذي ستبقى في إطاره كتل المستوطنات اليهودية الكبرى (في الضفة الغربية) ضمن حدود دولة إسرائيل. ونؤمن بأن لإسرائيل الحق الكامل في العمل من أجل أمنها وضد الإرهاب، بكل الوسائل ومن دون كوابح، وبأن الدولة الفلسطينية ينبغي أن تكون منزوعة السلاح».

وبرأي هذا الحزب، فإن التحديات الماثلة أمام إسرائيل عديدة وهي: الخطر النووي الإيراني، وصعود الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم في مصر ودول أخرى في أعقاب الهزة التي اجتاحت العالم العربي والحرب الأهلية المتواصلة في سورية، والإرهاب الإلكتروني، إضافة إلى الإرهاب الإسلامي وصعود حركة حماس في غزة، وحملة نزع الشرعية المرعبة التي تُشَن ضد إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة من قبل تحالف دنس يضم رجال الأكاديميا الذين يخونون دورهم الفكري الثقافي، وحركات راديكالية من اليسار ومن اليمين ولاساميين من الطراز العتيق والرديء، وهؤلاء جميعًا يحظون بتمويل من عائدات النفط الإسلامي.

كما يشدّد على أنه ليس شريكًا في «حملة الاتهام الذاتي» التي يشنها جزء من الجمهور الإسرائيلي واليهودي في مسألة السلام، وعلى أن الفلسطينيين، «لم يضيّعوا أبدا أي فرصة لتضييع الفرص» وردّوا، المرة تلو الأخرى، يد إسرائيل الممدودة إلى السلام![٥]

حرص لبيد طوال المعركة الانتخابية على أن يؤكد ابتعاده عن اليسار الإسرائيلي، وصرّح عشرات المرات بأنه ليس يساريًا.

وحرص لبيد طوال المعركة الانتخابية على أن يؤكد ابتعاده عن اليسار الإسرائيلي، وصرّح عشرات المرات بأنه ليس يساريًا. وفور نشر النتائج شبه النهائية للانتخابات بادر إلى إعلان رفضه تشكيل «كتلة مانعة» في وجه حكومة يترأسها نتنياهو قائلاً: «لن أشارك في كتلة تضم حنين الزعبي» (النائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي)، وهكذا تنازل مسبقًا عن إمكان منع اليمين من تأليف الحكومة المقبلة.[٦]

http://www.opoosoft.com

واعترف مرشحو حزبه بأن جزءًا أساسيًا من الذين اقترعوا لهم هو من أنصار اليمين، ومن الذين يراعون الشعائر الدينية، وحتى من المتدينين. ومعروف أن المرشح الثاني في قائمة الحزب هو الحاخام شاي بيرون، خريج «يشيفاة مركاز هراف»، التابعة لحركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية.[٧]

يتفق أبرز المحللين على أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية»

على صعيد آخر، يتفق أبرز المحللين على أن نتائج الانتخابات أثبتت فشل الحملات الانتخابية التي دارت حول جدول أعمال حمل اسم «العملية السياسية» التي تنطوي على انسحابات من المناطق المحتلة، وتفكيك مستوطنات، في مقابل «وعود واهية من جانب الفلسطينيين والحصول على التأييد الدولي» [٨].

وقد كانت رئيسة «هتنوعا» تسيبي ليفني الوحيدة التي طرحت العملية السياسية، وحصدت نتيجة ذلك ستة مقاعد فقط، أمّا لبيد، ورئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، فلم يوليا المسألة اهتمامًا كبيرًا.

في موازاة ذلك، فإن الحملة الانتخابية التي نجحت فعلاً هي تلك التي ركزت على جدول الأعمال المتعلق بتحسين حياة المواطنين داخل إسرائيل.

الحملة الانتخابية التي نجحت فعلاً هي تلك التي ركزت على جدول الأعمال المتعلق بتحسين حياة المواطنين داخل إسرائيل.

ولم يكن لبيد وحده الذي ابتعد عن الحديث عن مستقبل الضفة الغربية، وركز على ضرورة تخفيض غلاء المعيشة وأسعار الشقق السكنية، وضرورة تطبيق المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة، بل إن هذا هو ما فعله أيضاً نفتالي بينيت، زعيم حزب «البيت اليهودي» الذي فاز بـ ١٢ مقعدًا، وزاد قوة اليمين الاستيطاني بنحو ضعفين.

ونوهت عدة تحليلات بأن «يش عتيد» لم يتعهد بتنفيذ أي إصلاحات اجتماعية، وإنما بدفع المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة. كما أنه لم يتعهد بمس أباطرة المال، وإنما بعدم مس الطبقة الوسطى، وعدم رفع نسبة الضرائب العامة.

وبرأي أحد هذه التحليلات، فإن مطالب «يش عتيد» تشكل القاسم المشترك بينه وبين حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، الذي يطالب هو أيضًا بالمساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة، وبعدم مس الطبقة الوسطى. ويضيف أن حملة الاحتجاج الاجتماعية هي التي فرضت التغيير على الخطاب العام في إسرائيل، وجعلته يركز على القضايا الداخلية-المدنية، وأدت إلى إزاحة المشكلات القومية. لكن لا يعني ذلك أن المشكلات العويصة الماثلة أمام إسرائيل ستختفي، وفي طليعتها الأزمة الاقتصادية العالمية، والهزة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، وأزمة البرنامج النووي الإيراني.[٩]

لوحظ في سياق المعركة الانتخابية أن هناك تصاعدًا في مكانة المستوطنين ونفوذهم.

كما لوحظ في سياق المعركة الانتخابية أن هناك تصاعدًا في مكانة المستوطنين ونفوذهم. ولم ينعكس هذا في اتساع شعبية حزب «البيت اليهودي» وفي علو مكانته فحسب، وإنما انعكس أيضًا في تعزيز سيطرتهم على الليكود الذي أصبح «أكثر استيطانيًا» بلغة أحد

http://www.opoosoft.com

المعلقين، ونجاحهم في احتلال مرتبات متقدمة في قائمة «الليكود– بيتنا»، وفي واقع فرض «التعاطف» مع أجندتهم على الأحزاب الصهيونية جميعها.

وينطوي التحالف الذي تم عقده بعد الانتخابات بين حزبي «يش عتيد» و«البيت اليهودي» في كل ما يتعلق بشروط الانضمام إلى الحكومة الجديدة على تصاعد نفوذ المستوطنين في الحياة الإسرائيلية العامة.

استطاع حزب ميرتس أن يضاعف عدد مقاعده (من ٣ إلى ٦ مقاعد).

ومن النتائج البارزة الأخرى للانتخابات يجب الإشارة إلى ما يلي:

أولاً، أن حزب ميرتس استطاع أن يضاعف عدد مقاعده (من ٣ إلى ٦ مقاعد)، وخاض معركة تركزت على شعار أن ميرتس هو الحزب اليساري الوحيد الذي يفتخر بكونه يساريًا، ولذا يجب على جميع اليساريين التصويت له. وعلى الرغم من التساوي في عدد المقاعد بين ميرتس وحزب «هتنوعا» بزعامة ليفني، ستة مقاعد لكل منهما، فإن ميرتس تمكن من أن ينتقم من ليفني التي أخذت منه ٣ مقاعد في انتخابات ٢٠٠٩. [١٠] وجعلت هذه النتيجة بعض المحللين يؤكد أنه كان من المبكر إعلان موت اليسار الإسرائيلي، إذ ثبت أن في إسرائيل يسارًا حقيقيًا لا يحب المداهنة ولا يخجل من النضال من أجل السلام والدفاع عن حقوق الأفراد، ويتحدث من دون خوف ويقول كلامًا حادًا وواضحًا. وقد بات لهذا اليسار اليوم زعيمة هي زهافا غالئون التي أثبتت أنه من خلال استخدام الوسائل الصحيحة، ومن دون مناورات قذرة، يمكن مضاعفة قوة ميرتس، واستعادة دعم نحو ١٠٠ ألف مؤيد للحزب.[١١]

كان حصول حزب العمل بزعامة يحيموفيتش على ١٥ مقعدًا، نتيجة بعيدة عن التوقعات التي برزت في بداية الحملة الانتخابية.

ثانيًا، أن حصول حزب العمل بزعامة يحيموفيتش على ١٥ مقعدًا، كان نتيجة بعيدة عن التوقعات التي برزت في بداية الحملة الانتخابية، قبل دخول ليفني إلى السباق الانتخابي، والتي كانت تشير إلى إمكان حصول الحزب على ٢٢ مقعداً. لكن ليفني لا تتحمّل وحدها المسؤولية عن ذلك، بل إن مَن يتحملها أيضًا هو الحملة الانتخابية التي خاضتها يحيموفيتش ولم تحفّز الناخبين أو تحمّسهم. [١٢] وأشار أحد المحللين إلى أن حزبي العمل والليكود هما الخاسران الأكبران في هذه الانتخابات، لكن نظرًا إلى أن الليكود هو الذي سيشكل الحكومة المقبلة فإن خسارته تظل أخف وطأة من خسارة العمل.[١٣]

بقي نحو ربع مليون ناخب من دون تمثيل في الكنيست الـ ١٩

ثالثًا، بقي نحو ربع مليون ناخب من دون تمثيل في الكنيست الـ ١٩، نظرًا إلى أنهم صوتوا لأحزاب لم تتمكن من تجاوز نسبة الحسم (٢٪). ويرى أحد الباحثين أن نسبة الأصوات التي تم هدرها في هذه الانتخابات قد وصلت ذروة جديدة، وبلغت ٧٪. [١٤]

وبحسب نتائج «مؤشر السلام الإسرائيلي» لشهر كانون الثاني ٢٠١٣، فإن ٥١٪ من الناخبين أكدوا أن ما حسم تصويتهم هو برامج الأحزاب المتعلقة بالقضايا الداخلية، ولا سيما القضايا الاقتصادية– الاجتماعية، وقضية العلاقة بين الدولة والدين، بينما بلغت

http://www.opoosoft.com

نسبة الذين حسموا تصويتهم بناء على برامج الأحزاب المتعلقة بموضوعات السياسة الخارجية والأمنية ٢٢٫٨٪ فقط.

وبلغت نسبة المهتمين بالقضايا الداخلية بين صفوف المصوتين لحزب «يش عتيد» ٨٠٪، بينما بلغت نسبتهم بين صفوف المصوتين لحزب العمل ٦٥٪.

وقال ٦٥٪ من الناخبين اليهود إن أداء الحكومة المنتهية ولايتها فيما يتعلق بموضوع سد الفجوات الاجتماعية كان سيئًا جدًا أو سيئًا، بينما قال ٦٤٪ منهم أن أداء الحكومة فيما يتعلق بدفع غاية المساواة في تحمل أعباء خدمة الدولة كان سيئًا.

في المقابل أكد ٤٢٪ من هؤلاء الناخبين أن أداء الحكومة في المجالين السياسي والأمني كان جيدًا، وأكد ٣٤٪ أن أداءها كان متوسطًا، بينما أكد ٢٠٪ أن أداءها كان سيئًا.[١٥]

وبسبب النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات تعالت مرة أخرى الأصوات التي تطالب بتغيير أسلوب الحكم، بما يتيح إمكان ضمان ما يلي: أولا، أن تكون الحكومة، بغض النظر عن تركيبتها، قادرة على أن تحكم وعلى أن تقود الشعب الإسرائيلي وفقاً لرؤيتها ورؤية الجمهور الذي انتخبها؛ ثانيًا، وضع حدّ للابتزاز الذي تمارسه مجموعات متطرفة تقوم بشل قدرة الحكومة على الحكم وعلى اتخاذ القرارات؛ إذ لا يمكن أن تكون الحكومة المنتخبة رهينة في أيدي أطراف سياسية هامشية، بحيث يصبح شاغلها الأساس المحافظة على بقائها السياسي.

٥١٪ من الناخبين أكدوا أن ما حسم تصويتهم هو برامج الأحزاب المتعلقة بالقضايا الداخلية

وأعلنت ثلاث هيئات ناشطة من أجل تغيير أسلوب الحكم، وهي جمعية «يش سيكوي» (يوجد احتمال)، و«المركز من أجل تدعيم المواطن»، وجمعية «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية»، أنها بلورت مشروع قانون خاص في هذا الشأن يتضمن البنود التالية: ١- رفع نسبة الحسم إلى ٤٪؛ ٢- إقرار أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس الكتلة الأكبر؛ ٣- دمج عنصر الانتخابات الإقليمية؛ ٤- إقرار أغلبية خاصة لحل الكنيست؛ ٥- تقييد عدد الوزراء وتبني القانون النرويجي الذي يقضي باستقالة الوزراء من عضوية الكنيست.[١٦]

تأثير ضعف اليمين على سياسة إسرائيل مستقبلاً

ظهر أول المؤشرات على احتمال أن تتأثر سياسة إسرائيل الخارجية من ضعف اليمين، من خلال تصريح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أنه ما زال ملتزمًا بما ورد في الخطاب الذي ألقاه في جامعة بار إيلان (في حزيران ٢٠٠٩) فيما يتعلق بـ «حلّ الدولتين».[١٧]

وسبق أن أشرنا في التقارير السابقة إلى أنه حتى ذلك الخطاب، اعتقد نتنياهو أن إقامة «دولة فلسطينية» من شأنها أن تشكل خطرًا على «المشروع الصهيوني». لكنه

http://www.opoosoft.com

في الخطاب لمح إلى أن الثابت في تفكيره هو نظرته إلى ما يشكل تهديدًا أمنيًا لوجود إسرائيل، واقترب من فكرة أن الطرفين قد يختلفان حول طبيعة «حل الدولتين»، بما في ذلك قضيتا القدس والحدود النهائية، لكن مبدأ إنشاء كيانين سياسيين واحد للإسرائيليين والآخر للفلسطينيين هو بمثابة خيار مفضل لأسباب متنوعة، منها الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية، وتحريرها من الأعباء الاقتصادية و«الأخلاقية» داخليًا، والتخلص من وضع تكون فيه منبوذة من طرف المجتمع الدولي، وتنفيس عداء المحيط العربي.

ما زالت مقاربة نتنياهو العامة مؤسسة على قاعدة فحواها أن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو «نزاع غير قابل للحل».

غير أن هذا «الخيار» بقي في الثلاجة طوال فترة حكومته المنتهية ولايتها، وادعى أن سبب ذلك يعود إلى ضيق حيّز المناورة الذي كان مُتاحًا أمامه، في ظل تركيبتها اليمينية الصرفة.

وتلوح الآن احتمالات كبيرة بأن يتسع نطاق هذا الحيّز أمامه، وذلك في ضوء التوقعات بأن تشمل حكومته المقبلة جهات لديها اهتمام خاص بالاتصالات السياسية مع الفلسطينيين، مثل حزب «يش عتيد»، وحزب «هتنوعا»، وربما حزب كاديما أيضًا.

مع ذلك، فإن ما يبقى في الخلفية هو أن مقاربة نتنياهو العامة ما زالت مؤسسة على قاعدة فحواها أن الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني هو «نزاع غير قابل للحل».

وهذا ما عبّر عنه حليفه الأقرب، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، بقوله إن إسرائيل على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين من دون أي شروط مسبقة، لكنه في الوقت نفسه أكد أنه يستحيل التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ولذا يجب على إسرائيل أن تستمر في إدارة الصراع معهم، وأن أقصى ما يمكن التوصل إليه في المرحلة الحالية هو اتفاق مؤقت طويل الأمد.[١٨]

ويبدو أن الحكومة المقبلة ستجد نفسها، في ما يتعلق بالسياسة الخارجية إزاء الصراع، أمام خيارين:

- الأول، الاستمرار في الأسلوب الذي استخدمته الحكومة المنتهية ولايتها على مدار الأعوام الأربعة الأخيرة، وفحواه الجمود السياسي، ومواصلة سياسة البناء في مستوطنات الضفة الغربية، والمعارضة الصارمة لإقامة دولة فلسطينية؛
- الثاني، تغيير توجّهها هذا إلى ناحية تحريك العملية السياسية من خلال استئناف المفاوضات.

تشير تحليلات كثيرة إلى أن ثمة قناعة داخل حزب الليكود بأن نتنياهو لن يجنح نحو الخيار الفلسطيني، ومن هنا يبقى الخيار الحقيقي المتاح أمامه هو تغيير الواقع على صعيد الحياة المدنية.

وتشير تحليلات كثيرة إلى أن ثمة قناعة داخل حزب الليكود بأن نتنياهو لن يجنح نحو الخيار الفلسطيني، ومن هنا يبقى الخيار الحقيقي المتاح أمامه هو تغيير الواقع على صعيد الحياة المدنية، ولا سيما فيما يتعلق بتجنيد الحريديم في صفوف الجيش الإسرائيلي، أو في إطار الخدمة الوطنية– المدنية. وهو أمر ملزم له أيضًا في ضوء وجود

http://www.opoosoft.com

قرار صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن.

على صعيد آخر، ثمة تأكيدات أن أهم تحدّ سيواجهه رئيس الحكومة المقبل كامن في الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي الضغط الذي تمارسه الدول الأوروبية من أجل إحراز تقدم على صعيد القضية الفلسطينية. لكن تشكيلة أية حكومة تشي بأن القرارات المصيرية المتعلقة بإقامة دولة فلسطينية لن تُحسم مرة أُخرى، وبأن المعركة السياسية التي ستدور لن تسمح باتخاذ خطوات بعيدة المدى، وسيكون رئيس الحكومة المقبل مضطرًا إلى أن يختار بين المحافظة على بقائه السياسي واستقرار حكومته، أو بين اتخاذ خطوات سياسية لن تسمح له بالبقاء في الحكم.

مع ذلك، فإن الأمر الأكيد هو أن تسبب الانتخابات بإضعاف مكانة نتنياهو، وبعجز حزب العمل عن احتلال مكانة الحزب الثاني، في موازاة تسببها بإبراز حزب «يش عتيد»، يشكل دليلاً واضحًا على عدم رضا الإسرائيليين عن الخيارات المطروحة أمامهم.

الاصطفاف الحزبي قبل الانتخابات

تبيّن لدى إغلاق باب الترشيح للانتخابات العامة في إسرائيل، في يوم ٢٠١٢/١٢/٦، أن هناك ٣٢ قائمة ستخوض انتخابات الكنيست الـ ١٩، بينها ١٠ قوائم قديمة وممثلة في الكنيست المنتهية ولايته، و٢٢ قائمة جديدة بعضها سبق أن خاض الانتخابات السابقة (في العام ٢٠٠٩)، لكنه لم ينجح في تجاوز نسبة الحسم المطلوبة كي يُمثل في الكنيست (٢٪).

تبيّن لدى إغلاق باب الترشيح للانتخابات العامة في إسرائيل، في يوم ٢٠١٢/١٢/٦، أن هناك ٣٢ قائمة ستخوض انتخابات الكنيست الـ ١٩، بينها ١٠ قوائم قديمة

وغداة تقديم القوائم نشرت صحيفة «معاريف» (٢٠١٢/١٢/٧) نتائج استطلاع للرأي العام أجرته قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية بعد إعلان عضو الكنيست عمير بيرتس، قبل ساعات من إغلاق قوائم الترشيح للأحزاب المتنافسة، استقالته من حزب العمل وانضمامه إلى الحزب الجديد الذي أنشأته تسيبي ليفني- «هتنوعا»- واستقطبت من خلاله ٧ أعضاء كنيست انشقوا عن حزب كاديما، فضلا عن الرئيس الأسبق لحزب العمل عمرام متسناع. وأعلن بيرتس أنه قرر الانشقاق عن العمل على خلفية رفض رئيسة الحزب شيلي يحيموفيتش، حتى ذلك الوقت، التعهد بعدم الانضمام إلى حكومة قد يشكلها رئيس الحكومة نتنياهو بعد الانتخابات العامة.

وقد أظهرت نتائج هذا الاستطلاع أن انقسام «أحزاب الوسط- اليسار» إلى أربعة أحزاب (هي العمل، وهتنوعا، ويش عتيد، وميرتس)، وتأكيد أعضاء حزب «عتسماؤوت» (استقلال)- بعد إعلان مؤسسه وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في يوم ٢٠١٢/١١/٢٦ أنه قرر اعتزال الحياة السياسية- أن حزبهم لن يخوض الانتخابات

http://www.opoosoft.com

المقبلة عقب اعتزال رئيسه، سيؤديان إلى فوز ساحق لليمين والأحزاب الحريدية.

كما أظهرت استطلاعات أخرى للرأي العام في إسرائيل نُشرت في الفترة نفسها أن أغلبية ساحقة من الإسرائيليين ترجح إعادة انتخاب رئيس الحكومة نتنياهو لولاية أخرى، وبخاصة في إثر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بينه وبين رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ليبرمان بشأن خوض الانتخابات ضمن قائمة مشتركة باسم «الليكود- بيتنا».

وقال ٨١ بالمئة من المشتركين في استطلاع نشرته صحيفة «هآرتس»، في يوم ٢٠١٢/١٢/٩، إن نتنياهو هو الذي سيشكل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، فيما قال ٦ بالمئة إن رئيسة حزب «هتنوعا» ليفني ستشكل الحكومة، واعتبر ٤ بالمئة أن رئيسة حزب العمل يحيموفيتش ستشكل الحكومة.

واعتبر ٦٤ بالمئة أن نتنياهو هو الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة المقبلة، بينما قال ٢٤ بالمئة إن ليفني هي الأنسب، وقال ١٧ بالمئة إن يحيموفيتش هي الأنسب.

كما بينت هذه الاستطلاعات ازدياد قوة التحالف بين الحزبين اليمينيين المتطرفين «البيت اليهودي» و«الاتحاد الوطني» بزعامة الرئيس السابق لمجلس المستوطنات في الضفة الغربية نفتالي بينيت. وقد حرص بينيت على أن يقوم ثلاثة حاخامين، برئاسة الحاخام دوف ليئور، باختيار المرشحين في القائمة الموحدة. وللعلم فالحاخام ليئور هو صاحب فتوى اعتبر فيها السفّاح باروخ غولدشتاين (الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل العام ١٩٩٤) في مرتبة أسمى من مرتبة الضحايا اليهود في المحرقة النازية، كما أصدر فتوى تجيز قتل إسحق رابين، ووقف من وراء عصابة «التنظيم الإرهابي اليهودي السري» التي ارتكبت جرائم قتل ضد الفلسطينيين.

حرص بينيت على أن يقوم ثلاثة حاخامين، برئاسة الحاخام دوف ليئور، باختيار المرشحين في القائمة الموحدة.

من ناحية أخرى، شكلت عودة ليفني إلى الحياة السياسية، في معظم التحليلات الإسرائيلية، مناسبة لتوكيد أمرين:

- أولاً، أنه يمكن النظر إليها باعتبارها بديلاً عن نتنياهو في «معسكر الوسط- اليسار»، وذلك خلافًا لكل من رئيسة العمل يحيموفيتش، ورئيس «يش عتيد» لبيد، اللذين بدا حتى ذلك الحين أنهما يخوضان حملتهما الانتخابية من أجل هدف واحد، هو أن يكون كل منهما وزيرًا في حكومة نتنياهو المقبلة.
- ثانيًا، أن ليفني تعيد الموضوع السياسي إلى مركز جدول الأعمال العام في إسرائيل، فقد أكدت في المؤتمر الصحافي الذي عقدته لإعلان قرارها العودة إلى الحياة السياسية ضرورة السعي للتوصل إلى السلام مع الفلسطينيين (من خلال استئناف المفاوضات، لا أكثر). وأكد البعض أن الموضوع السياسي

http://www.opoosoft.com

بات أكثر حيوية في إثر نتائج الانتخابات الداخلية في حزب الليكود التي أسفرت عن اختيار قائمة أكثر يمينية. في الوقت نفسه أشير إلى أنه ما زال هناك شك كبير في أن يتمكن «معسكر الوسط – اليسار» مع الأحزاب العربية من الفوز بأغلبية مقاعد الكنيست الـ ١٩، ولذا فإن المهمة الأكبر التي يواجهها هذا المعسكر حتى موعد الانتخابات هي محاولة استقطاب أكثر ما يمكن من أصوات معسكر اليمين من أجل إحداث تغيير في ميزان القوى الحزبي، وهي مهمة صعبة للغاية.[١٩]

وأسفرت الانتخابات التمهيدية في حزب العمل لاختيار قائمته الانتخابية، التي جرت في ٢٠١٢/١١/٢٩، عن شمل وجوه شابة وقياديين من حملة الاحتجاجات الاجتماعية في الأماكن الأولى، غير أن يحيموفيتش نجحت في استبعاد مرشحين يساريين، أبرزهم سكرتير حركة «السلام الآن» ياريف أوبنهايمر.

أسفرت الانتخابات التمهيدية في حزب العمل عن شمل وجوه شابة وقياديين من حملة الاحتجاجات الاجتماعية في الأماكن الأولى

وكان من المفروض بموجب نتائج هذه الانتخابات أن تحتل يحيموفيتش المكان الأول في القائمة، ويليها أعضاء الكنيست إسحق هرتسوغ، وعمير بيرتس (الذي انشق عن الحزب في وقت لاحق)، وإيتان كابل. واحتلت المكان الخامس الإعلامية اليسارية ميراف ميخائيلي، وهي وجه جديد في الحلبة السياسية، وذلك على الرغم من عدم دعم يحيموفيتش لها. ووصل إلى المكان السادس في القائمة عضو الكنيست القديم بنيامين بن إليعازر، الذي تشير التوقعات إلى أنه يسعى من وراء انتخابه مجددًا للكنيست إلى المنافسة على منصب رئيس الدولة الإسرائيلية، ويليه السكرتير العام لحزب العمل، حيليك بار، ثم العميد في الاحتياط عومر بار– ليف، نجل الرئيس الأسبق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي حاييم بار– ليف. واحتلت المكان التاسع ستاف شابير، وهي إحدى القياديات الشابات للاحتجاجات الاجتماعية، ويليها عضو الكنيست أفيشاي برافرمان. ووصل إلى المكان الـ١١ أريئيل مرغليت، ويليه إيتسيك شمولي، وهو أحد قادة الاحتجاجات ورئيس اتحاد الطلبة الجامعيين السابق، ثم الصحافي ميكي روزنتال، وبعده ميخال بيران، التي كانت تعمل مساعدة برلمانية ليحيموفيتش، ثم عضو الكنيست نحمان شاي، الذي انتقل من حزب كاديما إلى العمل، ويليه ضابط الشرطة المتقاعد موشيه مزراحي، الذي كان قائد شعبة التحقيقات في الشرطة. ووصل إلى المكان الـ ١٨ عضو الكنيست غالب مجادلة، وتليه عضو الكنيست العربية السابقة ناديا حلو، كما وصلت إلى المكان الـ ٢٠ عضو الكنيست نينو أبسدازا التي انتقلت من حزب كاديما إلى العمل وهي معروفة بمواقفها التقدمية. ولم ينجح ياريف أوبنهايمر سكرتير حركة «السلام الآن» المناهضة للاحتلال

http://www.opoosoft.com

والاستيطان في الوصول إلى مكان مضمون في قائمة مرشحي العمل، وأشارت تقارير إسرائيلية متطابقة إلى أن يحيموفيتش رفضت دعمه كي لا تبدو قائمة الحزب يسارية. كما نفذت هذه الأخيرة خطوات أخرى تدل على أنها تبتعد عن اليسار الصهيوني، وتضع العمل في خانة أحزاب الوسط التي تميل نحو اليمين السياسي، ومنها توقيع اتفاقية فائض أصوات بين العمل وحزب «يش عتيد» الذي لا يخفي زعيمه رغبته في الانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو عقب الانتخابات، وذلك بعد أن كان العمل تقليديًا يوقع اتفاقية فائض أصوات مع حزب ميرتس اليساري الصهيوني. وقالت صحيفة «هآرتس» (٢٠١٢/١٢/٤) إن هذه الخطوة تُضاف إلى جهود تبذلها يحيموفيتش، في الأشهر الأخيرة، من أجل التوجه إلى ناخبين يمينيين «ناعمين» في محاولة لإقناعهم بتأييد حزب العمل، وزيادة قوة هذا الحزب في مقابل «الليكود- بيتنا».

قائمة مرشحي حزب الليكود للانتخابات دفعت بهذا الحزب في اتجاه اليمين الأكثر تطرفًا.

وفيما يتعلق بآخر التطورات لدى معسكر اليمين، فقد تمثل أبرزها في أن قائمة مرشحي حزب الليكود للانتخابات التي جرى اختيارها دفعت بهذا الحزب في اتجاه اليمين الأكثر تطرفًا. ورأى محللون أن وصول أعضاء كنيست مثل داني دانون وياريف ليفين وزئيف إلكين وتسيبي حوتوفيلي إلى الأماكن العشرة الأولى في القائمة، هو تعبير عن المسار الذي مرّ به حزب الليكود خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، ودليل على توجهه التدريجي نحو اليمين المتطرف الذي أدى إلى استبعاد وزراء أساسيين من القائمة، مثل بيني بيغن وميخائيل إيتان ودان مريدور. وبالنسبة إلى نتنياهو كان ثمة من أشار إلى أن ما حدث ليس بالأمر السيء، إذ إنه على عكس الانتخابات الماضية، حيث كان مهمًا له أن يصور الليكود حزبًا وسطيًا في مواجهته مع حزب كاديما، فإن الخريطة السياسية الآن قد تبدلت بصورة كبيرة، وبات الخطر الذي يواجهه هو من جانب أحزاب اليمين التي قد تسلب الليكود عددًا من المقاعد بسبب الشعور بأن رئيسه ضيع فرصة بقبوله اتفاق وقف إطلاق النار بعد عملية «عمود السحاب» العسكرية ضد قطاع غزة. كما أنه في الانتخابات السابقة كان مهمًا بالنسبة إلى نتنياهو الحفاظ على كتلة تستطيع أن تضمن وصوله إلى رئاسة الحكومة، لكن هذه الكتلة تفككت الآن، وأصبح الصراع يدور على من سيكون الحزب الأكبر الذي يستطيع تأليف الحكومة، وهذا هو الهدف من التحالف مع ليبرمان.[٢٠]

رأت عناصر اليمين المتطرف في الليكود أن الحزب من خلال قائمته الجديدة يعكس توجهات الجمهور، ويعبر عن تخليه عن «حل الدولتين».

وفي سياق متصل، رأت عناصر اليمين المتطرف في الليكود أن الحزب من خلال قائمته الجديدة يعكس توجهات الجمهور، ويعبر عن تخليه عن «حل الدولتين»، وعن حقيقة أن هذا الجمهور أصبح «أكثر وعيًا ويقظة». وشددت على أن نتنياهو بحاجة إلى هذا الصعود لليمين المتشدد لمواجهة الضغوط التي تمارس عليه في الداخل والخارج من أجل دفع الحل المذكور قدمًا.[٢١]

http://www.opoosoft.com

٢٠١٢- «عام الانتخابات المبكرة»

كان العام ٢٠١٢ عام «الانتخابات المبكرة» بامتياز، إذ إنه شهد مبادرتين قانونيتين لتقديم موعد الانتخابات:

الأولى، في شهر أيار، لكنها انتهت بإعلان كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب كاديما شاؤول موفاز، في فجر يوم ٨ أيار ٢٠١٢، وبصورة مفاجئة للغاية، أنهما توصلا إلى اتفاق يقضي بانضمام كاديما إلى الحكومة وإقامة حكومة وحدة وطنية تستند إلى ائتلاف قوامه ٩٤ عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضوًا، وذلك في وقت كانت فيه الهيئة العامة للكنيست قد صادقت بالقراءة الأولى على مشروع قانون قدمته كتل الائتلاف الحكومي وينص على حل الكنيست الـ ١٨ وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة إلى يوم ٤ أيلول ٢٠١٢، وباشرت الاستعداد لإقراره بالقراءتين الثانية والثالثة.

والثانية، عقب انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية السالفة جراء انسحاب حزب كاديما من الائتلاف في ١٧ تموز ٢٠١٢، وأسلسًا على خلفية الفشل في تعديل «قانون طال» (الذي يعفي الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية) والذي ألغته المحكمة العليا واعتبرته غير دستوري، والحاجة إلى تمرير مشروع ميزانية الدولة العامة للعام ٢٠١٣. وقد انتهت هذه المبادرة بتحديد يوم ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣ موعدًا لانتخابات الكنيست الـ ١٩.

كان العام ٢٠١٢ عام «الانتخابات المبكرة» بامتياز، إذ إنه شهد مبادرتين قانونيتين لتقديم موعد الانتخابات.

دوافع المبادرة الأولى لتقديم موعد الانتخابات

بالتزامن مع بدء العام الرابع والأخير من ولاية حكومة نتنياهو الثانية، في أوائل نيسان ٢٠١٢، بدا أنها مستقرة جدًا، غير أن الذين توقعوا أن تستكمل ولايتها القانونية حتى خريف ٢٠١٣ كانوا قلائل، وبينهم رئيس الحكومة نفسه. ومع هذا فقد كرّر نتنياهو قبل ذلك، في مناسبتين على الأقل، أنه لا ينوي تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة، وتباهى بإنجازات حكومته ولا سيما في المجالين الاقتصادي والأمني ومنها: سن قانون التعليم الإلزامي المجاني للأطفال من سن ثلاثة أعوام؛ إنشاء «جدار أمني» على طول منطقة الحدود بين إسرائيل ومصر؛ خفض نسبة البطالة؛ شق طرق جديدة ومد مزيد من خطوط السكك الحديدية الرامية إلى وصل مناطق الأطراف بمنطقة الوسط؛ إقامة هيئة خاصة لمكافحة الحرب السيبرانية (في إحدى هاتين المناسبتين اعتبر نتنياهو أن إسرائيل تواجه في الوقت الحالي أربعة تحديات تهدّد أمنها القومي وهي: البرنامج النووي الإيراني، والصواريخ وقذائف الهاون، والحدود المخترقة، والحرب السيبرانية).[٢٢] بيد أن تقديم موعد الانتخابات لم يكن مرهونًا بنية رئيس الحكومة فقط، وإنما أسلسًا كان مرهونًا

http://www.opoosoft.com

بمشكلات عويصة ماثلة أمام حكومته في غضون الفترة القليلة المتبقية لانتهاء ولايتها، وبجوهر تعاطي هذه الحكومة معها.

وهذا ما أكده رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين (ليكود) في سياق مقابلة أدلى بها إلى صحيفة «معاريف» (٢٠١٢/٤/١٢) ورأى خلالها أن نتنياهو يواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية صعبة، فضلاً عن انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني ٢٠١٢ التي تعرقل دفع سياسته إزاء إيران، وأنه يفضل أن تكون هذه الأمور كلها من ورائه وليست ماثلة أمامه، ولذا من المرجح أن يقدّم موعد الانتخابات إلى أيلول ٢٠١٢ بغية الخروج منها بتفويض واضح وقاطع بإدارة شؤون الدولة وفقاً لرؤيته هو. وبذا كشف ريفلين عن نية رئيس الحكومة الخفية التي تتضاد مع ما كان يصرّح به حتى ذلك الوقت، وبناء على ذلك قيل إنه من غير المستبعد أن يكون ثناء نتنياهو على عمل حكومته بمثابة طلقة أولى في حملته الانتخابية، وبخاصة في ظل أجواء منافسة ساخنة بدأت تهب من كل الجهات، بعد انتهاء الانتخابات التمهيدية في جميع الأحزاب، وكان آخرها انتخابات رئاسة كاديما في ٢٧ آذار ٢٠١٢ التي حقق فيها شاؤول موفاز فوزًا كبيرًا على تسيبي ليفني سرعان ما دفعها إلى الاستقالة من الكنيست.

على أعتاب انتهاء العام الثالث من ولاية الحكومة السابقة، أثبت نتنياهو أنه «فنان قدير في الحفاظ على البقاء».

تجدر الإشارة إلى أنه على أعتاب انتهاء العام الثالث من ولاية هذه الحكومة، رأى عدد كبير من المحللين السياسيين في شبه إجماع، كما أشرنا في فصل «المشهد السياسي الداخلي» ضمن التقرير الإستراتيجي السابق، أن نتنياهو أثبت حتى الآن أنه «فنان قدير في الحفاظ على البقاء». وأعاد بعضهم إلى الأذهان أن نتنياهو تعهّد في الخطاب الذي ألقاه في ٣٠ آذار ٢٠٠٩، عشية تقديم حكومته أمام الكنيست، بتحقيق ما يلي: كبح البرنامج النووي الإيراني و«الإرهاب»؛ دفع اتفاق سلام مع الفلسطينيين قدماً؛ توفير أماكن عمل جديدة؛ حل مشكلات العاطلين عن العمل والمسنين والمستضعفين؛ إحداث ثورة في جهاز التربية والتعليم؛ تعزيز قوة الشرطة الإسرائيلية من أجل مكافحة الجريمة؛ إتباع سياسة مساواة بين اليهود والعرب ودمج المواطنين العرب في الاقتصاد الإسرائيلي؛ تعزيز الوحدة الوطنية. وبرأي كبير المحللين السياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنياع فإن نتنياهو اصطدم، فور تسلمه مهمات منصب رئيس الحكومة في إثر ذلك الخطاب، بضغوط وأمور اضطرارية كثيرة كتلك التي يواجهها عادة جميع رؤساء الحكومة في إسرائيل، وعندها أصبح هدف الحفاظ على البقاء يحتل المرتبة الأولى في سلم أولوياته.

وأضاف برنياع: يمكن القول إن نتنياهو أثبت حتى الآن أنه فنان قدير في هذا الشأن، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن حكومته ما زالت تحظى بالاستقرار. في المقابل، فإن

http://www.opoosoft.com

سعيه للحفاظ على بقاء حكومته جعله يتماشى مع أي مناورة سياسية، وبالتالي فإنه يبدو أحياناً يمينياً أكثر من اليمينيين، وحريديًا أكثر من الحريديم، وأحياناً أخرى يبدو علمانيًا أكثر من العلمانيين، وشعبوياً أكثر من أتباع وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، وأكثر حرصاً على تلبية المطالب الاجتماعية من حركات الاحتجاج. ومع أن رئيس الحكومة لم يتعهد في خطابه المذكور أعلاه بتطبيق قانون التعليم الإلزامي المجاني في إسرائيل بدءًا من سنّ ثلاثة أعوام، إلاّ إنه بذل أقصى ما في وسعه كي تصادق الحكومة الإسرائيلية على هذا القانون، وذلك يعود أساساً إلى رغبته في الحؤول دون اندلاع حملة احتجاج اجتماعية ومطلبية أخرى على غرار الحملة التي اندلعت في صيف ٢٠١١، ويعود إلى رغبته في الحفاظ على بقاء الحكومة واستقرارها.[٢٣]

بالنسبة إلى السياسة الخارجية، أكد معظم المحللين أن أهم إخفاقات الحكومة كامن في الجمود المسيطر على العملية السياسية.

وبالنسبة إلى السياسة الخارجية، أكد معظم المحللين أن أهم إخفاقات الحكومة كامن في الجمود المسيطر على العملية السياسية، فقد توقفت المفاوضات مع الفلسطينيين، والانطباع العام هو استحالة حدوث تقدم في الوقت الراهن لأن نتنياهو غير مستعد لدفع «ثمن السلام». في المقابل قد يكون الموضوع الإيراني هو «النجاح» الكبير الذي حققته حكومة نتنياهو؛ إذ تحول هذا الموضوع إلى أحد أهم الموضوعات على جدول الأعمال الدولي، وذلك إلى حد كبير بسبب التقدير أن إسرائيل قد تهاجم إيران، وبسبب الرغبة في منعها من القيام بذلك. لكن في هذه الأثناء حدث ما لم يكن متوقعًا وهو اندلاع موجة احتجاجات اجتماعية في صيف ٢٠١١ لم تعرف إسرائيل مثيلاً لها في السابق، وذلك على الرغم من أنها تعتبر نموذجاً اقتصادياً ناجحاً مقارنة بدول الغرب الغارقة في أزمة اقتصادية حادة. وكان تقرير بنك إسرائيل المركزي بشأن أوضاع إسرائيل الاقتصادية خلال ٢٠١١، أكد أن سياسة الحكومة الاقتصادية – الاجتماعية تسببت بزيادة الفجوات الاجتماعية، وحالت دون حصول المواطنين على الخدمات التي توفرها الدول المتطورة، ولم تساعد الفئات العشرية الدنيا التخلص من الفقر. ولفت التقرير إلى أن حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية في ذلك الصيف كانت ناجمة عن غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار السكن، وعدم تطبيق سياسة عادلة في مجال جباية الضرائب.

قد يكون الموضوع الإيراني هو «النجاح» الكبير الذي حققته حكومة نتنياهو؛ إذ تحول هذا الموضوع إلى أحد أهم الموضوعات على جدول الأعمال الدولي.

وأشير أيضًا إلى أن ثمة عدة مشكلات عويصة من المتوقع أن تكون ماثلة أمام الحكومة في أثناء دورة الكنيست الصيفية، التي كانت بدأت أعمالها في أوائل أيار ٢٠١٢، ومعظمها مرتبط بالسياسة الداخلية وصراعات القوى بين الأحزاب، سواء داخل الائتلاف الحكومي أو خارجه.

ولا بُدّ هنا من الإشارة إلى ثلاث مشكلات منها، بدا آنذاك أنها تشكل أسبابًا كافية لتفكيك الائتلاف الحكومي القائم، والدعوة إلى تقديم الانتخابات:

http://www.opoosoft.com

- أولاً، تعين على رئيس الحكومة أن يعرض على الكنيست صيغة قانون جديد لتسوية **مسألة إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية** الإلزامية في صفوف الجيش الإسرائيلي، وذلك بعد أن قررت المحكمة العليا إلغاء العمل بموجب «قانون طال» الذي نظم هذه المسألة إلى ذلك الحين لدى انتهاء سريان مفعوله في آب ٢٠١٢. ولم يتمكن نتنياهو من بلورة مشروع قانون جديد يرضي شركاءه في الائتلاف الحكومي، سواء الذين يطالبون بالاستمرار في هذا الإعفاء (الأحزاب المتدينة والحريدية)، أو الذين يعارضون ذلك (حزبا «إسرائيل بيتنا» و«عتسماؤوت»).
- ثانيًا، كان من المفترض أن تقدّم الحكومة حتى نهاية العام ٢٠١٢ **مشروعًا جديدًا للميزانية الإسرائيلية العامة للعامين المقبلين**، وكانت هناك مطالبات قوية بأن يتم إمّا تقليص هذه الميزانية بمبلغ يتراوح بين ١٢– ١٥ مليار شيكل لأسباب كثيرة في مقدمها انخفاض مدخولات الدولة من جباية الضرائب، وإمّا رفع ضرائب قائمة وإلغاء عدة إعفاءات ضريبية. ولا شك في أن إقرار ميزانية كهذه قبل نحو عام من الانتخابات العامة، في حال إجرائها في موعدها القانوني المقرّر في تشرين الثاني ٢٠١٣، من شأنه أن يعود بعواقب وخيمة على رئيس الحكومة وعلى حزبه.
- ثالثًا، أثار **احتمال استئناف حملة الاحتجاج الاجتماعية** في صيف ٢٠١٢ قلقاً كبيراً في وقته لدى رئيس الحكومة، ذلك بأن هذه الحملة كان يمكن أن تخدم حزب العمل الإسرائيلي بزعامة عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش التي تتبنى جدول أعمال اقتصاديًا– اجتماعيًا، كما أن الرئيس الجديد لحزب كاديما موفاز أعلن أنه سيوجه كل طاقاته ضد السياسة الاقتصادية للحكومة، بينما آذنت هذه الحركة بولادة الحزب الجديد «يش عتيد» بزعامة الإعلامي يائير لبيد، الذي أكد أنه سيركز أيضًا على جدول الأعمال الاقتصادي– الاجتماعي. وهذا في وقت أظهرت فيه استطلاعات للرأي العام في إسرائيل أجريت في ذلك الوقت أن نحو ٧٠٪ من الإسرائيليين لا يشعرون بأنهم يستطيعون الاعتماد على نتنياهو في المسائل الاقتصادية – الاجتماعية. ورجحت تعليقات كثيرة أن يكون السبب الأهم الذي حفز نتنياهو على الإقدام على خطوة تقديم موعد الانتخابات العامة عائدًا إلى حقيقة أن إدخال البلد في خضم حملة انتخابية من شأنه أن يمنع استئناف حملة الاحتجاج الاجتماعية في الصيف، والتي توقع كثيرون أن تكون أشد وأوسع نطاقًا من الحملة التي شهدتها إسرائيل

http://www.opoosoft.com

من قبل، فضلاً عن أسباب أخرى مرتبطة بوضعه السياسي الجيد، وبارتفاع شعبية حزب الليكود الذي يتزعمه كما بينت ذلك آخر استطلاعات الرأي العام.

وفيما يختص بشركاء نتنياهو من اليمين المتطرف في الليكود والائتلاف أشير إلى أن حكومته ربما تستطيع أن تدرج موضوع المستوطنات في إطار نجاحاتها الكبرى، إذ لم تتم أية عملية إخلاء لمواقع استيطانية، في الوقت الذي تتواصل فيه أعمال البناء في المناطق المحتلة بشكل يتعارض مع ما يطالب العالم إسرائيل به. غير أن أفيغدور ليبرمان نجح في إفساد متعة نتنياهو في احتفاله بإنجازات حكومته لدى دخولها عامها الرابع، وذلك عندما هاجم الطريقة التي عالجت فيها هذه الحكومة قضية احتلال مستوطنين يهود منزلاً فلسطينيًا مهجورًا في الخليل، واصفاً إخلاء هؤلاء بـ «الخطأ الحكومي الخطر». ولقد كان المستهدف المباشر في الهجوم الذي شنه زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» هو، في الدرجة الأولى، وزير الدفاع إيهود باراك، وفي الدرجة الثانية رئيس الحكومة نتنياهو. إلاّ إن ليبرمان كان يوجه كلامه أيضًا بصورة أساسية إلى ناخبي حزبه الذين منحوه ١٥ مقعدًا في انتخابات ٢٠٠٩، وسمحوا له بأن يصبح وزيراً للخارجية وشريكاً كبيراً في الإئتلاف الحكومي، وهم ما زالوا يمنحونه دعمهم وفق ما تظهر استطلاعات الرأي العام. وهذا الجمهور هو جمهور يميني، قومي، يحب الشخصية الصلبة لدى ليبرمان الذي لا يتوانى عن مهاجمة باراك، ويتمسك بمبادئه، ولا يتردد في الدخول في مواجهة مع نتنياهو دفاعاً عن مصالح هذا الجمهور، مثل المطالبة بخفض قيمة الإيجارات والمساواة في تحمل الأعباء والقانون المدني. وفي خضم ذلك كله جرى التأكيد أنه لا يبدو في المرحلة الحالية أن ليبرمان ينوي إسقاط الحكومة، لكن لا أحد يستطيع أن يضمن عدم حدوث ذلك بعد عدة أشهر. وعلى الرغم من أن التهديد الذي أطلقه ليبرمان سبق أن أطلقه أكثر من مرة خلال الأعوام الثلاثة الفائتة، فإن لهذا الأخير صدى مختلفًا، ولا سيما أنه يأتي في مطلع العام الرابع للحكومة، ولأن نتنياهو شخصيًا ليس متأكدًا من أن حكومته قادرة على إنهاء ولايتها بسلام في ظل أجواء الانتخابات التي بدأت تهب من كل الجهات، من قضية إخلاء بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية، أو قضية إخلاء أحد أحياء مستوطنة بيت إيل (غفعات هـأولبانا) تنفيذًا لقرارين صادرين عن المحكمة العليا في هذا الشأن، إلى احتلال المنزل في الخليل، وحتى «قانون طال»، إذ تشكل جميع هذه القضايا أسبابًا كافية لحل الائتلاف الحكومي القائم، والدعوة إلى تقديم الانتخابات.

تستطيع حكومة نتنياهو أن تدرج موضوع المستوطنات في إطار نجاحاتها الكبرى، إذ لم تتم أية عملية إخلاء لمواقع استيطانية، في الوقت الذي تتواصل فيه أعمال البناء في المناطق المحتلة.

http://www.opoosoft.com

حكومة نتنياهو- موفاز وأسباب قصر أجلها

كما ذكرنا أعلاه، فإنه في اللحظة التي تم فيها البدء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم موعد الانتخابات إلى أيلول ٢٠١٢، ظهر أن التحالف بين نتنياهو وموفاز يخدم المصالح الخاصة لكل منهما، ذلك بأن هذا الأخير يرى يوماً بعد يوم أن شعبية كاديما آخذة في التراجع وفقاً لما تبينه استطلاعات الرأي العام، بينما يرى نتنياهو أن ائتلافه الحكومي آيل للانهيار ولا بد من تعزيزه بقوة جديدة.

كان وزير الدفاع الإسرائيلي باراك يعتبر الراغب الأكبر في عدم تقديم موعد الانتخابات

ولفتت تقديرات متطابقة إلى أن خطوة عدم تقديم موعد الانتخابات من شأنها أن تمنح موفاز فرصة كي يحاول زيادة شعبيته وشعبية حزبه. وعلى الرغم من أن موافقته على المشاركة في الحكومة تشكل تراجعاً عن التعهدات التي قطعها بعدم الانضمام إلى حكومة نتنياهو، والتي كررها أكثر من مرة منذ انتخابه رئيسًا لكاديما، لكن في حال ساهمت خطوته هذه في إقرار قانون تجنيد الحريديم، وفي تغيير طريقة الحكم في إسرائيل، يكون قد حقق إنجازات سياسية، إضافة إلى دفاعه عن بقائه السياسي.

كما لفتت إلى أن نتنياهو توصل أيضاً إلى قرار يقضي بعدم الحاجة إلى تقديم موعد الانتخابات، وذلك في إثر حدثين مهمين:

- أولاً، المعارضة التي واجهها في يوم ٦ أيار ٢٠١٢ في مؤتمر الليكود إزاء اقتراح انتخابه لتولي منصب رئيس المؤتمر من خلال التصويت العلني. وعلى ما يبدو فإنه أدرك بعد انفضاض مؤتمر الليكود، المسؤول عن تشكيل قائمة الحزب الانتخابية، أن المؤتمر سيؤلف قائمة تضم أعضاء كنيست من الجناح اليميني المتطرف، ولذا فضل التحالف مع كاديما وعدم تقديم موعد الانتخابات، وهما خطوتان من شأنهما أن تتيحا إمكان استكمال الولاية القانونية لحكومته حتى تشرين الثاني ٢٠١٣، وفي هذه الأثناء يمكنه أن يعمل بهدوء على تقليص نفوذ اليمين المتطرف داخل صفوف الليكود؛
- ثانياً، القرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا يوم ٧ أيار ٢٠١٢ بشأن حي غفعات هأولبانا في مستوطنة بيت إيل والذي طالب الحكومة بتنفيذ قرار المحكمة السابق القاضي بإخلاء هذا الحي حتى الأول من تموز ٢٠١٢ بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

لفتت تقديرات متطابقة إلى أن خطوة عدم تقديم موعد الانتخابات من شأنها أن تمنح موفاز فرصة كي يحاول زيادة شعبيته وشعبية حزبه.

وأشارت عدة تحليلات إلى أن وزير الدفاع الإسرائيلي باراك يعتبر الراغب الأكبر في عدم تقديم موعد الانتخابات، وذلك بسبب خشيته من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى اختفاء حزبه (عتسماؤوت) من الخريطة السياسية الإسرائيلية كليًا، كما أنه كان أيضاً الراغب

http://www.opoosoft.com

الأكبر في ضم كاديما إلى الائتلاف الحكومي.

وثمة سبب مهم آخر دفع نتنياهو إلى تأليف حكومة وحدة وطنية، وهو توقع أحد الاستطلاعات الخاصة أن ينخفض عدد المقاعد التي سيحصل عليها حزب الليكود في حال تقديم موعد الانتخابات إلى ٢٤ مقعداً، وأن يحصل حزب «يش عتيد» على ١٧ مقعداً، وهذا يعني تعزّز احتمال ألا تكون الحكومة المقبلة برئاسة الليكود. وداعب نتنياهو أمل بأن تتراجع شعبية لبيد إلى حين إجراء الانتخابات المقبلة في موعدها القانوني بعد عام ونصف العام من ذلك الوقت. [٢٤]

سبب مهم آخر دفع نتنياهو إلى تأليف حكومة وحدة وطنية، وهو توقع أحد الاستطلاعات الخاصة أن ينخفض عدد المقاعد التي سيحصل عليها حزب الليكود في حال تقديم موعد الانتخابات إلى ٢٤ مقعداً.

وأدى نجاح نتنياهو في تأليف حكومة وحدة مع خصمه إلى تخصيص مجلة «تايم» الأميركية موضوع غلاف عددها الصادر في ١٧ أيار ٢٠١٢ له تحت العنوان «كينغ بيبي» [«بيبي» هو اسم التحبب لنتنياهو]، وتوقعت أن يكون صاحب الولاية الأطول في تاريخ رؤساء الحكومة في إسرائيل منذ دافيد بن- غوريون أول رئيس حكومة.

في المقابل، شدّد معظم المحللين على أن انسحاب كاديما من حكومة نتنياهو بعد سبعين يومًا من انضمامه إليها وتأليف حكومة وحدة وطنية، يشكل في العمق دليلا على الإخفاق التام في إبعاد نتنياهو عن شركائه الطبيعيين، وهم الحريديم واليمين المتطرف، وفي إبعاده عن أيديولوجيته اليمينية.

كما يتفق هؤلاء المحللون على أنه حتى مع وجود كاديما في الائتلاف، استمرت الحكومة في مساعيها الرامية إلى شرعنة «البؤر الاستيطانية غير القانونية» في الضفة الغربية، وإلى تعزيز مكانة مدينة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى تحويل «المركز الجامعي» في مستوطنة أرئيل إلى جامعة إسرائيلية ثامنة.

وعلى حد قول المحلل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت» شمعون شيفر فإن سياسة حكومة نتنياهو إزاء المستوطنين تعتبر جيدة للغاية، ومنذ أن انتهت «عملية تجميد أعمال البناء في المستوطنات لفترة عشرة أشهر» (أي في أيلول ٢٠١١) بادرت هذه الحكومة إلى بناء ألوف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات، ولم يقدم رئيس الحكومة أي تنازل سياسي إلى الفلسطينيين. [٢٥]

استمرت الحكومة في مساعيها الرامية إلى شرعنة «البؤر الاستيطانية غير القانونية» في الضفة الغربية، وإلى تعزيز مكانة مدينة القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإلى تحويل «المركز الجامعي» في مستوطنة أرئيل إلى جامعة إسرائيلية ثامنة.

وبرأيه يمكن القول إنه في ظل هذه الحكومة لفظ «حل الدولتين» أنفاسه الأخيرة من الناحية العملية، ولم يعد في الإمكان تقسيم الضفة الغربية بحيث تبقى للفلسطينيين أراض تتيح لهم إمكان إقامة دولة ذات تواصل جغرافي عليها.

وغداة انسحاب كاديما قال رئيس هذا الحزب موفاز، في سياق مقابلة مطولة أدلى بها إلى صحيفة «معاريف» (٢٠١٢/٧/٢٠)، إن هذا القرار اتخذ بعد أن تم التأكد من أنه لا يمكن إحداث أي تغييرات تاريخية من خلال هذه الحكومة. وأكد أن نتنياهو لا يملك القدرة

http://www.opoosoft.com

على اتخاذ قرارات مصيرية، وأنه ينقض وعوده والتزاماته.

وكان نتنياهو قد أشار، في اجتماع الحكومة الإسرائيلية الذي عقد يوم ١٣ أيار ٢٠١٢، إلى أنه خلال المحادثات التي جرت بينه وبين رئيس كاديما بشأن انضمام هذا الحزب إلى الحكومة وتأليف حكومة وحدة وطنية، جرى تحديد أربعة أهداف رئيسة لحكومة الوحدة هي التالية: تعديل «قانون طال»، وتغيير طريقة الحكم، وتمرير مشروع ميزانية الدولة العامة، ودفع عملية السلام مع الفلسطينيين إلى الأمام.[٢٦] ولم يحدث أي تقدّم جوهري في مجال دفع هذه الأهداف.[٢٧]

أشار كاديما إلى أن سبب انسحابه من الحكومة يعود إلى عدم التوصل إلى أي اتفاق بين الحزبين بشأن قانون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع

مع ذلك، أشار كاديما إلى أن سبب انسحابه من الحكومة يعود إلى عدم التوصل إلى أي اتفاق بين الحزبين بشأن قانون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، والذي كان من المفترض أن يحل محل قانون التجنيد القديم، ومحل «قانون طال»، وذلك قبل نهاية تموز، أي عشية اليوم الذي ينتهي فيه سريان مفعول «قانون طال» وفقاً للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا والقاضي بإلغائه بدءاً من الأول من آب. وأعلن رئيس كاديما موفاز أن رئيس الحكومة رفض أن يتوصل إلى أي اتفاق بشأن توصيات لجنة بلسنر (اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، التي أقيمت عقب تأليف حكومة الوحدة الوطنية ووقف على رأسها عضو الكنيست يوحنان بلسنر من كاديما)، وفضل أن يحافظ على تحالفه مع الحريديم واليمين المتطرف. وأضاف: «إن نتنياهو كان راغبًا في التوصل إلى قانون طال ٢، ولا يمكننا أن نتيح له إمكان تحقيق ذلك». كما أكد رئيس كاديما أنه عندما قرّر الانضمام إلى حكومة نتنياهو وتأليف حكومة وحدة وطنية «راوده الأمل بأن يتعالى رئيس الحكومة على مصالحه الحزبية الضيقة وأن يفي بكل ما التزم به، غير أنه اختار أن يراوح في مكانه وألا يتقدّم إلى الأمام، وقد رفض أن يتخذ أي قرار حاسم بشأن توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، وفضل أن يقف إلى جانب المتهربين من هذه الخدمة لا إلى جانب الذين يؤدونها».[٢٨]

وبخصوص سياسة حكومة نتنياهو الداعمة للاستيطان، التي جرى التنويه بها أعلاه، لا بُد من أن نشير أيضًا إلى ما يلي:

صادقت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها المنعقد يوم ١٧ حزيران ٢٠١٢ على اقتراح تقدّم به نتنياهو، وينص على تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق المحتلة.

أولاً- صادقت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها المنعقد يوم ١٧ حزيران ٢٠١٢ على اقتراح تقدّم به نتنياهو، وينص على تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق المحتلة. وعارض الاقتراح أربعة وزراء بينهم القائم بأعمال رئيس الحكومة في ذلك الوقت شاؤول موفاز، ووزير الدفاع إيهود باراك. وقال هذا الأخير إنه قرر أن يعارض تشكيل هذه اللجنة بحجة أن معظم أعضائها من اليمين، بينما قال موفاز إنه يعارض تشكيلها لاعتقاده أنه لا لزوم لها، وأن الأوضاع السياسية الحالية تلزم إسرائيل

http://www.opoosoft.com

بالمحافظة على القانون وعدم سلب أي أراض فلسطينية خاصة في المناطق المحتلة. وكان بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة قد أشار إلى أن هذه اللجنة ستتمتع بصلاحية «بلورة سياسة الحكومة بشأن البناء غير المنظم على أراضي الدولة وعلى أرضٍ خاصة في تلك المناطق. وفي هذا السياق ستُمنح صلاحية اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا مبدئية يتم رفعها إلى الهيئات القضائية. وستحظى قرارات هذه اللجنة بنفس المكانة التي تحظى بها قرارات حكومية ولا يستطيع الوزراء أن يقدموا أي استئناف عليها». وأعلن رئيس الحكومة نيته تشكيل هذه اللجنة، عشية التصويت في الكنيست على مشروع قانون خاص ينص على شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية، والذي سمّي «قانون التسوية»، في محاولة منه لتجنيد وزراء اليمين في الحكومة للتصويت ضد مشروع القانون، هذا الذي جاء في إثر اضطرار الحكومة إلى تنفيذ قرار المحكمة الإسرائيلية العليا القاضي بإخلاء البؤرة الاستيطانية «غفعات هأولبانا» في مستوطنة بيت إيل، بسبب إقامتها على أراض فلسطينية خاصة.[٢٩]

أوصت اللجنة الخاصة والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية بأثر رجعي

ثانيًا- أوصت اللجنة الخاصة التي عينها رئيس الحكومة نتنياهو وكلفها بدراسة وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة، والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع هذه البؤر في الضفة الغربية بأثر رجعي، حتى من دون اتخاذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، وقالت إن الادعاء أن إسرائيل هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه.

كما أوصت اللجنة نفسها بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة بصورة جذرية، وبإلغاء سلسلة طويلة من القوانين والقرارات الصادرة عن المحكمة العليا والنيابة العامة، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام إمكان «تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية)».

وقد قدمت هذه اللجنة توصياتها إلى رئيس الحكومة في أواخر حزيران ٢٠١٢، وجرى نشرها على الملأ يوم ٩ تموز ٢٠١٢. كما جرى نقلها إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين الذي قيل إنه يملك صلاحية قبولها أو رفضها.

أوصت لجنة ليفي بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة بصورة جذرية بهدف إتاحة المجال أمام إمكان «تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية)».

وأعرب رئيس الحكومة في بيان خاص صادر عن ديوانه عن تقديره للعمل الذي قام به القاضي ليفي والذين عملوا معه، واصفًا إياه بأنه «عمل جاد وهادئ». وأضاف أنه سيرفع توصيات اللجنة إلى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان التي شكلها مؤخراً لاتخاذ قرار بشأنها. وقال نتنياهو إن تقرير «لجنة إدموند ليفي» يتطرق إلى مسألة شرعية مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بناء على وقائع وقضايا كثيرة، ويجب دراسته بصورة جادة.

http://www.opoosoft.com

وطالب عدد من أعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينية بأن تتبنى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان توصيات هذه اللجنة. وقالت عضو الكنيست تسيبي حوتوفيلي (ليكود) إنها بدأت بجمع تواقيع أعضاء كنيست على مشروع قانون جديد ينص على تبني هذه التوصيات والبدء بتطبيقها فورًا.[٣٠]

وقد أقيمت هذه اللجنة عقب ممارسة المستوطنين ضغوطًا كبيرة على الحكومة لبلورة تقرير قانوني مضاد لتقرير قانوني سبق أن وضعته المحامية طاليا ساسون التي كانت تشغل منصباً رفيع المستوى في النيابة الإسرائيلية العامة في العام ٢٠٠٥، بتكليف من رئيس الحكومة في ذلك الوقت أريئيل شارون، وأشارت فيه إلى وجود أكثر من ١٢٠ بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، وتعهد شارون وخليفته إيهود أولمرت بتفكيكها، من دون أن يفيا بتعهدهما.

توقعت مصادر قانونية رفيعة المستوى بأن يرفض المستشار القانوني للحكومة توصيات «لجنة إدموند ليفي».

وتوقعت مصادر قانونية رفيعة المستوى بأن يرفض المستشار القانوني للحكومة توصيات «لجنة إدموند ليفي»، كونها تتناقض مع مواقف المحكمة الإسرائيلية العليا التي تعتبر الضفة الغربية منطقة خاضعة للاحتلال، كما أنها تتناقض مع مواقف النيابة الإسرائيلية العامة التي طرحت أمام المحكمة العليا طوال الأعوام الفائتة. وقال أحد هذه المصادر لصحيفة «هآرتس» (٢٠١٢/٧/١٠) إن توصيات اللجنة من شأنها في حال قبولها أن تورط إسرائيل في الساحة الدولية، وأن تؤدي إلى مزيد من العزلة المفروضة عليها. وأضاف أن هناك إجماعاً في المحافل القانونية الدولية على أن منطقة الضفة الغربية هي منطقة محتلة، وهذا ما أكدته أيضًا محكمة العدل الدولية في لاهاي. وشنت المحامية طاليا ساسون هجومًا حادًا على توصيات «لجنة إدموند ليفي» وأكدت أن قبولها سيضع إسرائيل في مواجهة خطرة مع العالم كله.

إن توصيات اللجنة من شأنها في حال قبولها أن تورط إسرائيل في الساحة الدولية، وأن تؤدي إلى مزيد من العزلة المفروضة عليها.

وبيّنت استطلاعات الرأي العام التي أجريت في إسرائيل بعد انسحاب كاديما من الحكومة أن الليكود بزعامة نتنياهو سيحافظ على قوته بهذا القدر أو ذاك، وأن «العمل» بزعامة شيلي يحيموفيتش سيزيد من قوته ويصبح الحزب الثاني من حيث عدد أعضائه في الكنيست، وأن كاديما بزعامة موفاز سيهبط من ٢٨ مقعدًا في الكنيست الحالي إلى ٧ مقاعد، وأن المقاعد التي سيخسرها سوف تذهب إلى كل من حزب العمل، وحزب «يش عتيد» الجديد بزعامة لبيد الذي سيحصل على عدد مقاعد يتراوح بين ١١– ١٣ مقعدًا.

ووفقًا لهذه الاستطلاعات، فإن أغلبية الإسرائيليين ما زالت تعتقد أن رئيس الحكومة الحالية ورئيس حزب الليكود نتنياهو هو الشخص الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة حتى في حال عودة رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت إلى منافسته، في حال

http://www.opoosoft.com

تبرئة ساحته من التهم الجنائية التي يُحاكم بسببها، كما أن تكتل الأحزاب اليمينية والحريدية واليمينية المتطرفة سيحتل أكثر من نصف مقاعد الكنيست الـ ١٢٠. [٣١]

وكان هذا يعني أن أحد مظاهر معركة الانتخابات المقبلة سوف يتمثل في ما يمكن اعتباره استمرار لهاث أعداد غفيرة من الناخبين في إسرائيل وراء سراب الوسط كبديل من اليمين المستحكم، وهو لهاث يسم طابع الانتخابات الإسرائيلية العامة في الأعوام الأخيرة، كما سلفت الإشارة.

إجمال

استعرض الفصل، بصورة رئيسة، نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في نهاية ولاية حكومة أخرى برئاسة زعيم الليكود واليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وأهم الأسباب التي أدت إلى تقصير أجل هذه الحكومة على الرغم من أنها بدت باعتبارها الحكومة الأكثر استقرارًا في الأعوام الأخيرة.

كما تطرّق إلى أهم الدلالات التي تحيل إليها هذه النتائج، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة التي من المتوقع أن تنتهجها الحكومة الجديدة في المستقبل، على المستويين الداخلي والخارجي.

ولعل أهم هذه الدلالات هي تلك التي تنبئ باحتمال أن يكون نتنياهو رئيس حكومة ضعيفًا، سواء داخل الائتلاف الذي سيشكله، أو داخل حزبه نظرًا إلى تحميله المسؤولية عن الخسارة التي مُني بها، على الرغم من عقده تحالفًا مع حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان.

تتوقع تحليلات كثيرة بأن نتنياهو، الذي وُصف قبل أقل من عام واحد بأنه «ملك إسرائيل»، قد وصل إلى نهاية طريقه، وبأنه لن يكون مسيطرًا على الحكومة الجديدة، وبأن كلا من رئيس حزب «يش عتيد» يائير لبيد، ورئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، سيقرران سياسة إسرائيل في المستقبل.

وتتوقع تحليلات كثيرة بأن نتنياهو، الذي وُصف قبل أقل من عام واحد بأنه «ملك إسرائيل»، قد وصل إلى نهاية طريقه، وبأنه لن يكون مسيطرًا على الحكومة الجديدة، وبأن كلا من رئيس حزب «يش عتيد» يائير لبيد، ورئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت، سيقرران سياسة إسرائيل في المستقبل، ويملكان قرار تنحية نتنياهو في أول فرصة قد تسنح لهما. [٣٢]

وثمة دلالة أخرى، هي أنه في ضوء القضايا التي دارت عليها المعركة الانتخابية، من غير المتوقع أن تحدث تغيرات ذات مغزى في مقاربة الحكومة الجديدة إزاء السياسة الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

وتؤكد آخر التصريحات التي أدلى بها نتنياهو بعد الانتخابات، وعقب تكليفه بتأليف الحكومة المقبلة، أن تقديراته للوضع والسياسة المترتبة على ذلك لم تتغيّر، وأنه ما زال

http://www.opoosoft.com

يعتقد، كما كان قبل الانتخابات، أن إسرائيل عرضة لخطر متزايد بسبب تفكك الدول المجاورة وسقوطها في أيدي الحركات الإسلامية. وهو كان، ولا يزال، مقتنعًا بأن كل أرض ستنسحب منها إسرائيل ستتحول إلى «قاعدة للإرهاب الإيراني»، وما زال يعتبر أن وقف المشروع النووي الإيراني قبل التوصل إلى صنع القنبلة، هو مهمة تاريخية.

بناء على ذلك، فإن الاحتمال الأقوى هو أن تجري محاولات لإحداث تغيرات ذات مغزى على صعيد السياسة الداخلية، وبخاصة في كل ما يتعلق بالنهج الاقتصادي- الاجتماعي، وواقع العلاقات بين العلمانيين والمتدينين- القوميين وبين الحريديم.

مع ذلك، لا بُد من أن نؤكد ما سبق أن أشرنا إليه في التقارير السابقة، وهو أن موضوع السياسة الخارجية غير مرهون برغبة إسرائيل فقط.

http://www.opoosoft.com

الهوامش

[١] راجع تحليلا لنتائج الانتخابات لدى الفلسطينيين في إسرائيل في فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» ضمن هذا التقرير.
[٢] يهودا بن مئير: دلالات وخلاصات أولية حول الانتخابات الإسرائيلية، **«مباط عال»**، معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، العدد ٣٩٨، ٢٠١٣/١/٢٧.
[٣] المصدر السابق.
[٤] عمير فوكس (باحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»): اليمين الليبرالي هو المنتصر في الانتخابات، **هآرتس**، ٢٠١٣/١/٣٠.
[٥] موقع «يش عتيد» الإلكتروني على الشبكة.
[٦] **«هآرتس»**، ٢٠١٣/١/٢٥.
[٧] درور إيدار، **«يسرائيل هيوم»**، ٢٠١٣/١/٢٥.
[٨] المصدر السابق.
[٩] إسحق بن يسرائيل، **«يديعوت أحرونوت»**، ٢٠١٣/٣/٧.
[١٠] يوسي فيرتر، **«هآرتس»**، ٢٠١٣/١/٢٣.
[١١] مردخاي غيلات، **«يسرائيل هيوم»**، ٢٠١٣/١/٢٣.
[١٢] يوسي فيرتر، مصدر سبق ذكره.
[١٣] داني غوتفاين، **«المشهد الإسرائيلي»**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٣/٢/٥.
[١٤] عوفر كينغ: انتخابات ٢٠١٣- تحليل أولي للكنيست الجديد، موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على الشبكة.
[١٥] البروفسور إفرايم ياعر والبروفسور تمار هيرمان: **مؤشر السلام- كانون الثاني ٢٠١٣**، موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على الشبكة.
[١٦] مئير داغان: نافذة فرص تاريخية لتغيير أسلوب الحكم، موقع **«يديعوت أحرونوت»** الإلكتروني على الشبكة، ٢٠١٣/٢/٢٦.
[١٧] **«معاريف»**، ٢٠١٣/٢/١٢.
[١٨] **«يديعوت أحرونوت»**، ٢٠١٣/٢/١٠.
[١٩] ناحوم برنياع، **«يديعوت أحرونوت»**، ٢٠١٢/١١/٢٨.
[٢٠] موتي توخفيلد: «قائمة مرشحي الليكود لانتخابات الكنيست- أكثر يمينية وشبابًا»، **«يسرائيل هيوم»**، ٢٠١٢/١١/٢٧.
[٢١] **«يسرائيل هيوم»**، ٢٠١٢/١١/٢٨.
[٢٢] موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية الإلكتروني على الشبكة.
[٢٣] **«يديعوت أحرونوت»**، ٢٠١٢/١/٩.
[٢٤] **«يديعوت أحرونوت»**، ٢٠١٢/٥/١١.
[٢٥] **«يديعوت أحرونوت»**، ٢٠١٢/٦/٧.
[٢٦] **«معاريف»**، ٢٠١٣/٥/١٥.
[٢٧] راجع أداء حكومة نتنياهو- موفاز فيما يتعلق بـ «مفاوضات السلام» في الفصل الخاص بمشهد العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية في هذا التقرير.
[٢٨] **«يديعوت أحرونوت»**، ٢٠١٢/٧/١٨.
[٢٩] **«يديعوت أحرونوت»**، ٢٠١٢/٦/١٨.
[٣٠] **«هآرتس»**، ٢٠١٢/٧/١٠.
[٣١] **«معاريف»**، ٢٠١٢/٧/٢٠؛ «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٢/٧/٢٠.
[٣٢] **«هآرتس»**، ٢٠١٣/٣/٧.

http://www.opoosoft.com

مشهد العلاقات الخارجية

مهند مصطفى

مدخل

يتابع هذا الفصل مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، ويرصد ويحلل بشكل خاص مشهد العلاقات الإقليمية والدولية في العام ٢٠١٢ وبداية العام ٢٠١٣. يقسم الفصل إلى مباحث متعددة، وقد اخترنا في هذا العام أن نفتتح المشهد بإطارين عامين، واحد إقليمي وآخر دولي، يهدفان إلى وضع رؤية عامة للسياسات الخارجية الإسرائيلية على المستويين الإقليمي والدولي، دون الدخول في تفصيلات هذا المشهد على مستوى الدول، وذلك بهدف رؤية عامة للتقاطعات والمركبات المختلفة لهذه العلاقات. ومن ثم يعالج الفصل مشهد العلاقات الإسرائيلية مع وحدات سياسية محددة، بداية مع مصر، ثم الولايات المتحدة الأميركية، يليها الاتحاد الأوروبي، فالعلاقات مع الصين والهند، انتهاء بالعلاقات مع تركيا. وكانت هنالك ثلاثة ملفات مشتركة حاضرة، بدرجات متفاوتة، في بلورة مشهد العلاقات الخارجية في كل مبحث، هي: القضية الفلسطينية، الملف النووي الإيراني، والربيع العربي.

> تحاول إسرائيل وضع الملف النووي الإيراني على رأس سلم أولويات المجتمع الدولي، بمؤسساته ودوله.

على المستوى الدولي: تحاول إسرائيل وضع الملف النووي الإيراني على رأس سلم أولويات المجتمع الدولي، بمؤسساته ودوله. وذلك في الوقت الذي لا تزال ترى في التوجهات الناقدة لسياساتها محاولة لنزع الشرعية السياسية عنها ككيان سياسي، أو نزع الشرعية عن طابعها اليهودي. وفي إطار الرؤية الإسرائيلية لعالم يتوجه نحو تعدد الأقطاب الدولية، فقد استمرت إسرائيل في مسعاها لتعزيز تحالفاتها مع القوى الصاعدة وبخاصة الصين والهند ودول صاعدة أخرى، وتنويع علاقاتها مع هذه القوى بحيث تشمل مجالات متعددة، ومن المتوقع أن يشكل الغاز الإسرائيلي لاعبًا جديدًا في علاقات إسرائيل الخارجية.

http://www.opoosoft.com

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: تتجه العلاقة مع الاتحاد الأوروبي إلى التصعيد، وتشكل المسألة الفلسطينية العامل الأساسي في توتر العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، فالأوروبيون يعتقدون أن حلّ الدولتين هو مصلحة أوروبية، ولكن بالأساس مصلحة إسرائيلية، ويعتقد الاتحاد أن السياسات الاستيطانية الإسرائيلية تهدد هذا الحل، لهذا السبب فان الضغط الأوروبي نابع من حرصه على تحقيق حل الدولتين قبل فوات الأوان. ونتوقع أنه كلما اعتقد الاتحاد أن حل الدولتين بات يفقد واقعيته فإنه سوف يصعّد علاقته مع إسرائيل لثنيها عن الوصول إلى هذه النقطة. أقر الاتحاد الأوروبي بعض السياسات الضاغطة على إسرائيل، مثل التمييز بين منتجات المستوطنات وبين المنتجات التي تصنع داخل اسرائيل، وكان الاتحاد حادًا في توجهه حيث أدخل مدنًا مثل «موديعين» إلى هذه القائمة، كما رفض الاتحاد الضغط الإسرائيلي لإدراج حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، إلا أن هذه السياسات الضاغطة لم تصل إلى درجة ثني إسرائيل عن سياساتها في الأراضي الفلسطينية.

العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية: تترقب إسرائيل التوجه الأميركي في فترة أوباما الثانية، وبخاصة فيما يتعلق بالملف الإيراني والمسألة الفلسطينية. بالنسبة للملف الإيراني فان أوباما تعهد أن يمنع إيران من الوصول إلى قنبلة نووية، وشكّل العام المنصرم منعطفًا في توجهات أوباما بالنسبة لهذا الملف، فقد تراجع عن محاولته احتواء إيران إلى إتباع سياسة عقوبات وضغط دوليين، وقطع تعهدًا صريحًا بمنعها من القنبلة النووية، وهو بذلك اقترب إلى الموقف الإسرائيلي، وإن لم يتبناه كاملا وبخاصة بالنسبة للخطوط الحمراء والخيار العسكري كخيار مفضل. أما بالنسبة للموضوع الفلسطيني، فإن هنالك تباينًا في وجهات النظر الإسرائيلية بالنسبة لهذا الملف، هنالك توجه يعتقد أن أوباما سوف يضغط باتجاه التقدم في المفاوضات وتسوية حل الدولتين، وتشكل زيارته إلى إسرائيل دليلاً على هذا التوجه، ولكن يعتقد هذا التوجه أن تعامل أوباما مع هذا الملف، سيكون مختلفًا عن تعامله السابق في فترة ولايته الأولى، فلن يمارس على إسرائيل ضغطًا كبيرًا على شاكلة تجميد الاستيطان. أما التوجه الثاني فإنه يعتقد أن الولايات المتحدة ستترك هذا الملف للأوروبيين، وأن أوباما سيكون منغمسًا في قضايا أميركا الداخلية وملفات دولية أخرى مثل أفغانستان وكوريا الشمالية.

على المستوى الإقليمي: تحاول إسرائيل أن تستفيد من الواقع الإقليمي، من خلال استغلال انشغال العالم العربي بأموره الداخلية وتحقيق مكاسب جمة من ذلك لتفادي انعكاسات الربيع العربي مستقبلاً، مثلاً بلورة جديدة للعلاقات مع مصر من خلال المصلحة المشتركة للطرفين في سيناء، والحفاظ على الهدوء والاستقرار على جبهة غزة.

http://www.opoosoft.com

ونشهد أيضًا إحياء لسياسات الأطراف في السياسية الخارجية الإسرائيلية، فهنالك تعزيز للعلاقات الإسرائيلية مع دولة جنوب السودان، وقبرص اليونانية واليونان ودول القوقاز المتاخمة للمنطقة العربية وإيران. تنظر إسرائيل إلى الحالة السورية كفرصة لتحسين مكانتها الإستراتيجية في المنطقة، فهي تعتقد أن سقوط النظام سوف يعزز من مكانتها الإستراتيجية، على الأقل على المدى القصير، ويضعف إيران وحزب الله. وحاولت إسرائيل استغلال الحالة العربية لفرض وقائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتغييب الموضوع الفلسطيني.

الإطار العام لمشهد العلاقات الخارجية على المستوى الدولي

واجهت إسرائيل أزمة حقيقة في علاقتها الخارجية على المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه لا بد من القول إن هذه الأزمة التي تمر بها علاقات إسرائيل الدولية، لم تصل بعد إلى نقطة – على نمط ما حدث مع نظام الابرتهايد سابقًا– تدفع إسرائيل إلى تبني سياسات جديدة ومختلفة، وبخاصة في الملف الفلسطيني، وذلك لعدة أسباب: أولها أن إسرائيل ما زالت تتمتع بالدعم الأميركي الكامل، وثانيها أن الاتحاد الأوروبي ما زال بعيدًا عن اتخاذ إجراءات عملية من شأنها أن تعزل إسرائيل سياسيًا أو تؤدي إلى فرض عقوبات عليها، بل إن مواقف الاتحاد الأوروبي الناقدة لإسرائيل ما زالت لا تتناقض مع الالتزام المعلن تجاهها وتجاه مصالحها، بل تنطلق من القلق على مصالحها، إذ يعتقد الاتحاد الأوروبي أن استمرار السياسات الإسرائيلية الحالية من شأنه أن يهدد أمنها ونظامها الديمقراطي. وثالثا أن ثمن «الأزمة» ما زال دون المستوى الذي من شأنه أن يؤثر على العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية الخارجية لإسرائيل، ولم يصل إلى المستوى الذي يجعل كلفة السياسة الإسرائيلية تفوق حجم المردود السياسي الداخلي الذي تحققه حكومة بنيامين نتنياهو في تعاطيها مع الملفات المختلفة، وبخاصة الفلسطيني. بمعنى؛ إذا كان البناء وتغيير الواقع في مناطق «C» سيكلف إسرائيل تنديدًا أوروبيًا، مهما بلغت شدته ولكن بدون عقوبات جدية، فإن كلفته الدبلوماسية ليست عالية، ولكن أرباحه الداخلية من حيث توطيد الائتلاف الحكومي، وكسب مزيد من دعم اليمين، والأهم تنفيذ الفكر الأيديولوجي الليكودي تبقى أكبر.

واجهت إسرائيل أزمة حقيقية في علاقتها الخارجية على المستوى الدولي، لم تصل بعد إلى نقطة تدفع إسرائيل إلى تبني سياسات جديدة ومختلفة.

دوليًا، تتبنى إسرائيل رؤية لعالم يتجه نحو تعدد الأقطاب، فيه صعود قوى جديدة لها تأثير على العلاقات الدولية وتوازن القوى الدولي، مثل الصين، الهند، البرازيل وغيرها من الدول. سعت إسرائيل وضمن هذه الرؤية خلال العام ٢٠١٢ نحو زيادة شبكة حلفائها

http://www.opoosoft.com

في العالم وتعزيز علاقاتها القائمة، وذلك إضافة إلى تعزيز علاقتها مع دول الجوار للعالم العربي، وتم في هذا الإطار تشييد علاقات دبلوماسية مع دولة جنوب السودان الجديدة في تموز ٢٠١١، وسعت إسرائيل نحو تعزيز العلاقات الثنائية مع قبرص، حيث زارها نتنياهو، مسجلاً أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي لها وذلك في شباط ٢٠١٢، ، كما عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع القوقاز وغيرها من الأطراف، وهو ما سمّاه بعض الباحثين «**إحياء نظرية الأطراف في السياسة الخارجية الإسرائيلية**».[١] وسمّاها الباحثان «إحياء» بحق، لأن هذه السياسة كانت جزءًا من الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية في العقود الثلاثة الأولى بعد قيامها.

من المتوقع أن يشكل الغاز الإسرائيلي عاملاً مهمًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية في المرحلة القادمة.

هذا، ومن المتوقع أن يشكل الغاز الإسرائيلي عاملاً مهمًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية في المرحلة القادمة. وسيكون لهذا المورد الطبيعي وفق ما تراه إسرائيل دور في تعزيز مكانتها الاقتصادية والدولية وبخاصة مع الدول التي ترى في العلاقات الاقتصادية دعامة للعلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية. وفي هذا السياق يشير تقرير بحثي أعده المنتدى الإسرائيلي للطاقة بعنوان «تصدير موارد الغاز الطبيعي من إسرائيل»، إلى الأهمية المستقبلية لتصدير الغاز الإسرائيلي على مكانة إسرائيل، ويؤكد التقرير على ضرورة اعتبار ربط الحسابات الاستراتيجية والدولية الإسرائيلية باعتبارات التصدير التي ستعتمدها الدولة.[٢]

ويقترح التقرير في الوقت ذاته أن يتم التعامل مع موضوع الغاز الطبيعي الإسرائيلي بتواضع، فإسرائيل لا تعتبر إمبراطورية غاز، ومواردها الغازية لا تصل إلى مستوى دول عملاقة في هذا المجال مثل روسيا، إيران وقطر.[٣] وفي هذا الشأن، وفي تشرين الأول ٢٠١١، عين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، ووزير الطاقة والمياه، عوزي لنداو، لجنة وزارية برئاسة مدير عام وزارة الطاقة «شاؤول تسيمح»، لتقديم توصيات حول السياسات التي يجب أن تتبعها الحكومة في مجال الغاز الطبيعي، وقد ركزت اللجنة على موضوع تصدير الغاز من آبار الغاز الساحلية التي تم اكتشافها. وفي شهر نيسان ٢٠١٢، قدمت اللجنة توصياتها الأولية، وأوصت أن على الحكومة أن تسمح بتصدير الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى ٥٠٪ على الأقل من كمية الغاز المستخرجة من الآبار، واستهلاك النصف الآخر في السوق المحلية.[٤]

أوصت لجنة تسيمح أن على الحكومة أن تسمح بتصدير الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى ٥٠٪ على الأقل من كمية الغاز المستخرجة من الآبار، واستهلاك النصف الآخر في السوق المحلية.

وتطرقت لجنة «تسيمح» في تقريرها إلى الآثار المترتبة على تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي، وبينت أنه سيؤدي إلى تحسين مكانة إسرائيل الدولية، فعلى المستوى الإقليمي ستكون الأردن والسلطة الفلسطينية دولاً مرشحة للاستيراد، كما أن دولاً صاعدة كالصين والهند ستكون معنية بالغاز الإسرائيلي أيضًا. وعلى الرغم من الفرص

http://www.opoosoft.com

السانحة لتحسين مكانة إسرائيل الإستراتيجية على المستوى الداخلي (بسبب استقلاليتها في الطاقة) أو على المستوى الدولي (تصديرها للغاز)، إلا أن اللجنة حذرت أيضًا من أن الغاز الطبيعي قد يكون سببًا في توتر علاقات إسرائيل مع الدول التي تصدر لها الغاز، واستحضرت المثال المصري–الإسرائيلي والروسي–الأوكراني كدليل على ذلك، لهذا أوصت اللجنة أن على الحكومة أن تتعامل مع مورد الغاز في علاقاتها الدولية بحذر شديد وتخطيط دقيق.

استمرت إسرائيل، ضمن سياستها الخارجية، في مناهضة ما يسمى نزع الشرعية عن إسرائيل، وظلت هذه المسألة حاضرة في العام ٢٠١٢ أيضًا، كما في العقد الأخير. وقد شكل هذا الموضوع مجالاً لعمل الدعاية الإسرائيلية ومن يدعمها من مؤسسات المجتمع المدني اليمينية، حيث اقترحت إحدى الأوراق البحثية الصادرة عن معهد أبحاث يميني،[٥] على إسرائيل أن تقوم بهجوم مضاد ضد موجات نزع الشرعية في العالم من خلال تذكير العالم أن اليهودية قدمت للإنسانية يوم الراحة الأسبوعي (السبت)، وفكرة المساواة أمام القانون وحقوق الإنسان والعدل ، وغيرها من مبادئ يمكن إيجادها في كل ديانة سماوية. يمكن بسهولة الملاحظة في الدعاية الإسرائيلية الخلط بين النقد لإسرائيل وبين نزع الشرعية.

> **استمرت إسرائيل، ضمن سياستها الخارجية، في مناهضة ما يسمى نزع الشرعية عن إسرائيل، وظلت هذه المسألة حاضرة في العام ٢٠١٢ أيضًا، كما في العقد الأخير.**

تعمل على ملف الدعاية الإسرائيلية عدة مؤسسات، فهنالك وزارة كاملة تهتم بتنظيم برامج دعائية لإسرائيل وتسويق سياساتها، تسمى وزارة «الدعاية والجاليات».[٦] وهنالك شعبة الدعاية في مكتب رئيس الحكومة، وشعبة الدعاية في وزارة الخارجية، ودخل الناطق بلسان الجيش إلى الساحة الدعائية، وبخاصة خلال الحروب التي تشنها إسرائيل، وكان آخرها الحرب على غزة، والتي لعب فيها الناطق باسم الجيش دورًا كبيرًا في الدعاية الخارجية.

الإطار العام لمشهد العلاقات الخارجية على المستوى الإقليمي

تشير قراءة مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية إلى أن لدى إسرائيل ثلاث قضايا أساسية على المستوى الإقليمي وهي: أولاً، مواجهة الملف النووي الإيراني. وثانيًا، الحفاظ على اتفاقيات كامب ديفيد. وثالثًا، محاولة تعزيز تحالفاتها الإقليمية لتفادي الآثار المرتقبة للتغيرات في العالم العربي، وبخاصة في سورية ومصر.

فيما يتعلق بالملف الإيراني، عاد بنيامين نتنياهو وأكد في خطاب فوز حزبه في الانتخابات الأخيرة، على أهمية قضية النووي الإيراني ومركزيتها، وصنفها كقضية أولى من خمس قضايا ستهتم بها الحكومة الإسرائيلية القادمة. ونلاحظ من خلال رصد

http://www.opoosoft.com

مشهد العلاقات الإسرائيلي خلال هذا الفصل، أن الموضوع الإيراني كان حاضرًا في علاقات إسرائيل الخارجية مع كل الدول تقريبا؛ مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، الصين والهند وروسيا. أمّا خطاب نتنياهو الأخير في الأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢، فخصصه كلّه للملف النووي الإيراني وتجاهل كليًا الملف الفلسطيني،[٧] وذلك على الرغم من أن الطلب الفلسطيني صُوّت عليه في الدورة نفسها التي تحدث فيها نتنياهو عن الملف الإيراني. هذا على العكس من خطابه في دورة ٢٠١١ الذي خصصه معظمه للملف الفلسطيني.[٨] وظهر بشكل واضح أن الموقف الإسرائيلي الرسمي كان مخالفًا لمواقف الدول الغربية، حول الجدول الزمني لوصول إيران إلى قنبلة نووية، وحول طريقة التعامل مع هذا الملف، حيث كان واضحًا أن إسرائيل لا تنظر بجدية إلى الجهود الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية كحلول لهذا الملف، إذ ترى أن الخيار العسكري وحده القادر على تدمير هذا المشروع، الأمر الذي لا يتفق مع موقف الدول الغربية.[٩]

اما فيما يتعلق بالحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر بعد الثورة فإن إسرائيل تحاول بشتى الطرق الحفاظ على الاتفاق في حدّه الأدنى. كما تعمل إسرائيل على الاستفادة من انشغال العالم العربي بنفسه بتعزيز مواقعها الإقليمية على المدى القصير، لتفادي انعكاسات الربيع العربي على المدى البعيد. فالرؤية الإسرائيلية ترى بوضوح أن انعكاس الربيع العربي عليها على المدى البعيد سيكون كبيرًا باتجاه السلب، فتعمل على تفادي انعكاسات المستقبل من خلال استغلال الحاضر، وتحقيق مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في: الدفع بضرب إيران عسكريًا، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية باتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، تأجيل أي بت في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة القضية الفلسطينية والجولان، تعميق تحالفاتها مع القوى الصاعدة مثل الهند، الصين والبرازيل، وغيرها.

أنظار إسرائيل غير موجهة لسورية، وإنما موجهة لحزب الله، فهي تريد إسقاط نظام بشار الأسد لإضعاف حزب الله.

وترى إسرائيل في الأحداث في سورية حلقة مكملة لرؤيتها للاستفادة على المدى القصير من الأحداث، فأنظارها غير موجهة لسورية، وإنما موجهة لحزب الله، فهي تريد إسقاط نظام بشار الأسد لإضعاف حزب الله. في بداية الأزمة السورية كانت هنالك حالة من الضبابية على الرؤية الإسرائيلية، وكانت هذه الضبابية نابعة من ادعاء بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين أن النظام السوري هو أسهل لإسرائيل، حتى لو كان هذا النظام معاديًا لها. فإسرائيل تعرفه منذ عقود، وهو نظام تم ردعه إسرائيليًا، لهذا يستبدل النظام السوري المواجهة المباشرة مع إسرائيل بتحريك لاعبين آخرين، مثل دعمه لحزب الله واحتضانه لحركات فلسطينية، وحلفه مع إيران. إلا أن هذا الضباب انقشع عندما رجحت كفة الرؤية التي ترى مصلحة في إضعاف حزب الله وإسقاط المحور مع إيران

http://www.opoosoft.com

على فقدان نظام تعرف كيفية التعامل معه، لصالح نظام لا تعرف شكله وتوجهه مستقبلاً. حيث يتم النظر إلى إضعاف حزب الله بسقوط النظام السوري ضمن الإطار الأوسع في مواجهة المشروع النووي الإيراني.

تحاول إسرائيل فيما يتعلق بالموضوع السوري، أن تجد توازنًا بين رغبتها في سقوط بشار الأسد، كجزء من إضعاف محور إيران- حزب الله، وبين حرصها على عدم وقوع أسلحة متطورة سورية بيد حزب الله، أو بيد المجموعات الإسلامية المسلحة هناك.

وتحاول إسرائيل فيما يتعلق بالموضوع السوري، أن تجد توازنًا بين رغبتها في سقوط بشار الأسد، كجزء من إضعاف محور إيران– حزب الله، وبين حرصها على عدم وقوع أسلحة متطورة سورية بيد حزب الله، أو بيد المجموعات الإسلامية المسلحة هناك والتي يمكن أن تهدد إسرائيل في جبهتها الجنوبية بعد سقوط النظام السوري، كما أنها تحرص على تأمين السلاح الكيماوي السوري وذلك بشراكة واضحة مع الولايات المتحدة الأميركية. وجاءت الغارة الإسرائيلية في نهاية كانون الثاني ٢٠١٣، على قافلة أسلحة سورية إلى حزب الله، ، دلالة على الموقف الصارم لإسرائيل من هذا الموضوع، وهو شبيه بالموقف الإسرائيلي من نقل أسلحة من ليبيا إلى قطاع غزة، حيث شنت إسرائيل عدة غارات جوية في السودان على قوافل متجهة إلى غزة عبر السودان. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، ايهود باراك، قد ألمح إلى أن إسرائيل هي الجهة التي قامت بالضربة العسكرية على سورية في كانون الثاني ٢٠١٣، حيث قال «لقد قلنا أننا لن نسمح بإدخال السلاح المتقدم إلى لبنان».[١٠]

وقد حدد رفائيل باراك– مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية– في محاضرة له في الجامعة العبرية في شهر حزيران الماضي[١١]، ثلاث قضايا أساسية تواجه السياسة الخارجية خلال العام ٢٠١٢، وهي بحسب ما أوجزها:

الملف الإيراني: ويتشعب إلى ثلاثة ملفات تعالجها الدبلوماسية الإسرائيلية:

١. المشروع النووي الإيراني، حيث يقف هذا المشروع على رأس سلم أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية.
٢. الصواريخ الإيرانية، وأشار إلى أن هناك صواريخ إيرانية متطورة يصل عددها إلى ٣٠٠ صاروخ قادرة، ليس على بلوغ إسرائيل وحسب، بل وعلى بلوغ أوروبا أيضًا.
٣. دعم «الإرهاب»، وبخاصة المنظمات الفلسطينية، وحزب الله.

إسرائيل لا تحبذ استعمال كلمة «الربيع» في خطابها الدبلوماسي، وإنما تستعمل كلمة «التغيرات العربية».

الربيع العربي: بداية، أوضح السفير أن إسرائيل لا تحبذ استعمال كلمة «الربيع» في خطابها الدبلوماسي، وإنما تستعمل كلمة «التغيرات العربية». وميز السفير بين أربعة أنماط من التغييرات في العالم العربي، التغيير السلمي (مصر وتونس)، التغيير العنيف (ليبيا وسورية واليمن) التغيير السطحي–التجميلي (الأردن والمغرب)، والدول التي لم يحدث فيها أي تغيير، وهي في الأساس دول الخليج.

وبيّن السفير أن هناك عدة متغيرات سوف تلعب دورًا في التأثير على سياسات

http://www.opoosoft.com

إسرائيل في المنطقة:

١. صعود قوة الجمهور العربي كعامل مؤثر على سياسات دول المنطقة.

٢. صعود التيار الإسلامي عمومًا، وحركة الإخوان المسلمين بخاصة، كقوى سياسية مركزية في العالم العربي.

٣. صعود قوى اجتماعية جديدة في المجتمعات العربية، مثل المرأة والأقليات.

٤. وبيّن السفير أن إسرائيل تراقب جيدًا ما يحدث في مصر، إلا أنه حصر المصلحة الإسرائيلية في ذلك بما يحدث من تطورات في منطقة سيناء، وصعود القوى المسلحة هناك، وتهديدها للحدود الإسرائيلية. ويمكن تبعًا لهذه الأقوال أن نشير إلى وجود ثلاثة من أشكال التعامل مع المستجدات الإقليمية: أولا «الهدوء الاستراتيجي»، حيث تسعى إسرائيل إلى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة مع التغييرات التي تحدث في الأنظمة العربية، ثانيًا: الحفاظ على علاقات إسرائيل الدبلوماسية التي كنت سائدة قبل الثورات العربية وبخاصة مع مصر والأردن. ثالثًا: البحث عن فرص جديدة، حيث تحاول إسرائيل البحث عن مسارات سياسية جديدة في أعقاب التغييرات في العالم العربي، وذكر مثالاً الحالة السورية، حيث تتوقع إسرائيل أن تكون هناك فرصًا دبلوماسية جديدة مع انهيار النظام السوري.

أهداف إسرائيلية: «الهدوء الاستراتيجي»، الحفاظ على علاقات إسرائيل الدبلوماسية التي كنت سائدة قبل الثورات العربية وبخاصة مع مصر والأردن. ثالثًا: البحث عن فرص جديدة.

تلقت إسرائيل خلال العام ٢٠١٢، على المستوى الفلسطيني، ضربة دبلوماسية موجعة بعد أن تم قبول الطلب الفلسطيني بانضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة مراقب، حيث أيد الطلب الفلسطيني ١٣٨ دولة، تضمنت غالبية دول الاتحاد الأوروبي (ومنها فرنسا وإيطاليا)، ودول مثل الهند، الصين وروسيا. وامتنعت ٤١ دولة (ومنها ألمانيا وبريطانيا)، وعارضت الطلب ثماني دول فقط (إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، التشيك، بنما، جزر المارشال، ميكرونوزيا، نائورو، وبلاو). وقد شكلت نتائج التصويت صفعة لإسرائيل بسبب الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها لمنع حصول ذلك، أو على الأقل إقناع دول مركزية في العالم ، ودول أخرى، بمعارضة الطلب، وهو ما كان سيعتبر انجازًا دبلوماسيًا إسرائيليًا.

ووصف الباحث في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، يهودا بن مئير، نتيجة التصويت على الطلب الفلسطيني بأنها «هزيمة سياسية» لإسرائيل. لأنه «جسد العزلة الكبيرة لإسرائيل»، وهي عزلة غير مسبوقة منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فحتى الدول الأوروبية التي تمثّل بالنسبة لإسرائيل «الأقلية الأخلاقية»، لم تقف إلى جانب إسرائيل ضد الطلب الفلسطيني. وأشار بن مئير «أن التصويت تأييدًا للطلب الفلسطيني ، يُعد قبل كل شيء تصويتًا احتجاجيًا للدول الغربية ضد السياسة الخاطئة

باحث في الأمن القومي: التصويت على الطلب الفلسطيني «هزيمة سياسية» لإسرائيل.

http://www.opoosoft.com

التي تتبعها حكومة إسرائيل في السنوات الأخيرة، فالعالم ليس مستعدًا لتقبل حقيقة أن رئيس الحكومة يعلن في الكنيست والجمعية العمومية والكونغرس الأميركي عن دعمه لإقامة دولة فلسطينية، وتمسكه بحلّ الدولتين للشعبين، بينما وزراؤه وأعضاء الكنيست من حزب الليكود يتحدثون ويعملون من أجل منع أية إمكانية لحلّ كهذا للصراع».[١٢]

وأعقب قرار الأمم المتحدة، تقرير أصدره مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وناشد دول العالم العمل على إيقافه، وفرض عقوبات على إسرائيل. ويعتبر هذا التقرير مهمًا في الضغط على إسرائيل، حيث أنه يسمح للفلسطينيين، بعد أن يوقعوا على اتفاقية روما، وفي أعقاب قبولهم كعضو مراقب في الأمم المتحدة تقديم دعوى إلى محكمة الجنايات الدولية ضد المستوطنات.[١٣]

وتعقيبًا على التقرير، كتبت روت غبيزون، أستاذة الحقوق في الجامعة العبرية، وعضو لجنة فينوغراد، اللجنة الحكومية لفحص الحرب على لبنان ٢٠٠٦، وتمثل التيار الصهيوني الذي يحاول المواءمة بين القيم الليبرالية والصهيونية، ويجتهد نظريًا في تبرير التزاوج بين يهودية وديمقراطية إسرائيل، مقالاً بعنوان «حانت ساعة الحقيقة»، تقول فيه:[١٤]

«حاولت دولة إسرائيل وجهازها القضائي بكل ما أوتيت من جهد الامتناع عن اتخاذ موقف قاطع بالنسبة لقانونية الاستيطان ما وراء «الخط الأخضر» حسب القانون الدولي، عملت المحاكم في إسرائيل بالأساس على قضايا حقوق الملكية الفردية للفلسطينيين، ولكنها لم تتطرق لمعنى وانعكاسات المنع الذي يسري على الدولة المحتلة بنقل سكانها إلى أراض محتلة، كان المجتمع الدولي ناقدًا تجاه المستوطنات، ولكنه تحدث أكثر عن كونها «عائقًا أمام السلام» أكثر من كونها «غير قانونية». وتضيف غبيزون: «في العام ١٩٩٨، وضع الأساس للتقرير الجديد، عندما عرّفت وثيقة روما (التي أسست المحكمة الجنائية الدولية) نقل سكان الدولة المحتلة إلى أرض محتلة كجريمة حرب، لهذا السبب فإن نقل السكان إلى الأراضي الفلسطينية لم يعد غير مرغوب به فقط، بل أيضًا غير قانوني في نظر المجتمع الدولي، ومنها الولايات المتحدة، هذا يعتبر مسارًا للصدام» .... «ترجمة معارضة المستوطنات إلى خطاب قانوني هو سيء جدًا لإسرائيل، لأنه لا يفرق بين مستوطنات قانونية وغير قانونية كما يتم في القانون الإسرائيلي أو بين القدس والكتل الاستيطانية وبين مستوطنات أخرى، يتجاهل الخطاب القانوني الأبعاد السياسية والأمنية حول المستوطنات»... إذا استمرت «إسرائيل في الادعاء بأنه يحق لليهود الاستيطان في أجزاء أرض إسرائيل، والتي ليست بملكية خاصة كما يحدد تقرير القاضي ادموند ليفي، فإنها وقادتها سيعرضون أنفسهم للضغط وحتى العقوبات». «وبسبب ذلك، ليس للحكومة

أعقب قرار الأمم المتحدة، تقرير أصدره مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، اعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

http://www.opoosoft.com

خيار آخر، حان الوقت لكي تقبل بشكل واضح حقيقة أن هذه المناطق، أرضٍ محتلة. أراض محتلة ليست جزءًا من الدولة، وضمها لا يغير هذه الحقيقة».

مشهد العلاقات مع مصر: محاولة التكيف مع واقع ما بعد الثورة

شهد العام ٢٠١٢ تطورًا في العلاقات الإسرائيلية المصرية، وقد تميز بمحاولة الطرفين التأقلم مع التغيرات التي حدثت في مشهد العلاقات الخارجية للبلدين، فإسرائيل بدأت تتأقلم، أو تحاول التأقلم، مع واقع مصر بعد الثورة، كما أن مصر بقيادة الأخوان المسلمين بدأت تتأقلم مع وجود إسرائيل على جبهتها في سيناء. تنطلق الرؤية الإسرائيلية في علاقتها مع مصر من أهمية الحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين كحدّ أدنى، والحفاظ على التنسيق الأمني فيما يخص منطقة سيناء التي تحولت إلى منطقة مهمة في الأجندة الأمنية الإسرائيلية، وبالطبع أهمية الدور المصري في قطاع غزة والذي لعب دورًا في وقف إطلاق النار في الحرب الأخيرة على قطاع غزة.[١٥]

بالنسبة للعلاقة مع مصر بعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر، فان لدى إسرائيل ثلاثة تخوفات أساسية، كما يشير إلى ذلك الباحث الاستراتيجي افرايم بلوم: الخوف أن تتحول مصر إلى دولة معادية، وتقوم بإلغاء اتفاق السلام أو تفريغه من مضمونه. التخوف من أن تتحول شبه جزيرة سيناء لقاعدة هجمات على إسرائيل من طرف منظمات جهادية وفلسطينية، والتخوف الثالث أن تدعم مصر حكم حماس في قطاع غزة وتمنع التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين.[١٦]

التخوف الإسرائيلي ينحصر تحديدًا حول مصر، فمصر هي «الكنز الاستراتيجي» حسب التعبير الإسرائيلي، وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الاستراتيجي والسياسي.

اهتمت إسرائيل بالأحداث في العالم العربي، ولكن ما يحدث في مصر يعنيها بشكل خاص، إن التخوف الإسرائيلي ينحصر تحديدًا حول مصر، فمصر هي «الكنز الاستراتيجي» حسب التعبير الإسرائيلي، وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الاستراتيجي والسياسي. بالنسبة لإسرائيل فإن السلام مع مصر كان باردًا، إلا أن برودة السلام مع مصر أهون من حرّ الحرب معها، أو حالة العداء معها. تخشى إسرائيل أن خسارة مصر، سوف تجعلها في قائمة الدول التي خسرتها إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لهذا تحاول اسرائيل الحفاظ على حالة السلام معها حتى مع صعود التيار الإسلامي وانتخاب محمد مرسي رئيسًا.

خسرت إسرائيل دولتين إقليميتين مركزيتين بسبب صعود الإسلام السياسي فيهما: إيران وتركيا. ظلت إيران حليفًا استراتيجيًا مهمًا لإسرائيل حتى الثورة الإسلامية في نهاية السبعينيات، حوّل الصعود السياسي الإسلامي إيران من دولة حليفة استراتيجيًا لإسرائيل إلى دولة تعتبر اليوم التهديد الاستراتيجي المركزي لها، وعلى لسان بعض

http://www.opoosoft.com

السياسيين الإسرائيليين، وأهمهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تشكل إيران خطرًا وجوديًا على إسرائيل. كما شكلت تركيا حتى صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي عام ٢٠٠١، حليفًا استراتيجيًا تبلور على مدار عقود، وتوج بالاتفاق الاستراتيجي عام ١٩٩٥، إلا أن صعود الإسلام السياسي أدى إلى تآكل هذا التحالف والعلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى له، وإلغاء أي تعاون عسكري وأمني وسياسي بين البلدين، ولا يخفي الإسرائيليون أن ذلك لا ينبع فقط من خلافات سياسية طرأت على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة وبخاصة بعد أحداث سفينة «مرمرة»، بل بسبب أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وتوجهه الإسلامي.[١٧]

تنظر إسرائيل إلى صعود التيار الإسلامي في مصر، وفوز محمد مرسي بترقب وحذر شديدين.[١٨] وعلى الرغم من أنها لا تخشى تكرار السيناريو الإيراني، إلا أنها تخشى تكرار السيناريو التركي في مصر، متمثلاً بتخفيض مستوى العلاقات إلى الحدّ الأدنى. وعلى الرغم من الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الإستراتيجية التاريخية التي أسسها دافيد بن غوريون، إلا أن مصر أكثر أهمية، كونها دولة حدودية، وخاضت حروبًا سابقة مع إسرائيل، وتربطها معها قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية ومسألة قطاع غزة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، وهي الدولة المحورية في العالم العربي وقائدة الدبلوماسية العربية، ما يجعل مصر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي أكثر أهمية، والتخوف من فقدانها بسبب صعود التيار الإسلامي أكثر حدّة من التخوف من فقدان تركيا، وحتى من إيران الشاه.

تحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام بقدر ما تستطيع، وبخاصة الملحق العسكري فيه، وقد اتبعت منذ سقوط مبارك وحتى الآن سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر.

وتحاول إسرائيل الحفاظ على اتفاق السلام بقدر ما تستطيع، وبخاصة الملحق العسكري فيه، وقد اتبعت منذ سقوط مبارك وحتى الآن سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر، والمقصود بضبط النفس عدم الانجرار وراء التصعيد أو التصعيد المتبادل. فعندما قطعت الشركة المصرية إمداد الغاز لإسرائيل وألغت اتفاق الغاز تعاملت إسرائيل مع الأمر وكأنه خلاف اقتصادي وتجاري بين الشركة الحكومية المصرية وبين شركة EMG التي تشتري الغاز من مصر وتصدره لإسرائيل. وقد أصدرت إسرائيل بيانًا رسميًا أكدت خلاله أن إلغاء اتفاقية الغاز هو خلاف تجاري وليست له أي أبعاد سياسية، وخرج نتنياهو شخصيًا وأكد على هذا التوجه، وذلك على الرغم من أن بنيامين بن اليعازر الذي بلور هذا الاتفاق عندما شغل منصب وزير الطاقة، وكان صديقًا حميمًا للرئيس المصري السابق حسني مبارك، اعتبر أن إلغاء اتفاقية الغاز يفرغ اتفاق السلام من مضمونه، لأن اتفاق الغاز كان النتاج العملي والرمزي الوحيد لاتفاق السلام.[١٩] وقد مارست إسرائيل «سياسة ضبط النفس» في أحداث اقتحام السفارة الإسرائيلية في ٩

http://www.opoosoft.com

ايلول ٢٠١١، وفيها اتهمت المتظاهرين بأنهم كانوا نشطاء إسلاميين، إلا أن رد فعلها كان شكر المجلس العسكري على إنقاذ عمال السفارة، وليس التنديد بهذا العمل، هذه السياسة تهدف إلى الحفاظ على السلام بين البلدين بحدّه الأدنى.

يستبعد عوديد عيران الباحث في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن تقوم مصر بإلغاء بنود في اتفاق السلام بشكل أحادي الجانب، أو حتى تقديم طلب لإلغاء العلاقات الدبلوماسية، ففي حال وجهت مصر طلبًا لإلغاء العلاقات الدبلوماسية فان إسرائيل سترفض بشكل قاطع، أما إذا قامت مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل أحادي الجانب، فإن ذلك سيعتبر خرقًا لاتفاق السلام الذي نصّ على عدم اتخاذ أي طرف خطوات أحادية الجانب، وفي هذه الحالة قد يتخذ الكونغرس الأميركي خطوات ضد مصر، وذلك بناء على الأساس القانوني والذي بموجبه التزمت الولايات المتحدة الأميركية أمام إسرائيل، أنه في حالة خرق اتفاق السلام، أو التهديد بخرقه، فإنها ستعمل على اتخاذ خطوات توقف هذا الخرق أو تمنعه. وبناء على ذلك يعتقد عيران أن مصر ستمتنع عن اتخاذ خطوات تخرق فيها اتفاق السلام.[٢٠]

واجهت العلاقات الإسرائيلية مع مصر في فترة مرسي تحديين، الأول انطلاق عمليات عسكرية من سيناء والثاني الحرب على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢.

وواجهت العلاقات مع مصر في فترة مرسي تحديين بالنسبة لإسرائيل، الأول انطلاق عمليات عسكرية من سيناء ضد أهداف إسرائيلية، وبخاصة العملية التي نفذتها مجموعة جهادية في آب ٢٠١٢، وذلك في طريقها لتنفيذ عملية داخل إسرائيل، وسقط خلالها ١٦ جنديًا وضابطًا مصريًا، حيث فشلت العملية بسبب معلومات استخباراتية إسرائيلية مسبقة. والثاني الحرب على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢. وفي كلتا الحالتين عبرت إسرائيل عن رضاها من الموقف المصري، ففي حادثة سيناء وافقت إسرائيل بصمتها وبموافقتها أحيانًا على إدخال قوات مصرية إلى سيناء لمحاربة المجموعات المسلحة، كما أن الدور المصري كان فاعلاً ونشطًا في الحرب على غزة، والتوصل إلى هدنة لوقف إطلاق النار، وفي أعقاب الحرب على غزة صرح أكثر من مسؤول إسرائيلي عن رضاهم من الدور المصري والتنسيق بين البلدين.

يعتقد الباحث الاستراتيجي شلومو بروم أن إسرائيل تعي جيدًا أنها يجب أن تتصرف بضبط نفس في سيناء وقطاع غزة، حتى لا تهدد عملياتها في المنطقتين العلاقات مع مصر، وتعلم أنها يجب أن تعمل جاهدة لتقليل حالات التدخل في المنطقتين، وهذا ما فعلته عندما زودت مصر بمعلومات استخباراتية عن العملية في آب ٢٠١٢,[٢١] وبالفعل فان إسرائيل اتخذت خطوة مهمة في هذا السياق، وهي بناء الجدار الحدودي مع مصر، وذلك لمنع تسلل المهاجرين من أفريقيا إليها ولصد هجمات مسلحة من داخل سيناء.

وأصدر مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، كتابًا يلخص تمرينًا

http://www.opoosoft.com

سياسيًا- أمنيًا افتراضيًا لاندلاع أزمة أمنية في سيناء وانعكاساتها على العلاقات المصرية الإسرائيلية، جاء هذا التمرين في أعقاب سلسلة الأحداث الأمنية في سيناء التي كان آخرها مقتل الجنود المصريين ومحاولة تنفيذ عملية عسكرية في إسرائيل من قبل جماعات جهادية مسلحة. وقد بيّن التمرين الافتراضي الذي جسده أكاديميون وسياسيون ورجال أمن وعسكر في المعهد، أن الهدف المصري سيكون خلال الأزمة هو استغلالها لتعزيز التواجد المصري في سيناء، وذلك كمقدمة لتغيير اتفاقية السلام، وبخاصة الملحق العسكري منه. وفي هذا السياق سوف يكون أمام مصر خياران، الأول، تغيير الاتفاق ولكن ليس إلغاءه، وبخاصة الجانب العسكري فيه، ووضع إسرائيل في معضلة في هذا الإطار بين تغيير في الملحق الأمني والعسكري، وبين إجراء تفاوض جديد على تسويات أمنية جديدة. سيكون الخيار الثاني بالنسبة لمصر القيام بعملية أحادية الجانب من خلال إدخال قوات عسكرية وأمنية مصرية على المنطقة المحظورة، ليشكل ذلك نقطة تفاوض مع إسرائيل.[٢٢]

«إسرائيل لن تتهاون في ضرب الخلايا المسلحة في سيناء، إذا كانت لديها معلومات بان هذه الخلايا تخطط لتنفيذ عمليات عسكرية تستهدفها، ولن تفكر في أبعاد ذلك على العلاقات بين البلدين».

أما بالنسبة لرؤية إسرائيل لعلاقتها مع مصر، فقد توصل التمرين الافتراضي إلى أن الإستراتيجية الإسرائيلية تشمل عدة مركبات (طبعًا لاحظنا ذلك على أرض الواقع أيضًا خلال أزمة سيناء الأخيرة)، منع التصعيد مع مصر حتى لا يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام، ومنع تحويل سيناء إلى منطقة لا تستطيع إسرائيل التعايش معها، وقد كان أمام إسرائيل خياران، الأول، عملية متواضعة لا تهدد السيادة المصرية، وهو خيار لم تقم به في الواقع خلال أزمة سيناء، أما الخيار الثاني فهو تزويد مصر بمعطيات ومعلومات، والعمل مع الولايات المتحدة للضغط على مصر وإحراجها.

وقد افترض التمرين، أن إسرائيل لن تتهاون في ضرب الخلايا المسلحة في سيناء، إذا كانت لديها معلومات بان هذه الخلايا تخطط لتنفيذ عمليات عسكرية تستهدفها، ولن تفكر في أبعاد ذلك على العلاقات بين البلدين. وجاء هذا الافتراض في أعقاب أزمة سيناء الأخيرة، ودخول القوات المصرية إلى سيناء بدون تنسيق (هذا ما افترضه التقرير)، فقد اتخذت إسرائيل في الواقع عدة خطوات:

أ- ضرب الخلايا المسلحة في غزة، وذلك لإرسال رسالة واضحة لمصر أن إسرائيل لن تتهاون في حالة اطلاق النار عليها حتى لو أدى ذلك إلى دفع ثمن دبلوماسي (وهذا ما حدث فعليًا في الحرب الأخيرة على غزة)، ومما سيعزز هذا التوجه هو أن الثمن الذي ستدفعه إسرائيل بالنسبة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية سيكون ضئيلاً جدًا، وفي الوقت نفسه ترضي الرأي العام الإسرائيلي الذي يريد أن يرى رد فعل قويًا ومثابرًا في ظل الربيع العربي.

http://www.opoosoft.com

ب- في حالة إدخال قوات مصرية إلى سيناء بدون تنسيق، فإن إسرائيل سوف تتبع الخطوات التالية في علاقتها مع مصر؛ ستعمل على تخفيف حدة التوتر، ثم الإعلان عن استعداد للتفاوض من جديد على الملحق العسكري في اتفاق السلام، وفي الوقت نفسه تنبيه مصر أن أي تغيير يجب أن يتم بشكل ثنائي ومتفق عليه دون خطوات أحادية الجانب على الأرض، ويعتقد المشاركون في التمرين الافتراضي أن إسرائيل ستكون مستعدة لفتح الملحق العسكري من جديد، لأن السياق السياسي والعسكري الذي فرض الملحق العسكري في أواخر السبعينيات غير صالح في السياق الحالي.[٢٣]

قدم التمرين الافتراضي، الذي اعتمد الكثير منه على وقائع على الأرض، عدة توصيات للحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع مصر، ومنها:[٢٤]

أولاً: العمل على وضع خطة ثلاثية تشترك فيها إسرائيل ومصر والولايات المتحدة لعلاج الوضع في سيناء، وذلك في إطار الطلب الأميركي من إسرائيل أن تقوم الأخيرة بتبني مواقف إستراتيجية إقليمية معتدلة.

ثانيًا: يجب أن تعمل إسرائيل مع الولايات المتحدة على تمكين مصر من بسط سيطرتها وسيادتها على سيناء.

ثالثًا: إبداء استعداد إسرائيلي للموافقة على الطلب المصري لفتح الملحق العسكري (إعادة التفاوض حول بنوده)، حيث أن هذه الخطوة ستجدد اتفاق السلام، وتعزز التزام النظام المصري الجديد بالاتفاق.

رابعًا: على الدول الثلاث العمل على منع دخول إيران إلى سيناء ومنها إلى قطاع غزة.

مشهد العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية

شكل الملف الإيراني نقطة خلاف مركزية بين إسرائيل والولايات المتحدة في العام المنصرم، حيث طالبت إسرائيل الولايات المتحدة بوضع خطوط حمراء لإيران حول مشروعها النووي وتخصيب اليورانيوم، تقوم أميركا بعدها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، الأمر الذي رفضته أميركا، وخرجت بشكل صريح ضده، الى درجة كشفت التوتر بين البلدين في هذا الملف، والتوتر الشخصي بين الرئيس الأميركي باراك أوباما وبين نتنياهو. أصر نتنياهو على موقفه المتمثل بضرورة أن تضع الدول الأوروبية والولايات المتحدة خطوطا حمراء للمشروع الإيراني، وقام بنفسه بتوضيح هذه الخطوط في خطابه في الأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢، من خلال رسم توضيحي لخط أحمر لا إمكانية بعده لمنع إيران من امتلاك قنبلة نووية.

http://www.opoosoft.com

وكانت الولايات المتحدة قد عارضت بشكل علني الخطط الإسرائيلية لضرب إيران، وشككت في قدرة إسرائيل على ضرب المشروع النووي الإيراني، ففي تصريحات لوزير الدفاع الأميركي السابق ليون بينيتا، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، مارتن دمبسي، وضّحا بشكل لا يقبل التأويل، وبلهجة غير دبلوماسية تكشف حجم الخلاف بين البلدين، بأن إسرائيل لا تملك القدرة على تدمير المشروع النووي الإيراني. حيث قال دمبسي: «ما أقوله يعتمد على ما أعرفه عن قدراتهم، وربما أنا لا أعرف كل قدراتهم، اعتقد أنه من الموضوعية أن نقول إنهم يستطيعون إعاقة المشروع النووي الإيراني، ولكن ليس تدميره»، وأشار بينيتا إلى أن الولايات المتحدة راضية عن النتائج التي تحققها العقوبات الاقتصادية على إيران.[٢٥]

عارضت الولايات المتحدة بشكل علني الخطط الإسرائيلية لضرب إيران، وشككت في قدرة إسرائيل على ضرب المشروع النووي الإيراني.

وعلى الرغم من الخلافات التي ظهرت بين البلدين في مسألة توجيه ضربة عسكرية لإيران، فإن الملف النووي الإيراني كان حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين خلال العام ٢٠١٢، فقد تراجع أوباما خلال هذا العام عن سياسة «التواصل» (Engagement)، التي شكلت ركنًا أساسيًا من سياسته في السنوات الثلاث الأولى اتجاه إيران، وخلال خطابه في منظمة «ايباك» في بداية العام ٢٠١٢، دافع أوباما عن سياسته معتبرًا أنها كشفت عناد القيادة الإيرانية، وهو ما سهل على أمريكا تمرير قرارات بتصعيد العقوبات الاقتصادية على إيران، واقتناع الروس والصينيين بخطورة البرنامج النووي الإيراني. واعتبر أوباما أن البرنامج النووي الإيراني ليس مشكلة إسرائيلية فقط، بل مشكلة تواجه الأمن القومي الأميركي واستقرار العالم. شكل هذا الخطاب نجاحًا لسياسة نتنياهو في الملف الإيراني، وذلك في ضوء النقد الشديد الذي وجه لسياسة التواصل في إسرائيل والتخوف أن تقود هذه السياسة إلى تكيّف أميركي مع إيران نووية، فجاء أوباما وأعلن انه ليس لدى الولايات المتحدة سياسات احتواء في الحالة الإيرانية. وقد اعتبر عاموس يدلين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق أن خطاب أوباما وخطاب وزير الدفاع الأميركي في مؤتمر «الايباك» يعد تعهدًا أميركيًا صريحًا بمنع إيران نووية، حيث اعتمد في تحليله على خطاب وزير الدفاع الأميركي الذي قال إنه إذا فشلت الجهود الدبلوماسية لوقف المشروع النووي الإيراني فإن الولايات المتحدة سوف تتصرف (we will act)، وهذا أول تصريح عن التزام أميركي بمنع إيران نووية.[٢٦]

اعتبر أوباما أن البرنامج النووي الإيراني ليس مشكلة إسرائيلية فقط، بل مشكلة تواجه الأمن القومي الأميركي واستقرار العالم.

وعلى الرغم من اقتراب الموقف الأميركي من الموقف الإسرائيلي بخصوص الملف النووي الايراني كما جاء في خطاب أوباما، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت متوترة في العام ٢٠١٢، بسبب تباين الرؤية حول الجدول الزمني لنفاد التحرك الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية، وقد ظهر هذا التوتر في امتناع أوباما عن لقاء نتنياهو في الاجتماع

http://www.opoosoft.com

السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني ٢٠١٢، وعلى الرغم من الحاجة الانتخابية، ذلك بسبب الضغط الذي مارسه نتنياهو على الإدارة الأميركية بغرض دفعها لوضع خطوط حمراء تسفر عن توجيه ضربة عسكرية لإيران.

وجاء هذا التوتر موضوعيًا، بسبب أن الخطوط التي تراها إسرائيل حمراء لا تراها الإدارة الأميركية باللون ذاته، وهذا يعود إلى القدرة العسكرية الأميركية على ضرب المشروع النووي الإيراني حتى بعد تخطي إيران الخطوط الحمراء الإسرائيلية، هذا غير أن الإدارة الأميركية تعارض بشكل واضح عملية عسكرية إسرائيلية في إيران، قبل الخطوط الحمراء وبعدها. وعلى الرغم من أن الالتزام الأميركي بمنع وصول إيران لقنبلة نووية، استمرت إسرائيل في الضغط على الولايات المتحدة وإظهارها وكأنها غير معنية أو جدية بذلك، وهو ما أثار كثيرًا الإدارة الأميركية.[٢٧]

وبرز التوتر الشخصي بين نتنياهو وأوباما، خلال حملة الانتخابات الأميركية، وذلك بعد تدخل نتنياهو لدعم المرشح الجمهوري ميت رومني، أقلق هذا التدخل كثيرًا من الدبلوماسيين الإسرائيليين الذين لم يشهدوا له مثيلاً في الماضي. وبعد فوز أوباما، على الرغم من التدخل الإسرائيلي الكبير في الانتخابات الأميركية، ظهرت توقعات متباينة حول مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل، وبخاصة أن أوباما سيستمر في العمل أمام نتنياهو في الدورة القادمة، أشار أحد التوقعات إلى أن أوباما سوف يمارس ضغطًا على إسرائيل في المسألة الفلسطينية، يعتمد هذا التكهن على عدة مبررات: أولاً: أن أوباما يؤمن في قرارة نفسه بحلّ الصرا ع على أساس الدولتين، وأنه ما فتئ يشير إلى هذا الحلّ حتى في الفترة الأخيرة من دورته الأولى، وفي أوج حاجته إلى اللوبي اليهودي في أميركا، ثانيًا: بيّنت نتائج الانتخابات أن اليهود في أميركا صوتوا بغالبيتهم (حوالي ٧٠٪) لأوباما، وهي نسبة التأييد نفسها له تقريبًا في الانتخابات السابقة؛ بمعنى أن أوباما استمر في الحفاظ على شعبيته بين اليهود الأميركيين على الرغم من الدعاية التي بثت أن أوباما «سيء لليهود»، كما أن نتائج الانتخابات ضربت الانطبا ع السائد عن قوة اللوبي اليهودي في أميركا، حيث صوت غالبية اليهود بعكس توجهات اللوبي التي بدت داعمة للمرشح الجمهوري، وفي المحصلة فاز أوباما على الرغم من هذا الموقف، وأخيرًا بدا واضحًا أن الحكومة الإسرائيلية كانت داعمة بصورة غير مباشرة (هنالك من يدعي بشكل مباشر أيضًا) للمرشح الجمهوري، ما عكر صفو العلاقات بين الزعيمين الإسرائيلي والأميركي.[٢٨]

عوامل عديدة سوف تدفع أوباما إلى الابتعاد عن الملف الإسرائيلي الفلسطيني، منها: أن الرئيس الأميركي سيضع القضايا الداخلية على رأس سلم أولوياته.

من جهة أخرى هنالك اعتقاد أن عوامل عديدة سوف تدفع أوباما إلى الابتعاد عن الملف الإسرائيلي الفلسطيني، وهي: أن الرئيس الأميركي سيضع القضايا الداخلية على

http://www.opoosoft.com

رأس سلم أولوياته في الفترة الرئاسية الثانية، حيث كانت القضايا الاقتصادية موضوع الانتخابات الرئيسي، وقد صوت الناخبون له بسببها، على الرغم من فوز أوباما فإنه يحتاج إلى الكونغرس لتمرير سياساته الاقتصادية لإنقاذ الاقتصاد الأميركي، ومجلس النواب هو مجلس مع أغلبية جمهورية، وسيكون على الرئيس أوباما التنازل عن سياساته الطامحة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في سبيل التعاون مع الكونغرس الأميركي، هنالك احتمال أن يستمر أوباما في سياساته الخارجية المحافظة التي ميزت العام ٢٠١٢، وذلك من خلال إعطاء أطراف دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي مساحة للاهتمام في الشؤون الدولية ومنها قضايا الشرق الأوسط، وقيادة تحركات دولية عديدة، وإبقاء مهمة «إطفاء النيران» للولايات المتحدة، ودعم جهود دولية وإقليمية قائمة. وقد ظهر ذلك في الحرب الأخيرة على غزة، حيث كان الدور الأميركي مكملاً وداعمًا للدور المصري، ولكنه لم يكن الدور الرائد والقائد لجهود وقف إطلاق النار، وكذلك الأمر في ليبيا، حيث كان الموقف الأميركي داعمًا للتحرك الأوروبي. وهناك من يعتقد أن دعم اليهود في أميركا لأوباما جاء بالذات على خلفية امتناع أوباما في العامين المنصرمين عن مواجهة حكومة إسرائيل، وتصريحات أوباما المتتالية وآخرها خطابه في الأمم المتحدة عن دعمه الصريح لإسرائيل، ووقوف أميركا مع ما يسميه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين الذي لم يشهد له مثيل في الماضي، وموقف أميركا مع الطلب الفلسطيني للأمم المتحدة. كما يرجع ذلك إلى طبيعة الرئيس أوباما التي ظهرت في الفترة الأولى كرئيس براغماتي وغير أيديولوجي حتى النهاية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى نتيجة أن الإدارة الأميركية لن تقوم بالضغط على إسرائيل، في المرحلة القادمة، للتقدم نحو حلّ الدولتين حسب مبادئ كلينتون.

يرى محللون إسرائيليون أن المرحلة القادمة، تحتاج إلى عمل لإعادة الثقة بين أوباما ونتنياهو.

ظهر التحالف الإسرائيلي الأميركي كتحالف يحظى بإجماع خلال الحملة الانتخابية في أميركا، وقد تفاخر أوباما خلال الحملة الانتخابية بتعميق العلاقات الإستراتيجية والأمنية بين البلدين بشكل لم تشهد له مثيلاً قبل ذلك، إلا أن محللين إسرائيليين يشيرون إلى أن المرحلة القادمة، تحتاج إلى عمل لإعادة الثقة بين أوباما ونتنياهو الذي من المؤكد انه سيشكل الحكومة القادمة، فهم يعتقدون أن هنالك أمرين سيؤثران على عمق العلاقات الإسرائيلية الأميركية، ويؤكدون أنه لا يجب الاستكانة إلى التحالف التقليدي بين البلدين، يتعلق الأمر الأول بغياب الثقة بين أوباما ونتنياهو، أما الثاني فهو الرأي العام الأميركي، حيث أنه غير مستعد لتدخل عسكري أميركي فاعل في قضايا خارجية مثل الملف السوري والملف الإيراني أو ملفات أخرى، إن الولايات المتحدة لن تقدم على تدخل عسكري إذا لم يقتنع الرأي العام الأميركي بحيوية هذا التدخل، والرأي العام الأميركي سيشكل مفتاحًا

http://www.opoosoft.com

مهمًا في المرحلة القادمة للسياسة الخارجية الأميركية، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الدولة والتي تجعل منها الأولوية في المجتمع الأميركي.[٢٩]

ويقترح عيران والترمان، الباحثان في معهد دراسات الأمن القومي، بناء على هذا التحول، أن تغير إسرائيل من خطابها اتجاه الرأي العام الأميركي، الذي لم يعد يتلقف فكرة الحرب ضد الإرهاب بتفهم كما كان في الماضي، بل صار يعتبرها دعوة للحرب. ويعتقد الباحثان أنه حتى التيار المحافظ مرّ بتغييرات معينة بالنسبة للسياسة الخارجية، وان خطاب «الحرب المشتركة على الإرهاب» لم يعد له تأثير كما كان في الماضي، وتحتاج إسرائيل لمخاطبة الرأي العام الأميركي بشكل مقنع أكثر مما سبق.[٣٠]

وبعد التوتر الذي خلفته الانتخابات الأميركية بين نتنياهو وأوباما، جاءت التصريحات التي نسبت لأوباما في ذروة المعركة الانتخابية الاسرائيلية لتزيد حدّة التوتر، حيث نشر الصحافي الأميركي جفري غولدبرغ أقوالاً نسبت لأوباما قالها في جلسات مغلقة، هاجم فيها نتنياهو، واعتبر أنه لا يدرك المصالح القومية لإسرائيل، وأن سياساته سوف تدفع إسرائيل إلى عزلة دولية خطيرة، وبأنه يقود سياسة تدمير ذاتي لبلاده، وغير مستعد للوصول إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، فهو أسير للمستوطنين».[٣١]

وقد ردّ نتنياهو على هذا بصورة مباشرة خلال الحملة الانتخابية بقوله، «كلهم يعرفون أن مواطني إسرائيل هم من يحددون فقط من يمثل المصالح الحيوية بشكل حقيقي لدولة إسرائيل..... في السنوات الأربع الأخيرة وقفنا أمام ضغوط كبيرة، طالبوا أن نقلل الضغط على إيران، أن ننسحب لحدود ١٩٦٧، أن نقسم القدس ولا نبني فيها».[٣٢] وحمل تعيين أوباما وخلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية تشاك هاغل وزيرًا للدفاع مؤشرًا لوجهة السياسة الأميركية المستقبلية، إذ تعتبر كثير من الجهات الاسرائيلية أن هاغل ليس «صديقًا لإسرائيل»، وتذكر له تصريحات سابقة «معادية»، وتشير هذه الجهات إلى أن نهج هاغل هو نهج أمني محافظ، ولا يميل إلى التدخل الإمبراطوري للولايات المتحدة، فيما اعتبر الكثير من المصادر الإسرائيلية أن ترشيح هاغل جاء انتقامًا من نتنياهو، إلا أن محللين آخرين شككوا في ذلك، واعتبروا أن هذا البعد لم يكن حاضرًا في أسباب تعيينه وزيرًا للدفاع. وجاء تعيين جون كيري وزيرًا للخارجية مؤشرًا آخر، في نظر بعض المراقبين الإسرائيليين، على حرص الإدارة الأميركية على إعادة الموضوع الفلسطيني–الإسرائيلي إلى أجندة السياسة الخارجية من جديد، ودحض الادعاء أن الإدارة الأميركية سوف تنكفئ على ذاتها في المرحلة القادمة.

فجون كيري يرى في المسألة الفلسطينية ركنًا أساسيًا في مصالح أميركا الخارجية، وقد اعترف في مجلس النواب، خلال نقاش تعيينه وزيرًا للخارجية، أنه إذا لم تنجح أميركا

http://www.opoosoft.com

بدفع المسيرة السياسية في هذه الفترة، فسوف ينتهي خيار حلّ الدولتين، وأضاف أن «الكثير مما نريد إنجازه في العالم، في بلاد المغرب وجنوب آسيا، وجنوب وسط آسيا، في الخليج الفارسي سيتأثر بما سيحدث في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني».[٣٣]

وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة في العام ٢٠١٢، إلى حوالي ١١ مليار دولار، وذلك بتراجع يصل إلى ٦٪، مقارنة مع العام ٢٠١١.

بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة في العام ٢٠١٢، إلى حوالي ١١ مليار دولار، وذلك بتراجع يصل إلى ٦٪، مقارنة مع العام ٢٠١١. شكلت الصادرات إلى الولايات المتحدة حوالي ٢٣٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية (بدون الماس) في العام ٢٠١٢. مقارنة بـ٢٤٪ في العام ٢٠١١، و٢٨٪ في العام ٢٠١٠.[٣٤]

جدول(١) يبين حجم الصادرات الإسرائيلية مع دول مختارة من مجمل الصادرات الإسرائيلية (بدون الماس).[٣٥]

	الولايات المتحدة الأميركية	الاتحاد الأوروبي	آسيا	باقي الدول
٢٠١٠	٢٨٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٢٪
٢٠١١	٢٤٪	٣٢٪	١٩٪	٢٥٪
٢٠١٢	٢٣٪	٣١٪	٢١٪	٢٥٪
الواردات ٢٠١٢	١٣٪	٣٥٪	٢٠٪	٣٢٪

مشهد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

تميزت علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠١٢، بدرجات متفاوتة من التوتر. نظمت وزارة الخارجية الإسرائيلية في سياق تقييم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، في كانون الأول ٢٠١٢، لقاء ضم ٥٠ شخصية مرموقة في الوزارة، وذلك لتقييم الوضع الدبلوماسي الإسرائيلي، وقد أشارت هذه الشخصيات خلال تقييمها أن مكانة إسرائيل الدولية تضررت كثيرًا في السنوات الأربع الأخيرة، وبخاصة أمام الاتحاد الأوروبي، والسبب الرئيس في ذلك هو الموضوع الفلسطيني.[٣٦]

خالف موقف الاتحاد الأوروبي الموقف الإسرائيلي الداعي إلى وضع خطوط حمراء كمقدمة لضربة عسكرية.

لعبت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية دورًا مركزيًا في رفع حدّة التوتر، ثم تلاها الموقف المتباين من التعامل مع الملف النووي الإيراني، بالنسبة للملف الأخير، فإن الاتحاد الأوروبي انسجم تمامًا مع الموقف الأميركي حول عدم نفاد الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية لوقف إيران في طريقها نحو القنبلة النووية، وبذلك خالف موقف الاتحاد الموقف الإسرائيلي الداعي إلى وضع خطوط حمراء كمقدمة لضربة عسكرية، في المجمل فإن إسرائيل غير مقتنعة منذ البداية بفاعلية العقوبات الاقتصادية والعزل السياسي للنظام الإيراني، وتضغط على الدول الأوروبية (وعلى أميركا) لضرب إيران عسكريًا، أو

http://www.opoosoft.com

التهديد الصريح بضربها عسكريًا مع جدول زمني واضح، كما بيّن ذلك نتنياهو في خطابه في الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للملف الفلسطيني، فإن الاتحـاد الأوروبـي كان معارضًا للسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في موضوع البناء الاستيطاني، وبلغ هذا التوتر المتمثل بالتنديد الأوروبي ذروته في شهر كانون الأول ٢٠١٢، بعد إقرار الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الخطط الاستيطانية في القدس والضفة الغربية. وقد سبق ذلك توتر في العلاقات على خلفية تصويت دول الاتحاد الأوروبي مع قبول دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وبخاصة فرنسا وايطاليا وامتناع بريطانيا وألمانيا، حيث شكل موقف الأخيرة بالذات صدمة للحكومة الإسرائيلية، إذ توقعت إسرائيل أن تصوت ألمانيا ضد الطلب الفلسطيني، وبخاصة أن نتنياهو كان قد خطط لزيارة ألمانيا بعد أسبوع من التصويت، وزارها بالفعل كما كان مخططًا، وخلال الزيارة عبرت ألمانيا عن تنديدها بالخطط الاستيطانية الإسرائيلية.

واعتبر المحلل السياسي الإسرائيلي، باراك رفيد، في هذا السياق، أن «التصويت في الأمم المتحدة كان تحذيرًا من جانب المجتمع الدولي لإسرائيل، ولا يقلّ عن كونه مظاهرة دعم للفلسطينيين... إن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا ودولاً صديقة أخرى وجهت رسالة إلى إسرائيل مفادها أن الصبر انتهى تجاه احتلال الضفة الغربية، وأنها سئمت البناء في المستوطنات، ولم تعد هناك ثقة بالتصريحات الإسرائيلية حول اليد الممدودة للسلام، والرغبة في التقدم نحو دولة فلسطينية».[٣٧]

كان «التصويت في الأمم المتحدة تحذيرًا من جانب المجتمع الدولي لإسرائيل، ولا يقلّ عن كونه مظاهرة دعم للفلسطينيين.

وفي أعقاب التنديد الأوروبي بالبناء الاستيطاني في كانون الأول ٢٠١٢، شنّ وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان هجومًا شديدًا ضد دول أوروبية، عندما قارن بين سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الفلسطينيين، ومعارضتها للبناء الاستيطاني، وبين تعامل أوروبا مع اليهود في فترة المحرقة النازية، ما أثار غضبًا كبيرًا في الاتحاد الأوروبي. وقد صرحت المتحدثة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، كاترين اشتون، أن المقارنة التي قام بها ليبرمان «مثيرة للغضب ومهينة لجميع الأوروبيين»، وأضافت أن اشتون «صدمت» بعد سماعها تصريحات ليبرمان.[٣٨]

وكان ليبرمان تفوه بتصريحات شديدة مشابهة في تشرين الأول ٢٠١٢، بعد تنديد الاتحاد الأوروبي بإسرائيل في أعقاب إقرار الأخيرة خطة للبناء الاستيطاني في القدس، حيث قالت اشتون «استمرار البناء في المستوطنات يصعب العودة إلى المفاوضات»، فرد عليها ليبرمان، «من المفضل أن يركز الاتحاد الأوروبي على المشاكل بين شعوب وقوميات مختلفة على أرض أوروبا»، وأضاف «بعد الحلّ الناجح لهذه المشاكل سيسرنا أن نسمع

http://www.opoosoft.com

اقتراحات من الاتحاد الأوروبي لحل المشاكل مع الفلسطينيين».[٣٩]

ومما أثار الاتحاد الأوروبي أن تصريح ليبرمان جاء بعد أن بعث قبل أسبوع من تصريحاته المذكورة، رسالة شكر لكاترين اشتون يشكر فيها الاتحاد على مساهمته على تشديد العقوبات على إيران، حيث قال في رسالته «هذه خطوة شجاعة وتستحق التقدير، وبخاصة أنها تحدث في ظل صعوبات اقتصادية، إن تنديدكم بتخصيب اليورانيوم يثبت تصميم أوروبا على منع إيران من الحصول على وسائل تهدد استقرار الشرق الأوسط».[٤٠]

استمر ليبرمان في هجومه الشديد على الاتحاد الأوروبي، فخلال حديثه في «مؤتمر الدبلوماسية»، الذي عقدته صحيفة «جيروزالم بوست»، في كانون الأول ٢٠١٢، وحضره العديد من الدبلوماسيين الأجانب في إسرائيل، قال إن «هناك وزراء خارجية أوروبيين يعتبرون أن القضاء على إسرائيل هو أمر مفروغ منه»، وجاءت تصريحات ليبرمان في أعقاب معارضة وزراء خارجية الدنمارك وفنلندا والبرتغال وايرلندا، أن يتضمن بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذي ندد بالاستيطان، تنديدًا بـ «حماس» وتصريحات خالد مشعل خلال خطابه في غزة ورفضه الاعتراف بدولة إسرائيل. واستمر ليبرمان في هجومه قائلاً: «الكثيرون من زعماء العالم سيضحون بإسرائيل من دون أن يرجف لهم جفن... إن تعامل دول العالم مع أمن إسرائيل يذكرني بالتعامل مع تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٣٨. ولن نكون مثل تشيكوسلوفاكيا ولن نراهن على أمن إسرائيل».... وأضاف: «مرة تلو الأخرى امتنع المجتمع الدولي عن التنديد بالأسد والجهاد العالمي لأنه يحتاج الأسواق العربية، ويبحث عن التوازن الذي يحققه من خلال التنديد بإسرائيل»..... «كيف يمكن تسمية أحياء القدس بالمستوطنات، وعليكم أن تفهموا أنه في الأحياء اليهودية في القدس، من غيلو وحتى نافيه يعقوب، يوجد ٤٠٠ ألف يهودي، وغيلو تبعد سبع دقائق عن مكتبي».[٤١]

تشكل المستوطنات والبناء الاستيطاني نقطة خلاف مركزية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.

تشكل المستوطنات والبناء الاستيطاني نقطة خلاف مركزية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، ففي كانون الأول وجهت أربع دول في الاتحاد وأعضاء في مجلس الأمن (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا والبرتغال) نقدًا شديدًا لإسرائيل على البناء في المستوطنات، وجاء في بيانها أن إسرائيل بقرارها تكثيف الاستيطان فإنها «ترسل رسالة مدمرة»، وذلك في ختام جلسة مجلس الأمن بهذا الخصوص، والذي لم يصدر بيانًا منددًا بإسرائيل بسبب المعارضة الأميركية. يشير الباحث الإسرائيلي شمعون شطاين، أن السلوك الأوروبي المندد بإسرائيل في مسألة المستوطنات أصبح روتينيًا، «قرارات حكومة إسرائيل في قضية المستوطنات، والتي تجرّ بشكل اوتوماتيكي ردّ فعل من جانب الاتحاد

http://www.opoosoft.com

الأوروبي كجسم، ومن جانب عدد من الدول الاتحاد على انفراد، ومؤخرًا انضمت لهم ألمانيا، تحولت من السنوات إلى طقس ثابت، حتى اليوم اكتفت دول الاتحاد بإصدار تصريحات لكنها امتنعت عن اتخاذ خطوات عقابية مؤلمة».[٤٢]

ويصل شطاين إلى نتيجة مفادها أن تحديد المنتجات التي تنتجها المستوطنات لا يعد عقابًا مؤلمًا، فالاتحاد الأوروبي يحددها فقط، لكنه لا يمنع استيرادها وبيعها، كما أن إسرائيل اعتادت من خلال تجربتها أن التنديد الأوروبي لم ترافقه حتى الآن أية خطوات تنفيذية عقابية تجاهها. ينسجم رأي شطاين مع ادعاء الفصل الذي ذكرناه في الخلاصة التنفيذية، أن التنديد الأوروبي ليس مكلفًا بالنسبة لإسرائيل مقابل الإنجازات التي تحققها على الأرض من خلال البناء الاستيطاني.

هنالك من يعتقد أن الموقف الأوروبـي المعلن نابع فقط من اعتبار أن الخطوات الاستيطانية الإسرائيلية لم تهدد، حتى الآن، حل الدولتين بشكل جوهري، إلا أن نقطة التحول لدى الاتحاد كانت في قرار الحكومة الإسرائيلية البناء في مناطق E1 في أعقاب الاعتراف بدولة فلسطين كمراقب في الأمم المتحدة، حيث يرى الاتحاد الأوروبـي أن هذا البناء يهدد فعليًا وبشكل نهائي حل الدولتين، لأنه يقطع أوصال الدولة الفلسطينية ويمنع إقامة دولة لها مقومات الحياة. حيث أن البناء الاستيطاني سوف يؤدي إلى تهجير المواطنين الفلسطينيين من مناطق «C» وهذا ما لن يقبله الاتحاد الأوروبي، ففي بيان رسمي أصدره الاتحاد في أعقاب قرار الحكومة الاسرائيلية البناء في مناطق E١ جاءت النقاط التالية: على الأطراف الامتناع عن خطوات تهدد حلّ الدولتين، يعبر الاتحاد عن خيبة أمله، ويعارض بشدة خطط إسرائيل لتوسيع الاستيطان في الضفة وشرق القدس وبخاصة خطة تطوير مناطق E1، وعلى ضوء الأهداف الأساسية للاتحاد، أي: حل الدولتين، فإنه سيراقب الوضع عن قرب وانعكاساته وسيعمل بناء على ذلك، يعبر الاتحاد عن التزامه حسب القوانين الدولية أن الاتفاقيات بينه وبين إسرائيل لا تشمل المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، يكرر الاتحاد التزامه بضمان تنفيذ التشريع في الاتحاد فيما يتعلق بمنتجات المستوطنات.

اعتادت إسرائيل من خلال تجربتها أن التنديد الأوروبي لم ترافقه حتى الآن أية خطوات تنفيذية عقابية تجاهها.

وعبر الاتحاد في البيان نفسه عن التزامه الجذري بأمن إسرائيل، وبخاصة ما يتعلق بالتهديدات المركزية (Vital threats) في المنطقة. أراد الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من خلال ذلك أنه لا يرى في المستوطنات جزءًا من أمن إسرائيل، لا بل أن البناء الاستيطاني يهدد إسرائيل لأنها تفشل حلّ الدولتين، وهذا الحل بنظر الدول الأوروبية ضمانة مركزية لأمن إسرائيل وللمصالح الأوروبية.[٤٣]

وكانت مصادر فرنسية وبريطانية سربت معلومات لصحيفة «هـآرتس» حول نية الدولتين

http://www.opoosoft.com

استدعاء سفرائهما في تل أبيب للتشاور في أعقاب القرار الإسرائيلي، لكنهما أرجأتا تنفيذه في انتظار ما إذا كانت إسرائيل ستنفذه أم لا (وبخاصة أن القرار جاء عشية الانتخابات الإسرائيلية)، واستدعت وزارات خارجية أكثر من ١٢ دولة، غالبيتها أوروبية، سفراء إسرائيل لديها من أجل تقديم احتجاج على الخطة الاستيطانية الجديدة.

لا بد من القول في هذا السياق أن الاتحاد الأوروبي أصدر بيانات كثيرة شديدة اللهجة ضد إسرائيل، كما أن موضوع تحديد المنتجات الاستيطانية في الأسواق الأوروبية ليس جديدًا، بل اتخذه الاتحاد الأوروبي في أيار ٢٠١٢، لهذا السبب هنالك فجوة بين تصريحات الاتحاد وبين الخطوات الفعلية التي يقوم بها ضد إسرائيل. الموقف الحازم نفسه اتخذه الاتحاد الأوروبي في أعقاب قرار الحكومة بناء ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية وشرق القدس في كانون الأول ٢٠١١، وقد أعقب هذا القرار بيان أوروبي شديد اللهجة، ويبدو أن هذا النمط من الردود الأوروبية أصبح مألوفًا لإسرائيل التي لم تعد تأخذه على محمل الجد، فهي ردود الفعل نفسها التي كانت في تشرين الأول في العام ٢٠١١، في أعقاب قرار الحكومة البناء في القدس، ونفسها في تشرين الثاني ٢٠١١، في أعقاب قرار الحكومة تصعيد البناء الاستيطاني كرد فعل على ضم السلطة الفلسطينية إلى منظمة اليونسكو، وغيرها من البيانات الشبيهة في العام ٢٠١٢.[٤٤] وآخرها البيان في أعقاب البناء في E١. وما يؤكد ذلك هو استمرار التعاون الألماني الإسرائيلي على الصعد جميعها، والذي توج بزيارة الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها بنيامين نتنياهو إلى ألمانيا في كانون الأول ٢٠١٢.

وكان الاتحاد الأوروبي وقع عدة اتفاقيات تعاون مع إسرائيل خلال العام ٢٠١٢، ما يؤكد أن الاتحاد لا يترجم استنكاره للسياسات الإسرائيلية إلى خطوات عقابية، فعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاق ACAA، في مجال الأدوية (Agreement on Conformity Assessment and Acceptance of Industrial Products)، الذي يتعلق بالتعاون في مجالات الأدوية، وتبادل الاختبارات والخبرات في هذا المجال، والذي سيوفر مئات ملايين الشواكل للاقتصاد الإسرائيلي، وكان الاتحاد الأوروبي امتنع عن توقيعه منذ العام ٢٠١٠، بسبب السياسات الإسرائيلية، إذ إنه يعتبر اتفاقًا مهمًا داخل الاتحاد، إلا أن الاتفاق تم توقيعه في العام المنصرم بعد زيارة مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية إلى إسرائيل في تموز ٢٠١٢.[٤٥] وكان الاتحاد الأوروبي أقر الاتفاق المذكور في تشرين الأول ٢٠١٢. وقد حضر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي، شلوم سمحون، حفل التوقيع وعقب عليه قائلاً: «توقيع هذا الاتفاق يشكل الخطوة الأكثر جوهرية للصناعة الإسرائيلية عمومًا وصناعة الأدوية بخاصة، إسرائيل هي الدولة الأولى التي يوقع معها

http://www.opoosoft.com

الاتحاد هذا الاتفاق دون أن تكون دولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي».[٤٦]

وكان ليبرمان قد شارك في بروكسل في تموز ٢٠١٢، في حفل توقيع أكثر من ٦٠ اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، في المجالات العلمية والبحث، ويرى البعض أن خوسيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية عمل بقوة على تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

ليبرمان شارك في بروكسل في تموز ٢٠١٢، في حفل توقيع أكثر من ٦٠ اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، في المجالات العلمية والبحث.

وقد شدد في خطاب له في جامعة حيفا خلال زيارته لإسرائيل بمناسبة استلامه «دكتوراه فخرية»، على تعزيز التعاون في مجال التعليم والبحث والابتكار، ووصف التعاون في هذه المجالات بأنه «واحد من أكبر الإنجازات» التي حققتها شراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وقد ألقى باروسو هذا الخطاب غداة توقيع الاتحاد الأوروبي وإسرائيل على مذكرة تفاهم لتعميق تعاونهما العلمي في مجالات الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على الطاقة النظيفة، وتحلية المياه. وأكد أن إسرائيل والاتحاد الأوروبي شيّدا علاقات حيوية مبنية على القيم المشتركة، وروابط تاريخية وقرابة متينة.

وأضاف: «في كل يوم، نعمل معًا من أجل منفعتنا المتبادلة حول طائفة واسعة من المجالات، بمن الاتفاقات التي وقعت مؤخرًا بين إسرائيل ووكالة الفضاء الأوروبية، إلى تعاون في عدد من وكالات الاتحاد الأوروبي مع نظيراتها في إسرائيل».[٤٧]

تـم تـوقـيـع اتـفـاق «الـسـمـاء المفتوحة» بين الطيران المدني الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سوف يعزز من مكانة الطيران المدني الإسرائيلي وعائداته.

وتم توقيع اتفاق «السماء المفتوحة» بين الطيران المدني الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سوف يعزز من مكانة الطيران المدني الإسرائيلي وعائداته. ووقع الاتحاد مع إسرائيل اتفاق تعاون في مجال الطاقة والمياه في تموز ٢٠١٢.

وفي سياق حرصه على حلّ الدولتين، بدأ الاتحاد الأوروبي يعبر عن قلقه من السياسات الإسرائيلية في مناطق «C»، تشير الكثير من التقارير أن الاتحاد الأوروبي بدأ يتخوف من السياسات الإسرائيلية في مناطق «C »، وتجلى ذلك في معارضته الشديدة لهدم ثماني قرى فلسطينية في منطقة «C»، وتأييده لدعم مشاريع تنموية لصالح الفلسطينيين فيها، وأخيرًا موقفه من عدم إعفاء منتجات المستوطنات من الضرائب.[٤٨] واستعمل تقرير لوفد أوروبي زار القرى المهددة بالهدم مصطلح «ترانسفير» كتعبير عما تقوم به إسرائيل في مناطق «C». ففي بيان صحافي نشره وفد الاتحاد الأوروبي بعد جولة قام بها إلى جنوب جبل الخليل جاء: «يناشد الاتحاد الأوروبي إسرائيل أن تنفذ التزاماتها حول ظروف الحياة للسكان الفلسطينيين في منطقة «C»، وذلك من خلال تحول في سياساتها، والتي تعني تعجيل إعطاء تصاريح للمخططات الهيكلية الفلسطينية، ووقف الترانسفير بالقوة، ووقف هدم البيوت والبنية التحتية للفلسطينيين، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإصدار تراخيص البناء، وتأمين وصولهم للمياه والاستجابة لاحتياجاتهم الإنسانية».[٤٩]

في سياق حرصه على حلّ الدولتين، بدأ الاتحاد الأوروبي يعبر عن قلقه من السياسات الإسرائيلية في مناطق «C».

http://www.opoosoft.com

كما اتخذت النرويج، غير العضو في الاتحاد الاوروبي، موقفًا أكثر نقدًا لإسرائيل - حيث صرح وزير خارجيتها «يونس ستور»، أن بلاده تراقب عن قرب الضغوطات الإسرائيلية على الفلسطينيين الذين يعشون في مناطق «C»، وبخاصة في جبل الخليل. وقد صرح: «فكرة منطقة «C» التي تصل إلى ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، هي أن تكون جزءًا من المرحلة الانتقالية، ولم تكن هنالك نية لإعطاء إسرائيل فرصة لتوسيع المستوطنات فيها، على حساب الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة». وطالب الوزير بفحص علاقة المجتمع الدولي باستيراد منتجات المستوطنات، وأكد أنه عندما تم ضم إسرائيل إلى منظمة OECD فإن النرويج أوضحت لإسرائيل أن انضمامها للمنظمة لا يشمل المستوطنات في الضفة.[٥٠]

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن السيطرة الإسرائيلية المستمرة في مناطق «C» وفرض وقائع فيها سوف يهدد حلّ الدولتين، حيث أشار تقرير للاتحاد الأوروبي على أهمية تحدي السيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة، ويقود هذا التوجه في الاتحاد الأوروبي كل من وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ، ووزير الخارجية الفرنسي نوران فابيوس، اللذان يعتقدان أن حلّ الدولتين سوف يعزز أمن إسرائيل وديمقراطيتها، وأنها بسياستها في الأراضي الفلسطينية فإنها تهددهما.[٥١]

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن السيطرة الإسرائيلية المستمرة في مناطق «C» وفرض وقائع فيها سوف يهدد حلّ الدولتين.

يتبين من رصد مشهد العلاقات الإسرائيلية الأوروبية خلال العام ٢٠١٢، أن درجة التوتر بدأت تتصاعد خلال العام الحالي، ولكنها لم تترجم حتى الآن إلى اتخاذ خطوات فعلية على أرض الواقع، هذا على الرغم من أن تقريرًا داخليًا لوزارة الخارجية الإسرائيلية أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قد يحاول فرض تسوية سياسية على إسرائيل وعلى الفلسطينيين عام ٢٠١٣. وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية كتبت هذا التقرير بعد التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة والاحتجاج الأوروبي على البناء الاستيطاني في أعقاب ذلك. وأشار التقرير أن الاتحاد الأوروبي قد يحاول إقامة دولة فلسطينية فعليًا على أرض الواقع في العام ٢٠١٣ ودون علاقة بالمفاوضات.[٥٢] وبيّن التقرير أن الاتحاد يتجه نحو تصعيد ردود فعله على البناء الاستيطاني الإسرائيلي وتقييد توزيع منتجات المستوطنات في دول الاتحاد، ولكن يتوقع التقرير، أن هذه الردود لن تصل إلى حدّ اتخاذ خطوات شديدة جدًا.

يشير التقرير إلى أن هناك أجماعًا داخل الاتحاد حول حلّ الدولتين ووقف النشاط الاستيطاني، وإلى أن هنالك توجهين داخل دول الاتحاد الـ٢٧ بخصوص التعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية والبناء الاستيطاني وغياب المفاوضات، ينادي التوجه الأول بتصعيد الاحتجاج على الممارسات الإسرائيلية وحتى فرض عقوبات عليها، فيما ينادي

http://www.opoosoft.com

التوجه الثاني بانتهاج سياسة ضبط النفس، ويصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن التوجه الثاني لا يزال هو سيد الموقف داخل الاتحاد. ويعقب التقرير على هذه النتيجة «يجب الإشارة إلى ضبط النفس ليس نابعًا بالضرورة من تفهم للتبريرات السياسية الإسرائيلية، بل إنه يتعلق بمدى مساهمته في أقامة دولة فلسطينية».[٥٣] بمعنى أن التقرير يشير إلى أن ضبط النفس الأوروبي هو جزء من تصوره أن ذلك ما سيقود إلى دولة فلسطينية.

وقد أشار التقرير إلى أن أحد التحديات التي ستواجهها الحكومة الإسرائيلية القادمة في العام ٢٠١٣، هو ضغط شديد من طرف الاتحاد الأوروبـي للتقدم في الموضوع الفلسطيني. وقد صرح دبلوماسي أوروبي أن الاتحاد الأوروبي «لن يوافق على جلوس الطرفين وحدهما في غرفة المفاوضات، وقول نعم لكل ما يفعلونه، يجب تحديد معايير دولية لحلّ الصراع وفرضها على الطرفين».[٥٤]

لم يشهد العام ٢٠١٢ تغييرات جوهرية في العلاقات الإسرائيلية مع الصين والهند.

مشهد العلاقات مع الصين والهند

لم يشهد العام ٢٠١٢ تغييرات جوهرية في العلاقات الإسرائيلية مع الصين والهند، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الملف النووي الإيراني، إلا أن البلدين اتخذا موقفًا داعمًا هذه المرة من مسألة فرض عقوبات اقتصادية على إيران، ولكن يعارض البلدان بشدّة حلّ هذه القضية بالخيار العسكري. ويجب الإشارة إلى أن موافقة البلدين على فرض عقوبات اقتصادية على إيران، جاء في إطار التوافق الدولي على ذلك، وليس بسبب العلاقات الإسرائيلية مع هذين البلدين. ولا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل تولي أهمية لتوطيد العلاقة بينها وبين الصين والهند، ففي العام ٢٠١٢، عينت إسرائيل الوزير «ماتان فلنائي» سفيرًا لها في الصين، على الرغم من أن فلنائي كان يشغل منصب وزير الجبهة المدنية، إلا أن أهمية توطيد العلاقات بين البلدين دعت إلى تعيينه سفيرًا هناك. وصرح نتنياهو في السياق نفسه خلال حديثه مع السفير الصيني في إسرائيل «غان يان بينغ» في العيد الوطني الصيني في تشرين الأول ٢٠١٢، أن «العلاقات مع الصين هي مصلحة قومية لدولة إسرائيل».[٥٥] أما بالنسبة للهند فقد عززت إسرائيل علاقتها الاقتصادية والعلمية والأكاديمية مع الهند خلال العام ٢٠١٢، فقد خصصت وزارة الخارجية الإسرائيلية ١٢٠ منحة لطلاب من الهند للدراسة في الجامعات الإسرائيلية، كما تمت إقامة سبعة مراكز بحثية زراعية مشتركة في الهند، وتم افتتاح قنصلية ثالثة في الهند نهاية ٢٠١٢.[٥٦] تحاول إسرائيل أن تعزز في المرحلة الأولى علاقتها مع الهند من خلال التركيز على التعاون في مجالات الزراعة، الفضاء والتكنولوجيا والصناعات الالكترونية، إلا أن الطموح الإسرائيلي هو تحويل هذا التعاون إلى تحالف استراتيجي في

تولي إسرائيل أهمية لتوطيد العلاقة بينها وبين الصين والهند، ففي العام ٢٠١٢، عينت الوزير «ماتان فلنائي» سفيرًا لها في الصين.

http://www.opoosoft.com

القضايا المهمة والمشتركة للبلدين، وأهمها الملف الإيراني والعلاقة مع العالم العربي.

تشير المعطيات التجارية بين البلدين (استيراد وتصدير) أن العلاقات الاقتصادية مستقرة وثابتة، ويعتقد بعض الخبراء أن العلاقات سوف تزداد في السنوات القادمة بسبب إمكانية أن تصدر إسرائيل الغاز الطبيعي إلى الصين، وأن لا يكون التصدير الإسرائيلي للغاز اقتصاديًا بحتًا، بل أن تشمل الأبعاد الجيو-استراتيجية حيزًا من قرارات التصدير وبخاصة إلى الصين، حيث أن تصدير الغاز الطبيعي لها سوف يعمق العلاقات السياسية والإستراتيجية بين البلدين.[٥٧]

جدول (٢): العلاقات التجارية الإسرائيلية- الهندية (ملايين الدولارات).[٥٨]

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ (I–XI)
تصدير	١٦٧٩,٧	١٤٨١,٤	١٢١٣,٦
استيراد	٧١٤,٢	٧٩٨,٤	٧٥٥,٣

جدول (٣): العلاقات التجارية الإسرائيلية- الصينية (ملايين الدولارات)[٥٩]

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ (I–XI)
تصدير	١٧٣٤,٠	٢٢٩٣,٤	٢٢٧٥,٥
استيراد	٤٧١٢,٩	٥٤٠٤,٨	٤٩٢٦,٦

استمر مشهد العلاقات مع تركيا كما هو عليه منذ حادثة سفينة مرمرة

مشهد العلاقة مع تركيا

استمر مشهد العلاقات مع تركيا كما هو عليه منذ حادثة سفينة مرمرة، وعلى الرغم من الأنباء التي تسربت خلال العام عن انفراج في العلاقة بين البلدين، إلا أن تركيا عادت ووضحت موقفها من الموضوع، بأن لها شروطًا لعودة العلاقات الدبلوماسية كما كانت عليه قبل حادثة سفينة مرمرة، الشروط هي: اعتذار إسرائيلي عن قتل المدنيين الأتراك وتعويض أهالي القتلى والجرحى، رفع الحصار عن قطاع غزة، والتقدم نحو إقامة دولة فلسطينية. وجاء التأكيد التركي على هذه الشروط على الرغم من التوقعات بانفراج محتمل بسبب انسجام مواقف الدولتين من الأزمة السورية. والحاجة إلى الشراكة بين البلدين في مرحلة ما بعد بشار الأسد. إلا أن الموقف التركي كان واضحًا وصريحًا في شروطه على الرغم من أن حدّة الخطاب التركي تجاه إسرائيل تراجعت في العام المنصرم، ربما بسبب الأزمة السورية، ولكن نرجع ذلك بالأساس إلى سياسة ضبط النفس التي تتبعها إسرائيل في هذا الملف حرصًا منها على الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات

http://www.opoosoft.com

مع تركيا. وكان أردوغان ووزير خارجية تركيا أوغلو قد أطلقا تصريحات شديدة ضد إسرائيل خلال الحرب على غزة العام المنصرم، إلا أنها لم تلق صدى كبيرًا في إسرائيل، كما أن اهتمام إسرائيل بالموقف المصري ودوره كان مهمًا لها أكثر من الموقف التركي.

يلعب الغاز الإسرائيلي عاملاً مهمًا في السياسة الخارجية حتى مع تركيا، وذلك في أعقاب تعزيز التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز. وقبل ذلك، لا بد من القول أن إسرائيل عززت علاقتها مع اليونان وقبرص اليونانية بعد تأزم العلاقات التركية الإسرائيلية قبل سنوات، وذلك كرد فعل إسرائيلي دبلوماسي على توتر العلاقة مع أنقرة، وقيام الأخيرة بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية. فقد صرح نائب وزير الطاقة التركي «مورات مركان»، أن التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز الطبيعي سيشكل عائقًا أمام مشروع لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى تركيا بواسطة أنبوب غاز تحت الماء، يمكن أن يشكل حلقة وصل لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا أيضًا. ففي مؤتمر عقد في اسطنبول حول الطاقة، طلب مندوب خاص لوزارة الخارجية الإسرائيلية «ميخائيل لوطم» لقاء «مركان»، إلا أن الأخير رفض لقاءه بسبب تخفيض العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأوضح «مركان» بطريقة غير رسمية للمندوب الإسرائيلي أن عدم لقائه لا ينبع فقط من العلاقات المتوترة بين البلدين، بل أيضًا بسبب التعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال الغاز الطبيعي. يسود تعاون بين إسرائيل وقبرص في مجال تطوير حقول الغاز التي تحيط الجزيرة، حيث تهيمن تركيا على الجانب الشمالي منها. ففي حقل غاز اكتشف في المياه الإقليمية لقبرص اليونانية تبين أنه يمتد إلى حقل غاز في المياه الإقليمية لإسرائيل، وقد أعلنت تركيا أنها ستقاطع أية شركة تشارك في البحث عن حقول الغاز حول الجزيرة القبرصية، وقد هددت تركيا مرارًا باستعمال القوة العسكرية لمنع ذلك، إلا أن توقعات حدوث ذلك ضئيلة.[٦٠]

تعلم تركيا أن التقارب الإسرائيلي القبرصي ليس تقاربًا اقتصاديًا فقط، بل هو تقارب سياسي واستراتيجي أيضًا جاء بعد توتر العلاقات مع إسرائيل.

تعلم تركيا أن التقارب الإسرائيلي القبرصي ليس تقاربًا اقتصاديًا فقط، بل هو تقارب سياسي واستراتيجي أيضًا جاء بعد توتر العلاقات مع إسرائيل، ففي شباط ٢٠١٢ زار نتنياهو قبرص، وهي أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي للجزيرة، وتم تسريب معلومات في أعقاب الزيارة، لم يتم تأكيدها، عن إمكانية وجود دائم لقوات إسرائيلية على الجزيرة أو خلال الأزمات على الأقل. وفي آذار وقعّت كل من إسرائيل وقبرص واليونان على تفاهمات حول فحص إمكانية الشروع في إنجاز مشروع لربط شبكة الكهرباء الإسرائيلية مع الأوروبية، ومن المتوقع أن ينجز هذا المشروع في العام ٢٠١٦.[٦١]

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، فقد تراجع التدريج الإسرائيلي لتركيا كهدف للواردات إلى المكان السادس، وذلك بعد أن كان هنالك توقع أن تكون في المكان

http://www.opoosoft.com

الثالث. حيث تراجعت الواردات الإسرائيلية إلى تركيا بنسبة ٢٣٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٢، مقارنة مع نظيره في العام ٢٠١١. وجاء هذا التراجع بعد الارتفاع الكبير في حجم الواردات الإسرائيلية إلى تركيا في العام ٢٠١١ بنسبة ٣٨٪.[٦٢]

إجمال

ناقش الفصل مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية ٢٠١٢، وتشير قراءة هذا المشهد إلى أن إسرائيل تواجه تحديات كبيرة في سياساتها الخارجية، ولكنها بعيدة عن حالة العزلة الدولية، التي تجعلها تدفع ثمنًا باهظًا لسياساتها. وضعت إسرائيل الموضوع الإيراني في سلّم أولوياتها الدبلوماسية في العام المنصرم، ومن المتوقع أن يبقى هذا الموضوع حاضرًا وبقوة في السنة القادمة.

على ضوء الضغط الدولي الذي تمارسه أطراف دولية وإقليمية على إسرائيل في الملف الفلسطيني، فمن المتوقع أن تمارس إسرائيل سياسات علاقات عامة في هذا الجانب، وبخاصة أمام الاتحاد الأوروبي الذي يضغط في اتجاه إنهاء الصراع وحلّ الدولتين. ومما يرجح هذا التوجه هو نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي عززت من قوة التيار المعارض لإقامة دولة فلسطينية داخل الليكود، وتركيبة الحكومة المتوقعة، التي سوف تهمش الموضوع الفلسطيني أو تديره كصورة علاقات عامة فقط دون تقدم حقيقي في الموضوع، لأن نتنياهو يعتقد أن الموضوع الإيراني هو الموضوع الأهم في سلم أولويات الحكومة القادمة على مستوى السياسة الخارجية. وستعمل إسرائيل على المستوى الإقليمي والدولي في اتجاه تحقيق هدف واحد ومركزي، وهو منع إيران من الوصول إلى قنبلة نووية.

http://www.opoosoft.com

هوامش

١ . حول التوجهات الإسرائيلية لتعزيز تحالفاتها الدولية مع قوى صاعدة انظر الورقة البحثية المهمة في هذا الخصوص، والتي سمّاها الباحثان «نظرية الأطراف»، يوئيل غوجانسكي وغاليا ليندشتراوس، «إحياء نظرية الأطراف في السياسة الخارجية الإسرائيلية»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص:٢٥-٣٦. (بالعبرية)

٢ . المنتدى الإسرائيلي للطاقة، تصدير موارد الغاز الطبيعي من إسرائيل، القدس، أيار ٢٠١٢، ص: ٣-٤.

٣ . حسب التقرير البحثي تستطيع إسرائيل استخراج ١٤٠٠ BCM غاز طبيعي (في ذروة الاستخراج)، بينما هنالك ١٧ دولة في العالم تستطيع استخراج ٢٠٠٠ BCM غاز طبيعي.

٤ . المصدر السابق.

٥ . يوئيل فيشمان، **إرجاع الشرعية لدولة إسرائيل والصراع على الإجماع في الرأي العالم العالمي**، (القدس: المعهد المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠١٢). (بالعبرية).

٦ . انظر إلى موقع الوزارة: http://www.hasbara.gov.il/Pages/default.aspx

٧ . شاهد خطاب بنيامين نتنياهو في دورة الأمم المتحدة عام ٢٠١٢ والذي خصص معظمه للملف النووي الإيراني: http://www.youtube.com/watch?v=ZbT0a-qBLUc

٨ . شاهد خطاب بنيامين نتنياهو في دورة الأمم المتحدة عام ٢٠١١ والذي خصص معظمه للملف الفلسطيني: http://www.youtube.com/watch?v=Sxys-YOkxzo

٩ . حول الموقف الإسرائيلي راجع كتاب أصدره مركز القدس للشؤون العامة والدولة، والذي يديره مستشار نتنياهو السابق دوري غولد، وهو مركز يميني يعبر عن حقيقة الموقف الإسرائيلي من هذا الملف، راجع: مجموعة مؤلفين، **إيران: من تحدي إقليمي إلى تهديد عالمي**، (القدس: مركز القدس للشؤون العامة والدولة، ٢٠١٢). (بالعبرية).

١٠ . غيلي كوهن، «وزير الدفاع ألمح أن إسرائيل هاجمت في سورية»، **هآرتس**، ٢٠١٣/٢/٤، ص:١+٥.

١١ . استمع إلى المحاضرة على الرابط التالي:

http://www.youtube.com/watch?v=VaiXzghMQlM

١٢ . وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي في الأمم المتحدة والهزيمة الدبلوماسية الإسرائيلية المهينة هما حصيلة سياسة بنيامين نتنياهو»، **تقرير خاص** (١٣-١٢-٢٠١٢). ص:٦.

١٣ . باراك رابيد وآخرون، «لجنة في الأمم المتحدة تطلب فرض عقوبات على إسرائيل»، **هآرتس**، ٢٠١٣\٢\١، ص:٤.

١٤ . روت غبيزون، «حانت ساعة الحقيقة»، **هآرتس**، ٢،٢٠١٣/٨، ص:٢٦.

١٥ . مهند مصطفى، «العدوان على غزة ٢٠١٢: بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية»، **مجلة قضايا إسرائيلية**، كانون الثاني ٢٠١٣، ص:٦١-٧١.

١٦ . افرايم بلوم، «مصر بعد فوز محمد مرسي في الانتخابات»، **مجلة عدكان استراتيجي**، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص: ٢١. (بالعبرية).

١٧ . انظر إلى مراحل هذا التدهور وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية في المنطقة وعلى إسرائيل في: عوديد عيران (٢٠١٠). «تركيا وإسرائيل». في شلومو بروم وعنات كورتس (محرران). التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠. تل أبيب: جامعة تل أبيب. ص: ٩٣-١٠٠. (بالعبرية). وأيضا انظر بالتفصيل حول العلاقات التركية الإسرائيلية إلى: مهند مصطفى وأيمن يوسف (٢٠١٠). سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا،الهند، الصين وروسيا. رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية.

١٨ . أنظر: مارك هلر، «الثورات في العالم العربي وانعكاساتها على إسرائيل»، **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص:٧٣-٧٩. (بالعبرية).

١٩ . **ذا ماركر** ٢٠١٢/٤/٢٧، ص: ٨-٩.

٢٠ . عوديد عيران، «مستقبل اتفاقيات إسرائيل مع جيرانها»، **مجلة عدكان استراتيجي**، المجلد ١٥، العدد١، ٢٠١٢، ص:٤٠-٤١. (بالعبرية).

٢١ . شلومو بروم، **مصر بعد فوز مرسي**...، مصدر سبق ذكره، ص:٢٢-٢٣.

٢٢ . غابي سيبوني (محرر)، **العلاقات الإسرائيلية المصرية: على خلفية أحداث أمنية في شبه جزيرة سيناء**، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٢)، ص:١٨. (بالعبرية).

٢٣ . المصدر السابق، ص:١٧-١٨.

٢٤ . المصدر السابق، ص: ٨.

٢٥ . أورلي أزولاي، «إسرائيل لا تستطيع إيقاف إيران»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٢/٨/١٥، ص:٣.

٢٦ . عاموس يدلين وآخرون، «بين منطقة آمنة» وبين «منطقة ثقة»- العلاقات الإسرائيلية الأميركية في ضوء استمرار البرنامج النووي الإيراني»، **مباط عال**، العدد ٣٢٠، آذار ٢٠١٢. (بالعبرية).

٢٧ . زكي شالوم، «هل يمكن أن يحدث تغيير في موقف إدارة أوباما من عملية عسكرية إسرائيلية ضد إيران»، **مجلة مباط عال**، العدد ٣١٧، شباط، ٢٠١٢. (بالعبرية).

٢٨ . شلومو بروم وشمعون شطاين، «فوز الرئيس أوباما في الانتخابات: الانعكاسات على إسرائيل»، مجلة **مباط عال**، العدد ٣٨٤، ٢٠١٢. (بالعبرية)

٢٩ . عوديد عيران وايفان الترمان، «المواجهة بين رومني وأوباما على السياسة الخارجية»، **مجلة مباط عال**، العدد ٢٧٨، تشرين الأول ٢٠١٢. (بالعبرية).

http://www.opoosoft.com

٣٠ . عوديد عيران وايفان الترمان، «الانتخابات التمهيدية لمرشح الرئاسة الأميركية في الحزب الجمهوري: الدروس المستفادة إسرائيليًا»، **مباط عال**، العدد ٣٢٥، آذار ٢٠١٢. (بالعبرية).

٣١ . ايتمار ايخنر، «أوباما: نتنياهو جبان، يقود إسرائيل إلى الدمار»، **يديعوت احرونوت**، ٢٠١٣/١/١٦، ص:١-٢.

٣٢ . يهوناتن ليس، «نتنياهو لأوباما: فقط مواطني إسرائيل يحددون مصيرهم»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١/١٧، ص:١+٤.

٣٣ . دانييل ليفي، «الرجاء عدم الإزعاج»، **هآرتس**، ٢٠١٣/٢/٤، ص:١٣.

٣٤ . شعبة الاقتصاد، تلخيص معطيات الصادرات للعام ٢٠١٢ وتوقعات عام ٢٠١٣، المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، كانون الثاني ٢٠١٣.

٣٥ . شعبة الاقتصاد، تلخيص معطيات الصادرات للعام ٢٠١٢ وتوقعات عام ٢٠١٣، المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، كانون الثاني ٢٠١٣. المعلومات عن الواردات في العام ٢٠١٢، مأخوذة من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية: انظر الرابط:
http://www.cbs.gov.il/hodaot2013n/16_13_015maz_USD.pdf

٣٦ . باراك ربيد، «مفاوضات عبثية»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/٢٦، ص:٣.

٣٧ . وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي في الأمم المتحدة والهزيمة الدبلوماسية الإسرائيلية المهينة هما حصيلة سياسة بنيامين نتنياهو»، **تقرير خاص** (١٣-١٢-٢٠١٢). ص:٥.

٣٨ . وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي في الأمم المتحدة والهزيمة الدبلوماسية الإسرائيلية المهينة هما حصيلة سياسة بنيامين نتنياهو»، **تقرير خاص** (٢٠١٢/١٢/١٣). ص:٢.

٣٩ . باراك ربيد ونير حسون، «أسبوع بعد شكره للاتحاد الأوروبي على فرض العقوبات على إيران، ليبرمان ينفلت على اشتون». **هآرتس**، ٢٠١٢/١٠/٢١، ص: ٦.

٤٠ . المصدر السابق.

٤١ . وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي...»، مصدر سبق ذكره، ص:٢-٤.

٤٢ . شمعون شطاين، «الاتحاد الأوروبي يرسم خطًا أحمر في موضوع المستوطنات»، **مجلة مباط عال**، العدد ٣٩٤، ٢٠١٢. (بالعبرية).

٤٣ . شطاين، الاتحاد الأوروبي.... ٢٠١٢، مصدر سبق ذكره.

٤٤ . شمعون شطاين، إسرائيل والاتحاد الأوروبي: اختلاف في وجهات النظر أم حوار الصم، **مجلة مباط عال**، العدد ٣٠٥، كانون الأول ٢٠١١. (بالعبرية).

٤٥ . انظر جريدة «غلوبوس»: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000760087

٤٦ . أنظر إلى تصريح الوزير على موقع الوزارة على الرابط التالي: http://www.moital.gov.il/NR/exeres/AFE49C01-327D-473D-AABB-1BFC58A80CF1.htm

47 . http://www.akhbarboom.com/archives/27085

٤٨ . عميرة هس، «دبلوماسي أوروبي: الاتحاد الأوروبي يتوقع من إسرائيل عدم تنفيذ أوامر الهدم في مناطق «C»، «**هآرتس**»، ٢٠١٢/٨/٩. ص:٥.

٤٩ . عميرة هس، «انتفاضة التخطيط»، «**هآرتس**»، ٢٠١٢/٨/١٢. ص:٨.

٥٠ . عكيفا الدار، «على المجتمع الدولي تصعيد خطواته ضد المستوطنات»، «**هآرتس**»، ٢٠١٢/٩/٥، ص:٥.

٥١ . باراك ربيد، «مفاوضات عبثية»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/٢٦، ص:٣.

٥٢ . باراك ربيد، «وزارة الخارجية: الاتحاد الأوروبي سيحاول فرض تسوية سياسية في المنطقة»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/٢٦، ص:١.

٥٣ . باراك ربيد، «مفاوضات عبثية»، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٢/٢٦، ص:٣.

٥٤ . المصدر السابق، ص:١.

55 . http://www.mivzaklive.co.il/archives/40540

56 . http://www.inn.co.il/News/News.aspx/234315

٥٧ . عوديد عيران، «هل ستبيع إسرائيل الغاز الطبيعي للصين؟»، **مجلة مباط عال**، العدد ٣٩٣، كانون الأول ٢٠١٢. (بالعبرية).

٥٨ . دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (الجدول د٢)، أنظر إلى الرابط التالي:
http://www.cbs.gov.il/www/fr_trade/td2.htm

٥٩ . دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (الجدول د٢)، أنظر إلى الرابط التالي:
http://www.cbs.gov.il/www/fr_trade/td2.htm

٦٠ . ايتي تريلنيك، «دبلوماسي تركي: تعاون إسرائيل مع قبرص سيمنع تصدير الغاز عبر تركيا»، **ذا ماركر**، ٢٠١٣/١/٢٧، ص:١٦.

٦١ . غوجانسكي وليندشتراوس، إحياء نظرية الأطراف...، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٩.

٦٢ . أنظر التقرير الكبير عن الواردات الإسرائيلية إلى دول العالم ومنها تركيا في صفحة ٢٥:
http://www.export.gov.il/uploadfiles/05_2012/developmentstrendsisraelexportsq1-2012_2.pdf

http://www.opoosoft.com

http://www.opoosoft.com

المشهد الأمني- العسكري

فادي نحاس

مقدمة

يتناول هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم الأحداث والتحولات العربية والإقليمية التي حدثت عام ٢٠١٢ من منظور الأمن القومي الإسرائيلي. ويتمحور المشهد الأمني والاستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠١٢ في موضوعين أساسيين، هما العدوان الإسرائيلي المسمى بـ «عمود السحاب» على قطاع غزة وتداعياته الأمنية والاستراتيجية، والتحولات والتغييرات التي شهدها العالم العربي خاصة دول الطوق من منظور الأمن القومي الإسرائيلي.

يتكون التقرير من ستة أجزاء. يستعرض الجزء الأول منه مجموعة من الفرضيات الأساسية التي توجه القراءة الاستراتيجية الإسرائيلية لتداعيات الثورات العربية التي عرفت بـ «الربيع العربي». ويتطرق الجزء الثاني إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته في المنظور الإسرائيلي. أمّا الجزء الثالث، فيتطرق إلى جديد القراءة الإسرائيلية للثورة السورية وتداعياتها الاستراتيجية. يستعرض الجزء الرابع الموقف الإسرائيلي من الشأن المصري، وانعكاسات ثورة ٢٥ يناير وفوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية على العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وأبرز التحديات والمخاطر المستقبلية التي تواجه العلاقات الثنائية بين البلدين . أمّا الجزء الخامس، فيتطرق إلى تأثير الوضع الإقليمي على حالة التهدئة القائمة بين إسرائيل وحزب الله، وانعكاس الأزمة السورية على الموقف الإسرائيلي نحو حزب الله.

سيتم في الجزء السادس والأخير، استعراض أبرز مستجدات الملف النووي الإيراني في عام ٢٠١٢ ومحاولة مختصرة لاستقراء إمكانية توجيه ضربة عسكرية لإيران في عام ٢٠١٣.

http://www.opoosoft.com

الجزء الأول: القراءة الاستراتيجية لتداعيات

الثورات العربية المتتابعة من منظور الأمن القومي الإسرائيلي

أدّت الهزة التي تواجه العالم العربي وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي.

تشكل الثورات التي تشهدها المنطقة العربية محور التقرير الاستخباراتي السنوي التابع لوكالة الاستخبارات العسكرية، والتي يوكل إليها تقويم المخاطر المحيطة بإسرائيل. ويعتمد التقرير على ما تقدمه أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة: الموساد، والشاباك، والاستخبارات العسكرية «أمان»، ومركز الأبحاث السياسية لوزارة الخارجية الإسرائيلية.

وبالاستناد إلى التقارير والتقديرات، أجرت المؤسسة العسكرية عام ٢٠١٢، مراجعة وقراءة تقييميه لتداعيات الثورات العربية من منظور أمنها القومي، واعتبرت أن الهزة التي تواجه العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي، **وقالت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إن عام ٢٠١٢ شهد استمرار مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة استراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم، أن عام ٢٠١٣ يتصف بعدم اليقين في المنطقة،** وأشارت إلى سيناريو مقلق قد يأتي من سورية، إضافة إلى تعاظم التحوّلات المحتملة في العالم العربي، التي لها تأثيرات وتداعيات متنوعة. وفق هذه التقديرات، تتعامل المؤسسات السياسة والعسكرية مع المتغيرات بانضباط لافت، ما يدل على عمق إدراك حجم الحدث، وحتمية تغيير الاستراتيجية العسكرية.[٢]

يمكن تلخيص القراءة الأمنية الإسرائيلية فيما يتعلق بالربيع العربي في ثماني فرضيات مركزية:

- أولا: تؤكد التقديرات الاستخباراتية مجدداً أن الثورات العربية تجدّد نفسها وتتوالى موجة بعد موجة، حتى أنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية، خاصة الأردن والمغرب. النظام العربي ينهار وليست لديه إمكانات المواجهة في الداخل والخارج، وتدخل الدول في حالة غير مستقرة إلى حدّ الفوضى في بعضها، ويأخذ النظام الجديد شكلاً غير واضح وغير محسوم ويصعب تشخصيه راهناً. في معظم البلدان التي شهدت هذا التغيير لا زالت العملية السياسية جارية، لكنها متعثرة، حيث لم يستقر النظام على وجه محدّد ونهائي، بما في ذلك الأماكن التي جرت فيها انتخابات ديمقراطية، وشكّلت فيها حكومات شرعية.

قالت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إن عام ٢٠١٢ شهد استمرار مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة استراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات.

- ثانيًا – ترى التقديرات الاستخباراتية أن الحرب الحاليّة في سورية تشكل نموذجاً للواقع القاتم في المحيط العربي، فقد تبددت التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع

http://www.opoosoft.com

لنظام بشار الأسد، ويبدو أن طرفي النزاع قد تعادلا داخل المواجهة، التي لا حسم فيها حتى الآن، على الرغم من تزايد حدّة العنف. وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية (والغربية) متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات المتداولة هو الغرق التدريجي لسورية في الفوضى.

- ثالثًا: أن ارتفاع نسبة الأخطار الناتجة عن انتشار الفوضى وعدم الاستقرار، والفلتان الأمني في دول الجوار، وبخاصة سورية ومصر، هو أمر خطير وله أبعاد استراتيجية صعبة على إسرائيل.
- رابعًا – تضاعفت احتمالات وصول قوى إسلامية متطرفة إلى سدّة الحكم، وخلق أجندة جديدة، تنعكس في سياستها الخارجية عامة، وتجاه إسرائيل خاصة.
- خامساً – يتفق الإسرائيليون على أنه يجب وقف البرنامج النووي الإيراني، وحان وقت حسم جدلهم بخصوص فعالية تكلفة الضربة والتعجيل بها، وتأثيرها على العلاقات مع الولايات المتحدة. في عام ٢٠١٢ وصلت حدّة الجدل في إسرائيل إلى سخونة لم يعهدها المجتمع الإسرائيلي حول ما إذا كان من الأفضل شن ضربة أحادية الجانب على البرنامج النووي الإيراني المتطور، ومتى سيحدث ذلك. **وخلصت التوقعات الإسرائيلية بأنه لا بد من حرب أو صفقة للتعامل مع الملف الإيراني، علماٍ أن الاحتمالين واردان أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة بعد أن اختارت أميركا رئيسها الجديد.** [٣]

تعرض المستجدات الإقليمية، ومنها الثورات العربية، إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر. وتستمر المؤسسة الأمنية في إعادة النظر وملاءمة برنامجها العسكري وخطة تطوير قواتها المسلحة وجهوزيتها للظروف المستجدة.

- سادسًا: **تعرض المستجدات الإقليمية، ومنها الثورات العربية، إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر. وتستمر المؤسسة الأمنية في إعادة النظر وملاءمة برنامجها العسكري وخطة تطوير قواتها المسلحة وجهوزيتها للظروف المستجدة.**
- سابعًا: ترصد التقديرات الاستخباراتية زيادة ملحوظة في فعالية المنظمات الإسلامية المتطرفة خارج حدود دول الطوق، وبدأت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية توسع مجالات عملها لتشمل سيناء والسعودية وليبيا والسودان.
- ثامناً: **رغم استمرار الثورات والانتفاضات العربية وبقائها لأمد طويل على جدول صانع القرار الدولي والإقليمي، سيواصل النزاع العربي الإسرائيلي تبوء جدول الأعمال الأمني والسياسي لإسرائيل كنزاع قومي ديني وحضاري، وفي قلب هذا النزاع سيبقى الصراع مع الفلسطينيين.**
- بالمجمل، يمكن القول أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تشعر بقلق بالغ إزاء ما يجري في العالم العربي، وبخاصة في ظل ضبابية المسار المستقبلي أو التنبؤ بأهمية تداعياته

http://www.opoosoft.com

على المديين المتوسط والأبعد، وهو ما قد يهدد الأمن القومي الإسرائيلي في حال لم تحتط إسرائيل لتداعيات فشل هذه الثورات. ويمكن تلخيص القراءة الاستراتيجية العامة باستمرار حالة «الوضع الاستراتيجي القاتم في الجبهات كلّها». تشدد التقارير الاستراتيجية كلّها على عدم استقرار وضع إسرائيل الاستراتيجي، حيث ستجد إسرائيل نفسها في الأعوام المقبلة في واقع جديد شديد التعقيد. لذلك توصي مراكز البحث الأمنية بالتركيز على ما تسميه ظاهرة «انعدام اليقين»، مطالبة أخذ خطر تعزز التيارات الإسلامية بعين الاعتبار، باعتبارها القوى الأكثر ربحًا من سقوط الأنظمة الحليفة لإسرائيل.

يرى تقدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن عام ٢٠١٣ سيكون «عام الصراعات المتفجرة»، وسيكون الشرق الأوسط قابلاً للاشتعال نتيجة أربعة صراعات أساسية يمكن أن تُحسم خلال العام المقبل، وهي: الأزمة النووية الايرانية، والحرب في سورية، والصراع على السلطة في مصر، والصراع الأوسع على صورة العالم العربي، الذي يتفرع عنه عدد من الصراعات الثانوية، مثل الصراع ما بين الأنظمة القديمة والمعارضة، وبين الراديكاليين والمعتدلين.[٤]

المخابرات الإسرائيلية ما بعد الثورات العربية

عملت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٢، على مراجعة حثيثة لسلسلة إخفاقاتها في تقدير ما يجري في العالم العربي.

إن التغييرات الحاصلة في التهديدات الاستراتيجية على صعيد الثورات العربية وتقدم التكنولوجيا وسهولة الحصول عليها من قبل أطراف معادية، يجعل مهمة مواجهتها غير سهلة على جهاز استخباري إسرائيلي واحد، بل يتطلب الأمر من الأجهزة الاستخبارية العمل معًا، في ظل توقع زيادة قوة «القوى الإسلامية» في العالم والمنطقة، مقابل تراجع دور الولايات المتحدة الأميركية.

جاءت الحوادث العسكرية الأخيرة في سيناء، وانطلاقًا منها، لتشير بما لا يدع مجالاً للشك، إلى أن المشاكل التي سيواجهها الجيش الإسرائيلي فيها ليست لوجستية فقط، بل بصورة أساسية استخبارية أمنية في فهم الواقع المصري، ويبدو أن من المشاكل في حروب إسرائيل القادمة، مستوى التوقعات العالية من الجيش، بفضل التقارير الأمنية غير الدقيقة.

يمكن الإشارة إلى ثلاث مشاكل واجهت المخابرات الإسرائيلية، أدت لفشلها في تقدير

http://www.opoosoft.com

مواقف تاريخية مفصلية، مثل الثورات العربية، وتتمثل في:

١. تدفق المادة «الخام» غير الدقيقة إلى صناع القرار.
٢. توزيع المعلومات والمعطيات الاستخباراتية على محافل البحث وبعثرتها، وعدم الخروج بتقدير جيد.
٣. الترهل الإداري الذي يلعب دورًا مهمًا في عملية الإخفاق الأمني.

البيئة الاستراتيجية

أظهرت الثورات العربية الأخيرة أمام صانع السياسة الأمنية الإسرائيلية ما يمكن وصفه بـ«الميول القائمة» في البيئة الاستراتيجية، التي يجب على الاستخبارات الإسرائيلية الاستعداد لها في العقد المقبل، وتشير إلى أن بعض الظواهر العالمية والحراكات الإقليمية ستواصل تشكيل صورة العالم في السنوات المقبلة، أما سماتها الأساسية فهي:

١. مواصلة ذوبان الحدود بين الدول بوصفها حاجزًا أمام حركة المعلومات، السكان، التكنولوجيا ورأس المال في العالم.
٢. تناقص شرعية استخدام القوة العسكرية.
٣. مواصلة الاقتصاد، كما الثورة التكنولوجية وعصر المعلومات، أداء دور المحرك في تقدم العمل الأمني.
٤. تعاظم عوامل القوة المحلية في الدول ذات السلطة الضعيفة، وأمثلتها: السلطة الفلسطينية، لبنان، العراق، مصر، السودان، أفغانستان. وتشكل هذه المناطق مرتعًا للجهات المعادية لإسرائيل.
٥. الصعوبة في تحقيق الردع الإسرائيلي في هذه المناطق عبر استخدام القوة الشاملة، ما يستدعي، عمليات جراحية ضد الجهات المعادية، وهي عمليات تتطلب بداهة فعلاً استخباراتيًا محكمًا.

المخاطر الأمنية

يمكن تلخيص أهم المخاطر الأمنية على إسرائيل في العقد المقبل، في مرحلة ما بعد استقرار الأوضاع في دول «الربيع العربي»، وكما تراها الجهات الإسرائيلية، على النحو التالي:

- السلاح غير التقليدي بأنواعه المختلفة، وإمكانية وصول سلاح نووي لأيدي دول أو جهات متطرفة.

http://www.opoosoft.com

• الصواريخ على الجبهة الداخلية، خصوصًا من منظومة حزب الله، إيران والمنظمات الفلسطينية.
• الجيوش النظامية في المنطقة التي تملك أسلحة متطورة، لا سيما بعد انتخاب رؤساء لا يخفون تحفظاتهم إلى حدّ اطلاق التصريحات العدائية ضد إسرائيل، وتحديدًا مصر.
• أخطار شبه عسكرية من قبل منظمات مسلحة غير نظامية، قد تشكل لإسرائيل معضلة أمنية عسكرية ليس لها حلّ، وتحديدًا في سيناء والجولان، فضلاً عن قطاع غزة وجنوب لبنان. وهناك إمكانية لما يسمى باللغة الاستخباراتية الدارجة بـ «تقاطع المخاطر»، في ضوء أن عددًا من المخاطر القائمة في البيئة الاستراتيجية يمكن أن تتعاظم، مثل:

– سقوط أنظمة عربية، بالترافق مع خطر امتلاك سلاح نووي، على شكل الخوف القائم حاليًا إزاء إمكانية سقوط النظام السوري، والتركيز الإسرائيلي على خطورة تسرب السلاح الكيماوي.
– استعداد جهات متطرفة لتنفيذ عمليات ترهيب هائلة، بالترافق مع تسرب سلاح غير تقليدي.

ويمكن تلمس الآثار العملانية لهذه الأخطار على نظرية الأمن الإسرائيلية، وأن بعض هذه الآثار على الاستخبارات الإسرائيلية تفرض عليها القيام بالإجراءات التالية:

• شن حرب سرية في جبهة واسعة في ضوء طبيعة الأعداء، وغياب المشروعية السياسية لاستخدام القوة، فالعمل السري يسمح بتقليص مخاطر التصعيد، على الرغم من أن ذلك ليس مضمونًا.
• تنفيذ عمليات أمنية جراحية معقدة في مناطق بعيدة عن حدود إسرائيل.
• تنفيذ عمليات إحباط واسعة ضد الأعمال السرية، والمهام الاستراتيجية على الصعيد الداخلي.
• تطوير قدرات هجومية ودفاعية في «الشبكة العنكبوتية»، كموضع قتال جديد في عصر المعلومات.
• توفير معلومات دقيقة، وبكمية كبيرة، لتجسيد القدرات الأمنية للمخابرات الإسرائيلية.
• توفير معلومات لتحقيق مصالح أمنية سياسية، لردع الأعداء عن الحرب، وإحباط مشاريعهم، بالكشف عن نواياهم، أو توفير معلومات استخبارية ضد أعداء يعملون تحت ستار من السرية والخداع للأسرة الدولية.
• المساعدة في الحرب على العقول، بكشف المعلومات التي تؤثر على شرائح مختلفة، بهدف المساعدة في تحقيق أهداف أمنية، قاصدة بذلك الخداع والحرب النفسية.

http://www.opoosoft.com

الجزء الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

الأهداف العينية للعملية العسكرية ضد قطاع غزة

شنت إسرائيل يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢، الحرب على قطاع غزة في ظروف غير نموذجية من ناحيتها. والأمر لا يتعلق بالقوة المجردة، وإنما بالظروف المحددة التي تحيط أو قد تحيط باستخدام القوة ومقتضياتها. تشير حقيقة تعرض إسرائيل لما يزيد عن ٨٠٠ هجوم صاروخي من غزة خلال العام ٢٠١١، قبل بدء العملية العسكرية ضد حماس، إلى أن إسرائيل كانت تأمل في تجنب وقوع الانفجار.[٥] وتحديدًا عند بدء العدوان، كانت الانتخابات الإسرائيلية على الأبواب من ناحية، والظروف الإقليمية والدولية تنطوي على قدر من الغموض يجعل الحرب من وجهة نظر قادة إسرائيل عمومًا خطوة غير حكيمة. وتزداد حدة المفارقة حينما يتضح أن احتمالات تحقيق إنجاز واسع متدنية لأسباب كثيرة، ليس أقلها أهمية أن حكومة نتنياهو لا تحمل أي برنامج سياسي للتسوية يمكن أن يشجعه العالم ويقبله الفلسطينيون. أضف إلى ذلك، التهديدات التي توزعها حكومة نتنياهو على العالم بإلغاء اتفاقيات أوسلو إذا أصر الفلسطينيون على نيل الاعتراف بهم كدولة من الشرعية الدولية.

شنت إسرائيل يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢، الحرب على قطاع غزة في ظروف غير نموذجية من ناحيتها. والأمر لا يتعلق بالقوة المجردة، وإنما بالظروف المحددة التي تحيط أو قد تحيط باستخدام القوة ومقتضياتها.

كما يأتي العدوان، متزامنًا مع اعتزام السلطة الفلسطينية التقدم بطلب للحصول على وضع مراقب أو دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وهو ما سيعني الاعتراف بفلسطين دولة محتلة، كما سيمكن الفلسطينيين من الانضمام إلى منظمات تابعة للأمم المتحدة، في مقدمتها المحكمة الجنائية الدولية، ويمكن الاستفادة من هذا المنبر في ملاحقة الاعتداءات الإسرائيلية وإدانتها.[٦]

وكما تبين، خلال سنوات قليلة، تراكمت في غزة خبرة لإنتاج صواريخ بات مداها يزيد عن ٨٠ كيلومترًا، وتغطي ما يقرب من نصف مساحة إسرائيل، وفيها المناطق الأشد اكتظاظًا بالسكان.[٧] وعمدت إسرائيل إلى الإيحاء بأن الأمر الوحيد الباقي لمواجهة ذلك يتلخص إما في العودة لاحتلال قطاع غزة أو البحث عن ردع يوفر هدنة تأمل أن تطول. والواقع أن إسرائيل حاولت من خلال عملية «الرصاص المصبوب» قبل أربعة أعوام أن تجسد سياسة «كي الوعي» التي تعتقد أنها ستمنحها الراحة لأطول فترة ممكنة، غير أن سياسة «كي الوعي» في ٢٠٠٩–٢٠٠٨ في غزة لم تدم طويلاً. وتواصلت عملية التآكل في الردع الإسرائيلي بتدرّج من صاروخ هنا وآخر هناك إلى تفاهمات واتفاقات حول وقف النار. وكانت إسرائيل من جهة، والمقاومة من جهة أخرى، تسعيان إلى تعديل قواعد اللعبة كل لمصلحتها طوال الوقت.[٨]

بهذا، شنت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة تحت أهداف علنية محددة لا تحمل

http://www.opoosoft.com

تصوراً استراتيجياً مستقبلياً، كما برز في الأهداف التي أعلنها وزير الدفاع إيهود باراك: «تقليل إطلاق الصواريخ» و«تحسين الواقع الأمني لسكان الجنوب» و«تعزيز الردع».[٩]

باعتقادنا، لم يبحث العدوان على غزة عن تغيير في موازين القوى العسكرية بين المقاومة الفلسطينية في القطاع وإسرائيل. فالكفة راجحة من هذه الناحية لإسرائيل. إلا أن الأهداف المعلنة للعدوان، كما ذكرنا أعلاه، اقتصرت على ترميم محدود لقوة الردع.

في الظروف الراهنة، الجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي تناسبهما الآمال المتدنية التي انعكست في تحديد الغايات «المتواضعة» التي عرضها وزير الدفاع غداة بدء «عمود السحاب». فرض الواقع الميداني نفسه على حكومة نتنياهو، وفي ظل استهداف مدن كتل ابيب والقدس، وجد بنيامين نتنياهو نفسه بين واقع انتخابي وردعي يفرض عليه مزيداً من الهجمات ضد القطاع. هذا التصعيد لجأ إليه نتنياهو بدافع تعزيز الردع الإسرائيلي وتحسين موقعه الانتخابي وسط الجمهور الإسرائيلي، كما جاء وسط واقع دولي وإقليمي قد لا يحتمل انفجاراً واسعاً على جبهة القطاع مشابهاً لعملية «الرصاص المصبوب» الإسرائيلية نهاية عام ٢٠٠٨. ومن المؤكد أن الهم الأكبر الذي سيطر على نتنياهو، في ذروة الحملة الانتخابية، أن يظهر بصفة الزعيم الحازم والقادر على توفير الأمن للمواطنين الإسرائيليين.

أرادت القيادتان السياسية والعسكرية عملية عسكريه سريعة تجنباً لما حدث في عملية «عمود السحاب» التي تحولت إلى حرب استنزاف للطرفين، كما حاول الجيش، بعدما انتهى عامل المفاجأة، تدمير أهداف إضافية في غزة بهدف تقليص قدرة الفلسطينيين على إطلاق الصواريخ. إن خلايا «الجهاد» و«حماس»، تعمل وفق خطة أعدت مسبقاً وتستخدم منصات إطلاق ثابتة منصوبة فوق سطح الأرض وتحتها، ولا يحتاج المقاتلون إلى أن يكونوا بالقرب منها حتى تجري عملية الإطلاق، إذ يمكنهم القيام بذلك عن بعد. وأن هذه المنصات مخفية جداً على نحو يمكّن المقاتلين من تلقيمها مرة ثانية وثالثة وبسرعة وسرية، والابتعاد سريعاً قبل أن يتمكن الجيش والطائرات الإسرائيلية من استهدافهم، الأمر الذي دفع الجيش إلى دراسة أساليب وطرق القتال والوسائل الحديثة التي تستخدمها المنظمات الفلسطينية. ولهذا، كان من الواضح لإسرائيل أن نجاح العملية أو فشلها لا يتحدد وفقاً للنتائج الميدانية التي يحققها الجيش، بل وفق النتائج الاستراتيجية والسياسية.[١٠]

يشير التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي، الذي يبدو أن القيادة السياسية استندت إليه لدى اتخاذها قرار اغتيال أحمد الجعبري- إلى أن حماس غير معنية حقاً بمواجهة ذات وتيرة مرتفعة، تتضمن دخولاً واسعاً لألوية الجيش الإسرائيلي في أراضي القطاع

إن مصالح إسرائيل وحماس تسمح بالوصول إلى الاستنتاج بأن لا مصلحة حقيقية للطرفين حالياً في تكرار عملية «الرصاص المصبوب». يشير التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي، الذي يبدو أن القيادة السياسية استندت إليه لدى اتخاذها قرار اغتيال أحمد الجعبري- قائد كتائب القسام- إلى أن حماس غير معنية حقاً بمواجهة ذات وتيرة

http://www.opoosoft.com

مرتفعة، تتضمن دخولاً واسعاً لألوية الجيش الإسرائيلي في أراضي القطاع، وأن حماس عندما كانت تتردد بين خيار المقاومة العسكرية ضد إسرائيل، والحاجة إلى البقاء في السلطة، كانت تختار على الدوام الخيار الثاني، مرجحاً أنه إذا توافرت آلية لإنهاء سريع على نحو نسبي لجولة العنف هذه، فقد «تتعاون» لحسمها.[١١]

الأهداف غير المباشرة للعدوان على غزة

رغم اعتقادنا أن الجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي كانت تناسبهما الآمال المتدنية التي انعكست في تحديد الغايات «المتواضعة» للعملية. إلا أن إسرائيل أرادت ضمن ذلك الحصول على نتائج إضافية منها.

- **امتحان «الإسلام السياسي»**

ورد على لسان كثير من المحللين والمعلقين العسكريين الإسرائيليين، أن إسرائيل أرادت، ضمن أهدافها من غاراتها على قطاع غزة، امتحان «الإسلام السياسي» الذي بات يتصدّر سدة الحكم في عدد من البلاد العربية، أهمها مصر، التي ربطتها عبر التاريخ علاقات استثنائية بغزة، أساساً، فكيف والحكم الآن «إسلامي» على مستوى القمة في مصر، وكذلك في غزة. من دون أن ننسى أن هذا الإسلام السياسي يتولى القيادة في تونس، وشارك إلى حدّ ما في ليبيا، كما في المغرب.. إلخ.[١٢]

- **تعزيز لغة المحاور في المحيط العربي والإسلامي**

يشير الجنرال المتقاعد اودي ديكل، إلى أن الإدارة الأميركية تحاول بواسطة إسرائيل ومصر أن تستعمل التفاهم المتوقع بعد العدوان، لتعزيز «المحور السنّي» في العالم العربي في مواجهة «المحور الشيعي». إن العدو هو «إيران الشيعية»، وحزب الله والنظام السوري اللذان ترعاهما إيران. ويشتمل الحلف السنّي على مصر الإخوان المسلمين وعلى السعودية وتركيا وعلى الأردن في الهامش ودول الخليج. وهناك رغبة في زج السلطة الفلسطينية، وستضطر حماس إلى الاختيار بين إيران ومصر. وإذا كانت إيران تقدم صواريخ ومالاً، فإن مصر ستقدم حصانة من هجوم إسرائيلي، وسيادة على غزة وباباً مفتوحاً للعالم.[١٣]

دروس العدوان ونتائجه في نظر المؤسسة العسكرية

فيما يتعلق بالأهداف العلنية التي حدَّدتها القيادة السياسية الإسرائيلية للعملية، من الواضح، أن إسرائيل تعلمت من أخطائها السياسية والعسكرية التي رافقت حرب لبنان الثانية، وبخاصة فيما يتعلق بالأهداف المبالغ فيها التي سبق أن وضعتها

http://www.opoosoft.com

في عملية «الرصاص المصبوب». من هنا، فقد حددت القيادة الإسرائيلية أهدافًا قابلة للتحقيق للعدوان ٢٠١٢، مثل «تقليص عمليات إطلاق الصواريخ، وتحسين الواقع الأمني، و امكانية العمل بالقرب من الجدار دون خطر.[١٤]

لقد حققت إسرائيل عمليًا أهدافًا قصيرة الأمد للعملية التي انتهت باتفاقية الهدنة المتوقع ثباتها لفترة زمنية معينة،[١٥] غير أن هذه العملية لم تنجح في القضاء على قدرات المقاومة، ولم تؤدّ إلى المسّ جوهريًا بقدرة الفصائل على إطلاق الصواريخ، فقد تمّ إطلاق أكثر من ١٠٠٠ قذيفة صاروخية في ستة أيام، وتمّ توسيع دائرة الأهداف لتصل إلى تل أبيب والقدس.[١٦] أما لجهة الردع، فمن غير الواضح إن كانت إسرائيل رممت قدرة الردع، حيث تم خلال العدوان إطلاق مئات القذائف الصاروخية يوميًا، ويمكننا أن نضيف هنا أن إسرائيل لم «تفشل في تقدير تصميم الفصائل المقاومة» كما يدعي البعض، بل إنها كانت تدرك عدم امكانية منع إطلاق الصواريخ إلا من خلال إعادة احتلال قطاع غزة أو على الأقل القيام بعملية برية واسعة النطاق، الأمر الذي تم تفاديه.[١٧]

حققت إسرائيل عمليًا أهدافًا قصيرة الأمد للعملية التي انتهت باتفاقية الهدنة المتوقع ثباتها لفترة زمنية معينة، غير أن هذه العملية لم تنجح في القضاء على قدرات المقاومة، ولم تؤدّ إلى المسّ جوهريًا بقدرة الفصائل على إطلاق الصواريخ.

فيما يخص أداء المقاومة، برز تحسن في أداء مجموعات فصائل المقاومة في غزة وقدراتها، حيث نجحت في إطلاق الصواريخ على المدن والمستوطنات الإسرائيلية، على الرغم من عشرات الطائرات المسيرة «دون طيار» في الأجواء، والطائرات الحربية، وعمل وسائل المراقبة المتطورة، الأرضية منها والبحرية، الأمر يعود إلى الدروس التي استخلصوها من حرب غزة السابقة، ومن حزب الله خلال الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦.

يستمر الجانبان، في ظل غياب الحسم العسكري، في تمجيد الاتفاق الذي خلصت إليه الوساطة الأميركية والمصرية، متجاهلَين الواقع الميداني وما يسجله دورياً من اختراقات مستمرة تتناقلها التقارير الإعلامية بالذات من قبل إسرائيل. وفي هذا السياق تواصل إسرائيل سياسة فرض «المنطقة الأمنية الخاصة»، وهي عبارة عن شريط بعمق نصف كلم متر يمتد على طول السياج الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل.[١٨]

وفي حين تحاول إسرائيل الحفاظ على الوضع الراهن في «المنطقة الأمنية الخاصة»، فان حماس تحاول الحفاظ على الوضع الراهن في شأن التهريب والتسلح الاستراتيجي، الذي تعتبر إسرائيل تدميره الإنجاز المركزي لـ «عمود السحاب».

إسرائيل والدور المصري

تلعب مصر دور الحاضن السياسي لحكومة حماس في غزة، وأيضاً الوسيط الأمني بشأن التهدئة. وخلال العدوان، توافدت على مصر وفود فلسطينية وعربية ودولية، وأيضاً موفد إسرائيل، باعتبار أن دورها حاسم في التوصل إلى قرار التهدئة .

http://www.opoosoft.com

وتدرك مصر ما أثبتته تجارب السنوات الماضية من أن العلاقات المصرية الإسرائيلية هي في حقيقتها علاقات ثلاثية تضم أيضًا الولايات المتحدة التي تتدخل دائمًا لضمان التزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل. وعلى الرغم من أنه ليس باستطاعة الولايات المتحدة تغيير الأهداف طويلة المدى لجماعة «الإخوان المسلمين»، إلا أنها تعمل على منعها من السعي لتحقيق تلك الأهداف في أي وقت قريب. وفي المقابل، يدرك الرئيس مرسي وقادة «الإخوان المسلمين» أن الإدارة الأميركية «تتفهم» امكانية التباين والاختلاف في المواقف مع الولايات المتحدة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلا أنه لا يستطيع الاختلاف معها على أهمية الحفاظ على العلاقات بين مصر وإسرائيل، والتي ساعدت على منع نشوب حرب بين جيشين من أقوى جيوش المنطقة خلال فترة زادت عن ثلاثة عقود مضت.[١٩]

وعلاوة على ذلك، يدرك الرئيس مرسي أهمية المساعدات الاقتصادية الأميركية والأوروبية، فضلاً عن الدعم الأميركي الضروري للحصول على قرض من «صندوق النقد الدولي» بقيمة ٤,٨ مليار دولار كعامل مؤثر لضمان بقاء مرسي ضمن خطوط حمراء محددة بوضوح.[٢٠] من نافل القول، إن هذه المساعدات ليست خيرية، بل تُعد استثماراً في علاقة واشنطن مع مصر المسالمة مع جيرانها. كما أن الاستثمار في مصر التي تستغل جولة أخرى من القتال بين الإسرائيليين والفلسطينيين كعذر ومبرر لخرق التزاماتها الدولية، مثلما تود جماعة «الإخوان» أن يقوم مرسي بذلك، يعد استثماراً سيئاً للغاية.

لقد توقعت إسرائيل أن شن حرب أخرى طويلة على غزة من شأنه أن يشعل الشارع المصري، ونظراً لأن حكومة ما بعد الثورة في مصر يجب أن تكون أكثر استجابة للمشاعر الشعبية، فإن تخفيض مستوى العلاقات الإسرائيلية المصرية سيكون أمراً محتملاً، فلم يكن من المستغرب أن يستجيب الرئيس المصري إلى الغضب الشعبي في أعقاب عملية «عمود السّحاب» في غزة، وسحب السفير المصري في إسرائيل. بيد أنه في المفهوم الكبير للإيماءات الدبلوماسية، كانت تلك في الواقع خطوة صغيرة نسبياً.[٢١]

برز خلال العدوان اتجاهان متعاكسان يؤثران على الرئيس مرسي: من جهة، حثته المؤسسات الدبلوماسية والأمنية في مصر للسعي نحو التهدئة بين حماس وإسرائيل. حيث أنه خلال الأيام الثلاثة التي سبقت العدوان، كانت الأجهزة الاستخباراتية المصرية تعمل على منع التصعيد بين إسرائيل وحماس لتجنب تعرض العلاقات المصرية الإسرائيلية لمخاطر فعلية في المرحلة الراهنة.

أما الاتجاه الآخر، فقد حاولت أوساط من «لإخوان المسلمين» سحب مرسي في اتجاه تصادمي مع إسرائيل والولايات المتحدة عبر قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع

http://www.opoosoft.com

إسرائيل، لكي يمكن للحكومة المصرية أن تكون نموذجاً يحتذى به للعرب والمسلمين الذين يحافظون على العلاقات مع إسرائيل.

كذلك، منذ تسلم الرئيس مرسي زمام الحكم، غالباً ما تبنى نهجاً أكثر واقعية، كان مدعوماً من قبل رجال الأمن والدبلوماسية المحترفين في مصر، وقد تم إسناد مسؤولية سياسته تجاه إسرائيل إلى هذه المؤسسات البيروقراطية.[٢٢]

تبيّن للقيادة الإسرائيلية بعد تخوّف من ردّ فعل مصري خلال أيّ عدوان على غزة، أن مصر لم تؤدّ سوى دور الوسيط

تبيّن للقيادة الإسرائيلية بعد تخوّف من ردّ فعل مصري خلال أيّ عدوان على غزة، أن مصر لم تؤدّ سوى دور الوسيط، في وقت تعمل فيه واشنطن على ضمان بقاء مصر في لائحة الدول «المعتدلة». دور الوسيط الذي قام به الرئيس المصري هو إنجاز استراتيجي لإسرائيل، على الأقل في المرحلة الراهنة، لأنّه خلال السنة الأخيرة كان مجرد التفكير في خوض حرب في غزة، في ظلّ وجود الإخوان المسلمين في مصر، يثير القلق لدى القادة الإسرائيليين، تخوّفاً من ردّ الفعل المصري على عملية كهذه. إلا أنّ الواقع الذي أثبتته عملية «عمود السحاب» أنّ حركة «الإخوان المسلمين» لن تخرج لمساعدة حماس، وأنّها لن تكون الدرع الواقية لها، وبدلاً من أنّ تتخذ مصر خطوة عدائيّة في مقابل الهجمات الإسرائيلية على غزة، أدّت دور الوسيط بين الطرفين بدعم الرئيس الأميركي باراك أوباما في محاولة لتعزيز دور مصر كوسيط.

ان إسرائيل غير قلقة من أن تبقى مصر محور الاهتمام الإقليمي والعالمي. وهي تدرك أن الرئيس مرسي قام بالحد الأدنى المطلوب الذي يُفترض أن تقوم به حكومة عربية: استدعى سفيره في تل أبيب، دعا مجلس الأمن الدولي إلى الاجتماع ومواجهة العدوان، دعم مطلب فصائل المقاومة في غزة بعقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية، أوفد رئيس وزرائه هشام قنديل إلى قطاع غزة لتقديم الدعم السياسي والإنساني بعدما فتح معبر رفح لتوفير المساعدات الطبية والإنسانية.

ثمة معطى أساسي قد تأخذه إسرائيل في الحسبان مستقبلاً، مفاده أن العدوان على غزة هو، بالمعنى الاستراتيجي، ليس بالضرورة اعتداء على مصر في آن.

تدرك إسرائيل أن هذه الخطوات تُعتبر عادية وتقليدية. وقد طالب الفلسطينيون والمصريون وشرائح واسعة من الشعب العربي مصر باتخاذ خطوات نوعية أكثر حزماً والتزاماً بحماية الفلسطينيين، شعباً وقضية. فالعدوان على غزة، في هذه الآونة، تحدٍّ لمصر لكون غزة جزءاً من الأمن القومي المصري وامتداداً استراتيجياً له. وهو فرصة للنظام «الإخواني» الجديد في مصر، المدعوم من القوى الإسلامية الحليفة. والأهم من ذلك، لم يكن هناك أي تلميح إلى أن العدوان قد يشكل للإخوان المسلمين فرصة لتعديل بنود اتفاقات «كامب ديفيد» وأحكام معاهدة السلام مع إسرائيل.

بناء على ذلك، ثمة معطى أساسي قد تأخذه إسرائيل في الحسبان مستقبلاً، مفاده أن العدوان على غزة هو، بالمعنى الاستراتيجي، ليس بالضرورة اعتداء على مصر في آن،

http://www.opoosoft.com

انطلاقًا من عدم دعوة إسرائيل إلى وقف عدوانها على غزة بلا قيد ولا شرط تحت طائلة تجميد أحكام معاهدة السلام ومفاعيل «كامب دايفيد» تمهيداً لفك التزام مصر بها في حال تصعيد العدوان، وعدم التزام مصر بحماية منطقة الأنفاق من أية محاولة إسرائيلية لتدميرها أو إغلاقها.

الجزء الثالث: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والمتغيّرات في سورية

رأت التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، أن الحرب عام ٢٠١٢ في سورية تشكل نموذجاً للواقع الحالي، فقد تبددت التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام الرئيس بشار الأسد، ويبدو أن طرفي النزاع قد تعادلا داخل المواجهة، التي لا حسم فيها حتى الآن، على الرغم من تزايد حدّة العنف. وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الغربية والإسرائيلية متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات الإسرائيلية المتداولة يتلخص بالغرق التدريجي لسورية في الفوضى. إن إسرائيل تجد الوضع القائم حالياً في سورية يصبّ في مصلحتها، على الرغم من عدم اعترافها بذلك علناً، لأنه يتيح أولاً شطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها في الشرق الأوسط. كما يعني مباشرة اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران، وهو ما يعني امكانية إضعاف إيران في معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.[٢٣]

يتحتم على إسرائيل أن تعمل ضمن الافتراض بأن نظام الأسد في صيغته الحالية لن يبقى.

في عام ٢٠١٢، تبددت مخاوف قادة جيش الاحتلال من إقدام الجيش السوري على هجوم مباغت في الجولان، إذ بات، بحسب التقديرات الإسرائيلية، من الصعب على الجيش السوري المبادرة إلى شن هجوم تقليدي، وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن من ترميم قدرته العسكرية. بموازاة ذلك، فرض عدم الاستقرار في سورية على الجيش الإسرائيلي استعدادات عسكرية من نوع مختلف، إذ كان على الاستخبارات الإسرائيلية بجميع فروعها ملاحقة التطورات في سورية عن كثب، وبصورة خاصة ما يتعلق بمنع نقل أسلحة كيميائية إلى حزب الله أو تنظيمات المعارضة. كذلك، معرفة مصير الصواريخ بعيدة المدى، وصواريخ بر – بحر، والمنظومات المتطورة للصواريخ المضادة للطائرات.[٢٤]

يوصي التقرير الاستخباراتي لعام ٢٠١٢، بأنه على الرغم من انعدام اليقين بالنسبة لطبيعة تطورات الأحداث في سورية، فإنه يتحتم على إسرائيل أن تعمل ضمن الافتراض بأن نظام الأسد في صيغته الحالية لن يبقى[٢٥]. هناك شبه إجماع أن سقوط نظام بشار الأسد له جوانب ايجابية مع التشديد على إضعاف المحور الراديكالي بقيادة إيران، ولكن له أيضًا آثار سلبية، وسيسفر عن نشوء تحديات جديدة لإسرائيل، وبالتالي على دوائر صنع القرار في إسرائيل، على الرغم من رافعات التأثير المحدودة، أن تبدي نشاطًا

http://www.opoosoft.com

زائدًا لغرض بناء الظروف لمواصلة بلورة سياسة مبادرة، يكون في أساسها إضعاف الدعم لنظام بشار وحزب الله، منع تسريب الوسائل القتالية الاستراتيجية ومواد الحرب الكيماوية إلى جهات «متطرفة»، وردع نظام الأسد من استخدام مواد الحرب الكيماوية، وإقامة قنوات حوار مع محافل المعارضة أو القيادة البديلة، وإقامة مراكز مساعدة إنسانية في حال وصول لاجئين إلى هضبة الجولان.

تشير التقديرات الأمنية الإسرائيلية إلى أن صورة الوضع الحالية تحمل جملة من السيناريوهات المحتملة، معظمها سلبية لإسرائيل، وبعضها متداخل أو متطور بالتدريج، والسيناريوهات الأساسية، هي:

- سقوط نظام بشار الأسد وانحلال المنظومة السلطوية والجسم السياسي، ونشوب حرب أهلية وصراعات طائفية لا هوادة فيها، وفي ظل ذلك، تطهير عرقي وتحركات للسكان إلى تجمعات ومراكز نفوذ للطوائف.
- نجاح الأسد في البقاء، ولكنه يبقى ضعيفًا ويفقد شرعيته، ويبقي يسيطر بالقوة على المحور الطويل المركز، دمشق ـ حمص ـ حلب وقاطع الشاطئ، ويفقد السيطرة الناجعة على مناطق في المحيط، ومع ذلك تبقى سورية تؤدي دورها جزئيًا كدولة. نشوء منظومة سياسية مختلفة، تتشكل داخل سورية، وصعود نظام مختلف على أساس اتحاد قوى في المعارضة، وينجح في الأداء بنجاعة ويثبت الاستقرار، في ظل خلق توازنات بين الطوائف والقوى المختلفة.
- انتشار الفوضى وانعدام السيطرة، أي أن نظام بشار الأسد يسقط بينما لا يوجد نظام مركزي ناجع، سورية تصبح ميدان قتال عام لقوى متطرفة، بدعم من لاعبين خارجيين، يتنافسون الواحد مع الآخر، إيران مقابل السعودية ودول الخليج، تركيا مقابل الأكراد، الولايات المتحدة مقابل روسيا وغيرها، وفي ظل ذلك، استمرار اجتذاب محافل متطرفة من الخارج إلى سورية. التدخل الخارجي بقيادة الأسرة الدولية، في أعقاب حدث شاذ جداً في بدايته، وعمل عسكري يؤدي إلى إسقاط حكم بشار الأسد، ولاحقًا إقامة نظام جديد في عملية طويلة، تتضمن مصالحة داخلية وإصلاحات ديمقراطية.

من وجهة النظر الإسرائيلية، معظم السيناريوهات التي فُصلت أعلاه، تنطوي بداخلها على إمكانية كامنة لنشوء تحديات جديدة وتهديدات لإسرائيل، ولا سيما التخوف من تحول هضبة الجولان إلى منطقة جبهة، الأمر الذي ستستغله منظمات متطرفة ومعادية لتتحدى إسرائيل، عبر تسريب وسائل قتال استراتيجية ومواد كيماوية إلى حزب الله ومحافل متطرفة أخرى، أو من خلال مبادرة إيرانية لمهاجمة إسرائيل من خلال حزب الله أو مبعوثين آخرين.

http://www.opoosoft.com

الغارة الإسرائيلية على جمرايا

في الأدبيات العسكرية الإسرائيلية ذات الصلة بالجبهة الشمالية، يُقصد بـ«الخط الأحمر» نقل أسلحة استراتيجية «كاسرة للتوازن» من مخازن الجيش السوري إلى حزب الله. أما إعلان «منع الاجتياز»، فيعني وفق تسريبات إعلامية نقلتها بداية وكالة رويترز[٢٦] :الاستعداد الدائم لتحرك عسكري وقائي يجهض عملية النقل في مهدها أو إبان حصولها. من هنا جاءت العملية التي قامت بتنفيذها -وفق مصادر غير إسرائيلية- إسرائيل عبر طيران سلاح الجو، عند وصول الأمر إلى تخطي الخط الأحمر، وقد تم الإعلان من خلال قنوات صحافية غير مباشرة أن إسرائيل ستستأنف عملياتها العسكرية داخل الأراضي السورية في حال اجتيار الخط الأحمر من جديد.

أياّ تكن هوية الهدف الذي أغارت عليه المقاتلات الإسرائيلية وطبيعته، فإن الثابت في ما جرى أن إسرائيل نفذت اعتداء جوياً في عمق الأراضي السورية ضد هدف يتصل بقدرات المقاومة.

في الجوهر، يفترض بالهجوم الإسرائيلي، في حسابات إسرائيل، أن يسجل مجموعة نقاط مشتركة. أولى هذه النقاط اعتراض نقل الأسلحة التي حالت معادلات الردع القائمة في الماضي دون تنفيذها. ثانيتها السعي إلى تثبيت معادلات جديدة تتصل بالحدود التي من المسموح للنظام السوري أن يتعامل ضمنها مع ما لديه من أسلحة استراتيجية. ثالثتها فتح الباب أمام القول إن التهويل القائم حول فكرة التدخل الخارجي ليس واقعياً، بدليل حصول نموذج مصغّر له من دون ثمن. رابعتها مدّ المعارضة الميدانية المسلحة برافعة ضغط مستجدة على النظام السوري من خلال إشغاله بجبهة جديدة تشتت جهده، وتحول دون استجماع قواه وتركيزها في المواجهة القائمة، وكذلك إحراجه معنويًا وأخلاقيًا عبر إظهاره بمظهر المستبسل ضد شعبه، والمنكفئ أمام إسرائيل.[٢٧]

> **يُقصد بـ«الخط الأحمر» نقل أسلحة استراتيجية «كاسرة للتوازن» من مخازن الجيش السوري إلى حزب الله.**

قبيل الضربة، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أن رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، افيف كوخافي، تواجد في زيارة سرية للولايات المتحدة، للقاء عدد من كبار المسؤولين الأمنيين الأميركيين في البنتاغون، للبحث في مسائل أمنية، من بينها الأوضاع في الساحة السورية.[٢٨]

السيناريوهات الإسرائيلية المحتملة للتصرف في حال تدهور الوضع السوري

إن السيناريوهات الإسرائيلية المحتملة للتصرف في حال تدهور الوضع السوري إلى مستوى يمكّن من وقوع مخازن الأسلحة الفتاكة تحت سيطرة جهات غير واضحة، هي

http://www.opoosoft.com

سيناريوهات أعدتها الأجهزة الأمنية، ربما بمشاورة وتعاون دولي وإقليمي، باعتبار أن ثمة اجماعًا دوليًا على جدية مثل هذه التهديدات، تتشارك فيه دول من طرفي متراس الصراع السوري. هذه السيناريوهات تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل، ومن بينها الحجم الكبير للترسانة غير التقليدية وعدد مواقع تخزينها – في بعض التقديرات أكثر من ٢٠ موقعًا– وحساسية نوعية السلاح، حيث خطر تسربه وانتشاره في حال القصف والتسبب بكارثة إنسانية وبيئية.[٢٩]

تسعى إسرائيل إلى احتواء التهديد بالطرق الدبلوماسية كمقدمة الخيارات، لما لها من فرص النجاح، ولأنها تنطوي على أقل الأضرار والأثمان، وهي تستند إلى مجموعة من عوامل النجاح، فروسيا التي تدعم نظام الأسد لا تقبل إذا ما انهار نظام الأسد أن تسيطر مجموعات إسلامية على بعض هذه الأسلحة، لأن في ذلك مسؤولية روسية، وربما يشكل ذلك تهديدًا لروسيا (خطر وصوله إلى الشيشان)، كما أن إيران التي استطاعت أن تعقد صفقات مع أميركا في العراق، ربما سيكون لها مصلحة في عقد اتفاق يشمل أيضًا تأمين هذه الأسلحة. أيضاً، فإن الرئيس السوري يتمسك بهذه الأسلحة باعتبارها أحد أوراق قوته، وربما يعتمد عليها في الحصول على صفقته الأخيرة. وعليه فالعمل الدبلوماسي لاحتواء الأمر ممكن، ونسبة نجاحه كبيرة، وهو بالنسبة للغرب ولإسرائيل أفضل بكثير من التدخل العسكري.

أبدت إسرائيل عام ٢٠١٢، موقفاً أكثر وضوحاً يتلخص بضرورة رحيل نظام الأسد تخوفاً من حالة الفوضى التي قد تنجم عن استمرار الاقتتال في سورية.

بيد أن التدخل العسكري كخيار، على كل مكوناته الأمنية وبأيدٍ داخلية وخارجية متعددة الجنسيات، سيظل حاضراً باعتباره خياراً لا بدّ من الاستعداد له إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية.

بالمجمل، يتلخص التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي حول الأحداث في سورية لعام ٢٠١٢، في أن الرئيس السوري ليس من النوع الذي يقبل التنازل، وأنه على اقتناع بأن ما يفعله اليوم هو مناهضة هجمة غربية وخليجية وإسلامية ضده. ويقول التقدير أيضاً إن النواة الصلبة للنظام، أي الطائفة العلوية وكبار الضباط، لن يقبلوا مطلقاً بتنازل كهذا، لأن البديل العلوي عن الأسد حالياً غير متوفر، وكذلك لم تنجح كل المحاولات الغربية في إقناع أي قائد عسكري علوي كبير بالانشقاق.

تبدي إسرائيل عام ٢٠١٢، موقفاً أكثر وضوحاً يتلخص بضرورة رحيل نظام الأسد تخوفاً من حالة الفوضى التي قد تنجم عن استمرار الاقتتال في سورية، أضف إلى ذلك، وجود احتمال أن طبيعة النظام السياسي السوري الجديد، وما قد تفرزه الخريطة السياسية الداخلية مستقبلاً، سيخرج سورية من محورها الإقليمي، لأنه وفي حالة وصول قوى ثورية للسلطة في ظل ظروف ما بعد الأزمة، ستكون تلك القوى محاصرة بالعديد من

http://www.opoosoft.com

المشاكل الداخلية، وستأخذ وقتًا طويلاً لعلاج الآثار المجتمعية والسياسية والاقتصادية المترتبة على أحداث الثورة، ومن ثم لن تكون قادرة على الوفاء، ولمدة ليست بالقصيرة، بتعهدات المحور الذي كانت سورية الأسد أحد أضلاعه بالاشتراك مع إيران وحزب الله.

الاعتبار الأهم، بضرورة رحيل نظام الأسد سريعاً، أن المخاوف الإسرائيلية من انتشار الأسلحة السورية غير التقليدية تحديداً ووصولها لجهات تعتبرها معادية ومنفلتة هي مخاوف حقيقية وجدية وتشكل هاجساً حقيقياً، لا سيما بعد أن باتت الجبهة الداخلية الإسرائيلية في قلب المواجهة، وربما بات هذا الخطر مع استمرار تدهور الحالة السورية أكثر الحاحية وحضوراً من خطر القنبلة النووية الإيرانية لأن الأخير لا يزال ضمن الخطوط الحمراء لنظرية الأمن القومي، بينما الأول يعتبر الخطر الأهم ضمن التحديات الراهنة، ويشاركها هذه الرؤية أميركا والغرب وبعض العرب. إلا أن هذا الأمر، لا يمنع قلق إسرائيل من صرف الانتباه عن الموضوع الإيراني، حيث تتخوف وتقدر أن صرف الانتباه عن الموضوع الإيراني سيسمح لإيران بمواصلة برنامجها النووي.[٣٠]

تحث التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية، وفي كل الأحوال، ولغرض المضي قدمًا في مواجهة الأخطار والمخاوف، على القيام بأعمال فاعلة ومبادرات ذات طابع عسكري من جانب الولايات المتحدة والأسرة الدولية، ولا سيما من جانب إسرائيل.

الجزء الرابع: مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية بعد الثورة

يتفق الخبراء والمحللون الإسرائيليون حيال الأوضاع الداخلية في مصر، على ان صورة العلاقات بين البلدين غامضة ومبهمة، وستظل كذلك في المدى المنظور. فمع نجاح ثورة ٢٥ يناير، وفوز «الإخوان المسلمون» في انتخابات الرئاسة والبرلمان، إضافة إلى جملة من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية الحادة، بدأت الأوساط داخل مصر وخارجها تُولي أهمية لمناقشة مستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد ما يزيد على ثلاثة عقود على معاهدة السلام. ينصب الاهتمام المصري الشعبي والبحثي والإعلامي على تساؤل رئيسي، مفاده: ما هي المصلحة المصرية من الاستمرار في علاقات سلام مع إسرائيل واستمرار معاهدة السلام، ومقارنتها بالمصلحة من تعديل بنودها أو طلب إلغائها، وبخاصة بعد تزايد الضغط الشعبي المطالب بإعادة تقييم العلاقة مع إسرائيل، وجعل قضية العلاقات في صدارة المشهد، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وتتخوف إسرائيل من أن الديمقراطية التي سعى إليها المصريون في بلادهم قد تكون أولى أدوات هدم العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وعلى الرغم من أن الحكم العسكري تعهد بتنفيذ كافة الاتفاقيات الدولية والإقليمية مع إسرائيل، ومنها اتفاقية السلام بين

http://www.opoosoft.com

البلدين «كامب ديفيد»، إلا أن إسرائيل تخشى من حكم التيار الديني لمصر، وسعيه ربما لإلغاء اتفاقية السلام أو تغيير بنودها.

تتخوف إسرائيل بشدة من سيناريو التحول الديمقراطي في مصر، وتدرك أنها قد تكون أولى ضحايا هذا التحول الذي أدى إلى انتخاب رئيس لمصر من «الإخوان» وما يستتبعه ذلك من دعم مصري لحركة حماس في قطاع غزة، وما ستشهده الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط من تغير.

يثير مخاوف إسرائيل أيضًا تخلي مصر التي يحكمها «الإخوان المسلمون» عن دورها في محاربة الإرهاب ومكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر سيناء، لذا تتصاعد دعوات داخل إسرائيل تطالب بضرورة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي على الحدود المصرية، وإعادة احتلال محور «فيلادلفيا» الفاصل بين قطاع غزة وسيناء لضمان عدم تهريب أسلحة متطورة ومتقدمة إلى قطاع غزة وحركة حماس.

كما تتخوف إسرائيل من مستقبل العلاقات بينها وبين مصر في المجالات الزراعية، التجارية، السياحية والصناعية في ظل حكم «الإخوان» لمصر، ومستقبل امدادات الغاز الطبيعي المصري، وتعرض خطوط أنابيب الغاز الدولية للأعمال التخريبية، وقد خرجت الصحف الإسرائيلية بتقارير إخبارية، وتحليلات مستفيضة تبدي تخوفاً من توقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل، الأمر الذي سيكبدها خسائر اقتصادية وسياسية فادحة.[٣١]

يثير مخاوف إسرائيل أيضًا تخلي مصر التي يحكمها «الإخوان المسلمون» عن دورها في محاربة الإرهاب ومكافحة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر سيناء، لذا تتصاعد دعوات داخل إسرائيل تطالب بضرورة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي على الحدود المصرية.

التحديات والتخوفات الإسرائيلية المستقبلية من التطورات في مصر

القلق الإسرائيلي من جدل مصري حول معاهدة السلام (اتفاقية «كامب ديفيد»)

إن اتفاقية «كامب ديفيد» صممت للتعامل مع أوضاع ثابتة وليست متقلبة، من وجهة النظر الإسرائيلية، إلا أنه ازدادت وتيرة المخاوف الإسرائيلية مع انتخاب رئيس جديد في مصر ينتمي إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، فضلا عن تدهور الحالة الأمنية في شبه جزيرة سيناء التي تربط بين البلدين. ولكن المخاوف الإسرائيلية تنامت مؤخرًا بصورة كبيرة، بعدما طالب المصريون من مختلف ألوان الطيف السياسي بإعادة النظر في اتفاقية السلام بين البلدين، وبخاصة في ما يتعلق بالقيود التي تفرضها على الوجود العسكري المصري في سيناء. منذ تسلم الرئيس مرسي زمام الحكم غالباً ما تبنى مرسي نهجاً أكثر واقعية.[٣٢]

تلاشي سيناء كمنطقة عازلة بين إسرائيل ومصر: يتساءل كثيرون في إسرائيل عما إذا كانت الحكومة المصرية الجديدة تستغل الهجمات التي حدثت في ٥ آب ٢٠١٢، والتي قتل فيها مسلحون ملثمون ١٦ جنديًا مصريًا، ثم عبروا إلى داخل الحدود الإسرائيلية في

http://www.opoosoft.com

سيارة مدرعة محملة بالمتفجرات قبل أن يلقوا حتفهم، ذريعة لتعديل اتفاقية «كامب ديفيد» من دون المرور بالقنوات الشرعية. حيث تعاظم التخوف الإسرائيلي من دخول القوات العسكرية المصرية إلى سيناء التي من المفترض أن تبقى منزوعة من السلاح وفق الملحق العسكري للاتفاقية، على الرغم من التأكيدات والتطمينات المصرية الرسمية التي تفيد أن مصر تحترم اتفاقياتها وتلتزم بكل الأمور المتعلقة بها، وأن أي جهود لتعديل تفاصيل الاتفاقية ستأتي من خلال الطرق القانونية والمشروعة. لا تمثل الدبابات الموجودة في سيناء تهديدًا حقيقيًا لإسرائيل، إلا أن الخروقات من جانب الجيش المصري في سيناء؛ أي عدم وجود تنسيق بشأن نشر هذه الدبابات، وتواجد وحدات عسكرية محظورة من قبل الملحق العسكري المرفق باتفاقية السلام، يمثل تقويضًا محتملاً لاتفاقية السلام، التي كانت حجر الزاوية في أمن إسرائيل على مدار العقود الماضية. باعتقادنا، أن إسرائيل أدركت أن سيناء تلاشت كمنطقة عازلة بين إسرائيل ومصر، وقد تضطر إلى مراجعة موقفها وإعادة النظر في الملحق العسكري، الذي يحدد الترتيبات الأمنية والعسكرية في سيناء، لسببين أساسيين:

يتساءل كثيرون في إسرائيل عما إذا كانت الحكومة المصرية الجديدة تستغل الهجمات التي حدثت في ٥ آب ٢٠١٢، ذريعة لتعديل اتفاقية «كامب ديفيد» من دون المرور بالقنوات الشرعية.

- أولاً: الاتفاق مسؤول رئيسي عن الفراغ الأمني في سيناء. وهذا الفراغ هيأ الظروف لنشاط عصابات التهريب وشبكات قبلية وجماعات مسلحة متطرفة في سيناء، ويجب وضع تعديلات تراعي الظروف المستجدة القائمة لو أريد لهذه الاتفاقات أن تستمر.
- ثانيًا: أن مصر قد تلجأ مستقبلاً لتصدير المشاكل الأمنية لإسرائيل، من خلال قطاع غزة ورفح، وقد يمتد الأمر ليصل المرور البحري للبارجات الإسرائيلية عبر قناة السويس والحدّ منها. تبين خلال عام ٢٠١٢ أن التوترات الناجمة عن حصار غزة وعزلها قد امتدت إلى سيناء، وبلغت حدًا لم يعد معه استئناف العمليات العدائية بين مصر وإسرائيل أمرًا مستبعدًا. لهذا لا بد من مشاركة قطاع غزة في أي ترتيبات أمنية جديدة تنص عليها التعديلات المقترحة للاتفاق، وما يحدث في الآونة الأخيرة، هو أن حكومات مصر وإسرائيل وغزة تعمل على مواجهة التهديد السلفي، وسوف يؤدي التنسيق الأمني الأوسع بين الأطراف الثلاثة بدرجة كبيرة إلى ملء الفراغ في سيناء وإعادة بناء الاستقرار الأمني المفقود في منطقة حيوية ومضطربة من الشرق الأوسط.

انضمام مصر لسباق التسلح النووي– من التحديات الصعبة التي ستواجه إسرائيل من جانب مصر انضمامها لسباق التسلح النووي على الرغم من أن المصريين يعلنون مرارًا وتكرارًا أن بناء مفاعلات نووية سيكون لأغراض مدنية.[٣٣]

تزود مصر بـ«الصواريخ طويلة المدى» – إن مصر تلمح إلى تعزز قدرتها العسكرية بالتزود بـ «الصواريخ طويلة المدى»، التي تشكل عنصرًا مهمًا فى تهديدها لإسرائيل،

http://www.opoosoft.com

ولتصبح جزءًا من العقيدة العسكرية المعدة لخدمة السياسات الجديدة في عهد الرئيس مرسي.

الموقف الإسرائيلي من تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية

تخشى إسرائيل من أن يتم تطبيع العلاقة بين القاهرة وطهران، وقد بدأت هذه المخاوف بعد زيارة الرئيس محمد مرسي لإيران في ٣٠ آب ٢٠١٢ من أجل حضور قمة عدم الانحياز، وقد سبب ذلك تزايد خشية المسؤولين الإسرائيليين على علاقتهم مع مصر، التي كانت يومًا أهم علاقاتهم الإقليمية.[٣٤]

علمًا أن هذه الزيارة تأتي على خلفية مناشدة إسرائيل لجهات مختلفة، وعلى رأسها الأمين العام للأمم المتحدة بان غي مون، مقاطعة القمة، تضامنًا مع بواعث قلقها من البرنامج النووي الإيراني، وقد شكل تزامن الزيارة مع وقوع حادث دام على الحدود المصرية – الإسرائيلية مع إعلان الرئيس مرسي حضوره القمة، إضافة مزيد من التعقيدات على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل لتعريف إيران على أنها دولة مارقة بسبب برنامجها النووي.[٣٥]

القراءة الإسرائيلية لمستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل

وضعت دراسة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة تل ابيب، شارك في وضعها عدد من الخبراء والجنرالات الإسرائيليين البارزين، سلسلة من النقاط يجب على إسرائيل مراعاتها عند قراءة مستقبل العلاقة الثنائية بين إسرائيل ومصر، وهي:

١. ضرورة بلورة رؤية وطنية توافقية حول مستقبل العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وما نريد أن تكون عليه في المستقبل، في ضوء معطيات المصالح الإسرائيلية ومتطلباتها.

٢. أهمية تقييم العلاقات المصرية– الإسرائيلية من خلال تحديد ماهية هذه العلاقات، مع أخذ في الدور الأميركي في الحسبان، باعتباره عنصراً مكملاً لهذه العلاقات، والتغيرات التي شهدتها مصر، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير.

٣. أهمية تعديل معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية بما يتوافق مع المصالح الإسرائيلية، ويحافظ على أمنها القومي.

٤. المطالبة بأن تكون معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية وحدها هي محور ارتكاز العلاقات المصرية– الإسرائيلية، وإدراك أن استمرار هذه العلاقات يتوقف على هذه

http://www.opoosoft.com

المعاهدة فقط، إضافة إلى أهمية إعادة النظر في مفهوم التطبيع.

٥. أهمية الدخول في مفاوضات رسمية مع مصر من أجل إعادة النظر في ترتيبات الأمن، ومسألة إعادة انتشار القوات المصرية في سيناء، خاصة في المنطقتين (ب) و(ج).

٦. أهمية وجود قياس حقيقي للأزمات الناشئة بين البلدين، بما يحافظ على مصالح كل دولة دون تمييز لدولة عن أخرى، مع إجراء مراجعة دورية للاتفاقيات الموقعة بين الدولتين، في ظل ما تشهده العلاقات من تغيرات.

٧. على الأجهزة الأمنية في إسرائيل تقييم الوضع الراهن لمواجهة المخاطر المحتملة على المدى الطويل من جارتها الجنوبية، من خلال ممارسة الضغوط الدولية والدبلوماسية الدولية على مصر، لفرض عقوبات المستوى البعد السياسي لصد أي تهديد عسكري محتمل، وأن مصر ليست «حزب الله»، ولكن الجيش الإسرائيلي مطلوب منه التخطيط والدراسة الجيدة لمواجهة أي طارئ[٣٦].

خلاصة القول، تشير التقديرات الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، إلى أن مصر في عصر الرئيس محمد مرسي لن تكون كسابق عهدها خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وأنه لا يوجد شك في أن مصر ستغير هذا الاتجاه بشكل كبير عما كانت عليه في الماضي. وعليه، هناك اتجاهان يجب أن تسير عليهما إسرائيل خلال الفترة المقبلة لضمان مستقبلها وأمنها القومي، وهي السير بمرونة في علاقتها مع دول الجوار، وعلى رأسها مصر، وفي الوقت نفسه الاستعداد التام وإجراء المزيد من التدريبات وعمليات الدفاع، وإحباط أي نشاط معاد لإسرائيل في المرحلة المقبلة، وبخاصة فيما يتعلق بأمن الحدود مع مصر، والحفاظ على معاهدة السلام، وعدم السماح لإدخال أي تعديل في الملحق العسكري المرفق بها، لا يتناسب مع المصالح الاستراتيجية لإسرائيل.

الجزء الخامس: سلاح حزب الله حاضر ومؤثر في القرارات العسكرية الإسرائيلية

أشرنا في التقارير الاستراتيجية السابقة، إلى حالة «الردع المتبادل» بين الطرفين التي فرضت حالة من «التهدئة القسرية». الأمر الذي استمر بسبب وجود سببين أساسيين: الأول– قدرات المقاومة زادت وتطورت كثيرًا وباعترافات استخبارات إسرائيل وقادتها، حيث زاد عدد الصواريخ والقدرة التدميرية لها ودقة الإصابة، وعملت المقاومة على تطوير تكتيكات وتقنيات حربية. الثاني– عدم جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية حتى الآن لخوض الحرب، وبخاصة أنها ستتعرض في الحرب المقبلة لضغط أشد بعشرات المرات من الحرب السابقة. تجعل المعادلات الجديدة التي أطلقتها المقاومة كمعادلة الحصار البحري

http://www.opoosoft.com

أو التدمير مقابل التدمير الوضع في أي حرب مقبلة مختلفًا عن ظروف الحرب السابقة.[٣٧]

في عام ٢٠١٢، باتت استراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تتوقع ضربة سياسية قاسية جداً لحزب الله في أعقاب سقوط النظام في سورية، وتستبعد التقديرات الأمنية إمكانية قيام حزب الله بهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط على إيران. إلا أن الأوساط الإسرائيلية لا تستبعد أن يقدم حزب الله على ترسيخ سيطرته في لبنان وتعزيز موضعه الجيو- سياسي في أسرع وقت ممكن.

وتؤكد شعبة الاستخبارات أن «حزب الله» يجازف أكثر من السابق. وهو يفكر ويخطط لعمليات ضد إسرائيل، تكون تحت السقف الذي يقود إلى حرب شاملة. ومع ذلك، يقدر ضابط كبير في شعبة الاستخبارات، أن التفكير الاستراتيجي لإسرائيل وحزب الله متشابه بدرجة كبيرة. وقد خرج الطرفان من مواجهة ٢٠٠٦ باستنتاج أن من الأفضل تجنب صدام آخر، سيكون باهظ الثمن لكليهما.

«طائرة الاستطلاع» - طائرة بدون طيار

جاء تسلل طائرة من دون طيار من إنتاج إيراني، في ٦ تشرين الأول ٢٠١٢،[٣٨] أرسلها حزب الله من لبنان إلى الأراضي الإسرائيلية، ليذكر بميزان الردع المركب الذي لا يزال سارياً بين الطرفين. ولا خلاف حول أن حزب الله، بدعم إيراني هو الخصم الأشدّ تعقيداً في المنطقة الذي تواجهه إسرائيل حالياً.

تواصل المؤسسة الأمنية فرض سرية شديدة على التحقيقات في الحادث. ويبدو أن طائرة «حزب الله» لم تكن «طائرة انتحارية»، على شاكلة ثلاث طائرات «أبابيل» إيرانية من دون طيار أرسلها حزب الله في ذروة الحرب قبل ست سنوات. فمهماتها مختلفة: تصوير أهداف في إسرائيل، فحص منظومة الدفاع الجوي، وأيضاً خلق ردع معين.[٣٩] ونقل عن محافل التقدير في إسرائيل قولها إن «الهدف من طائرة الاستطلاع (التجسس) هو جمع معلومات استخبارية بصرية، لمساعدة حزب الله في جمع أهداف من أجل استهدافها في الحرب المقبلة، ومن بينها منشآت حساسة، بصواريخ أرض أرض، بعيدة المدى.[٤٠]

تعتبر عملية «الاختراق» وفق جميع المعايير العسكرية، فشلاً عسكرياً خطيراً، فبعد مكوث في الجو استمر حوالي ساعتين، عبرت الطائرة المجال الجوي الإسرائيلي لمدة نصف ساعة دون اعتراضها. تفيد المصادر ان الطائرة اتجهت من لبنان نحو قطاع غزة دون أن تلحظها أجهزة الرادار والمراقبة الإسرائيلية. ولعل الأمر أخطر من كونه تراخياً أمنياً، إنما تثبيت لوجود ثقوب داخل منظومة الدفاع الجوي.

http://www.opoosoft.com

أما وفق المفهوم السياسي والاستراتيجي فإن إسرائيل ترى أن إطلاق حزب الله لطائرة من دون طيار فوق الأجواء الإسرائيلية في جنوب إسرائيل، دليل إضافي على أن الحزب اللبناني يستعد بالفعل لإمكانية نشوب حرب مع إسرائيل. وذلك يتفق مع التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية، التي تشير إلى أن حزب الله يقف الآن على مفترق طرق، وذلك بسبب الحرب الدائرة في سورية. ففي حال تم قطع أو سدّ القناة السورية، فسيمثّل ذلك كابوساً بالنسبة إلى حزب الله، أما لجهة العامل اللبناني، فإن حزب الله يقف أيضاً على مفترق طرق، بين رغبته في أن يكون قائداً لبنانياً، وبين التزامه تجاه إيران. وأيضاً، تشير التقديرات الاستخباراتية أنه سيكون من الصعب على الأمين العام لحزب الله أن يقول لا لإيران، ومن المحتمل أن يختار طريقاً وسطاً، أي مواجهة محدودة مع إسرائيل، سواء لجهة عدد الصواريخ التي سيجري إطلاقها، أو في ما يتعلق باستمرار مدة المواجهة. مع ذلك هذا الرهان خطر جداً، ولذلك فإن الطرفين يحافظان على ضبط نفس معين منذ انتهاء الحرب في عام ٢٠٠٦.[٤١]

انعدام الاستقرار في سورية وتداعياته على وضعية حزب الله

على مدى معظم فترات العقد الماضي كان حزب الله يحظى بوضعية تتيح له حالة من الاستقرار والتحكم في قوانين اللعبة على الصعيدين الداخلي والإقليمي إلى حدّ ما. لكن بعد مرور عشرين شهراً على الانتفاضة الشعبية في سورية التي تهدد بإسقاط نظام الأسد، وضرب خطوط الإمدادات لحزب الله، وترك التنظيم محاطاً بدول غير صديقه، فإن الحزب يواجه ضغوطاً لم يسبق لها مثيل.[٤٢] ولا يخفى أن حزب الله يواجه متاعب منذ بدء الانتفاضة السورية. فبعد أن دعم الثورات ضد الحكومات الاستبدادية في تونس وليبيا ومصر والبحرين، وجد الحزب في وضع غير مريح يبرر الفظائع التي ارتكبها ويرتكبها نظام الأسد في سورية.

في ظل الأزمة السورية، وفي حالة عدم وجود مقاومة فعلية، سيواجه حزب الله متاعب من أجل الحفاظ على جهوزيته، والأهم على شرعية سلاحه كمقاومة ضمن إطار الدولة اللبنانية، الأمر الذي أصبح شعار المعارضة وقوى الوسط اللبناني.

إلا أنه على الرغم من الوضعية المعقدة لحزب الله في الظرف الراهن، تدرك إسرائيل أن التطورات والمستجدات الإقليمية لن تؤدي إلى تفكيك الحزب في أي وقت قريب، وحتى لو لم يتمكن حزب الله من إعادة التسلح، حيث يقدر بأن بحوزته حالياً ١٠٠,٠٠٠ صاروخ وقذيفة محفوظة في ترسانته، من المحتمل أن يستطيع الحزب خوض عدة حروب أخرى مع إسرائيل، كما أنه يمتلك من الوسائل ما يمكنه من تحمل خصومه الداخليين جميعهم

http://www.opoosoft.com

إلى أجل غير مسمى.[٤٣]

تشير التقارير العسكرية لعام ٢٠١٢، إلى أن التوتر السائد في الجبهة الشمالية لإسرائيل لا يقتصر فقط على احتمالات التدهور في الحدود السورية، بل أيضاً إزاء الحدود مع لبنان، حيث أن الجيش الإسرائيلي يظهر مزيداً من القوة على طول الحدود، كي يمنع حصول عمليات خطف جنود أو محاولات تسلل. وتشير التقارير إلى عدم استبعاد إمكان تسلل معاد إلى إحدى المستوطنات. كما تقدّر قيادة المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي أن نشاطات حزب الله أصبحت أكثر سرية، مع استعانة أكثر بالمدنيين في المنطقة. وأن حزب الله يقيم نقاط مراقبة على طول خط الحدود، عبر وسائل وتقنيات أكثر تطوراً، قياساً بالماضي.

تؤكد المصادر الإسرائيلية أن حزب الله بات يتمتع بقوة عسكرية هائلة، لم يسبق لها مثيل، بل هناك خوف من إمكانية تلقيه أسلحة كيميائية غير تقليدية، من المخازن والمستودعات السورية في المدى المنظور. على الرغم من كل الإجراءات والمبادرات العسكرية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي.

تؤكد المصادر الإسرائيلية أن حزب الله بات يتمتع بقوة عسكرية هائلة، لم يسبق لها مثيل، بل هناك خوف من إمكانية تلقيه أسلحة كيميائية غير تقليدية، من المخازن والمستودعات السورية في المدى المنظور. على الرغم من كل الإجراءات والمبادرات العسكرية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي.

تبذل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية جهداً مكثفاً لتهديد حزب الله بتفعيل قدراتها المفضلة (إسرائيل تفضل بوضوح الردع على الحرب). وفي الوقت ذاته، تهيئة الرأي العام العالمي لخطوات حربية، في حال الضرورة. والهدف الثاني إلزامي لأنه واضح للجميع، أن الجولة الحربية المقبلة ستدور في ظروف افتتاحية صعبة للجيش الإسرائيلي. مع تعاظم الأزمة السورية، رفعت شعبة الاستخبارات وقيادة الشمال من درجةً حالة التأهب، بسبب الخشية من عواقب انعدام الاستقرار في سورية، وما يبدو كسلوك غير متوقع لقيادة حزب الله. وتشير التقديرات الاستخباراتية في قيادة الشمال إلى أن حزب الله يعيش جواً متوتراً بسبب سورية والوضع الداخلي في لبنان ومطالب نزع سلاحه.

خلاصة الأمر، في ضوء التوترات الحالية من الصعب على إسرائيل التنبؤ كيف سيتصرف حزب الله المعروف عادة بانضباطه وتحسبه للخطوات بدقة. لهذا، وفق التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية عام ٢٠١٢، فإن سلاح حزب الله حاضر ومؤثر في القرارات العسكرية التي قد تقدم عليها الحكومة الإسرائيلية، إلى حدّ أنه لولا وجود الترسانة الصاروخية الكبيرة لدى حزب الله، لكانت إسرائيل قامت بالفعل، بمهاجمة المنشآت النووية في إيران، وبالتالي التسبّب بحرب إقليمية في المنطقة.[٤٤]

الجزء السادس: مستجدات الملف النووي الإيراني من المنظور الإسرائيلي

يمكن القول إن الحرب النفسية المشتعلة بين إيران من جهة وإسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى من أكبر الحروب الباردة في العقود الأخيرة. فمنذ عشرة

http://www.opoosoft.com

أعوام تصاعد أوارها واتخذت أشكالا شتى وأبعادًا بدون حدود، واشتركت فيها أطراف متعددة، وأصبحت لها ذيول جغرافية وسياسية متداخلة. وفي عام ٢٠١٢ وصلت حدّة الجدل في إسرائيل إلى سخونة لم يعهدها المجتمع الإسرائيلي حول ما إذا كان من الأفضل شن ضربة أحادية الجانب على البرنامج النووي الإيراني المتطور ومتى سيحدث ذلك. إلا أن هناك اجماعاً إسرائيلياً حول ضرورة وقف المشروع النووي الإيراني ولو بطرق غير سلمية. هذا ولم يشهد عام ٢٠١٢ تطورات ومستجدات جذرية على الملف النووي الإيراني لها أبعاد عسكرية واستراتيجية ذات أهمية بالغة أو عكست تحولات عينية في رؤية إسرائيل للشأن النووي الإيراني.

يمكن تلخيص مستجدات الملف النووي الايراني في عام ٢٠١٢، على النحو التالي:

أولاً: ظهرت بوادر تأثير وفعالية العقوبات الاقتصادية على إيران – على الرغم من قدرة الإيرانيين على التحايل والالتفاف على الحصار، إلا أن صادرات إيران النفطية عام ٢٠١٢ لا تتجاوز مليوني برميل يوميًا؛ أي ثلثي ما كانت تصدره قبل الحصار. كما أن المقاطعة المفروضة على القطاع المصرفي والحظر الأميركي للتعامل مع البنك المركزي الإيراني، كل ذلك أدى إلى مضاعفة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الأمر الذي أثر على سلوكيات القيادة الإيرانية التي أبدت مرونة أكثر في التجاوب على التفاوض حول ملفها النووي.

في عام ٢٠١٢ وصلت حدّة الجدل في إسرائيل إلى سخونة لم يعهدها المجتمع الإسرائيلي حول ما إذا كان من الأفضل شن ضربة أحادية الجانب على البرنامج النووي الإيراني المتطور ومتى سيحدث ذلك.

إن انضمام الولايات المتحدة إلى حليفتها إسرائيل في التهديد بين حين وآخر بمهاجمة إيران عسكرياً، لا يعدو أن يكون تعضيداً للقوة التي تتحدث عنها أميركا لتأثيرات العقوبات الاقتصادية. والأمر المؤكد أن إيران تأخذ التهديدات الأميركية والإسرائيلية والأوروبية معاً بكل جدية. لقد أظهرت إيران منذ بداية الأزمة انها تتعامل بكل جدية مع التهديدات التي تواجهها. ولكن إيران لا تبالغ في إظهار ردود أفعالها إزاء التهديدات الخارجية وأيضاً إزاء العقوبات الاقتصادية.

ثانياً: في عام ٢٠١٢ رفع إلى السطح ما يجري في إيران من نشاط متفرع لبناء قدرة هجومية ودفاعية في الحيز الافتراضي (السايبر). ووجد هذا النشاط تعبيره حتى الآن في عدد من الهجمات التي وقعت مؤخرًا على اهداف إسرائيلية. ويخيل أننا نوجد في ذروة معركة سايبر واسعة النطاق تحاول فيها إيران ضرب أهداف مختلفة، كرد على العقوبات التي تفرض عليها وهجمات السايبر التي تتعرض لها.[٤٥]

عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي رؤيته للتهديدات الاستراتيجية التي تحيط بإسرائيل،

http://www.opoosoft.com

خلال كلمة ألقاها أمام المؤتمر السنوي الخامس لمعهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب حول «التحدّيات الأمنية في القرن الحادي والعشرين»، حيث حدد أن التهديد الإيراني المباشر في عام ٢٠١٢، هو تهديد الفضاء الافتراضي للشبكة العنكبوتية المعروف بالسايبر، مؤكدا أن إسرائيل من أقوى الدول في هذا المجال.

إن حرب السايبر ضد المواقع الإلكترونية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت، تواصلت وتعاظمت، على الرغم من كل الإجراءات التي أعلنت إسرائيل أنها تتخذها للحؤول دون ذلك. حسب المصادر الإعلامية، هاجم السايبر موقع البورصة الإسرائيلية، وموقع الخطوط الجوية الإسرائيلية (العال). وأعقبه هجوم على سلسلة من البنوك. إلا أن المواقع التابعة للجيش والاستخبارات جرت حمايتها كأولوية، وتحديداً منذ خمسة عشر عامًا، وفق تصريحات مسؤول لجنة مكافحة الهجمات الإلكترونية.[٤٦]

يبدو أنه لا ينبغي المبالغة في خطورة حرب السايبر، وما حصل لا يلحق ضررًا بالبنى التحتية الأساسية لدولة إسرائيل، ولا يؤدي إلى إرباك منظومات حساسة في إسرائيل.[٤٧]

خلاصة القول، لم يشهد عام ٢٠١٢ تطورات ومستجدات جذرية على الملف النووي الإيراني لها أبعاد عسكرية واستراتيجية ذات أهمية. إلا أن تصاعد وتيرة التهديد العلني الإسرائيلي والتخوف من إمكانية إنتاج إيران للقنبلة النووية في المرحلة القريبة، والإجماع الإسرائيلي على منع ذلك، وأنه آن أوان حسم الجدل بخصوص الضربة، كل هذا يمكن أن يجعل من عام ٢٠١٣ عامًا حاسمًا فيما يتعلق بالقنبلة النووية الإيرانية، وبالتالي، ما يعني التأثير العميق على مسألة الاستقرار الأمني في السنوات المقبلة.

باعتقادنا، سيتأثر قرار إسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني بعدة عوامل، من بينها احتمالات فرض تأخيرات ذات معنى على تقدم القنبلة النووية، ورد طهران الأكثر ترجيحاً، والتأثير المحتمل على العلاقات مع واشنطن.

http://www.opoosoft.com

إجمال

ما زالت التقديرات الاستخباراتية تعتقد بأن الثورات العربية تجدّد نفسها، وأنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي، بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية، خاصة الأردن والمغرب. وترى التقديرات الاستخباراتية أن الحرب الحالية في سورية تشكل نموذجاً للواقع القاتم في المحيط العربي، حيث تعادل طَرَفا النزاع في ساحة المواجهة، وتضاءلت بذلك قدرتهما على الحسم، وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية (والغربية) متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات المتداولة تتوقع الغرق التدريجي لسورية في الفوضى.

وتتخوف المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية من أمرين: الأول- تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في خانة المجهول في المرحلة الراهنة، والثاني- أن صياغة النظام الإقليمي لن تتجاوز الشعوب. أيًا كانت النتائج فمن المرجح نشوء نظم ديمقراطية لا يمكن فيها تجاهل خيارات الشعوب، وبخاصة ثقل القوى الإسلامية الصاعدة.

على المستوى الفلسطيني، شنت إسرائيل الحرب على قطاع غزة بناء على الفرضية أن لإسرائيل وحماس مصلحة حقيقية في تكرار شكل عملية «الرصاص المصبوب» . التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي لعام ٢٠١٢، يلحظ أن القيادة السياسية استندت لدى اتخاذها قرار اغتيال أحمد الجعبري، على التقارير الاستخباراتية التي قدرت ان حماس غير معنية حقاً بمواجهة ذات وتيرة مرتفعة، تتضمن دخولاً واسعاً لألوية الجيش الإسرائيلي في أراضي القطاع، وأن حماس عندما كانت تتردد بين جدوى المقاومة العسكرية ضد إسرائيل، والحاجة إلى البقاء في السلطة، كانت تختار على الدوام الخيار الثاني، مرجحاً أنه إذا توافرت آلية لإنهاء سريع على نحو نسبي لجولة العنف هذه، فقد «تتعاون» لحسمها.

في السياق اللبناني، باتت استراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تهدف إلى منع وقوع الحرب والحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله، ومنع الأخير من الحصول على أسلحة «كاسرة للتوازن». تتوقع إسرائيل ضربة سياسية قاسية جداً لحزب الله في حال سقوط النظام في سورية، وتستبعد التقديرات الأمنية إمكانية قيام حزب الله بهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط عن إيران. إلا أن الأوساط الإسرائيلية لا تستبعد أن يقدم حزب الله على ترسيخ سيطرته في لبنان وتعزيز موضعه الجيو-سياسي فيها، في أسرع وقت ممكن.

التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، تشير إلى أن حزب الله يقف في

http://www.opoosoft.com

الفترة الحالية على مفترق طرق، وذلك بسبب الحرب الدائرة في سورية. إنه في حال تم قطع أو سدّ القناة السورية، فسيمثّل ذلك كابوساً بالنسبة إلى حزب الله، أما لجهة العامل اللبناني، فإن حزب الله يقف أيضاً على مفترق طرق، بين رغبته في أن يكون قائدًا لبنانيًا، وبين التزامه تجاه إيران. وأيضًا، تشير التقديرات الاستخباراتية أنه سيكون من الصعب على الأمين العام لحزب الله أن يقول لا لإيران، ومن المحتمل أن يختار طريقاً وسطاً، أي مواجهة محدودة مع إسرائيل، سواء لجهة عدد الصواريخ التي سيجري إطلاقها، أو في ما يتعلق باستمرار مدة المواجهة. مع ذلك، الرهان خطر جداً، ولذلك فإن الطرفين يحافظان على ضبط نفس معين منذ انتهاء الحرب في عام ٢٠٠٦.

في السياق المصري، التقديرات الأمنية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢، تشير الى أن مصر في عصر الرئيس محمد مرسي لن تكون كسابق عهدها خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وأنه لا يوجد شك في أن مصر ستغير هذا الاتجاه بشكل كبير عما كانت عليه في الماضي. وعليه، هناك اتجاهان يجب أن تسير عليهما إسرائيل خلال الفترة المقبلة لضمان مستقبلها وأمنها القومي، وهي السير بمرونة في علاقتها مع دول الجوار، وعلى رأسها مصر، وفي الوقت نفسه الاستعداد التام وإجراء المزيد من التدريبات وعمليات الدفاع ضد الأعداء، وإحباط أي نشاط معاد لإسرائيل في المرحلة المقبلة، وبخاصة فيما يتعلق بأمن الحدود مع مصر، والحفاظ على معاهدة السلام، وعدم السماح بإدخال أي تعديل في الملحق العسكري المرفق بها، لا يتناسب مع المصالح الاستراتيجية لإسرائيل.

على صعيد الملف الايراني لم يشهد عام ٢٠١٢ تطورات ومستجدات جذرية لها أبعاد عسكرية واستراتيجية ذات أهمية، لكن استمر تصاعد وتيرة التهديد العلني الإسرائيلي والتخوف من إمكانية إنتاج إيران للقنبلة النووية في المرحلة القريبة، والإجماع الإسرائيلي على أنه يجب وقف البرنامج النووي الإيراني، وأنه حان وقت حسم الجدل بخصوص تكلفة الضربة وفعاليتها والتعجيل بها وتأثيرها على العلاقات مع الولايات المتحدة، كل هذا يجعل من عام ٢٠١٣ عامًا حاسمًا فيما يتعلق بالقنبلة النووية الإيرانية، وبالتالي، سيكون تأثير ذلك عميقًا على مسألة الاستقرار الأمني في السنوات المقبلة.

باعتقادنا، سيتأثر قرار إسرائيل بتوجيه ضربة وقائية ضد البرنامج النووي الإيراني بعدة عوامل، من بينها احتمالات فرض تأخيرات ذات معنى على تقدم القنبلة النووية، ورد طهران الأكثر ترجيحاً، والتأثير المحتمل على العلاقات مع واشنطن.

http://www.opoosoft.com

الهوامش

١

2 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

3 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

4 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. Strategic Survey for Israel 2012-2013. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

٥ هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٦. http://www.haaretz.co.il

6 Eran, Oded & Sabel, Robbie. The Status of «Palestine» at the United Nations. **INSS Insight**. No 387, November 25, 2012.
Sharvit Baruch, Pnina. Israel's Response to UN Recognition of a Palestinian State. **INSS Insight**. 389, December 3, 2012

٧ في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الطيران الحربي الإسرائيلي يقوم بعمليات أو ضربات جوية عينية بشكل دائم. وأبرز العمليات عام ٢٠١٢. هي الغارة التي استهدفت منشآت اليرموك للتصنيع الحربي في ضواحي العاصمة السودانية، يوم ٢٠١٢/١٢/٢٤، حيث تم تدمير مبنيين رئيسيين في المنشآت وتصدع معها ٢١ مبنى آخر، فيما سُوّيت بالأرض ٤٠ حاوية بمحتوياتها المعدة للشحن .حسب المصادر الإسرائيلية، فإن منشآت اليرموك مخازن وقود ونفط ومستوعبات للأغراض العسكرية وللذخيرة تابعة للحرس الثوري الإيراني. ويبدو أن هدف الغارة هو إثبات قدرتها الجوية على ضرب أهداف بعيدة ١٦٠٠ كيلومتر عن قواعدها، فهذا معناه أن الطائرات قطعت مسافة أكبر من المسافة إلى منشأة التخصيب الموجودة في موقع بوردو بإيران.

أنظر: هآرتس, ٢٠١٢/١٢/٢٥. http://www.haaretz.co.il

يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/١١/١٦. http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html

8 Elran. Meir Golov. Avner. **The Campaign to Restore Israeli Deterrence The Civilian Front: Learning from Success**. In: Brom. Shlomo. (Ed). In the Aftermath of Operation Pillar of Defense. Memorandum. No. 124 December 2012. 24-33.

٩ يديعوت أحرونوت، 2012/11/15. http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html

هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٥. http://www.haaretz.co.il

10 Eiland. Giora. Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012/ 11/15.

11 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.
Elran. Meir Golov. Avner. **The Campaign to Restore Israeli Deterrence The Civilian Front: Learning from Success**. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012. 24-33.

12 Dekel. Udi. **The New Egyptian Regime and the Campaign in the Gaza Strip**. In: Brom. Shlomo. Ed. **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense. Memorandum.** No. 124 December 2012. 50-55.

١٣ السفير. ٢٠١٢/١١/١٨

14 Kam. Ephraim. **Following the Operation: The Balance between the Two Sides**. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012. 16-23.

١٥ نص اتفاق التهدئة بين «حماس» وإسرائيل الذي أعلنه وزيرا خارجية مصر والولايات المتحدة الأميركية:

أ. تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية على قطاع غزة براً، بحراً وجواً بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.

ب. تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود.

ج. فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد ٢٤ ساعة من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ.

د. يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

16 Eiland. Giora. Operation Pillar of Defense: Strategic Perspectives. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012/ 11/15.

١٧ رؤوبين بدهتسور، في صحيفة « هآرتس». ٢٠١٢/١١/١٧ . http://www.haaretz.co.il

Elran. Meir Golov. Avner. **The Campaign to Restore Israeli Deterrence The Civilian Front: Learning from Success**. In: Brom. Shlomo. (Ed). **In the Aftermath of Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124 December 2012. 24-33.

http://www.opoosoft.com

١٨ هآرتس. ٢٠١٣/١/١٣. http://www.haaretz.co.il

19 Eran. Oded. **The United States and the Middle East**. In: Brom. Shlomo. (Ed). In the Aftermath of **Operation Pillar of Defense**. Memorandum. No. 124. December 2012. 40-49.

20 Ibid. Ibid.

٢١ رون بن يشاي، يديعوت أحرونوت. 2012/12/13. http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html

٢٢ المصدر نفسه.

23 Dekel, Udi. Whither Syria? Recommendations for Israeli Policy. **INSS Insight**. 359, August 6, 2012.

24 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013

25 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013

٢٦ الموقع الالكتروني لجريدة معاريف، ٢٠١٣/١/٣٠ : http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/432/965.html (شوهد اخر مرة ٢٠١٣/٢/١٥)

٢٧ امير أورن. هآرتس. ٢٠١٢/٩/٧ . http://www.haaretz.co.il

٢٨ يوسي ميلامن. هآرتس، ٢٠١٣/١/٣٠ . http://www.haaretz.co.il

29 Dekel, Udi. Whither Syria? Recommendations for Israeli Policy. **INSS Insight**. 359, August 6, 2012. Brom, Shlomo. Syria's Chemical Weapons: A Risk Assessment. **INSS Insight**. 362, August 12, 2012.

30 Kam, E. The Axis of Evil in Action: Iranian Support for Syria. **INSS Insight**.No372, October 10, 2012.

31 Perlov, Orit and Dekel, Udi. The 100-Day Program and the «MorsiMeter»: Egyptian Discourse on the Social Networks. **INSS Insight**. 377, October 24, 2012

32 Dekel, Udi & Perlov. President Morsi and Israel-Egypt Relations: Egyptian Discourse on the Social Networks. **INSS Insight**. 357, July 25, 2012

33 Brom, Shlomo. Egypt after Morsi's Victory in the Presidential Elections Strategic Assessment, Volume 15, No. 2, July 2012.

34 Brom, Shlomo & Guzansky, Yoel. Egypt and Iran: Will the Two Walk Together?. INSS Insight.. 375, October 15, 2012

35 Brom, Shlomo. Egypt after Morsi's Victory in the Presidential Elections Strategic Assessment, Volume 15, No. 2, July 2012.

٣٦ أنظر: فادي نحاس، المشهد الأمني العسكري لعام ٢٠١١. **تقرير مدار الاستراتيجي** ٢٠١٢، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.٢٠١٢.

أنظر: فادي نحاس، المشهد الأمني العسكري لعام ٢٠١١. **تقرير مدار الاستراتيجي** ٢٠١٠، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.٢٠١١.

٣٧ هآرتس، ٢٠١٢/١٠/٦. http://www.haaretz.co.il/

٣٨ يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/١٠/٧. http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html

٣٩ المصدر نفسه.

40 Schweitzer, Yoram. Back to their Old Ways? Iran, Hizbollah, and International Terrorism. **INSS Insight**. 315, February 21, 2013.

٤١ امير اورن. هآرتس. ٢٠١٢/١١/٧.

٤٢ هآرتس. ٢٠١٢/١٠/٨.

43 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, eds. **Strategic Survey for Israel 2012-2013**. Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2013.

44 Siboni, Gabi and Kronenfeld, Sami. Iran's Cyber Warfare. **INSS Insight**.375, October 15, 2012. Tabansky, Lior. Critical Infrastructure Protection against Cyber Threats. **Military and Strategic Affairs**. Volume 3, No. 2, November, 2011.

45 Siboni, Gabi. Protecting Critical Assets and Infrastructures from Cyber Attacks. **Military and Strategic Affairs**, Volume 3, No. 1, May 2012.

46 Siboni, Gabi and Kronenfeld, Sami. Iran's Cyber Warfare. **INSS Insight**. 375, October 15, 2012

47

http://www.opoosoft.com

المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

يتابع فصل المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في هذا التقرير التطوّرات الأساسيّة في الشأن الذي كان قد أعاره جُلّ الاهتمام في تقرير العام المنصرم- حركة الاحتجاج الاجتماعي التي انطلقت في صيف ٢٠١١، والتي تميزت في أشهرها الأولى، بزخم غير مسبوق من حيث وتيرة الفعل الاحتجاجي ونمطه واتساع المشاركة الشعبية فيه، كما عُلقّت على هذه الحركة آمال هائلة وتوقّعات بأن تحقِّق مكاسب فعلية ملموسة للطبقة الوسطى والشرائح الفقيرة.

كما توقع الجمهور الإسرائيلي أن تترسخ حركة الاحتجاج، وأن تبدِّل تقاليد العمل الجماعي، وأن تؤثر في الخطاب العام، ما يجعل منها فاتحة لعهد جديد من التعامل مع السياسات النيوليبرالية التي تتّبعها الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتي كانت وراء اتساع الفوارق الاقتصادية، وزيادة عمق الفقر، وما يرافق ذلك من مظاهر انعدام الشعور بالأمان الشخصي، وبالتالي القلق تجاه المستقبل.

توقع الجمهور الإسرائيلي أن تترسخ حركة الاحتجاج، وأن تبدّل تقاليد العمل الجماعي، وأن تؤثر في الخطاب العام.

وتوّقع كثيرون في أوساط « اليسار الاجتماعيّ» الإسرائيلي، ومناصرو هذا اليسار في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديميّة، أن ينجح الاحتجاج في دفع النظام الإسرائيليّ إلى ما يُصطلح على تسميته في الخطاب العام في إسرائيل «تغيير الطريقة»، أي الانتقال إلى سياسات «دولة الرفاه»، وفي خلق ديناميكيّات اجتماعية جديدة تفضي إلى ميلاد نموذج «الإسرائيليّ الجديد»، على حدّ تعبير أحد قادة الاحتجاج في طفرته الأولى.

http://www.opoosoft.com

وبقدر ما كانت الآمال كبيرة ومتسرّعة، هكذا كانت خيبتها مع بدء السنة الثانية لحركة الاحتجاج، فسرعان ما ساد اعتقاد في صفوف الجمهور الإسرائيليّ عامة، وفي الأوساط آنفة الذكر بأن الاحتجاج قد فشل في إحراز أي تغيير حقيقيّ، سوى ما تكرّمت به حكومة إسرائيل لإجهاضه. كثرت المقالات والتحليلات التي نعت الاحتجاج، وراحت توجّه إلى قيادته سهام نقد كنا، في السنة السابقة، قد شهدنا مثلها تخرج من جعبة الأوساط الرسميّة وأصحاب الشركات والمصالح المتضررة.

بعد عرض مقتضب لأهم النجاحات التي حققتها حركة الاحتجاج، وهي نجاحات من الخطأ شطبها وكأنها لم تكن، حتى لو كان من غير الممكن بعد التنبؤ بخصوص الأثر الذي ستتركه على المستقبل، سيتناول هذا الفصل الأسباب الأساسيّة لضعف هذه الحركة وأفولها. وهو أفول جاء على خلفية أوضاع اجتماعيّة شديدة الشبه بتلك التي سادت عشيّة احتجاج صيف ٢٠١١. وفي هذا الفصل تحليل لهذه الأوضاع وعلى رأسها ثبات مؤشرات الفقر واتساع الفجوات الاجتماعيّة والضائقات الاجتماعية المختلفة، والتآكل المستمر في حجم الطبقة الوسطى ودورها في إسرائيل.

بقدر ما كانت الآمال كبيرة ومتسرّعة، هكذا كانت خيبتها مع بدء السنة الثانية لحركة الاحتجاج.

حركة الاحتجاج الاجتماعيّ في سنتها الثانية:

توقّعات متواضعة، نجاحات ضعيفة، وإخفاقات

بدأ الحديث عن أفول حركة الاحتجاج الاجتماعيّ التي شكّلت الظاهرة الاجتماعيّة الأوسع والأهم في سنة ٢٠١١ سريعًا جدًا، فور حدوث التغيير الذي كان متوقّعًا في أنماط الفعل الاحتجاجيّ، كما هو الحال في كل احتجاج طويل الأمد، إذ تدرك القيادة المثابرة صعوبة مواصلة الجمهور الواسع للمشاركة اليوميّة في أنشطة الاحتجاج والتظاهر والاعتصام، حتى لو بقي على تعاطفه وقبوله للمطالب.

بعد نحو شهرين على اعتصام الخيام في شارع روتشيلد في تل أبيب وامتداداته الفرعيّة في الجادات الرئيسية للمدن والقرى في المناطق كافة، كان من الطبيعيّ أن تباشر قيادة التيّار المركزي في حركة الاحتجاج التفكير في اتباع أساليب عمل وتنظيم ملائمة للأمد البعيد، تأخذ في الحسبان متغيرات عديدة ومختلفة وتستجيب للكثير من الردود والضغوط التي بدأت ترد من أوساط كثيرة من بين صفوف المؤيدين على اختلاف كيفية انخراطهم في الاحتجاج. كذلك، دفعت بوادر الإرهاق والإحباط البادية على الأطراف المشاركة كافة، قيادة حركة الاحتجاج إلى أسلوب عمل مختلف يتناسب مع طبيعة الاحتجاج الاجتماعيّ الذي ليس باستطاعته تحقيق مكاسب فورية ملموسة. إنها مرحلة

http://www.opoosoft.com

تعزيز الاحتجاج الجماعي والانتقال به من الرفض والمعارضة إلى مرحلة تأسيس أجهزة المجتمع المنتج، مرحلة ترجمة مجمل الضائقات الفردية والجماعية إلى حالة فعل ووعي، والانتقال إلى حالة التطور والقفز إلى الأمام والتفكير بأهداف طويلة الأمد يجب تحقيقها للتخلص من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب.

ما ظهر وكأنه خفوت بعد الانطلاقة الأولى لحركة الاحتجاج، وهو ما كان يمكن أن يعتبر عاديًا في تقييم تطوّر أنماط فعلها عامة، كما أسلفنا، ترك أثرًا سلبيًا جدًا على الجمهور المؤيِّد في الحالة الإسرائيليّة، إذ سارع هذا الجمهور، كما سارعت وسائل الإعلام والمحللون والأكاديميون إلى تعداد أسباب فشل الحركة بالكامل، وكأنها حدث عابر لم يترك أي أثر يُذكر في وعي مئات الآلاف الذين خرجوا إلى الشوارع. ويفيد استطلاع أجراه منظمو المؤتمر الاجتماعي السنوي الدوري «مؤتمر سدوروت» أن٦١ ٪ من الجمهور الإسرائيليّ يعتقدون أنّ الاحتجاج الاجتماعي قد فشل، مع أن ٤٦٪ من المستجوبين صرّحوا بأنّهم سوف يصوتون لحزب يُسهم في تحسين المجال الاجتماعي. في المقابل اعتبر ٢٧٪ من المستَطلعين أن الاحتجاج الاجتماعي هو بمثابة حالة من النجاح، ولم يحدّد الباقون موقفهم من الأمر. وعن مسببات هذا الفشل اعتبر٣٦٪ من المستجوبين أن العامل الأساسي لفشل الاحتجاج الاجتماعي هو الجمهور الإسرائيلي، ٢٧٪ قالوا أنّ الحكومة مُذنبة في ذلك الفشل، ١٩٪ اعتبروا قادة الحركة سببًا في فشلها، ٤٪ ذنّبوا وسائل الإعلام،[1] و٣٪ اعتبروا أن أرباب المال في إسرائيل بسطوتهم وقدرتهم على التأثير عبر قنوات كثيرة هم الذين كانوا وراء الفشل.[2]

سارع الجمهور، كما سارعت وسائل الإعلام والمحللون والأكاديميون إلى تعداد أسباب فشل الحركة بالكامل.

سرعة تقييم الاحتجاج كفشل، على الرغم من نجاحات ما زال تأثيرها محتمل التحقّق

يبدو أن إسرا ع الرأي العام الإسرائيلي إلى التعبير عن خيبة الأمل من حركة الاحتجاج وقياداتها حدث بتأثير أوساط مختلفة وعوامل مختلفة بعضها محليّ وبعضها عربيّ أو عالميّ. فمن جهة، سارعت الجهات الرسمية، وبعض المتحدثين باسم أحزاب الائتلاف، والناطقون باسم الشركات الكبرى، وآخرون من ذوي المصالح المتضررة إلى إشاعة مناخ يعتبر حركة الاحتجاج مرحلة عبرت، لم تحقق الكثير بسبب أساليبها وقياداتها. من جهة ثانية ما كان لهذا النعي السريع لحركة الاحتجاج أن يحظى بالقبول سوى بسبب كبر الآمال التي عُلّقت على نمط الاحتجاج غير المسبوق، واستطاعته استقطاب مئات الألوف من المؤيدين في غضون أسابيع قليلة، وتزامنه مع حركات التمرّد العربيّة التي اصطلح

يعتقد ٦١٪ من الجمهور الإسرائيليّ أنّ الاحتجاج الاجتماعي قد فشل، مع أن ٤٦٪ من المستجوبين صرّحوا بأنّهم سوف يصوتون لحزب يُسهم في تحسين المجال الاجتماعي.

http://www.opoosoft.com

على تسميتها «الربيع العربي»، والتي استطاعت أن تطيح بأنظمة قمعية، ومع موجات الاحتجاج التي اكتسحت مدنًا أوروبيّة وأميركية في الفترة نفسها. في ضوء هذا كله، جاء وقع غياب حركة الاحتجاج من الشارع كبيرًا وسلبيًا جدًا على قدر التوقّعات منها. ولعل ما عمّق الشعور بخيبة الأمل هو فشل المحاولات الخجولة لتجديد الاحتجاج بالعودة إلى الشوارع في صيف ٢٠١٢.

لا بدّ قبل الانتقال إلى شرح الإخفاقات التي تُنسب إلى حركة الاحتجاج وقيادة التيار المركزّي فيها من الإشارة إلى بعض إنجازاتها المهمة، وكنّا قد قمنا بتحليل أهم الإنجازات التي حققتها حركة الاحتجاج في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٢ عن المشهد الإسرائيلي في العام ٢٠١١، وهي إنجازات لا يمكن، حتى هذه اللحظة إهمالها أو التقليل من أهميتها، لا سيّما في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، وهيمنة خطاب الاحتجاج ومطالب الحركة على برامج الأحزاب المختلفة التي خاضت تلك الانتخابات،[٣] سواءً فازت بتمثيل أم لم تعبر نسبة الحسم،[٤] وأنماط التصويت التي وإن كان من المبكّر الحديث عنها، إلا أنه يتوقع أن تكون قد تأثرت بروح حركة الاحتجاج ومطالبها.[٥] هذا مع العلم بأن تحقّق أثر هذه الإنجازات ليس أمرًا مضمونًا ومفروغًا منه، وإنما هو منوط بمدى التزام هذه الأحزاب ببرامجها ووعودها من جهة، وبعودة حركة الاحتجاج إلى الشوارع، ولكن بقيادة مختلفة، وبتمثيل أوسع للشرائح الفقيرة التي تعيش حالة معاناة حقيقيّة، وربما بأنماط فعل مختلفة.[٦]

أبرز نجاحات حركة الاحتجاج

- انتقال المواضيع الاقتصادية والأوضاع والفجوات الاجتماعية والاقتصادية إلى رأس المواضيع على الأجندة العامة في إسرائيل، بعد أن كانت مغيبة على امتداد عقود لصالح مواضيع الأمن والسياسة الخارجية، ولعل برامج الأحزاب المختلفة في الانتخابات الأخيرة أكبر دليل على هيمنة القضايا الاجتماعية المهمة، مثل السكن والصحة والتعليم والعمل ومجابهة الفقر وغيرها، على الخطاب العام، وتبني بعض الأحزاب للشعارات والمطالب الأساسيّة لحركة الاحتجاج، أي تلك المطالب المتعلقة بمصالح الطبقة الوسطى، وليس مصالح الطبقة الدنيا والفقراء.
- اكتشاف صانعي القرار في الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال والمهن الحرة والعاملين في الإعلام والحيز العام بمجمله قوة الجمهور الغاضب وعظمته (استعاد الجمهور قوته وهو يطالب بالأجوبة وليس بالتهديدات أو الوعود، إنه يطالب بالتغيير).[٧]
- اكتشف مئات الآلاف الذين واجهوا صعوبات اقتصادية متواصلة فجأة أنّ مصاعبهم

http://www.opoosoft.com

ليست ناجمة عن فشلهم أو كسلهم كما حاولوا إقناعهم في العقد الأخير، وإنما عن سياسة اقتصادية لا تهتم بمصالحهم؛ بدأ «أثر الجمهور الذي يعي قدرته ويثق بنفسه» يُؤتي ثماره في المجتمع الإسرائيلي، فقد طرأ في أعقاب تجربة حركة الاحتجاج ازدياد واضح في عدد عمليات الاحتجاج المختلفة التي تبادر إليها مجموعات وأفراد بأساليب تتسم بالجرأة والثبات، وفي الأماكن والمجالات كافة؛ على الرغم من أن تقرير لجنة تراختنبرغ لم يأت على قدر توقعات قادة حركة الاحتجاج، ولم يحدث تغييرات فورية وجدية، إلا أن كونه تقريرًا للجنة حكومية مختصّة أحدث انقلاباً في الخطاب الاقتصادي في البلاد، فقد اعترف التقرير بغياب العدالة الاجتماعية وبشرعية حركة الاحتجاج، وأقرّ بأن النموذج الرأسمالي الإسرائيلي لا يهتم سوى بمصالح مجموعات تجارية قوية جداً، وبأصحاب الاحتكارات، رأسمالية تتحكم بها علاقات القوة والسيطرة والاستغلال الصارخ للجمهور، والتحايل على القانون وعلى الحكومة؛ فرضت حركة الاحتجاج نفسها على نقابة العمل العامّة في إسرائيل «الهستدروت»، التي اضطرت إلى تبني أجندة حركة الاحتجاج في فترة زخمها، وهو أمر من المتوقع أن يحصل مجددًا إذا عادت حركة الاحتجاج إلى ذلك الزخم، كما يتوقّع لها بعض المحللين والأنصار؛ وأخيرًا إجراء إصلاحات في بعض المجالات، مثل سياسة جباية الضرائب من أصحاب رؤوس الأموال، وتمويل التعليم الإلزامي من سن ٣ سنوات، والعمل على حلّ أزمات السكن بالمبادرة إلى بناء آلاف الشقق، والتفاوض مع الهستدروت لتحسين ظروف عمل ما يسمى في إسرائيل «عمال مقاولي العمل»، وغير ذلك من الإصلاحات التي ما زالت، حتى هذه اللحظة، بعيدة جدًا عن تلبية المطالب المرفوعة بشكل جديّ.

تقرير لجنة تراختنبرغ أحدث انقلاباً في الخطاب الاقتصادي في البلاد، فقد اعترف التقرير بغياب العدالة الاجتماعية وبشرعية حركة الاحتجاج.

بعض أبرز إخفاقات حركة الاحتجاج

- ما من شك في أن النقاش الدائر حول مواضيع الاقتصاد والمجتمع بدأ يتغلغل إلى مركز الخطاب العام في إسرائيل، وهو شرط أساسي في اتجاه إحداث تغيير في سلوك صناع القرار، لكنه شرط غير كاف. نجحت حركة الاحتجاج في إحداث هذا الأمر، ولكن التغيير في الخطاب العام غير كاف؛ إذ كان يجب رفع مستوى هذا الخطاب، وهو ما فشلت فيه حركة الاحتجاج. واصل قادة الاحتجاج تمسّكهم بجوهر الخطاب القديم، خطاب الثنائيات المتناقضة: رأسمالية مقابل اشتراكية، الخصخصة مقابل الإنفاق الحكومي على الجوانب الاجتماعيّة، يمين مقابل يسار، وهي مقابلات لا تفيد في استقطاب شرائح واسعة من الجمهور لفترات زمنية طويلة.

واصل قادة الاحتجاج تمسّكهم بجوهر الخطاب القديم، خطاب الثنائيات المتناقضة: رأسمالية مقابل اشتراكية، الخصخصة مقابل الإنفاق الحكومي على الجوانب الاجتماعيّة، يمين مقابل يسار.

هذه القولبات على شاكلة السوق الحرّة مقابل الاشتراكية، النيولبرالية مقابل

http://www.opoosoft.com

الاشتراكية الديمقراطية، الخصخصة مقابل التأميم، وغيرها لا تخدم سوى المعنيين بالنظام القائم والمستفيدين منه، فبدل التفكير في السؤال حول تحسين مستوى الخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها وقلب الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد أكثر عدالة، ما قد يقود بالضرورة إلى إصلاحات وتغييرات بنيوية تقيد سيطرة المستفيدين من النظام السائد، تحرف النقاش من قبل المعنيين إلى المواقع القديمة نفسها: الشيوعية وتدمير الاقتصاد الحرّ أو الرأسمالية الشرسة والجشعة.

حال التشبّث بخطاب التقسيمات القديم نفسه، دون النجاح في إنتاج لغة سياسية جديدة تربط بين مسألة العدالة الاجتماعية وبين النظام.

في هذا الخصوص، لكن من منطلق مختلف إلى حدّ بعيد، يعتقد العالم السياسيّ اليساريّ ليف غرينبرغ، المحاضر في جامعة بئر السبع، أن أحد أبرز مواضع فشل حركة الاحتجاج هو مواصلة تبني خطاب الثنائية المتناقضة يمين- يسار، وهو خطاب يعيق كل بحث موضوعي عميق في جميع القضايا المتعلقة بالسياسة الاجتماعيّة والاقتصاديّة المُلحّة بالنسبة للفقراء والشرائح الضعيفة، لأنّهم موزعون على طرفيّ هذا الثنائية المتعارضين، فلا يتمكنون من التوحُّد دفاعًا عن مصالحهم بسبب انتماءاتهم الحزبية والتنظيميّة. ظهر هذا في الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة حيث تفرّق هؤلاء وتباعدوا على الرغم من أن الأحزاب والتيّارات التي أيدوها كانت ترفع المطالب الاجتماعية الاقتصادية نفسها.[٨]

حال هذا التشبّث بخطاب التقسيمات القديم نفسه، دون النجاح في إنتاج لغة سياسية جديدة تربط بين مسألة العدالة الاجتماعية وبين النظام الذي يضطهد مجموعات معينة على خلفية انتمائها الطائفي، أو الديني أو القومي، وفي عدم قدرتها على رفض منطق التقسيمات الذي يُفيد سياسة «فرِّق تَسُد»، ويجعل جزءًا من الجمهور الواسع يشعر أنّ كل اللغط السياسي الذي تبناه التيّار المركزيّ في حركة الاحتجاج فاقد لأي أثر حقيقي، ولا ينجح في توحيد القوى المتضررة من السياسات والممارسات الاقتصاديّة للحكومة.[٩]

وجّه إلى قيادة حركة الاحتجاج التي انطلقت من شارع روتشيلد في صيف ٢٠١١، انتقاد حاد تمحور حول «بياض» هذه القيادة، وتسلّطها.

- وجِّه إلى قيادة حركة الاحتجاج التي انطلقت من شارع روتشيلد في صيف ٢٠١١، انتقاد حاد تمحور حول «بياض» هذه القيادة، وتسلّطها، وضعف تمثيلها للفقراء وسكان الضواحي البعيدة والمقصاة جغرافيًا واجتماعيًا، واهتمامها البالغ بمصالح الطبقة الوسطى. وهو الأمر الذي تجلى، مرارًا وتكرارًا، في اعتبار دافني ليف[١٠] وستاف شفير وآخرين من قيادة التيّار المركزيّ في الحركة من ذوي البشرة البيضاء، مقارنة بالفقراء من اليهود الشرقيين (سود البشرة مجازًا)، الذين اختاروا أن يقيموا خيامهم بعيدًا عن شارع روتشيلد.[١١]

وتفيد شهادات أدلى بها ناشطون اجتماعيون من الفقراء وضحايا ضائقة السكن،

http://www.opoosoft.com

الذين كانوا عند اندلاع حركة الاحتجاج يعيشون مع عائلاتهم في خيام نصبوها في الحدائق العامة، أنهم لم يلاقوا ترحابًا من جانب قيادة حركة الاحتجاج عندما حاولوا الانضمام إلى معسكر الخيام في شارع روتشيلد، ووضعوا خبرتهم الطويلة في الاحتجاج تحت إمرة تلك القيادة. تحدث هؤلاء عن نوعين من التعامل الرافض لهم. بعض القياديين والناشطين في شارع روتشيلد اعتبرهم متطرفين مشاكسين يتعاملون بفظاظة وعنف، ورأوا في ناشطي الأحياء الفقيرة خطرًا على طابع الاحتجاج الذي يتماشى مع التصوّر الذي أراده للاحتجاج ناشطو الطبقة الوسطى وبعض الأكاديميين اليساريين، لذلك حاولوا استبعادهم عن قيادة الاحتجاج. آخرون تعاملوا معهم من منطلق اعتبارهم مسؤولين عن فقرهم وبؤسهم، بسبب كسلهم واعتمادهم على مخصصّات الرفاه الحكوميّة وما إلى ذلك، وهي اتهامات لا تختلف عمّا يحكم منطق الأوساط الحاكمة وكبرى الشركات عند تطرّقها إلى موضوع الفوارق الاجتماعيّة في إسرائيل. تركيز حركة الاحتجاج على مصالح الطبقة الوسطى ومطالبها، دون التركيز على مطالب الطبقة الدنيا والفقراء أبعد هؤلاء عن المشاركة الفعالة في الحركة، وهو ما ساهم في عدم قدرة هذه الحركة على المثابرة، وعلى مواصلة نشاطها في الشارع، واضطرارها إلى التخلي عنه، على الرغم من أنه كان يميّزها عن كل الاحتجاجات التي سبقت. وأضاف بعض ناشطي الأحياء الفقيرة، أنّ ما يجري في روتشيلد لا يزيد عن كونه مهرجانًا كبيرًا تستهويه وسائل الإعلام، ما يجعله يختلف بشكلٍ جدي عن احتجاج الطبقات الفقيرة التي تناضل من أجل حقها في المسكن وفي مستوى معقول من الحياة الكريمة.[١٢]

> فشلت الحركة الاجتماعية في الدمج بين خطاب المساواة والعدالة الاجتماعية، وبين ضرورة اتباع سياسة تفضيل مصحِّح لحالة المجموعات التي يضطهدها النظام.

- يكمن أحد مواضع ضعف حركة الاحتجاج في عدم قدرتها على الدمج بين خطاب المساواة والعدالة الاجتماعية، وبين ضرورة اتباع سياسة تفضيل مصحِّح لحالة المجموعات التي يضطهدها النظام: الشرقيون في الضواحي البعيدة، الحريديم (اليهود المتزمتون)، العرب، الأثيوبيون، وبعض اليهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا.[١٣] يندرج هذا الانتقاد تحت انتقادات عديدة ومختلفة، وُجهّت إلى حركة الاحتجاج من اليمين ومن اليسار، تتهم قادتها بغياب خط أيديولوجيّ واضح، واعتمادهم العشوائية في العمل، ما أوقعهم في الأخطاء المصيريّة المتكرّرة.
- ثمّة من يلوم حركة الاحتجاج على أنها لم تتمكن من طرح حلول معقولة قابلة للتطبيق لمشكلة العجز في ميزانية الدولة الذي سينتج عن الاستجابة لمطالب زيادة الإنفاق الاجتماعي للحكومة وزيادة الأجور والمخصصات، والبدء بمشاريع جديدة للإسكان الشعبيّ والإسكان المتاح وتحسين مستوى الخدمات الصحيّة والتعليم وغير ذلك.[١٤]

http://www.opoosoft.com

أكثر قادة الاحتجاج وطاقم الخبراء المرافق لحركة الاحتجاج من الحديث عن ضرورة زيادة الميزانية دون الإجابة على السؤال: من أين يأتي تمويل هذه الزيادة: زيادة الضرائب؟ العجز في الميزانية؟ ولمن تعطى الميزانيات؟.

وهل يكون لزيادة الميزانيات أي تأثير على مستوى خدمات الرفاه لأمد طويل فعلاً بدون تغييرات بنيوية وإدارية، وما هي المخاطر الكامنة في زيادة الميزانيات؟ هذه كلها أسئلة غابت عن خطاب الاحتجاج، وتركت ثغرة يمكن من خلالها أن يقوم المناهضون للاحتجاج، وعلى رأسهم رئيس الحكومة ووزير ماليته، بحملة أقنعت أوساطًا لا يستهان بتأثيرها على المجتمع الإسرائيليّ وأبعدتها عن دعم حركة الاحتجاج.

- إنّ فرصة حركة الاحتجاج لا تكمن في تغيير سلوك السياسيين وصناع القرار الحاليين الذين سوف يتبدلون بالضرورة في المستقبل، وإنما في تغيير سلوك الجماهير الواسعة، إذ أنّ من صنع للمجتمع الإسرائيليّ سياسيين وصناع قرار يعملون بشكل غير مهني يرافقه تضارب في المواقف هو الجمهور غير المبالي. وإذا استفاق هذا الجمهور وتغيرّ خطابه العام سوف تتغير بالضرورة العوامل الحاثّة التي يأخذها صناع القرار بعين الاعتبار ويغيّروا سلوكهم. لن يأتي التغيير الجذري في الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة انقلاب سياسي، وإنما نتيجة تغييرات ثقافية وقيمية وسلوكية متواصلة في المجتمع الإسرائيلي. كان هذا التغيير مرجوًا من جانب حركة الاحتجاج التي قادت في البداية جمهورًا غفيرًا، لكنها أخفقت في إحداث تغيير في ذهنية الإسرائيليين ثم في سلوكهم، إذ لن يفيد صب جام الغضب على الحكومة، لأنه لن يتمكن من توحيد الشرائح المتضررة كافة، ويدفعها إلى الإسهام في التغييرات المطلوبة في الاقتصاد وفي المجتمع الإسرائيليين.

ثمّة من يقول أنّ قادة الاحتجاج اهتموا بالاحتجاج نفسه في الأساس، بدل الاهتمام بإيجاد الحلول للضائقات التي تواجه الجمهور.

- ثمّة من يقول أنّ قادة الاحتجاج اهتموا بالاحتجاج نفسه في الأساس، بدل الاهتمام بإيجاد الحلول للضائقات التي تواجه الجمهور. وهنالك من يظن أن الصراعات التي اندلعت بين قادة الاحتجاج أيضًا أثّرت سلبًا، حيث من المعروف أن حركة الاحتجاج الاجتماعي لم تكن متجانسة، لا في قيادتها ولا في قاعدتها الواسعة. كان من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في وجهات نظر الناشطين من مشارب ومواقع مختلفة، ولذلك لم يخف قادة الحركة أمر الاختلاف بينهم بل، على العكس، حاولوا استغلاله لحشد أكبر عدد من المتضامنين على اختلاف انتماءاتهم ومواقفهم. كانت بينهم فروق كبيرة في التوجّهات وفي أساليب التصرّف. ويمكن الحديث عن تيارات أساسيّة في القيادة، برزت إلى السطح في الأسابيع الأولى وتراوحت مواقفها بين اليمين وأقصى اليسار، وبين البراغماتية في الأسلوب وبين الراديكالية. التيار المركزي بين هذه التيارات

http://www.opoosoft.com

يقوده رئيس اتحاد الطلاب الجامعيين، سابقًا، وعضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب العمل حاليًا، إيتسك شمولي، الذي تميّز عن القائدتين الأساسيتين اللتين ارتبطت الاحتجاجات باسميهما– دافني ليف وستاف شفير– بأنّه كان براغماتيًا في تعامله، وأيّد التفاوض مع الحكومة كأفضل أسلوب وأقصر طريق إلى تحقيق المكاسب، كما أنه لم يرفض تقرير لجنة تراختنبرغ جملة وتفصيلاً، كما فعلت ليف وشفير منذ بداية تعيين نتنياهو للجنة للعمل على تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن العادي. وكما القيادة في المقر المركزيّ لقيادة حركة الاحتجاج في شارع روتشيلد، في تل أبيب، هكذا انقسمت الفروع البعيدة في المدن بين براغماتي وراديكالي، وبين مؤيد ورافض لقائمة توصيات تراختنبرغ.[١٥] تحوّل هذا الاختلاف إلى عامل يؤثر سلبًا عندما بدأ يتحول إلى ما يشبه الانقسام داخل الحركة، ويبدو أمام الرأي العام مظهرًا للتفتّت.

ويبدو أن الخلافات في قيادة حركة الاحتجاج ستأخذ منحى أكثر حدة في المحاولات القادمة لإحياء الاحتجاجات، كما يتوقّع البعض، فقد شهدت الفعاليات القليلة التي نُظّمت في صيف هذا العام– في الأسبوع الأول من شهر آب– انقسامات حادة بين التنظيمات والمجموعات المشاركة، ففي اليوم نفسه، نُظم في تل أبيب نشاطان احتجاجيان، رفض المشاركون فيهما أن يتوحدوا في اعتصام واحد، على الرغم من أنهم انتموا في الماضي إلى معسكر الخيام في روتشيلد. أخذ الاعتصام الأول، وهو الأكبر، شكل اعتصامات الصيف الماضي من حيث كثرة الخطابات ووصلات الغناء. وكانت أبرز التنظيمات المشاركة فيه حزب «يوجد مستقبل» الذي يرأسه يائير لبيد، وهو حزب دخيل على قيادة حركة الاحتجاج، وحركة «الأغبياء» التي تدعو إلى إلزام الجميع وبضمنهم العرب واليهود المتزمتين دينيًا (الحريديم) بالخدمة العسكرية، وهما حركتان لم يكن لهما ضلع في نضال حركة الاحتجاج، حاولتا ركوب موجة الاحتجاج ضد الفقر وأسعار البيوت وارتفاع غلاء المعيشة، لكي تخدما مصالحهما الضيّقة، إمّا الانتخابيّة (في حالة لبيد)، أو اعتبار الحريديم والعرب عبئًا على الدولة والمجتمع. كان رفع شعارات وأعلام هاتين الحركتين فوق رؤوس جمهور المعتصمين سببًا لانسحاب عدد من منظمات وشخصيات حركة الاحتجاج الأساسية.

اعتصم في الوقت نفسه، وفي مكان لا يبعد كثيرًا، ناشطون آخرون وقضوا ليلتهم في العراء، دون خطابات وغناء، احتجاجًا على التضييقات الاقتصادية الجديدة التي فرضتها الحكومة في حينه، دون السماح لأي حزب سياسي باستغلال فعاليات حركة الاحتجاج.

ويبدو أنّ الانقسام لم ينبع من خلافات تنظيمية أو نزاع حول الظهور واحتكار المبادرة، وإنما من خلاف ايديولوجي عميق، ربما هو الخلاف نفسه الذي ميّز العلاقة بين شمولي

http://www.opoosoft.com

وقادة الاحتجاج الأكثر راديكالية.

قد يكون أحد أسباب ضعف حركة الاحتجاج الاجتماعي وتفتُّتها هو الازدياد الكبير في عدد المطالب التي وجهتها، في نهاية المطاف للحكومة، على الرغم من انطلاقها من ضائقة السكن وإيجارات الشُقق، فبدل التركيز على موضوع السكن والصعوبات المتعلقة، لا سيّما بالنسبة للطبقتين الفقيرة والوسطى، توزّعت جهود الاحتجاج على قضايا كثيرة أخرى غير ملحّة، بالدرجة نفسها، أنهكت الاحتجاج وأضعفته.

تراجعت حركة الاحتجاج الاجتماعي من الشارع، حتى أشرفت على الغياب الكامل.

الحالة الاجتماعيّة الاقتصاديّة، هل من تغيير؟

تراجعت حركة الاحتجاج الاجتماعي من الشارع، حتى أشرفت على الغياب الكامل، على الرغم من أنّ مطالبها الأساسية لم تتحقق بشكلٍ يُرضي جمهور المحتجين، أو يُرضي جزءًا أساسيًا منهم. لم تقل نسب الفقر أبدًا، بل زاد عدد العائلات الفقيرة، وحدث تراجع في حجم الطبقة الوسطى وحصتها من الناتج القوميّ، ما يعني زيادة الفوارق الاجتماعية اتساعًا وعمقًا. بقيت الأوضاع الاجتماعية، وعلى رأسها ضائقة السكن والتكاليف الباهظة لشراء أو استئجار البيوت كما كانت في الماضي تقريبًا، وشهدت بعض الجوانب الاجتماعيّة تدهورًا منذ صيف ٢٠١١، فقد واصلت أسعار الشقق ارتفاعها إضافة إلى ارتفاع أسعار الماء والكهرباء والكثير من السلع الأساسية، ناهيك عن غيرها. لم يلاحظ في المُقابل تغيير جدي في الأجور لدى غالبية شرائح المجتمع الإسرائيلي.

فيما يلي سوف نستعرض ظاهرة الفقر في إسرائيل، وبعض الضائقات الاجتماعيّة الأخرى، ثم نحاول رصد التراجع في حجم الطبقة الوسطى ودورها، ونعود بعد ذلك إلى أضعف شرائح المجتمع الإسرائيلي وأكثرها فقرًا ومعاناة وإقصاءً.

عن الفقر وضائقات أخرى في إسرائيل ٢٠١٢

ارتفعت في السنوات العشر الأخيرة مستويات الفقر واتسعت الفوارق الاجتماعيّة حتى وصلت إلى درجات عالية.

كان دوام الفقر وتزايد الفجوات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي بين العوامل التي دفع تراكمها إلى اندلاع حركة الاحتجاج الاجتماعي في الصيف الماضي، ففي السنوات العشر الأخيرة ارتفعت مستويات الفقر واتسعت الفوارق الاجتماعيّة حتى وصلت إلى درجات عالية، لم يطرأ عليها أي تراجع منذ بداية سنوات الألفين، حتى بدا الفقر أمرًا متجذرًا راسخًا، أو حتى قدرًا محتومًا للشرائح الفقيرة عامة.

في الحاضر، تتطلب مواجهة مشكلة الفقر المستشرية في المجتمع الإسرائيلي خطة شاملة متكافلة الجهود، طويلة الأمد، تعتمد منظومات متعددة من الأدوات. وعلى الرغم

http://www.opoosoft.com

من أنّ بعض الخطوات الناجعة والمهمة اتخذت في الآونة الأخيرة – على سبيل المثال فرض قانون صناديق التقاعد الإلزامي، والمزيد من الرقابة والتشدُّد في فرض قوانين العمل وغيرها وتطبيقها – إلا أنّ هذا غير كافٍ من أجل إحداث جدي ودائم في الوضع الاجتماعيّ.

أحد التحديات الجدية التي تقف أمام المجتمع اليوم هي تحسين ظروف عمل العاملين الذين يتلقون أجورًا منخفضة، حيث أنه من المعروف أنّ قانون الحدّ الأدنى للأجور لا يطبّق بشكلٍ كامل.

كيف يُعرّف الفقر في اسرائيل؟

ما هو المعنى الفعلي للفقر وكيف يُقاس؟ ثمة توجهات أساسية مختلفة لقياس الفقر وتعريفه، يحدد كل منها أسلوب التعامل مع هذه الضائقة وطريقة معالجتها. يُعتمد في إسرائيل، توجهان أساسيان للتعامل مع الظاهرة وتبيان الضائقة، الأول هو التوجه النسبي المتبع في أغلب دول العالم للقياس وتحديد خط الفقر الذي يختلف من بلد إلى آخر. والفقر، حسب هذا التوجه، ظاهرة نسبية يتم قياسها نسبة إلى الحالة الاقتصادية والمعطيات الخاصة بكل مجتمع.ُتعتبر العائلة فقيرة، حسب هذا التوجه، إذا كانت تعيش حياة يقل مستواها، على نحو جدي، عن مستوى الحياة السائد في المجتمع. وخط الفقر، حسب هذا التوجه، هو مقياس اجتماعي اقتصادي يحدد حسب دخل الفرد في الأسرة، ويأخذ في الحسبان معدلات الدخل في الدولة المعنية، ولذلك فهو خط متغيّر من دولة إلى أخرى، ولا يدل بالضرورة على ضائقة ملحة تتمثل في عدم القدرة على اقتناء الحاجيات الأساسية، على الرغم من ذلك، يبقى مقياس خط الفقر مهمًا لأنه يدل على الفجوات الطبقية (الاقتصادية – الاجتماعية) في كل مجتمع، ويوجِّه صناع القرار إلى ضرورة تقليص الفجوات تفاديًا للشعور بالاضطهاد النسبي لدى الطبقات الأضعف في المجتمع.

أما التوجه الثاني لتناول ظاهرة الفقر فهو التوجُّه المطلق الذي يُعرِّف العائلة فقيرة، عندما لا يكون في مقدورها شراء سلة منتجات أساسية تحتاجها كشرط أساسي لتحافظ على وجودها اليومي.

ويقيس التوجه المطلق إمكانية الانسان في أن يعيش حياة ذات مستوى أساسي بسيط فقط بغض النظر عن مستوى الحياة السائد في المجتمع.[١٦]

أما مقياس خط الفقر المعتمد فهو الدخل الذي يساوي ٥٠٪ من متوسط الدخل الشاغر للعائلة، (ويعني متوسط الدخل الشاغر للعائلة الدخل من العمل والعقارات والأرباح المالية بعد خصم الضرائب المباشرة، وإضافة دفعات التحويل) الذي يتقاضى نصف العائلات

http://www.opoosoft.com

ما يضاهيه أو يزيد عنه ويتقاضى نصف العائلات أقل منه. وهذا ما يجعل خط الفقر متغيرًا ومتأثرًا من مستويات الدخل في الدولة.

جدول ١ – خط الفقر حسب عدد أفراد العائلة، ٢٠١١

عدد الأفراد في العائلة	شيكل في الشهر	الزيادة الهامشية بالشيكل
١	٢٥٠١	–
٢	٤٠٠١	١٥٠٠
٣	٥٣٠١	١٨٠٠
٤	٦٤٠١	١١٠٠
٥	٧٥٠٢	١١٠٠
٦	٨٥٠٢	١٠٠٠
٧	٩٥٠٢	١٠٠٠
٨	١٠٤٠٢	٩٠٠
٩	١١٢٠٢	٨٠٠

المصدر: مؤشرات الفقر والفجوات الاجتماعية ٢٠١١– تقرير سنوي ، ص. ٨

أورد تقرير الفقر السنويّ الأخير الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني أنّ في إسرائيل ٤٤٢,٢٠٠ عائلة فقيرة تتركب من نحو ١,٨٣٨,٦٠٠ نسمة، منهم ٨٦٠,٩٠٠ من الأولاد،[١٧] ما يعني أنّ حوالي ٦٤٠٠٠ شخص جديد أو نحو ٨٩٠٠ عائلة، انضموا إلى جمهور الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، في السنة الأخيرة.[١٨]

الفقر في السنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ (بالأعداد)

		قبل دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	بعد دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة
٢٠١١			
	عائلات	٧٢٨,٠٠٠	٤٤٢,٢٠٠
	أفراد	٢,٤٩٩,١٠٠	١,٨٣٨,٦٠٠
	أطفال	١٠١٤,٦٠٠	٨٦٠,٩٠٠
٢٠١٠			
	عائلات	٧١٢,٣٠٠	٤٣٣,٣٠٠
	أفراد	٢,٣٨٣,٨٠٠	١,٧٧٣,٤٠٠
	أطفال	٩٥٨,٥٠٠	٨٣٧,٩٠٠

المصدر: مؤشرات الفقر والفجوات الاجتماعية ٢٠١١– تقرير سنوي ، ص. ١٠

http://www.opoosoft.com

ويُستدل من التقرير أيضًا أنّ حجم الفقر في أوساط العائلات التي يُشارك أفرادها في سوق العمل يواصل ازدياده، حيثُ وصل إلى ٢٠٪ من العائلات المنخرطة في سوق العمل سنة ٢٠١١، [١٩] وذلك على الرغم من الانتعاش البسيط الذي طرأ على سوق العمل. بذلك تصبح نسبة العائلات المنخرطة في سوق العمل من بين جميع العائلات الفقيرة ٦٤,٨٪، وهي نسبة عالية جدًا تدل على عمق الفقر وصعوبة الإفلات منه. في هذا السياق، جاء في التقرير أنّ ارتفاعًا حادًا طرأ على نسبة الفقر بين العائلات التي تضم معيلَيْن وأكثر، وهي عائلات لم تكن في الماضي مهدّدة بالسقوط فريسة للفقر، وقد ارتفعت نسبة هذه الفئة من ٢٪ مطلع العقد المنصرم إلى ٤,٦٪ سنة ٢٠١١.

يواصل حجم الفقر في أوساط العائلات التي يُشارك أفرادها في سوق العمل ازدياده.

وكما هو متوقع، وما هو واقع الحال فعلاً، فإنّ الأطفال هم أبرز ضحايا هذا الازدياد المؤلم في أعداد الفقراء، فقد ارتفعت نسبة الأطفال المنتمين إلى العائلات الفقيرة من ٣٥,٣٪ سنة ٢٠١٠، إلى ٣٦,٥٪ في السنة التالية، أي أنّ ٢٣,٦٠٠ طفل جديد قد دخلوا في دائرة الفقر. وبشكلٍ عام، تدل أحدث الاحصائيات الرسمية المتوفّرة على أنّ نسبة الفقر بين السكان عامة وصلت في السنة الأخيرة إلى ١٩,٩٪. وتبيّن الاحصائيات أن نسبة الفقر عامة بين الجمهور هي ٢٤,٨٪ وبين العائلات ١٩,٩٪ وبين الأطفال ٣٤,٧٪، أما بين العرب فإن نسبة الفقر العامة ٥٦,٦٪ وبين العائلات العربية ٥٣,٢٪ وبين الأطفال العرب ٦٦٪. وللمقارنة فإن نسبة الفقر بين اليهود هي ١٦,٧٪، وبين العائلات اليهودية ١٤٪، وبين الأطفال اليهود ٢١,٥٪. وقد لوحظ أن المخصصات الاجتماعية على أنواعها، ساهمت في رفع نحو ٥٠٪ من الفقراء اليهود إلى فوق خط الفقر، بينما المخصصات ذاتها، رفعت ١١,٥٪ فقط من الفقراء العرب، وهذا إن دلّ على شيء، فعلى عمق الفقر بين العرب. ولا يختلف الحال كثيرًا بالنسبة للفئات الفقيرة الأخرى، فنسبة العائلات الفقيرة من اليهود المتزمتين دينيًا (الحريديم) تزيد عن ٥٠٪ أيضًا، [٢٠] ويزداد الوضع سوءًا في حالة اليهود الاثيوبيين.

وفي تعقيب على الإحصائيات الواردة في التقرير، نشرت وزارة الرفاه معلومات مفادها أنّ كل عائلة خامسة في إسرائيل مسجّلة في سجلات وزارة الرفاه للحصول على خدمات رفاه مختلفة (٢٠,٤٪ من الأسر الإسرائيلية، أي نحو ١٧٪ من السكان (١،١٣٣،٠٠٠ نسمة). وما يقرب من ثلث هذه العائلات انضمت إلى جمهور متلقي خدمات الرفاه لأسباب تتعلق بالفقر وبصعوبات ناتجة عن الدخل المتدنّي والبطالة، ومن الطبيعي أن تكون نسبة كبيرة نسبيًا من المسجلين للحصول على خدمات مكاتب الرفاه (٣٠,٢٪) من العنقود الاجتماعي الاقتصادي الأدنى في تدريجه.

كل عائلة خامسة في إسرائيل مسجّلة في سجلات وزارة الرفاه للحصول على خدمات رفاه.

وقال المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني، عند الإعلان عن المعطيات، في تقرير الفقر،

http://www.opoosoft.com

أنّ التحسُّن الذي يطرأ على الأوضاع الاقتصادية أحيانًا لا يتغلغل إلى الطبقات الدنيا، وأنّ الفقر في إسرائيل يتجاوز نسبة ١٩٪ في حين أن معدله في دول OECD، يقف عنه ١١٪، وأن على إسرائيل أن تخفِّض هذه النسبة بما يقرب من النصف لكي تجاري تلك الدول، وأضاف أنّ ذلك لن يحصل إذا لم تعيِّنه الحكومة هدفًا لها وتضع الخطط اللازمة لمواجهته بنجاعة.[٢١]

ويُستدل من معطيات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في إطار اليوم العالمي لمحاربة الفقر، أنّ الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي تشتد حدّة في السنوات الأخيرة ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر، وخطر تدهور كثيرين من الطبقة الوسطى إلى دائرة الفقر. جاء ضمن هذه المعطيات أنّ نحو ثلث (٣١٪) المواطنين الإسرائيليين واجهوا، في سنة ٢٠١٠، خطر الفقر، في حين كانت هذه النسبة في سنة ٢٠٠٠، ٢٧٪. والشخص الذي يواجه خطر الفقر حسب تعريفات دائرة الإحصاء المركزية هو من ينتمي إلى أسرة يكون فيها الدخل للفرد الواحد أقل من ٦٠٪ من منصف الدخل الشاغر للفرد، أي نحو ٢٥٠٠ شيكل، في عام ٢٠١١. (في ٢٠١٠، كان خط الفقر للفرد العادي ١٩٣١ شيكلا).

أما التقرير البديل عن الفقر في إسرائيل فيعتمد توجّهًا مختلفًا في التعامل مع ظاهرة الفقر، ويحاول كشف المعاناة اليومية للفقراء التي تختفي وراء الإحصائيات والأرقام التي تملأ تقارير الفقر. وقد ورد في مقدمة التقرير البديل لهذه السنة، كما في السنوات السابقة، أنه يسعى إلى تجسيد فحوى الحياة مع الفقر في كافة المجالات. لذلك يورد التقرير رؤية وتحليلاً سوسيولوجيين للفقر في إسرائيل ولا يكتفي بالتحليل الإحصائي الضيق، ما يجعله متميزًا قبلسًا بتقارير أخرى. ويشير التقرير البديل، الذي يتبنى تعريفات للفقر ومقاييس تختلف عن التعريفات المعتمدة في التقارير الرسمية، وتحليلاته مختلفة بالضرورة، إلى صورة قاتمة جدًا فيما يتعلق بزيادة الفقراء والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية. ويتحدث التقرير عن الفقر الفعلي، ويصف المعاناة والعوز والحرمان الذي يصل لقمة عيش الأطفال، ويأخذ القارئ إلى جولة في عالم الفقراء ومشاعرهم وصعوباتهم كما يصفونها.[٢٢]

يذكر التقرير البديل في مقدمته أنّ الهدف منه هو الكشف عن قساوة ظروف حياة الفقراء أمام الرأي العام الإسرائيلي في محاولة لتجنيد الدعم للضغط على صناع القرار في إسرائيل لأداء واجبهم، وتحمّل مسؤولية حلّ مشكلة الفقر ولا سيما ظاهرة انعدام الأمان الغذائي.[٢٣] ويوضح معدو التقرير، كما في كل سنة، أنه يعتمد على دراسات شاملة أجريت حول الفقر والأمن الغذائي ومميزات جمهور المحتاجين إلى العون في مجال الغذاء

http://www.opoosoft.com

اليومي، في إسرائيل، وحول المتغيرات في حجم ظاهرة الفقر وعمقها.

«يسعى هذا التقرير إلى تجسيد الجانب الشخصي والمادي الحقيقي للفقر والفقراء، ويعكس الوضع الآني على الأرض في سنة ٢٠١٢. هدف التقرير هو التوجُّه إلى الجمهور الواسع وإطلاعه بشكلٍ مباشر على حقيقة أنّ الفقر الموجود في صفوف الشرائح السكانية جميعها يشكّل مشكلة خطيرة ملحة في المجتمع الإسرائيلي، وأنّ علينا أن نعمل من أجل تغيير الوضع».٢٤ وهو يعتمد على عينة تمثيلية تتكون من عشرات آلاف العائلات المحتاجة التي تتلقى الدعم من جمعيات الإعانة وتقديم الغذاء.[٢٥]

وقد جاء في تقرير هذه السنة أن: ٦٧٪ من الفقراء في البلاد لا يأكلون طيلة أيام كاملة، يعانون من المرض أكثر من غيرهم. ٦٥٪ من متلقي الدعم يعيشون وضعًا من انعدام الأمن الغذائي، مقابل ٦٪ فقط من السكان في إسرائيل عامة. ٢٧٪ من متلقي الدعم صرّحوا أنه إذا لم يتلقوا الدعم الضروري من جمعيات العون كانوا سيضطرون إلى البقاء دون أي طعام. ١٤٪ قالوا أنهم بدون المساعدة كانوا سيضطرون إلى التسوّل، و(٣٪) لسرقة الطعام. ٧٣٪ من متلقي الدعم يضطرون إلى الاختيار بين اقتناء المنتوجات الغذائية وبين الدفع مقابل حاجات أساسية أخرى.

٦٧٪ من الفقراء في البلاد لا يأكلون طيلة أيام كاملة.

أما على صعيد ما يعانيه أبناء الفقراء، فورد في التقرير أنّ ٢١٪ من متلقي المساعدة اضطروا إلى نقل أبنائهم إلى أطر داخلية (مدارس داخلية ومعاهد خاصّة) جرّاء الضائقة الاقتصادية، أي بزيادة قدرها ٢٣٪ مقارنة مع سنة ٢٠١١. اضطر ١٠٪ من أولاد العائلات التي تتلقى العون إلى التسوُّل خلال السنة الأخيرة جرّاء الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وهي نسبة مرتفعة جدًا مقارنة بالسنة الماضية، حيثُ كانت هذه النسبة ٣٪. اضطر ٥٠٪ من الأولاد في العائلة التي تتلقى المساعدة إلى العمل للمساعدة في إعالة العائلة، أي أنّ ثمة زيادة بنسبة ١٩٪ في هذا الأمر مقارنة بالسنة المنصرمة ٢٠١١. وتسرّب ١٨٪ من أبناء العائلات الفقيرة في جيل المدرسة من الأطر التعليمية نهائيًا للمساعدة في إعالة عائلاتهم.

قضى ٢٧٪ من الأولاد أيامًا كاملة دون تناول أي طعام، خلال السنة الأخيرة، أي بزيادة مقدارها ٢٨٪ مقارنةً بسنة ٢٠١١. صرح ٢١٪ من بين العائلات المحتاجة أنهم كانوا مضطرين إلى التنازل عن مستوى تعليم مناسب ذي جودة متوسطة لأبنائهم للتمكّن في اقتناء منتوجات غذائية أساسية. هذا في حين لم تتعد هذه النسبة ٨٪ في صفوف الجمهور الإسرائيلي عامة. صرح ٦٢٪ من الآباء والأمهات الذين يتلقون المساعدة بأنهم لا يستطيعون أن يدفعوا مقابل الأدوية والخدمات العلاجية التي يحتاجها أبناؤهم. وقال ٦٩٪ من بين متلقي المساعدة أنّ أبناءهم لم يشاركوا في الأنشطة الاجتماعية في

http://www.opoosoft.com

٨١٪ من متلقي المساعدة ضمن جيل العمل، ولكن ٤٢٪ منهم فقط يعملون بسبب الصعوبة في إيجاد عمل تجيب مؤهلات الفقير على مواصفاته المطلوبة.

مدارسهم، و٦٢٪ من الأولاد لم يحصلوا على الكتب والقرطاسية اللازمة. يشار هنا إلى أنه على الرغم من دوام صعوبة الحال على هذا الصعيد ما يدلّ على عمق الضائقة، إلا أنّ تحسنًا بسيطًا طرأ يُرجّح أنه نتج عن استجابة وزارة المعارف الإسرائيلية لبعض توصيات لجنة تراختنبرغ.

٤٦٪ من الأولاد في هذه العائلات لا يشاركون في أطر إثراء وترفيه بعد الدوام المدرسيّ، ولا يحصلون على الدروس الخاصة للمساعدة والتقدُّم في التحصيل الدراسي والشخصي. وقد صرّح أولياء الأمور أنّ هذا بين الأشياء التي تنقصهم بشكلٍ خاص.[٢٦]

يعتبر ٨١٪ من متلقي المساعدة ضمن جيل العمل، ولكن ٤٢٪ منهم فقط يعملون بسبب الصعوبة في إيجاد عمل تجيب مؤهلات الفقير على مواصفاته المطلوبة. يقول ٥٣٪ من العاطلين عن العمل أنهم لا يجدون عملاً بسبب مشاكل صحية. ٣٪ فقط أفادوا بأن وضعهم لن يتحسّن إذا خرجوا إلى العمل، ولذلك لا يعملون. يفضل ٧٥٪ من متلقي الدعم في جيل العمل الخروج إلى العمل مقابل أجر يعادل المساعدة التي يتلقونها لو كان الأمر متيسرًا.

معدل الأجر الشهري من مكان العمل في صفوف متلقي المساعدات هو ٣٣٩٠ شيكلاً، أي ما يعادل ثلث الأجر المتوسط في إسرائيل. يحصل ما يقرب من نصف متلقي المساعدة على دخل يتراوح بين ٢٠٠٠ و٤٠٠٠ شيكل في الشهر.

لم يحصل ٧٧٪ من متلقي المساعدة على أي تأهيل مهني، وهناك ارتفاع متواصل في عدد العاطلين عن العمل لمدة تزيد عن ثلاث سنوات متواصلة، (٧٣٪) في ٢٠١٢ مقابل ٦٩٪ في ٢٠١١، و٦١٪ في ٢٠١٠. لا يحصل ٣١٪ من متلقي المساعدة الذين يعملون على حقوقهم الاجتماعية المرافقة التي يكفلها لهم القانون، ٢٣٪ يحصلون على هذه الحقوق بشكلٍ جزئي فقط، ونحو ٢٧٪ فقط يحصلون عليها بالكامل.[٢٧]

٤٪ من المسنين فقط صرحوا بأنّ مخصص الشيخوخة من التأمين الوطني يضمن لهم حياة كريمة.

يُلحق غلاء المعيشة ضررًا شديدًا بمستوى حياة المحتاجين إلى المساعدة. ٤٪ من المسنين فقط صرحوا بأنّ مخصص الشيخوخة من التأمين الوطني يضمن لهم حياة كريمة. ٥٤٪ من متلقي المساعدة قالوا أنّ تدهورًا طرأ على أوضاعهم الاقتصادية في السنة الأخيرة، أي بارتفاع بنسبة ٢٠٪ مقارنة بسنة ٢٠١١، وهي نسبة مرتفعة جدًا مقارنة بـ ٣٠٪ من الجمهور الإسرائيليّ عامة الذين صرّحوا بأنّ وضعهم الاقتصادي تدهور في السنة الأخيرة. ٧٠٪ من هؤلاء أفادوا بأنّ السبب الأساسي للتدهور يتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة، ٩٪ صرحوا انّ سبب التدهور هو الإقالة من العمل، و٥٪ قالوا انّ السبب يعود إلى زيادة عدد الأفراد في العائلة.

ومن المعطيات الصادمة بشكلٍ خاص أنّ ٩٥٪ من متلقي المساعدة يضطرون إلى التنازل عن خدمات حيوية مثل الخدمات العلاجيّة. ما يزيد عن ٣٦٪ من متلقي المساعدة

http://www.opoosoft.com

يعانون من أمراض مزمنة ومن إعاقات. ٦٠٪ من متلقي المساعدة بحاجة إلى خدمات صحية وأدوية بشكلٍ ثابت ودائم. ٦٣٪ قالوا أنهم لا يستطيعون الدفع مقابل هذه الخدمات والأدوية للحفاظ على حالة صحية سليمة. ٢٧٪ من متلقي المساعدة قالوا أنّ السبب الرئيس للضائقة الاقتصادية التي يعانون منها هو وضعهم الصحي. ومن نافل القول أنّ الحق في الصحة هو حق أساسي يجب أن يكفل لجميع المواطنين على نحو متساوٍ، ولكن في واقع الأمر، منالية الخدمات الطبية محدودة، بل وغير قائمة في بعض الأحيان بالنسبة للكثير من العائلات الفقيرة بكبارها وصغارها، وذلك بسبب التكاليف الباهظة المطلوبة من أجل الحفاظ على وضع سليم.

في مجال السكن، ٧٢٪ من متلقي الدعم مهددون بفقدان مأواهم إذا لم يتمكنوا من تسديد رسوم السكن المطلوبة منهم جرّاء تدهور في حالتهم الاقتصاديّة. ٢٦٪ منهم سيُضطرون إلى العيش في الشوارع إذا اضطروا إلى إخلاء الشقق التي يسكنونها.

تستهلك تكاليف السكن (والتكاليف المرافقة) ما يقرب من نصف معدل الدخل الشهري لمتلقي المساعدة. وبما أنها مصروفات جارية ودائمة، فمن الصعب جدًا تقليصها (لا سيما وأنّ أغلب متلقي الدعم يسكنون في شقق منخفضة التكاليف نسبيًا، وفي مناطق سكن رخيصة وطرفية، ما يعني أنّ الانتقال إلى شقق أخرى لا يُسهم في تحسين الوضع وفي تخفيض المصروفات).[٢٨] عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الضرورية، وشروط السكن الرديئة التي لا تجيب على حاجات غالبية العائلات (نوع الشقة، مساحتها، نوعية الحي والبلدة الخ)، تجبرهم على التنازل عن الحاجات الأساسية وتمنع الخروج من دائرة الفقر. ولن يكون ثمة مخرج من هذه الضائقة إذا لم يكفل الحق في السكن كحق أساسي عبر التطبيق الكامل لقانون السكن الشعبي، وتخصيص موارد كافية لوضع سياسة للسكن المتاح، ولتقديم الدعم المالي للعائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كما هو الحال في الدول المتطورة في العالم الغربي.

في مجال السكن، ٧٢٪ من متلقي الدعم مهددون بفقدان مأواهم إذا لم يتمكنوا من تسديد رسوم السكن المطلوبة منهم جرّاء تدهور في حالتهم الاقتصاديّة.

إزاء هذا الوضع، أفاد ٩٨٪ من الجمهور في إسرائيل أنّ على الحكومة أن تعالج مشكلة الأمن الغذائي، وأن تكفل لكل عائلة إمكانية الحصول على منتوجات أساسية مغذّية حسب المعايير الصحيّة.

قال ٥٥٪ أنّ على الحكومة أن تخفض الضريبة المضافة على المنتوجات الغذائية، و٤١٪ يعتقدون أنّه يجب فرض رقابة حكومية على أسعار السلع الغذائية. ٣٧٪ يروْن أنّ الحل يكمن في زيادة المخصصات ورفع الحدّ الأدنى للأجر. وتعتقد غالبية الإسرائيليين أنّ موضوع الفوارق الاجتماعية يجب أن يكون الموضوع الأول والأهم في انتخابات الكنيست.[٢٩]

http://www.opoosoft.com

عن أسباب الفقر والخطوات في اسرائيل

في تقرير أعده قسم متابعة ميزانية الدولة في مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست جاء أنّ « ... إسرائيل ما زالت سبّاقة في نسب الفقر في العالم المتطوِّر. ومن شأن تواصل وجود الفوارق الاجتماعي أن يدل على أنّ ثمار النمو الاقتصادي لا تتغلغل عميقًا إلى الفئات السكانية جميعها بدرجة كافية».[٣٠] يتضح من التقرير أيضًا إضافة إلى المقارنة بين نسبة الفقر في إسرائيل وفي دول منظمة التعاون OECD، أنّ معامل جيني[٣١] للدخل الشاغر للفرد يشير إلى أنّ غياب المساواة واتساع الفوارق الاقتصاديّة في إسرائيل هما من الأعلى بين الدول المتطورة: يصل معامل جيني في إسرائيل، حسب التقرير، إلى ٠,٣٧١ مقابل ٠,٣١٤ بالمعدل في دول OECD،[٣٢] ما معناه أن إسرائيل تأتي في المكان الخامس من حيثُ اتساع الفجوات، ومن حيث التدريج بين دول هذه المنظّمة، بعد المكسيك وتركيا والبرتغال والولايات المتحدة. ويتضح من التحليلات في تقرير الفقر الذي أصدره التأمين الوطني أنّ إسرائيل قد أحرزت رقمًا قياسيًا في ارتفاع مستوى الفقر بين دول الغرب التي تنسب نفسها إليها، وهي تحتل الموقع قبل الأخير في هذا المجال بين دول OECD، تليها في المكان الأخير المكسيك وبفارق بسيط يكاد لا يذكر.

يشير معامل جيني للدخل الشاغر للفرد إلى أنّ غياب المساواة واتساع الفوارق الاقتصاديّة في إسرائيل هما من الأعلى بين الدول المتطورة.

ويتضح من المقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي أن وضع إسرائيل سيئ للغاية حيث أنّ ١٦٪ من السكان في هذه الدول يواجهون خطر الفقر، وحتى في الدول الأوروبية التي تواجه أزمات وصعوبات اقتصادية حادة مثل اليونان وإسبانيا، ما زال الوضع أفضل بكثير مما هو عليه في إسرائيل، حيث تصل هذه النسبة إلى ما بين ٢٠٪ و٢١٪ على التوالي.

يتحدث التقرير المذكور أعلاه عن أسباب ديمغرافية وأخرى اقتصادية للفقر في إسرائيل،[٣٣] لكنه لا يولي النوع الأول (وهو يشمل درجة عالية من انعدام التجانس داخل المجتمع الإسرائيلي ونسبة عالية [الثلث في إسرائيل مقابل ٢٠٪ في الدول المتطورة] من العائلات التي تضم ٣ أولاد وأكثر) كثيرًا من الاهتمام والتحليل، وإنما يركّز على النوع الثاني من الأسباب.

أما الأسباب الاقتصادية فأهمها يتعلّق بأسلوب تحديد الضرائب وفرضها، إذ إنه من المعروف أن وزن الضرائب المباشرة في إسرائيل بالنسبة للناتج قليل مقارنة بوزنها في الدول المتطورة في العالم، في حين أنّ وزن الضرائب غير المباشرة كبير، وفي حين يكون من شأن هذا أن يشجّع النمو الاقتصادي ويدفعه قدمًا، إلا أنه يساهم كذلك في رفع مستوى الفقر وانعدام المساواة. ويتوقع التقرير أن استمرار تخفيض الضرائب المباشرة في السنوات القادمة سيوسِّع فارق الضرائب بين إسرائيل وباقي دول العالم المتطورة.[٣٤]

http://www.opoosoft.com

أي أنّ السياسة الضريبية للحكومة أدت إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والطبقية، إلى جانب إسهامها في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي.

من بين الأسباب الأخرى لمستوى الفقر المرتفع، ووجود الفوارق الاجتماعية في إسرائيل، انخفاض الانفاق الحكومي على الجوانب الاجتماعية، فمن المعروف أنّ الإنفاق على القضايا الاجتماعية وميزانيات الرفاه الكريمة، وشبكة الأمان الاجتماعي الواسعة، من شأنها أن تساعد على تضييق الفجوات والفوارق. وتدُل المعطيات على أنّ نسبة الانفاق على الجوانب الاجتماعية المدنية كانت في سنة ٢٠١١، ٣٢,٤٪ مقارنة بـ ٤٤,١٪ في دول OECD، أي بفارق يصل إلى ١١,٧٪ من الناتج.[٣٥] من نافل القول أنّ الأمر يتعلق بعوامل متعددة جدًا منها الدعم الحكومي للطبقات الفقيرة. وقد تبيّن من المعطيات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على المخصصات التي تقدّم للمحتاجين وأصحاب الدخل المنخفض أنّ إسرائيل تحتل أيضًا مكانًا متدنيًا جدًا مقارنةً بالدول المذكورة.

كانت نسبة الإنفاق الاجتماعي من الناتج في سنة ٢٠١٢ – ١٥,٧٪ – مقابل ٢٢٪ من الناتج في دول OECD. قد يعود سبب الارتفاع في هذه النسبة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهتها هذه الدول في السنوات الأخيرة، إلا أنه من الجدير بالذكر أنّ نسبة الإنفاق على المخصصات، قبل الأزمات، تراوحت بين ١٩٪ –٢٠٪ من الإنتاج، أي أنها تجاوزت، بكثير، النسبة نفسها في إسرائيل.

يعود السبب في ارتفاع نسب الفقر مع تقليص الانفاق على مخصصات الدعم للفقراء إلى السياسة النيوليبرالية التي انتهجتها حكومات الليكود وكاديما.

يُمكن القول أنّ السبب في ارتفاع نسب الفقر مع تقليص الانفاق على مخصصات الدعم للفقراء يعود إلى السياسة النيوليبرالية التي انتهجتها حكومات الليكود وكاديما، وقد تقلّصت نسب الانفاق الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣، بشكلٍ حادّ من ١٨,٨٪ من النتائج (كما هو الحال في دول OECD حينها تقريبًا) إلى ما هو عليه في السنة الأخيرة. يُضاف إلى ذلك أنّ هذه السياسة قامت خلال الفترة نفسها بخفض الضرائب على الأغنياء وعلى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى التي تضم شرائح كثيرة تتفاوت بشكلٍ حادّ في قدراتها الاقتصادية. كما لو أنّ هذه السياسة النيوليبرالية تأخذ ممن لا يملكون شيئًا لتعطي لمن لا ينقصهم شيء، الأمر الذي يوسّع الفجوات والفوارق في المجتمع الإسرائيلي.

ويتحدث التقرير أيضًا عن عاملين اقتصاديين آخرين للفوارق: تدخُّل الحكومة في سوق العمل الذي كان ينبغي أن يرفع نسب العمل ويقلّص الفجوات الاجتماعية، وتشغيل العمال الأجانب في قطاعات البناء والزراعة، على وجه الخصوص، ما يدفع بالعمال الإسرائيليين إلى خارج سوق العمل في هذه القطاعات وغيرها، ويؤدي إلى خفض الأجور، ما يُلحق الأذى بالفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض.

http://www.opoosoft.com

ويعتبر محللون اقتصاديون السبب في ارتفاع نسب الفقر ونسب المهددين بالوقوع في شباكه، على الرغم من انخفاض نسبة البطالة في إسرائيل[٣٦] في السنتين الأخيرتين، إلى قوة الشراء المنخفضة في إسرائيل التي تنتج عن غلاء المعيشة من ناحية، وانخفاض معدل الأجور من الناحية المقابلة، وتفيد معطيات تقارير OECD أنّ ٤٠٪ من الإسرائيليين، في عام ٢٠١٠، كانوا يواجهون صعوبة في العيش بمستوى معقول اعتمادًا على دخلهم، مقابل ٢٤٪ تقريبًا في دول المنظمة، ما يعني أنّ الأجور الشهرية لا تسد الحاجات الأساسية.

تزايدت في هذه السنة، كما في سابقاتها، وربما بمزيد من القوة بسبب مطالب حركة الاحتجاج، التصريحات الرسمية والسياسية عن السعي إلى إحلال العدل الاجتماعي وتقليص الفجوات الاجتماعية ومجابهة الفقر بكل عزم، وزيادة مخصصات التأمين الوطني للمسنين ومحاربة البطالة وزيادة فرص العمل بواسطة التأهيل المهني، وتمديد فترة استحقاق العاطلين عن العمل لمخصصات من الدولة، ومنع تسريح العمال من عملهم نتيجة للأزمة الاقتصادية، إضافة إلى الكثير من الإعفاءات الضريبية للفئات الفقيرة، ودعم الجمعيات الأهلية التي تقدم العون للمحتاجين، وغير ذلك من التسهيلات للفقراء، وما يُصطلح على تسميته الطبقة الوسطى.[٣٧] ولكن هذه الوعود والتصريحات بدت جميعها فارغة من المضمون ولا تتعدى كونها ضريبة كلامية، حيث لم ترافقها خطة شاملة لمجابهة الفقر، لا بل إن الحكومة لم تلتزم بتطبيق جزء ضئيل من توصيات لجنة تراختنبرغ، التي كانت قد عيّنتها في أعقاب اندلاع موجة الاحتجاج الاجتماعيّ.[٣٨]

ما زال اليهود من أصلٍ أثيوبي يعيشون في أحياء خاصة بهم في مدن وبلدات طرفيّة بعيدة.

اليهود الاثيوبيون، أشد الفئات الاسرائيلية فقرًا وإملاقًا

بدأتُ سنة ٢٠١٢، كما أشرنا في التقرير السابق، بعدد من حالات الإقصاء التي استهدفت عائلات يهودية وأفراد من أصل أثيوبي، تعرضوا لرفض إسكانهم في عمارات سكنية في عدد من البلدات اليهودية، بدأ ذلك في كريات ملآخي في الجنوب حيثُ رفض سكان البلدة بيع الشقق ليهود من أصل أثيوبي، ثم تم رفض نقل أولادهم في سيارة نقل بحجة أنّ رائحة كريهة تنبعث منهم، هذا إضافة إلى أنّ أولادًا من أصل أثيوبي، من تلك البلدة، قد نوّتوا فكرة مفادها أنّ الإسرائيليين يختلفون عنهم لأنهم سود البشرة وليسوا مثل الإسرائيليين.

وتتواصل مظاهر العنصرية ضد اليهود الأثيوبيين على نحوٍ دائم، وذلك على الرغم من موجات الاستنكار التي تصدُر عن مختلف الجِهات الرسمية والشعبية في أعقاب كل حدث أو ظاهرة يتعلقان بمثل هذه العنصرية.

http://www.opoosoft.com

ما زال اليهود من أصلٍ أثيوبي يعيشون في أحياء خاصة بهم في مدن وبلدات طرفيّة بعيدة، في الغالب، وفي بلدات أو أحياء خُصصت في الماضي للفقراء وذوي الدخل المنخفض الذين كانوا يُغادرونها في أول فرصة تسنح لذلك. أولاد اليهود من أصلٍ أثيوبي يدرسون في مدارس حصرية لهم، وفي الكثير من الأحيان يرفض أولياء أمور طلاب في مدارس القرى والمدن ذات الأكثرية غير الأثيوبية أن ينضم أولاد من أصول أثيوبية إلى صفوف أبنائهم.

ثمة إشارات إلى أنّ السبب الأبرز في العنصرية والشعور بالتعالي تجاه اليهود الأثيوبيين يتعلق بلون بشرتهم الذي يجعلهم مختلفين عن الباقين، في مجتمع لا تنقص فيه مظاهر العنصرية بل تزداد، لا سيما ضد العرب، والعمال الأجانب، والمهاجرين من السودان وأريتريا، واليهود من أصل أثيوبي. هذا إضافة إلى ما ترسّب، منذ زمن طويل، من مشاعر الاحتقار للفئات الفقيرة والضعيفة من اليهود الشرقيين.

ثمة إشارات إلى أنّ السبب الأبرز في العنصرية والشعور بالتعالي تجاه اليهود الأثيوبيين يتعلق بلون بشرتهم الذي يجعلهم مختلفين عن الباقين.

يحول هذا النمط الدائم من التعامل مع اليهود الأثيوبيين دون تحسّن أوضاعهم حتى بعد مرور عقود على هجرتهم في ثمانينيات القرن الماضي، أي بعد ولادة جيل ثان لهم في إسرائيل نفسها، حيث تبيِّن نتائج بحث أجري مؤخرًا للمقارنة بين الأوضاع الاجتماعيّة لأبناء الشبيبة من اليهود من أصل أثيوبي الذين ولدوا في اثيوبيا وهاجروا إلى إسرائيل، والجيل الثاني من الأثيوبيين، أي أبناء الشبيبة الأثيوبيين الذين وُلدوا في إسرائيل أنّ هذه الأوضاع، ولا سيما في مجال التحصيل الدراسي،[٣٩] لأبناء الجيل الثاني المولودين في إسرائيل تكاد تكون أسوأ قيلًا إلى أوضاع الذين هاجروا من أثيوبيا إلى إسرائيل، على عكس المتوقع بناءً على تجارب الماضي في دولة مهاجرين بامتياز. وقد نُشر هذا البحث في نهاية عام ٢٠١٢، وهو يتطرق إلى فترة تمتد بين السنوات ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠، وشمل نحو ٢٠٠٠ من أبناء الشبيبة من الفئة العمرية ١٧-١٢ سنة.

وجد البحث أنّ تحصيل المهاجرين أفضل من أبناء الجيل الثاني المولودين في إسرائيل، فقد تبيّن أنّ ٣١٪ من أبناء الجيل الثاني رسبوا في ثلاثة مواضيع تعليمية على الأقل مقارنة بـ ٢٤٪ من أبناء الشبيبة الذين وُلدوا في أثيوبيا ثم هاجروا إلى إسرائيل في وقتٍ لاحق. تدلّ هذه النتيجة، حسب رأي الباحثين، على الإهمال الذي يلحق بمدارس هؤلاء الطلاب ومستوى تعليمهم. والحالة الاجتماعية التي لا توفر لهم الشروط اللازمة للنجاح في الدراسة. وللتدليل على حدّة الضائقة التي تعاني منها الجالية اليهوديّة الأثيوبيّة قارن الباحثون بين هذه النتيجة الصادمة وبين الوضع في صفوف اليهود من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا (المتحدثين باللغة الروسيّة) فوجدوا أن ١٣٪ فقط من الذين هاجروا إلى إسرائيل قالوا أنهم رسبوا في نفس العدد من المواضيع على الأقل، في حين انخفضت

تحصيل المهاجرين الأثيوبيين أفضل من أبناء الجيل الثاني منهم المولودين في إسرائيل.

http://www.opoosoft.com

هذه النسبة إلى١٠٪ في أوساط الطلاب من الجيل الثاني من هؤلاء.[٤٠]

وفي حين تتساوى نسبة نجاح أبناء الجيل الثاني للهجرة الروسية في امتحانات البغروت (المعادل لامتحان التوجيهي) مع نسبة نجاح أبناء اليهود القدامى (٦٥٪)، وهي تفوق نسبة النجاح في أوساط (٥٦٪)، تنخفض هذه النسبة في أوساط الأثيوبيين الذين هاجروا بأنفسهم إلى ٤٧٪ وإلى ٤٠٪ في أوساط الطلاب من الجيل الثاني للمهاجرين اليهود الأثيوبيين.

قال ١٧٪ من الطلاب الأثيوبيين المشاركين في البحث إنهم لاقوا معاملة مهينة أو مستهزئة من أحد أعضاء الهيئة الدراسية في مدارسهم بسبب انتمائهم، مقابل ١٢٪ من أبناء المهاجرين المتحدثين باللغة الروسية. قال نحو نصف الطلاب الأثيوبيين أنّ بإمكانهم التوجُّه إلى أحد العاملين في الطاقم التدريسي في مدارسهم، بهدف الحصول على مشورة من أي نوع كان ، مقابل ٦٠٪ من بين الطلاب المتحدثين باللغة الروسية و٧٠٪ من الطلاب اليهود القدامى.[٤١]

يتعلق أحد المؤشرات التي تدل على الوضع الصعب الذي يعيشه أبناء المهاجرين الأثيوبيين برغبة الطلاب الثانويين منهم في مواصلة تعليمهم العالي. ففي حين صرّح ٨١٪ من الطلاب الثانويين المتحدثين باللغة الروسية و٨٤٪ من الطلاب اليهود القدامى أنهم يسعوْن لمواصلة تعليمهم العالي أو فوق الثانوي، وَجد البحث أنّ ٥٣٪ فقط من أبناء الشبيبة من الأثيوبيين المهاجرين أنفسهم، و٤٩٪ من الطلاب الأثيوبيين من الجيل الثاني يسعوْن إلى مواصلة تعليمهم العالي.

ويقول الباحثون الذين أجروا هذا البحث أنّ للون بشرة الأثيوبيين دلالة كبيرة في تعامل المجتمع الإسرائيلي معهم، فهُم سود البشرة في مجتمع أبيض.[٤٢]

وتفيد الإحصائيات الرسمية الأخيرة عن أبناء الشبيبة الأثيوبيين أنّ عددهم في ٢٠١٠ كان نحو ١٨٠٠٠ من فئة الشبيبة (نصفهم وُلدوا في إسرائيل)، مقابل ٦٨,٠٠٠ من فئة الشبيبة من المتحدثين بالروسية (ثلثهم وُلدوا في إسرائيل).

٢٦٪ من عائلات أبناء الشبيبة المهاجرين المتحدثين باللغة الروسية هي عائلة أحادية المعيل، مقابل ١٦٪ من عائلات أبناء الشبيبة الروس المولودين في البلاد، وهي نسبة العائلات أحادية المُعيل في أوساط المهاجرين الأثيوبيين. أما في صفوف اليهود القدامى فإنّ نسبة العائلات أحادية المعيل هي ٦٪ فقط.

مستوى تعليم الوالدين لدى أبناء الشبيبة من الأثيوبيين (المهاجرين بأنفسهم والمولودين في إسرائيل على حدّ سواء) منخفض جدًا نسبة إلى الشرائح الأخرى جميعها في المجتمع الإسرائيلي . ٨٠٪ من الأمهات و٧٥٪ من الآباء لم يتعلموا في أي إطار تعليميّ على

http://www.opoosoft.com

الإطلاق. ١٠٪ من الآباء والأمهات في مجموعة أبناء الشبيبة المهاجرين بأنفسهم أو في أوساط الجيل الثاني من الأثيوبيين حاصلون على شهادة ثانوية أو فوق ثانوية، مقابل ٩٠٪ من الآباء والأمهات في المجموعات الأخرى.

٨٠٪ من الأمهات الأثيوبيات و٧٥٪ من الآباء لم يتعلموا في أي إطار تعليميّ على الإطلاق.

وتدُل الإحصائيات على فوارق كبيرة بين اليهود الأثيوبيين واليهود من الفئات الأخرى في نسبة العائلات التي فيها رب العائلة يعمل، إذ يتساوى اليهود القدامى واليهود المتحدثون باللغة الروسية. ومن المتوقع أن تكون الفوارق أكبر بين هذه الفئات في ما يتعلّق بامتلاك وسائل الراحة أو السيارات أو الأدوات الكهربائية الحيوية، أو الترفيهية (جهاز ستيريو أو تلفزيون إلخ...).

وفي مجال آخر، يدل على مستوى المعيشة، قال ١٥٪ من المهاجرين بأنفسهم، و٢٣٪ فقط من أبناء الشبيبة من الجيل الثاني، أنهم حظوا بإجازة تزيد عن يوم واحد قضوه في فندق أو في غرفة سياحية، مُقابل ٧٢٪ في صفوف هاتين الفئتين من أبناء المهاجرين المتحدثين بالروسية و٧٩٪ من اليهود القدامى. ٣٪ من أبناء الشبيبة من اليهود القدامى صرحوا بأنه من النادر جدًا أن لا يكون في حوزتهم نقود للترفيه وقضاء الوقت، مقارنة بـ ١٠٪ بين الشبيبة من اليهود المتحدثين بالروسية و٢٠٪ من أبناء الشبيبة من اليهود الأثيوبيين.

إضافة إلى هذا كلّه، ثمة مصاعب في مجال اللغة يعاني جرّاءها أبناء الشبيبة من المهاجرين الأثيوبيين. في هذا الصدد، يبيّن البحث أنّ ٣٪ من أبناء المهاجرين الأثيوبيين (الجيل الثاني) يتحدثون اللغة الأمهرية مع والديهم، مقابل ٤٩٪ يتحدثون العبرية فقط. يكتسب هذا المعطى دلالة كبيرة، ويشير إلى مشكلة جدية في الاتصال بين أبناء الشبيبة ووالديهم في ضوء عدم اتقان الأكبر سنًا للغة العبرية. وعلى نحو عام، يُستدل من البحث أنّ ملكة اللغة العبرية لدى المهاجرين من أبناء الشبيبة الأثيوبيين كانت أضعف منها لدى المهاجرين المتحدثين بالروسية. ٧٦٪ من أبناء الشبيبة المهاجرين الأثيوبيين قالوا أنهم يجيدون العبرية قراءة وكتابة، مقابل ٨٨٪ بين الفئة نفسها من اليهود المتحدثين بالروسية. أما بين أبناء الجيل الثاني من الأثيوبيين واليهود من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا فجاءت النسبة ٨٧٪ و ٩٣٪ على التوالي.

ارتفاع كبير في نسبة الأولاد الأثيوبيين الذين يتعلمون في أطر التعليم الخاص قياسًا بباقي السكان في إسرائيل.

معطى آخر يدل على الأوضاع الصعبة التي يعيشها الأثيوبيون هو الارتفاع الكبير في نسبة الأولاد الأثيوبيين الذين يتعلمون في أطر التعليم الخاص قيلسًا بباقي السكان في إسرائيل،[٤٣] إذ تشير معطيات حديثة صادرة عن دائرة الإحصاء المركزية أن نسبة الطلاب اليهود المولودين في أثيوبيا الذين يتعلمون في أطر التعليم الخاص، في المرحلة الابتدائية، أعلى بقليل من النسبة العامة لجميع السكان (١١,٩٪ مقابل ١٠,٦٪)، وأقل بقليل في

http://www.opoosoft.com

المرحلة الثانوية (٣,٥٪ مقابل ٦,٣٪ بين السكان عامة). أما في أوساط المولودين في إسرائيل (الجيل الثاني للمهاجرين الأثيوبيين) فهي تختلف بشكلٍ حاد، حيث ترتفع إلى ١٦,٨٪ من الطلاب في المرحلة الابتدائية و٨,٨٪ في المرحلة الثانوية. ومن الجدير بالذكر أن أطر التعليم الخاص أُعدت، في المقام الأول، لمن يعانون من محدوديات إدراكية لأسباب مختلفة. من ناحية ثانية لا ينفي معدو الإحصائيات المذكورة إمكانية عدم وجود أي مبرّر لمثل هذه الظاهرة ذات النتائج السلبية على الأولاد ومستقبلهم.

أما على صعيد العمل والأجور التي يتقاضاها اليهود الأثيوبيون، فتدل المعطيات على أنّ المهاجرين الأثيوبيين من أصحاب المؤهلات العلمية والتجربة المهنية يتلقوْن الأجر الأكثر انخفاضًا في السوق، مقارنة مع الفئة نفسها من أبناء المجموعات الأخرى في المجتمع الإسرائيلي، فاليهودي الأثيوبي صاحب الخبرة المناسبة للعمل يتقاضى ما معدله ١٣٧ شيكلا في اليوم.[٤٤] وتبيّن الإحصائيات أنّ المهاجرين الأثيوبيين الذين تنقصهم سنوات تجربة مهنية يتقاضوْن الأجر الأكثر انخفاضًا في إسرائيل، أي أنهم احتلوا الموقع الذي كان يحتله المواطنون العرب بين القوى العاملة في السوق إلى حين هجرة الأثيوبيين في الثمانينيات والتسعينيات، فهم يتقاضوْن عند دخولهم إلى سوق العمل أجرًا يقل بـ ٣٠٪ – ٤٠٪ عن الأجر الذي يتقاضاه العرب الذين اجتازوا عدد سنوات التعليم نفسه.

يتلقى المهاجرون الأثيوبيون من أصحاب المؤهلات العلمية والتجربة المهنية الأجـر الأكثر انخفاضًا في السوق..

ويبيّن بحث آخر أجري حول الأجر الشهري للعاملين غير الأكاديميين أنّ العاملين من اليهود من المهاجرين القدامى يتقاضون الأجر الأعلى بمعدل ٢٦٥ شيكلاً في اليوم (حسب أجور عام ٢٠١٠)، يليهم العاملون من المهاجرين المتحدثين بالروسية بمعدل ٢١٥ شيكلاً يوميًا، ثم العرب المواطنين في إسرائيل، ويأتي الأثيوبيون في مكانٍ متأخر. ويفسّر البحث نتيجته بشأن الأجر المتدني للأثيوبيين مقارنةً بالعرب والمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي بناءً على كبر كل فئة، ففي حين بلغ عدد العرب ما يزيد عن مليون نسمة، لم يتجاوز عدد المهاجرين الأثيوبيين ١٤٠ ألف نسمة. ومن الطبيعي أن تتمكن فئة سُكانية مؤلفة من مليون نسمة وأكثر، مثل العرب أو المهاجرين المتحدثين بالروسية من خلق أماكن عمل داخلها، وأن تتمكن من تشغيل عدد من أبنائها، وهو أمر لا يتوفر لدى الأثيوبيين.

ويصل البحث إلى نتيجة مفادها أنّه في حين يعاني العرب من التمييز، في المجتمع عامة وفي سوق العمل، بسبب انتمائهم القومي، يلاقي اليهود الأثيوبيون معاملة عنصرية مهينة بسبب سواد بشرتهم.

في السنة الأخيرة كذلك، وصلت إلى العناوين بعضُ مظاهر التمييز في السكن، كان أبرزها ما نشرته القناة الثانية في مستهلّ سنة ٢٠١٢. وقد أفادت الأنباء آنذاك أنّ سكّان أحد أحياء مدينة كريات ملاخي وقّعوا على وثيقة يلتزمون فيها بعدم بيع أو تأجير

http://www.opoosoft.com

الشقق السكنيّة لمن هم من أصل أثيوبيّ.[45] ويُستدَلّ من الأنباء كذلك أنّ سماسرة الشقق وعدوا سكّان الشقق المحتمَلين بحيٍّ نظيف من الأثيوبيّين. اقتُبِست في التقارير الإخباريّة التي تناولت هذا الأمر، أقوال مهينة ومُذِلّة تجاه الأثيوبيّين تفوّه بها سكّان الشقق في البلدة المذكورة. وتفيد التقارير أيضًا أنّ الظاهرة نفسها قائمة في مدن أخرى، وإن لم تكن بالمستوى نفسه من التنظيم والفظاظة التي تتّسم بها في كريات ملاخي.[46] كذلك، شهد العام ٢٠١٢ عددًا من حالات التعامل العنصريّ والمهين مع الطلاب اليهود الأثيوبيين سواءً أكان ذلك من الهيئات الإدارية والتدريسية في المدارس ذات الأغلبية من اليهود غير الأثيوبيين، أم من أولياء أمور الطلاب أم من الطلاب غير الأثيوبيين أنفسهم.[47]

وقع سكّان أحد أحياء مدينة كريات ملاخي وقّعوا على وثيقة يلتزمون فيها بعدم بيع أو تأجير الشقق السكنيّة لمن هم من أصل أثيوبيّ.

الطبقة الوسطى في إسرائيل

منذ أن انطلقت حركة الاحتجاج في صيف ٢٠١١ انشغل الخطاب العام في إسرائيل بالطبقة الوسطى، حتى كاد هذا المصطلح لا يغيب عن صفحات الجرائد ونشرات الأخبار والتقارير المنشغلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وقد اكتسب الاهتمام بالطبقة الوسطى اهتمامًا أكبر مع بدء المنافسة الانتخابية في الشهرين الأخيرين من ٢٠١٢، إذ هنالك أحزاب حقّقت مكاسبها الانتخابية برفعها لواء الطبقة الوسطى ومصالحها ومجابهة السياسة المالية التي تؤدي إلى تآكلها، مثل حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد وحزب العمل برئاسة شيلي يحيموفيتش وغيرهما. ويتوقع المحللون السياسيون في إسرائيل أن تبيّن الدراسات التي سوف تُجرى، كما هو متبّع في أعقاب كل انتخابات برلمانيّة، أن هذه الأحزاب حصلت على قسم كبير من أصواتها بسبب اهتمامها بمطالب الطبقة الوسطى، وهي التي رفعتها حركة الاحتجاج في أوج نشاطها واتساعها. ومن المعروف أنّ عام ٢٠١١ شهد اندلاع موجات احتجاج كثيرة غطت مجتمعات عديدة في إسرائيل ودول العالم، دلّت شعاراتها ومطالبها على الصعوبات التي تواجهها الطبقة الوسطى في كل من هذه المجتمعات.

هنالك أحزاب حقّقت مكاسبها الانتخابية برفعها لواء الطبقة الوسطى ومصالحها ومجابهة السياسة المالية التي تؤدي إلى تآكلها، مثل حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد وحزب العمل برئاسة شيلي يحيموفيتش وغيرهما.

لا تتسع رقعة هذا التقرير للخوض عميقًا في تعريف الطبقة الوسطى، رغم وجاهة هذا الأمر الذي أشغل فلاسفة ومفكرين سياسيين، كما ارتبط على نحو وثيق بالديمقراطية ونشوء القوميات ونشوب الثورات والانتفاضات، وما إلى ذلك. ما يهمنا في هذه العجالة هو تبيان العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى وقوتها في أي مجتمع وبين استقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية لذلك المجتمع، ومستقبل نمو ذلك المجتمع وتقدّمه، فالطبقة الوسطى عادة هي مصدر عمال قطاعي الانتاج والخدمات والمهن التي تحتاج إلى الخبرة،

http://www.opoosoft.com

إضافة إلى كونها المستهلك الأكبر للمنتجات والخدمات. ومن المعروف أنّ تعزيز اتساع الطبقة الوسطى ومناعتها وحصتها من الدخل القومي يعتبر مؤشرًا على عدم اتساع الفوارق الاجتماعية حتى تتحول إلى فجوات عميقة. هذا مع العلم أنّ العقدين الأخيرين شهدا تراجعًا في الطبقة الوسطى الإسرائيلية مقابل ارتفاع في نسبة ما يسمى الطبقة العليا من ناحية، وفي الطبقة الدنيا أيضًا، ولكن بشكلٍ أكبر بكثير.

التعريف المعتمد للطبقة الوسطى لدى الأوساط الرسمية ومعاهد الأبحاث المتخصصة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، ووسائل الإعلام في إسرائيل يعتبر أنها تتكون من الأسر التي يرأسها معيل أجير (أو أجيرة)، ويتراوح دخلها بين ٧٥٪ – ١٢٥٪ من منصِّف الدخل للأسرة، قبل خصم الضرائب. أما الطبقتان الدنيا والعليا فتتكونان من الأسر التي تتقاضى أقل من ٧٥٪ من منصّف الدخل أو ما يزيد عن ١٢٥٪ منه. نستنتج مما تقدّم أن حجم الطبقة الوسطى يعتمد إلى حدّ كبير على السياسة المالية للدولة وعلى الشبكة الاجتماعية التي توفرها وعلى سياسة الضرائب،[٤٨] وبكلمات أخرى، فإن اتساع الطبقة الوسطى واستقرارها بعد مدفوعات التحويلات الحكومية والضرائب منوط بسياسة الرفاه الواسعة والخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية التي تضمنها الدولة لسكانها.

التعريف المعتمد للطبقة الوسطى أنها تتكون من الأسر التي يرأسها معيل أجير (أو أجيرة)، ويتراوح دخلها بين ٧٥٪ - ١٢٥٪ من منصّف الدخل للأسرة، قبل خصم الضرائب.

يفسّر هذا حقيقة أن الطبقة الوسطى في إسرائيل آخذة في التآكل بسبب مواصفات سوق العمل وسياسة الرفاه، وهو ما أدّى إلى اتساع الفوارق الاجتماعية، وإلى فجوات أوسع في توزيع الدخل. وقد كانت هذه التطورات في البنية الطبقية في إسرائيل متوقعة على ضوء تراجع إسهام العاملين في الدخل القومي، وسياسة تقليص الإنفاق الحكومي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما أوضحنا سالفًا، والتقليصات الواسعة في شبكة الضمان الاجتماعي في العقد الأخير، على أقل تقدير.[٤٩]

تضاءلت نسبة الأُسر التابعة للطبقة الوسطى من ٣٠,٨٪ قبل عقدين إلى ما يقرُب مِن ٢٧,٨٪ في عام ٢٠١٠،[٥٠] كما انخفضت حصة هذه الطبقة من الدخل القومي، خلال هذه الفترة. في الفترة نفسها ازدادت الفوارق بين الدخل المتوسط للأسرة من الطبقات الثلاث.

الطبقة الوسطى في إسرائيل آخذة في التآكل بسبب مواصفات سوق العمل وسياسة الرفاه، وهو ما أدّى إلى اتساع الفوارق الاجتماعية، وإلى فجوات أوسع في توزيع الدخل.

في ٢٠١٠، كانت نسبة ٢٨,٥٪ من الأسر اليهودية تنتمي للطبقة الوسطى مقارنة مع ٢٣,٤٪ من الأسر العربية، ولكن في حين الانخفاض في عدد الأسر التابعة للطبقة الوسطى يرافقه اتساع في حجم الطبقة العليا، كان الانخفاض لدى العرب يعني ازديادًا جديًا في عدد الأسر في الطبقة الدنيا فقط.[٥١]

ويتضح من مسح مُقارن على امتداد فترة زمنية طويلة أنّ التغيير الأبرز كان مضاعفة

http://www.opoosoft.com

تمثيل اليهود من الأصول الشرقية واليهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا في الطبقة العليا، إذ وصلت نسب هذا التمثيل في عام ٢٠١٠، إلى ٤٥,٣٪ بالنسبة للأسر من اليهود الشرقيين، و٢٧,٢٪ للأسر من اليهود من دول الاتحاد السوفيتي سابقًا. أما بالنسبة للأسر اليهودية من أصل أشكنازي من الجيل الثاني في إسرائيل فإنّ نحو ٥٠٪ منها كان وما زال ينتمي إلى الطبقة العليا.

في غالبية الأسر التابعة للطبقة الوسطى هنالك معيلان إثنان، ولكن هناك فرق جدي بين الشرائح المختلفة التي تُشكّل هذه الطبقة: لـ ٤٠,٥٪ من الأسر في الشريحة الأقل دخلاً في الطبقة الوسطى معيل واحد، في حين تصل هذه النسبة في الشرائح الأعلى دخلاً من الطبقة نفسها ٢٨,٥٪ فقط. وفي الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ و٢٠١٠ سُجِّل انخفاض بنسبة ٢٢٪ في الأسر التابعة للطبقة الوسطى التي تشمل معيلاً واحدًا. وصل هذا الانخفاض في الشرائح الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى (٢٤٪) وفي الشرائح ذات الدخل الأعلى من الطبقة نفسها (١٨٪)، ما قد يعني تدهور عائلات من الشرائح ذات الدخل الأقل من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الدنيا. ويتضح أنه في سنة ٢٠١٠ كانت ثمة حاجة إلى عدد أكبر من المعيلين للأسرة الواحدة لكي تُحسب ضمن الطبقة الوسطى.

نجد في مجال التعليم العالي أنّ الطبقة الوسطى تشبه الطبقة الدنيا أكثر مما تشبه الطبقة العليا.

أصناف العمل الأكثر شيوعًا في صفوف الطبقة الوسطى في إسرائيل هي الأعمال المهنية في قطاعات البناء والصناعة والمبيعات والخدمات. يعمل في هذه الأعمال ما يقرب من ٥٠٪ من الأجيرين المنتمين للشرائح الأقل دخلاً في الطبقة الوسطى، ونحو ٤٠٪ من الشريحة الأعلى دخلاً من هذه الطبقة. نحو ٣٣٪ من الطبقة الوسطى في إسرائيل يعملون في مهن حرة وكتقنيين وموظفين، هذا في حين تبقى حصة الأسد من المهن الأكاديميّة والإدارية من نصيب الطبقة العليا في إسرائيل.

المشغل الأكبر لأرباب عائلات الطبقة الوسطى هو قطاع الخدمات العامة: هكذا كان الوضع أيضًا قبل ما يقرب من ٢٠ سنة، وثمة تمثيل أقل لهذه الطبقة في مجال صناعة الهايتك وقطاع المال، فما بالك بالنسبة لتمثيل الطبقة الدُنيا؟.

نجد في مجال التعليم العالي أنّ الطبقة الوسطى تشبه الطبقة الدنيا أكثر مما تشبه الطبقة العليا. ونسبة الحائزين على ألقاب أكاديميّة تشكّل حدًا فارقًا واضحًا بين الطبقتين الوسطى والعليا في إسرائيل. نحو ٢٥٪ من أرباب الأسر من الطبقة الوسطى حاصلون على شهادات الدراسة الأكاديمية مقارنة بـ ٥٠٪ في صفوف الطبقة العليا.[٥٢]

نجد في هذا السياق أنه في عام ٢٠١٠، كان أكثر من ٧٠٪ من الأسر التابعة للطبقة

http://www.opoosoft.com

الوسطى تعيش في شقق تعود ملكيتها لها، وكان معدّل ثمن الشقة يتراوح بين ٩٠٠ ألف شيكل لدى الشرائح الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى و ١,٢ مليون شيكل للشقة لدى الشرائح ذات الدخل الأعلى من الطبقة الوسطى (حسب أسعار سنة ٢٠١٠). هذا في حين كان معدل ثمن الشقق التي تمتلكها العائلات المحسوبة على الطبقة العليا في إسرائيل (في ٢٠١٠) يزيد بضعفين عن معدل ثمن الشقق التي تمتلكها أسر الطبقة الوسطى. ومن الجدير بالذكر أنّ انخفاضًا طرأ في الفترة بين ١٩٩٢-٢٠١٠ على نسبة امتلاك الأسر للشقق، وقد لوحظ الانخفاض الأبرز في هذا المجال في صفوف الأسر التابعة للشريحة الأقل دخلاً من الطبقة الوسطى.

إجمال

هل حقًا أنّ «ما بدأ في الشوارع ينتهي بالتصويت في صناديق الاقتراع، ويتحول إلى سياسة اجتماعية اقتصادية أكثر إنسانية وتوازنًا ...». كما قال ايتسيك شمولي، أحد قادة حركة الاحتجاج الذين وصلوا إلى الكنيست في الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة؟

هيمن خطاب الاحتجاج على برامج عدد كبير من الأحزاب التي خاضت الانتخابات الأخيرة، ولا سيّما حزب «يوجد مستقبل».

هيمن خطاب الاحتجاج على برامج عدد كبير من الأحزاب التي خاضت الانتخابات الأخيرة، ولا سيّما حزب «يوجد مستقبل» الذي رفع لواء مطالب الطبقة الوسطى، ونجح في أن يصبح الحزب الثاني من حيث قوته في الكنيست بعد مضي أشهر معدودة على تأسيسه، والأحزاب القديمة، مثل العمل وميرتس، اللذين نجحا في زيادة أو حتى مضاعفة تمثيلهما. وقد يكون من المنطقيّ أن نفترض أن أثر هذه الحركة قد انعكس في السلوك الانتخابيّ وفي أنماط التصويت، خاصة بعد أن قامت هذه الأحزاب بترشيح بعض قيادات الاحتجاج في صفوفها ووصول بعضهم إلى الكنيست. إلا أنه ليس ثمّة ما يثبت أن هذا التأثير جاء نتيجة حراك شعبيّ تحوّل إلى نمط فعل جماعيّ مؤثر، أو أن خطاب حركة الاحتجاج ومطالبها باتا اعتبارًا أساسيًا في تحديد السلوك الانتخابيّ للمواطن الإسرائيليّ. ومن الممكن أن نزعم في هذه المرحلة المفصليّة من تطوّر حركة الاحتجاج أن من شأن وصول بعض قادتها إلى الكنيست من ناحية، وقيام أحزاب بتبنّي شعاراتها ومطالبها ومحاولتها فرض وصاية عليها أن يشكل ضربة قاضية لفرص استمرارها. إن العودة إلى نقطة الصفر، إذا صحّ التعبير، أي العودة إلى أساليب العمل القديم والاعتماد الكامل على أحزاب المعارضة والنقابات وكافة أنواع الممثلين تنزع من حركة الاحتجاج مميّزها المؤثر والجاذب للتأييد المتجسّد في «عودة الجمهور إلى الشارع»، كما

http://www.opoosoft.com

أن تلك العودة ترهن مصالح الشرائح الضعيفة التي كانت حركة الاحتجاج صرختها بمكاسب ائتلافية أو باعتبارات سياسيّة وأمنية تحكم حتى أحزاب المعارضة الصهيونية في إسرائيل.

وعلى كل حال، يبدو أن السنة الحاليّة ٢٠١٣ سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج على ضوء ما يُنشر الآن عن العجز الكبير في ميزانية إسرائيل (٣٩ مليار شيكل ما يصل إلى ضعف العجز الذي كان متوقعًا)، ومحاولات سدّه بتقليص الإنفاق الاجتماعيّ وتخفيض الأجور وزيادة الضرائب ورفع أسعار السلع، لا سيّما الماء والكهرباء والسلع واسعة الاستهلاك، إضافة إلى توقّعات قيام الحكومة بإلغاء أو تعليق بعض المشاريع التي اضطرت إلى المبادرة إليها استجابة لحركة الاحتجاج. ومن نافل القول أن هذه التقليصات تعني أنه حُكم على المجتمع الإسرائيلي بأن يعيش أزمة اقتصادية واجتماعيّة، وأن على الشرائح الضعيفة فيه أن تتحمل آفة الفقر وصعوبات الأخرى، ربما ينفعها احتجاج جديد، يكون قد استلهم عبر التجربة السابقة وتفادى أخطاءها.

يبدو أن السنة الحاليّة ٢٠١٣ سوف تشهد موجات جديدة من الاحتجاج على ضوء ما يُنشر الآن عن العجز الكبير في ميزانية إسرائيل.

http://www.opoosoft.com

هوامش

١ هنالك من يعتقد أنّ تخلي الإعلام عن حركة الاحتجاج كان من الأسباب التي أدت إلى أفولها، فبعد أشهر من اهتمام وسائل الإعلام الكبير بما يجري في شارع روتشيلد، والتغطية الواسعة لكل ما كان يحدث قرب مركز حركة الاحتجاج وللفعاليات المختلفة، طرأ تراجع ملحوظ على اهتمام وسائل الإعلام. ويعتقد نشطاء الاحتجاج أنّ هذا نجم عن تعرّض حركة الاحتجاج أو بعض ناشطيها لأرباب المال الكبار في إسرائيل، الذين يتحكمون بوسائل الإعلام وينفقون مبالغ طائلة على الدعايات التجارية لمنتجاتهم. أما عودة الإعلام للاهتمام بفعاليات الاحتجاج القليلة والمحدودة التي نُظمت في بداية شهر آب ٢٠١٢ فتعود إلى مشاركة نجوم سياسيين جدد مثل يائير لبيد وحزبه، وستاف شفير التي انتخبت في الانتخابات الأخيرة نائبة في الكنيست عن حزب العمل.

٢ مؤتمر إسرائيل– سدروت: ٦١٪ من الجمهور يشعرون ان الاستطلاع الاجتماعيّ قد فشل. موقع The Marker، ٢٠١٢/١٢/١٣. http://www.themarker.com/news/politics/1.1885674 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٣٠).

٣ للمقارنة بين هيمنة القضايا الاجتماعيّة والاقتصادية ومصالح الطبقة الوسطى على برامج الأحزاب، أنظروا عيلي بينج، «مقارنة بين البرامج الاقتصادية– الاجتماعيّة للأحزاب الكبيرة في انتخابات ٢٠١٣». برنامج الاقتصاد والمجتمع، على موقع الانترنت الخاص بمعهد فان لير في القدس، http://vanleerecon.files.wordpress.com/2013/01/comparison-between-agendas.pdf (شوهد في ٢٠١٣/١/١٠)؛ تسفي زرحيا، «عندما يكون الاقتصاد في ضائقة: ماذا تطرح الأحزاب الكبيرة، ومن يتهرّب من الإجابات؟ The Marker، 2013/1/3، http://www.themarker.com/news/politics/1.1899588 (شوهد في 2013/1/10).

٤ ثمّة قوائم عديدة خاضت الانتخابات الأخيرة تحت شعارات مستوحاة من مطالب حركة الاحتجاج، ولكن الحظ لم يحالفها إذ إنها لم تعبر نسبة الحسم المطلوبة وهي ٢٪ من مجمل الأصوات الصالحة. ومن المعروف أن ١٢ حزبًا فقط تمكنت من اجتياز نسبة الحسم من أصل ٣٢ قائمة خاضت الانتخابات البرلمانيّة.

٥ على سبيل المثال، بيّن استطلاع أجراه القيّمون على مؤتمر شدروت السنوي أن ٤٦٪ من الجمهور قالوا أنهم سوف يصوتون لحزب القائد السياسيّ الذي يعتقدون أنه سوف يبذل جلّ الجهد لدعم المسألة الاجتماعية؛ وأفاد ٤٠٪ من الجمهور بأنّ مواقفهم في المجال الاجتماعي–الاقتصادي سوف تغيِّر نمط تصويتهم في الانتخابات، في حين قال ٣٨٪ أنها لن تغيّر ذلك؛ مؤتمر إسرائيل– سدروت: ٦١٪ من الجمهور يشعرون ان الاستطلاع الاجتماعيّ قد فشل. موقع The Marker، ٢٠١٢/١٢/١٣. http://www.themarker.com/news/politics/1.1885674 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٣٠).

٦ ليف غرينبرغ، نجاح فشل الاحتجاج. موقع هآرتس، ٢٠١٣/١/٢٢، http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1912530 (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٢)؛ شاحر سموحة، الموجة القادمة من الاحتجاج ستبدو مختلفة تمامًا، سوف تبدأ من الأحياء، وسوف تكون عنيفة. البعض سيخرجون للسرقة. موقع صحيفة غلوبس، ٢٠١٢/٢/٢، http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000818216 (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٧ اتيلا شومفلبي. بلاد جديدة، سياسة جديدة. **يديعوت احرونوت**، ٢٠١١/٨/٧، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4105380,00.html (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٠/).

٨ ليف غرينبرغ، نجاح فشل الاحتجاج. **موقع هآرتس**، ٢٠١٣/١/٢٢، http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1912530 (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٢

٩ المصدر نفسه.

١٠ آشر شختر، روتشلد، يوميات احتجاج. تل أبيب: إصدار هكيبوتس هميئوحاد، ٢٠١٢. ص.١٠٥–١٠٦.؛ قال عوفر، وهو أحد الناشطين من الطبقة الفقيرة التي أقصيت عن المشاركة في خيام روتشيلد في مقابلة أجريت معه بشأن موقف من يمثلهم من قيادة الاحتجاج: «افني ليف، مع الاحترام لها، هي فتاة جيدة، لكنها لا تفهم الحياة، لم تأت من الأسفل. جاءت وقامت بخطوة ما، ولكن هل تفهم في شؤون السكن؟ هل تعرف الضائقة؟ إنها شابة صغيرة، طيلة حياتها .....لم تكن في حياتها حيث هناك ضائقة. نحن لا نستوفي المعايير المطلوبة لروتشيلد، هم في موقع آخر». (مقتبس في آشر شختر، ص. ١٢٠)

١١ المصدر السابق، ص. ١١١

١٢ آشر شختر، **روتشلد، يوميات احتجاج**، ص. ١٢٦؛ يهودا شنهاف. الكرنفال: احتجاج اجتماعي بلا معارضات. قضايا إسرائيليّة، العدد ٤٥، ٢٠١٢، ص.١٧– ٣٠.

١٣ ليف غرينبرغ، نجاح فشل الاحتجاج. موقع هآرتس، ٢٠١٣/١/٢٢، http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1912530 (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٢).

١٤ للإطلاع على مطالب حركة الاحتجاج، أنظروا **تقرير مدار الاستراتيجيّ** ٢٠١٢، ص. ٢٣١–٢٦٢.

١٥ عن التوجهات المختلفة بين قادة حركة الاحتجاج ، أنظروا ملحق «٧ أيام» التابع لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، عدد ٢٤٨٦، ٢٠١١/٩/١٦، ص. ٢٠.

١٦ للمزيد من تعريف الفقر وطريقة حساب خط الفقر لكل عائلة حسب عدد أفرادها انظروا: إيلانيت بار. **وصف وتحليل مؤشرات الفقر وغياب المساواة في إسرائيل والدول المتطوّرة**. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١/١٧، ص. ٢–٦ http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03095.pdf (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٠)؛ محمود خطيب، هل أنا فقير؟ موقع كل العرب، ٢٠٠٩,١١,١٤، http://www.kul-alarab.com/Article/213513 (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٠)

١٧ ارتفع عدد الأولاد الفقراء خلال العقد الأخير بنسبة وصلت إلى ٦٠٪ (٥٣١٠٠٠ في سنة ٢٠٠٠)، ومن المرجح أنّ عشرات الآلاف من الأولاد انضموا إلى هذا العدد في سنة ٢٠١٢.

١٨ ميري أندفلد، نتانئيلا باركي، دانئيل غوطليف، ألكسندر فرومان. **مؤشرات الفقر والفجوات الاجتماعية ٢٠١١**– تقرير سنوي. مؤسسة التأمين الوطني، www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Pages/default.aspx

١٩ من الجدير بالذكر أنّ هذه النسبة قد ازدادت بأكثر من ضعفيْن خلال عقد واحد. (في سنة ١٩٩٩ كانت النسبة ٧٪).

http://www.opoosoft.com

٢٠ هيلا فايسبرغ، قنبلة موقوتة، أكثر من نصف العائلات الحريديّة والعربية يعيش تحت خط الفقر. The Marker، ٢٠١٢/١٢/١١، http://www.themarker.com/news/politics/1.1883555 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٢٢).

٢١ عن تصريحات المدير العام لمؤسسة التأمين الوطني ووزير الرفاه وعدد من الشخصيات الرسمية والشعبية احتجاجًا على السياسة الفاشلة في مجابهة ضائقة الفقر، طاليا نيشر، تقرير الفقر: في إسرائيل يعيش ١,٨ مليون فقير؛ ٦٥٪ من العائلات الفقيرة تعمل. هآرتس ٢٠١٢/١١/٢٩، http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1876255 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٣٠).

٢٢ منظمة لتيت، **التقرير البديل عن الفقر ٢٠١٢**، ص. ٣، http://www.latet.org.il/Index.asp?CategoryID=304&ArticleID=907 (شوهد في ٢٠١٣/١/١٠).

٢٣ المصدر.

٢٤ التقرير البديل عن الفقر ٢٠١٢، ص. ٣

٢٥ المصدر نفسه، ص. ٥

٢٦ المصدر نفسه، ص. ١٠

٢٧ المصدر نفسه، ص. ٢٤–٢٦.

٢٨ المصدر نفسه، ص. ٥٢–٥٣.

٢٩ طليلا نيشر، استطلاع: غالبية الجمهور يعتقدون أن مجابهة الفقر أهم من مسألة الأمن. موقع هآرتس، ٢٠١٢/١٢/١٧، http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1887238 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٣٠).

٣٠ إيلانيت بار. **وصف وتحليل مؤشرات الفقر وغياب المساواة في إسرائيل والدول المتطوّرة**. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١/١٧، ص. ١٠، http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03095.pdf (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٠).

٣١ معامل أو مؤشر جيني بالإنكليزية Gini coefficient من المقاييس المهمة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسًا رقميًا لعدالة التوزيع. ينحصر معامل جيني بين الصفر والواحد. عندما تعادل قيمته الصفر يكون توزيع الدخل متساويًا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما عندما تكون قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح، يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. للمقارنة بين معامل جيني في إسرائيل وفي عدد من دول العالم، أنظروا شلومو سفيرسكي، ايتي كونور أتياس. صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢. تل أبيب: مركز أدفا، ص. ١٧، http://www.adva.org/uploaded/social-01_1.pdf .

٣٢ إيلانيت بار. **وصف وتحليل مؤشرات الفقر وغياب المساواة في إسرائيل والدول المتطوّرة**. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١/١٧، ص. ٨، http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03095.pdf (شوهد في ٢٠١٣/١/٢٠).

٣٣ المصدر نفسه، ص. ١٠

٣٤ إيلانيت بار وتمير أغمون، مؤشرات اقتصاديّة- اجتماعيّة في إسرائيل ودول OECD. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١٠/٢٤، ص. ٣–٥، http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03133.pdf .

٣٥ المصدر نفسه، ص. ٦؛ تسفي زرحيا، تقرير: **«اسرائيل ما زالت سبّاقة في نسب الفقر في العالم المتطوّر»**، The Marker، ٢٠١٢/٦/٢٤، http://www.themarker.com/news/1.1738720.

٣٦ في مجال المشاركة في العمل والتعليم الأكاديمي، تحتل إسرائيل مكانًا متقدمًا في المقارنات مع دول OECD، مثلاً تفيد الإحصائيات أنّ نسبة الحاصلين على شهادات أكاديمية في إسرائيل وصلت إلى ٣١٪ من السكان من الفئة العمرية ٢٤–٦٤ سنة مقارنة بـ ٢٢٪ بالمعدل في دول المنظمة. وتحتل اسرائيل المكان الثالث في هذا المقياس بعد النرويج (٣٥٪) والولايات المتحدة (٣٢٪)، هذا في حين تحتل المواقع المختلفة على هذا التدريج: ايطاليا، تركيا، وسلوفانيا والنمسا.

٣٧ كما هو معروف، لا يجمع علماء الاجتماع والاقتصاديون على تعريف واحد للطبقة الوسطى، هذا ناهيك على أن واقع حياة الطبقة الوسطى يختلف من دولة إلى أخرى حسب العديد من العوامل وأهمها الدخل، ومستوى الحياة، وهامش الحرية الذي تتمتع به في المجالات السياسية والاجتماعية. عند الحديث عن الطبقة الوسطى في المحافل الرسمية وفي وسائل الاعلام في إسرائيل يعتمدون على تعريف اقتصادي ضيق وجاف، وتُعرف الطبقة الوسطى في صفوف هذه الأوساط بأنها تتكوّن من الأسر التي يتراوح دخلها بين ٧٥٪ و ١٢٥٪ من منصّف الدخل في إسرائيل (منصّف الدخل هو خط الدخل الذي يتقاضى نصف الأسر ما هو دونه ونصفها الآخر أكثر منه.

٣٨ يمكن الاطلاع على ملخص المطالب الأساسيّة لمجابهة ظاهرة الفقر في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٢، الصادر في آذار من سنة ٢٠١٢، ص. ٢٤٩–٢٥٠.

٣٩ أور كشتي، الجيل الضائع من ذوي الأصول الأثيوبية في إسرائيل. هآرتس، ٢٠١٢/١٢/١٥، http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1885824 (شوهد في ٢٠١٢/١٢/٢٠).

٤٠ المصدر نفسه.

٤١ المصدر نفسه.

٤٢ المصدر نفسه.

٤٣ أور كاشتي. خاصون رغمًا عنهم. هل يُرسل أبناء المهاجرين الأثيوبيين إلى التعليم الخاص بدون مبرر؟ موقع صحيفة هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢، http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1855510 (شوهد في ٢٠١١/١٢/٣٠).

٤٤ هيلا فايسبرع، قاع سوق العمل، اليهود الأثيوبيون يتقاضون الأجر الأكثر انخفاضًا في السوق الإسرائيلي. The Marker، ٢٠١٢/٣/٥، http://www.themarker.com/career/1.1656489، (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٤٥ تمير ستاينمن، كريات ملاخي: ممنوع دخول الأثيوبيّين- «لهم رائحة قنبلة نوويّة»، mako- الأخبار٢، ٢٠١٢/١/٣، http://www.mako.co.il/news-israel/local/Article-0c66bfbbbd4a431017.htm (شوهد في ٢٠١٢/١/١٠). ; تمير ستاينمن،

http://www.opoosoft.com

العنصريّون يرفضون الخضوع: «لن نبيع للأثيوبيّين، رائحتهم كريهة»، mako– الأخبار٢، ٢٠١٢/١/١١، http://www.mako.co.il/news-israel/education/Article-7e34afa88fdc431017.htm (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٤٦ عوفر روزنباوم، نتانيا: لسنا على استعداد لتأجير شقق للأثيوبيّين، mynet، ٢٠١٢/٢/٢، http://www.mynet.co.il/articles/0,7340,L-4184058,00.html (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٤٧ طليلة نيشر. للمرة الأولى، مديرة المدرسة التي رفضت قبول طلاب اثيوبيين تُبعد عن عملها. موقع صحيفة هآرتس، ٢٠١٢/٩/٢، http://www.haaretz.co.il/news/education/١,١٨١٤٤٣٠ (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢)؛ طليلة نيشر، روعي تشيكي أراد. أهالي يرفضون استيعاب طلاب أثيوبيين أُغلقت مدرستهم. موقع صحيفة هآرتس، ٢٠١٢/٦/٢٤، http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1738650 (شوهد في ٢٠١٢/١١/٢٢).

٤٨ لذلك نجد أنّ نصف السكان في دول اسكندنافيا مثلاً يُحسبون ضمن الطبقة الوسطى في حين لا تتعدى هذه الطبقة ثلث السكان في باقي دول أوروبا وأمريكا، وذلك بسبب المخصصات الشهرية والخدمات التي تضمنها الدولة لمواطنيها في دول اسكندنافيا.

٤٩ حول التغييرات التي طرأت على الطبقة الوسطى في إسرائيل خلال العقدين الأخيرين، أنظروا: نوغا دغان بوزاغلو، إيتي كونور أتياس. **الشريحة الوسطى في إسرائيل ١٩٩٢-٢٠١٠**. معهد أدفا، ٢٠١٣، http://www.adva.org/uploaded/%D7%94%D7%A8%D%7%D7%95%D7%91%93%D7%20%D7%94%D7%91%D7%A0%D7%99%D7%A0%D7%95%991_1.pdf

٥٠ شلومو سقيرسكي، ايتي كونور أتياس. **صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢**. تل أبيب: مركز أدفا، ص. ١٤-١٦، http://www.adva.org/uploaded/social-01_1.pdf

٥١ للمقارنة بين حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل وفي دول أخرى في العالم، أنظروا شلومو سقيرسكي، ايتي كونور أتياس. **صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢**. تل أبيب: مركز أدفا، ص. ١٧ http://www.adva.org/uploaded/social-01_1.pdf

٥٢ نفس المصدر ص. ٣٠-٣١.

http://www.opoosoft.com

الفلسطينيون في إسرائيل

رائف زريق

مدخل

يرصد هذا الفصل من التقرير وضع الفلسطينيين في الداخل، ويتطرق بداية للواقع السياسي والخارطة الحزبية، ومواقف الأحزاب المختلفة من قضايا راهنة على الساحة السياسية. كما يتضمّن استعراضًا لبعض التطورات في علاقة الدولة وسياستها تجاه المواطنين العرب. كما يشمل التقرير هذا العام أيضًا رصدًا ومتابعة خاصة وموسعة لموضوعين يبدوان مختلفين بعض الشيء، لكنهما تجمعهما قواسم مشتركة: الأول هو موضوع التربية والتعليم، والآخر هو موضوع العنف. يشكّل هذان الموضوعان تحديين كبيرين أمام المجتمع الفلسطيني، وباعتقادنا فإنّ مصير هذا المجتمع مرتهن إلى حدّ كبير بقدرته على معالجتهما. المشترك بين قضيتي العنف والتعليم هو أنّ كلتيهما تخصّ المجتمع برمّته دون استثناء، وتلقي بظلالها على الجميع. من ناحية أخرى، فإنّ معالجة هذين التحديين هي معالجة مؤسساتية طويلة الأمد، وليس بمقدور المجتمع القيام بها دون التعامل مع مؤسسات الدولة. يطرح هذان التحدّيان سؤال كيفية التعامل مع المؤسسة الإسرائيلية، إذ لا يكفي الحديث عن مقاومة السياسة الإسرائيلية والنضال ضدّها، بل هناك ضرورة لبناء إستراتيجية عمل مع الدولة وليس ضدّها فقط. يثير هذا الأمر السؤال حول «المسموح» و«الممنوع» في هذه المعادلة المركّبة بين الهويّة والمواطنة.

العنف والتربية قضيّتان داخليّتان، ليس بمعنى أنّ علاجهما داخليّ، بل بمعنى أنّهما تمسّان عصب المجتمع وصحّته، ومناعته، وقدرته الذاتية على الحراك الجماعي والفردي.

http://www.opoosoft.com

إنّ خسارة معركة التربية والتعليم ومعركة العنف معناها، على نحوٍ ما، خسارة الذّات، وخسارة الذات هي أكثر من خسارة المعركة: هي خسارة الحربّ كلّها.

المشهد السياسي

موقف الأحزاب من الثورات العربية

وإن كان من الممكن إيجاد اختلاف بين (مواقف) الأحزاب المختلفة حول الثورات العربية – كما سيرد لاحقاً – لكن الحقيقة الأساسية تبقى أن وجود انقسام داخل الأحزاب نفسها هو السمة الأساسية، وبخاصة عندما يجري الحديث عن سورية.

• الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي

الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي اتخذا موقفاً مشككاً جداً بالثورة السورية ومالت معظم مقالات كتّاب الحزب الرئيسيين إلى اعتبار الحدث مؤامرة يشترك فيها الأميركان والخليجيون.

الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي اتخذا موقفاً مشككاً جداً بالثورة السورية.

كتب محمد نفاع، السكرتير العام للحزب، في الاتحاد بتاريخ ١٨/١/١٢[١] «هذه المعارضة السورية لا تريد إصلاحات، هي تسعى اليوم لمنع المؤسسة السورية من تحقيق هذه الإصلاحات ... أنا رجل ماركسي شيوعي علماني لي عدو وحيد على هذه الأرض هو النظام الأميركي وكذلك إسرائيل. المثقف هو دائماً من يعرف كيف يرتب خسائره لا أن يرتب أرباحه. المطلوب أن تشتم النظام السوري حتى يدعوك الأوروبيون إلى مهرجاناتهم الثقافية، وعندها يسمونك شاعر الثورة، هذه شؤون من يريد تحقيق الأرباح ... بعض مثقفي الحداثة، جِراء ترضع من أشلاء البرجوازيين واللصوص، هم أرخص الكائنات كما قال علم من أعلام الشيوعية هو مكسيم غوركي». وأضاف «هناك نظم شريكة وخائنة وعميلة للولايات المتحدة بكل ما تعنيه الكلمة، وهناك قوى تقف ضد هذه المخططات، هذا هو المحك اليوم وهذه هي البوصلة». واعتبر نفاع أن «ليس النقاش بين مجددين ومجترين كما قال مارون عبود، ولسنا في أسواق المريد وعكاظ، النقاش مع ذوي النظرة الليبرالية على حساب النظرة الثورية الطبقية». وفي إشارة إلى موقف المثقفين الداعمين للثورة قال: «رأينا أحزاباً ومثقفين ومفكرين أشبعونا سبّا للاستعمار والصهيونية واليوم يلتقون معهم ويتطابقون تمام الانطباق، والمهم أن يخرجوا رابحين». وأنهى مقالته «الموقف من أحداث سورية فيه الكثير من التفاصيل، ولا نستهين أبدًا بالتفاصيل، لكن تبقى القضية الجوهرية والأساسية هي الموقف النضالي ضد الاستعمار وتدخله، وضد كل هذا العالم

http://www.opoosoft.com

الرأسمالي».

وفي مظاهرة مقابل القنصلية الأميركية قال نفّاع أن «كل من يطالب بتدخل خارجي في سورية هو خائن وعميل» (الاتحاد، الخميس، ١٢/١/١٢)[٢]. وفي مقالة منشورة في الاتحاد بتاريخ ١٢/٢/٧،[٣] أشار نفّاع إلى وجود اصطفاف بين «الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والرجعية العربية والصهيونية وتركيا وقوى ١٤ آذار في لبنان، والإخوان المسلمين بمختلف أسمائهم والتجمع الوطني الديمقراطي، لإسقاط النظام السوري».

أما عصام مخول، عضو الكنيست السابق، فقد كتب بالروح نفسها، لكن بمستوى أقل حدّة أقل، وجاء في مقالة، منشورة في الاتحاد يوم ١٢/١/١٤ «هناك معارضة وطنية في سورية، وهناك مطالب شعبية عادلة وغضب مشروع يصب في النضال من أجل تغيير سلم الأولويات، وتحريم الحلول الأمنية للمسائل السياسية والاجتماعية والمطلبية، ولكن هناك مؤامرة، ملامحها أخذت تطفو في هذه الأيام على السطح». وأضاف في إشارة لخطاب الأسد الذي ألقاه عندها «أن الأسد قدّم اقتراحات عينية ومسارًا للإصلاح يمكن قبوله أو رفضه، أو المطالبة بتعديله، وميّز بين المتآمرين أمنيًا على سورية، وبين القوى الشعبية المعارضة وطنيًا والمطالبِة بالتغيير الجذري».

لم تخل الأوساط داخل الجبهة والحزب من الذين وقفوا مع الثورة ومع مطالبها منذ البداية، لكن دون إغفال حساسية الموقع الاستراتيجي لسورية، ودون غض النظر عن المؤامرات التي تحاك ضدها .

أما كلمة الاتحاد، لسان حال الحزب، فقد كانت أكثر توازنًا، إذ أشارت في عدة افتتاحيات (راجع افتتاحيات ١٢/٩/٢٥[٤]و١٢/١٠/٤[٥]) إلى ضرورة إيجاد حلّ سياسي للأزمة، وكذلك على أثر قصف مخيم اليرموك جاء في افتتاحية الاتحاد بتاريخ ١٢/١٢/١٨[٦] «لا يمكن قبول أي مبرر للقصف الجوي بالقذائف الذي طال مخيم اللاجئين الفلسطينيين في اليرموك»، وأضافت الكلمة أن «تصريحات بعض الرسميين السوريين التي تطالب سكان المخيم بطرد المسلحين هي تصريحات مرفوضة، فواجب حماية جميع المدنيين السوريين واللاجئين الفلسطينيين، يقع على النظام والحكومة... ولا يمكن قبول أي مساس بالمدنيين باسم محاربة مجموعات مسلحة».

كذلك لم تخل الأوساط داخل الجبهة والحزب من الذين وقفوا مع الثورة ومع مطالبها منذ البداية، لكن دون إغفال حساسية الموقع الاستراتيجي لسورية، ودون غض النظر عن المؤامرات التي تحاك ضدها .

كتب هشام نفاع: «نحن لسنا ضدّ الإمبريالية هكذا بدون سبب، وبشكل غبي، بل لإنّ مضمونها هو قمع وظلم واستغلال الشعوب وخيرات بلادها. فهل يمكن أن تصبح هذه الموبقات مقبولة وشرعيّة حين يقترفها نظام بحقّ شعب».[٧]

أما فيما يتعلق بمصر، فبعد الحماس الأولي الذي رافق الثورة في أيامها الأولى، جرى اعتبار ما حصل منذ انتخاب مرسي ردة قوية، واعتبرت كلمة الاتحاد بتاريخ ١٢/١٢/١٧[٨]

http://www.opoosoft.com

أن جموع الشعب المصري بدأت «ترى مدى خطورة هذا النظام الذي لا نبالغ لو قلنا أنه يسرق منجزات ثورة مصر»، واقتبست الافتتاحية موقف الحزب الشيوعي المصري، والذي تتفق معه، بأن مشروع الرئيس مرسي «يفتح الباب أمام تأسيس دولة فاشية دينية ويجعل من المجرمين والمتاجرين باسم الدين أوصياء على المجتمع والقيم»، ووصلت الافتتاحية للاستنتاج بأن نظام الإخوان «قرر السير على خطى نظام حسني مبارك».

وفي افتتاحية الاتحاد ليوم ٢٣/١٢/١٢[٩] أشارت الصحيفة إلى أن حكم الإخوان لا يؤسس لنظام سياسي جديد، لا بالسياسة الخارجية، ولا الاقتصادية، ولا بكل ما يتعلق بالحريات الديمقراطية. وأشارت الافتتاحية إلى أن «النظام الجديد في مصر حريص على الانسجام مع المصالح الأميركية والإسرائيلية بما لا يقل عن ذلك القديم».

• الحركة الإسلامية

دعمت الحركة الإسلامية الثورة السورية، وذلك بموجب فهمها لهذه الثورة وطبيعتها. ضمن سلسلة مقالات نشرها رئيس الحركة الإسلامية في موقع فلسطينيو ٤٨ – يشير رائد صلاح إلى طبيعة الصراع في سورية من خلال فهمه لنظام الأسد بأنه «النظام الباطني النصيري» (راجع مقالته «اقترب موعد الحق (٧) والمنشورة في الموقع بتاريخ ٢٤/١١/١٢) [١٠]. ويرى الشيخ رائد صلاح أن ما يقع في صلب الممارسة والفكر الباطني النصيري هو الرغبة في تدمير الثقافة والحضارة الإسلامية. ويشير في مقالته وفي مقالاته الأخرى المنشورة في الموقع ذاته، إلى أن تاريخ الحركات الباطنية منذ صدر الإسلام وحتى اليوم يكمن في سعيها لتدمير الحضارة الإسلامية متآمرة مع «كل علوج الأرض وصهاليلها»، إذ تحالفت الحركات الباطنية تارة مع التتار وتارة آخرى مع المغول، وعليه فان بيت الأسد ما هو إلا استمرار لهذه المنظومة الفكرية. إذ يشير الشيخ رائد فيكتب في الموقع نفسه تحت عنوان «اقترب الوعد الحق (٤)» ونشر في تاريخ ١/٩/١٢[١١] « أكد العلماء المتأخرون أن الطائفة التي ينتمي إليها بشار الأسد ووالده من قبله هي الطائفة النصيرية، إحدى أبرز الفرق الباطنية في التاريخ الإسلامي»، ويضيف» لا يمكن طمس الحقيقة التي تقول إن الاسم الأساسي لهذه الطائفة هو النصيرية»، ويشير في المقالة ذاتها، إلا أنه «يتضح لنا من سلسلة الاغتيالات وتوثيقها ونوع شخصياتها ملاحظات في غاية الأهمية، منها:

١. أن الذين قتلوا كانوا يمثلون مراكز القيادة والتنظيم.
٢. أن تصفية هؤلاء كانت خدمة متعمدة للصليبيين من جهة، ولقيادة المذهب الإلحادي الخبيث من جهة أخرى.

دعمت الحركة الإسلامية الثورة السورية، وذلك بموجب فهمها لهذه الثورة وطبيعتها.

http://www.opoosoft.com

وفي الموقع نفسه نشرت الحركة الإسلامية بيانًا بعنوان «سورية الجريحة تستغيث» بتاريخ ٢٠١٢/٢/٤[١٢] أشارت فيه أن أمة الإسلام ابتليت منذ أن سقطت آخر قلاع الإسلام بحكام عملاء للصليبيين والصهيونية، واعتبر البيان أن النظام السوري البعثي الطائفي العشائري العائلي من ضمن هذه الأنظمة، وفي نهاية البيان توجه موقعوه إلى «الأسود المرابطة على أرض الشام، ونقول لهم صبرًا أحفاد خالد بن الوليد ووارثي نور الدين وصلاح الدين».

وفي مقالة منشورة في الموقع نفسه، بقلم الشيخ كمال خطيب بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٥[١٣] بعنوان «نحن سورية والناعقون» يكتب «شعب سورية الذي تحكمه الآن طوائف ومذاهب مارقة لا تشكل إلا القلة القليلة منه، هذا الشعب حتمًا سينتصر على أولئك المارقين، وستكون الطريق إلى دمشق مفتوحة».

وترى الحركة الإسلامية أيضاً أن هناك مؤامرة والشركاء في هذه المؤامرة (راجع مقالة الشيخ رائد من تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٥[١٤])هم: «إيران والمؤسسة الإسرائيلية، والموقف الرسمي الأوروبي والأميركي والروسي والصيني».

أما في كل ما يتعلق بالثورة المصرية، فإن الحركة الإسلامية تبارك فوز الدكتور مرسي (راجع بيان الحركة الإسلامية: «نبارك لمصر بفوز د. مرسي» من تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٤[١٥]). وفي مقالة باسم الشيخ كمال خطيب بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٧[١٦]، على أثر المظاهرات ضد الإجراءات الدستورية للرئيس مرسي كتب فيها: » إننا نقولها لقيادات الأحزاب اليسارية والقومية والعلمانية المصرية من الذين يتصدرون اليوم مشهد إثارة الفوضى والقلاقل والغش في مصر، جنباً إلى جنب مع فلول النظام البائد، نظام حسني مبارك... يدّعون بأنهم يدافعون عن الثورة ومكتسباتها، بينما هدفهم الحقيقي هو هدم الثورة ومنجزاتها».

شهد التجمع الوطني الديمقراطي نقاشًا داخليًا حادًا بشأن الموقف من الثورات العربية، وبخاصة الثورة السورية.

• التجمع الوطني الديمقراطي

شهد التجمع الوطني الديمقراطي نقاشًا داخليًا حادًا بشأن الموقف من الثورات العربية، وبخاصة الثورة السورية، في حين ساد شبه إجماع بشأن الثورة المصرية، على الأقل، في بداياتها. أما الموقف المؤيد للثورة السورية فقد عبر عنه كل من جمال زحالقة وحنين زعبي، في حين أظهر سكرتير الحزب، عوض عبد الفتاح، موقفًا مركبًا، وكان بعض قادة الحزب اتخذ موقفًا متحفظًا جدًا من الثورة هو أقرب إلى موقف الحزب الشيوعي.

كتبت عضو الكنيست حنين زعبي في موقع عرب ٤٨ مقالاً بعنوان:«حرية الشعوب هي سؤال الثورات العربية»[١٧] أشارت فيه إلى رفضها نظرية المؤامرة، وقالت: «لا مؤامرة

http://www.opoosoft.com

تستطيع أن تخرج شعباً للتضحية بحياته»، وأشار المقال إلى بعض الإشكالات في الثورة مثل اللجوء إلى السلاح، وبعض المواقف الطائفية، لكن ليس هذا هو جوهر الثورة، وكل ذلك «عليه ألا يتعلق بموقفنا من شرعية الثورة، ومن موقفنا الداعم لها».

بالمقابل، كتب مصطفى طه أن هناك اصطفافًا واضحًا، وأن هناك محورين في كل ما يتعلق بسورية؛ في المحور الأول تصطف إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية وقطر والسلفيين، مقابل محور سورية وإيران وحزب الله والكثير من أحرار العالم، وعليه فإنه لا يستطيع إلا أن يقف مع المحور الثاني في مواجهة المحور الأول، ويرى أن الهجوم على سورية ما هو إلا استمرار للهجوم الأميركي على العراق (راجع موقع عرب ٤٨ تاريخ ١٢/٨/١٠ مقالة بعنوان سقط القناع عن القناع[١٨]).وكتب رئيس الحزب واصل طه مقالاً بالروح نفسها، معتبرًا أن هناك هجومًا من قبل الناتو وأعداء الأمة ضد سورية (راجع عرب ٤٨ مقالته: وحدة الوطن السوري أمانة في أعناق السوريين والعرب، تاريخ ١١/١١/٢٦[١٩]).

أما سكرتير الحزب عوض عبد الفتاح، فقد طرح موقفاً مركبًا آخذًا بعين الاعتبار شرعية مطالب الشعب السوري مقابل الخطر المحدق بسورية (راجع ملاحظات على الوضع السوري – موقع عرب ٤٨ تاريخ ٢٠١٢/١/٢٧[٢٠]).

خاضت المعركة الانتخابية الأخيرة في كانون الثاني ٤ قوائم عربية ٢٠١٣.

• **المعركة الانتخابية**

خاضت المعركة الانتخابية الأخيرة في كانون الثاني ٢٠١٣، ٤ قوائم، هي: الجبهة، التجمع، والقائمة المشتركة التي تضم تحالفاً من الحركة الإسلامية الجنوبية، الحركة العربية للتغيير، والحزب الديمقراطي العربي. وقائمة رابعة باسم حركة «دعم». هذا الى جانب قائمة «الأمل» التي خاضت المعركة الانتخابية في البداية، ولكنها انسحبت أيامًا قليلة قبل الانتخابات.

ونتوقف في هذا السياق، عند بعض الموضوعات التي تتعلق بتركيبة القوائم والمعركة الانتخابية، بحسب الأبواب التالية:

١. تركيبة القوائم وقضية الحضور النسوي/ النسائي فيها.
٢. قضية مقاطعة الانتخابات.
٣. نتائج الانتخابات.

ب.١. **تركيبة القوائم:** لم يحصل هناك أي تغيير في تركيبة القائمة في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بكل ما يتعلق بالمرشحين الأربعة الأوائل. وقد فشلت محاولة تحصين موقع للمرأة للمرة الثانية، حيث اقر المؤتمر ضمان تمثيل للمرأة دون

http://www.opoosoft.com

تحصين (راجع نتائج انتخابات المجلس القطري للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، موقع الجبهة من تاريخ ٢٠١٢/١١/١٢)، وقد ترشحت عايدة توما للموقع الثاني متنافسة مع عضو الكنيست حنا سويد وخسرت المعركة. بالمقابل، حازت نبيلة اسبنيولي بالمقعد الخامس في الجبهة، بعد انسحاب جميع المتنافسين على المقعد ذاته. وقد تم إبراز الوجه النسائي في الجبهة، وجرى إبراز المرشحة نبيلة اسبنيولي في الدعاية الانتخابية.

أما في التجمع الوطني فقد جرى الإبقاء على المرشحين الأولين د. جمال زحالقة وحنين زعبي، وجرى تنافس شديد على المكان الثالث حسم لصالح الدكتور باسل غطاس. وبرز في تركيبة التجمع وجود مرشح رابع من النقب هو جمعة الزبارقة، ووجود مرشحة شابة في الموقع السادس هي هبة يزبك من مدينة الناصرة.

جرى في التجمع الوطني الإبقاء على المرشحين الأولين د. جمال زحالقة وحنين زعبي.

أما في القائمة الموحدة فقد انتقل المرشح طلب الصانع من الموقع الثاني إلى الموقع الخامس، وأبقت القائمة على مرشحيها الثلاثة من الدورة السابقة في المواقع الأولى (صرصور، الطيبي، غنايم)، في حين حصل على الموقع الرابع مرشح جديد هو طلب أبو عرار.

أما قائمة «دعم»، وهي قائمة عربية -يهودية، تولي اهتمامًا كبيرًا لقضايا العمل والقضايا الاجتماعية والاقتصادية فقد ترأستها أسماء إغبارية.

وقد كان لافتًا في هذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجود ٣ مرشحات في مواقع مرئية – حنين زعبي، نبيلة اسبنيولي، وهبة يزبك. وقد أبرزت القائمتان المرشحات في حملاتهما الانتخابية، وأظهرتا نوعًا من الحساسية تجاه القضايا الاجتماعية وقضايا النساء. ولا شك أن دخول حنين زعبي للكنيست في المرة السابقة نجح في إعطاء دفعة للحضور النسائي في المعركة الانتخابية، وهو تطور ملفت، وعلينا الانتظار كي نرى كيف يمكن أن تكون له إسقاطات على معارك انتخابية أخرى في العمل البلدي مثلاً، وعلى مجمل العمل السياسي لدى الفلسطينيين.

ب.٢. نتائج الانتخابات: جاءت نتائج الانتخابات لتبقي الوضع على ما هو عليه من حيث عدد المقاعد، حيث حصلت الجبهة على أربعة مقاعد، وكذلك القائمة الموحّدة، في حين حصل التجمع على ٣ مقاعد. إلا أن حساب المقاعد وحده لا يكفي لقراءة التغيرات، ومن الضروري قراءة نتائج التصويت وعدد الأصوات الذي حازت عليه كل قائمة. فقد حصلت القائمة الموحدة على أكبر عدد من الأصوات بواقع ١٣٨،٤٥٠ صوتًا بزيادة ملفتة للنظر تصل إلى حوالي ٢٤،٥٠٠ صوت، وحتى اللحظات الأخيرة كانت القائمة مرشحة للحصول على المقعد الخامس. كذلك الأمر مع التجمع الذي سجل زيادة ملحوظة في عدد مصوتيه بزيادة أكثر من ١٣،٠٠٠، إذ حصل هذه المرة على ٩٧٠٣٠ صوتاً، مقابل ٨٣،٧٩٣ صوتاً

كـان لافـتًا فـي هـذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجـود ٣ مـرشـحـات فـي مواقع مرئية.

http://www.opoosoft.com

في الانتخابات السابقة.

أما الجبهة فهي الجسم الوحيد الذي لم يستطع أن يجرف مصوتين جددًا إليه، وبلغ عدد أصواته تقريبًا نفس عدد الأصوات بواقع ١١٣،٤٣٩ مقابل ١١٢،١٣٠ في الانتخابات السابقة، ومن الملاحظ أيضًا هبوط عدد المصوتين من اليهود للجبهة، وبالإمكان أن نرى في هبوط عدد المصوتين في تل أبيب بما يعادل الألف صوت، مؤشرًا.

أما الجبهة فهي الجسم الوحيد الـذي لـم يـسـتـطـع أن يـجـرف مصوتين جددًا إليه.

من النتائج الأخرى التي تستحق الوقوف عندها هي عودة الأحزاب الصهيونية إلى الشارع العربي، حيث تشير النتائج مثلاً أن شاس حصلت على ما يقارب الـ ١٥ ألف صوت، وحصلت ميرتس على أكثر من ١١ ألف صوت، وحصل الليكود على ما يقارب ٢٠ ألف صوت، وحصل حزب العمل على ما يقارب الـ ١٥ ألف صوت، ومقارنة بالانتخابات السابقة يمكن الانتباه إلى عدم وجود فرق كبير بنسبة المصوتين لأحزاب صهيونية.

أما حركة «دعم»، والتي لم تعبر نسبة الحسم فقد حصلت على ما يقارب ٣٥٥٠ مصوتًا.

ب.٣. مقاطعة الانتخابات

من النتائج الأخرى التي تستحق الوقوف عندها هي عودة الأحزاب الصهيونية إلى الشارع العربي.

يلحظ ارتفاع طفيف على نسبة التصويت التي وصلت إلى ما يقارب الـ ٥٦٪، مقابل ما يقارب الـ ٥٣٪ في الانتخابات السابقة، ٢٠٠٩، وهي نسبة تتشابه مع نسبة التصويت عام ٢٠٠٦ .

عاد موضوع مقاطعة الانتخابات إلى الواجهة هذه المرة أيضًا، ويمكننا أن نميّز بين نوعين من المقاطعة. النوع الأول هو قائم منذ عشرات السنين وتمثله حركة أبناء البلد، وهنا مقاطعة الانتخابات هي الوجه الآخر لمقاطعة البرلمان الإسرائيلي باعتباره برلمانًا لدولة استعمارية كولونيالية قامت على أنقاض الشعب الفلسطيني، ومن الضروري أخلاقيًا مقاطعتها على المستوى المبدئي، وتهدف هذه المقاطعة إلى مواجهة ومحاربة الأسرلة، الاندماج والتطبيع، وإلى رفض إعطاء الشرعية لدولة إسرائيل من قبل ضحيتها (راجع مقالة محمد كناعنة (أبو أسعد) – (أداؤنا لا يرتقي لمستوى الشعار – دنيا الرأي ٢٠/١/١٣)[٢١] .

ويشير المقاطعون أيضًا إلى أنه لا معنى للمشاركة في الانتخابات إذا كانت ممنوعة على كل حزب يمس بجوهر إسرائيل كدولة يهودية؛ أي أن الانتخابات تجري تحت سقف القبول بإسرائيل دولة يهودية، والمشاركة هذه من قبل الأحزاب العربية، ما هي إلا ورقة تين، ومشاركة في مسرحية الديمقراطية الإسرائيلية. هنا المقاطعة للانتخابات هي مقاطعة لدولة إسرائيل.

ارتفاع طفيف على نسبة التصويت التي وصلت إلى ما يقارب الـ ٥٦٪.

لكن هذه الانتخابات أفرزت نوعاً آخر من الدعوة إلى المقاطعة. هذا النوع لا يتعاطى

http://www.opoosoft.com

مع المقاطعة باعتبارها احجامًا عن المشاركة في مشروع دنس، أو مشروع يعطي شرعية لإسرائيل، إنما باعتبار المقاطعة فعلاً سياسيًا من نوع آخر. وهذا النوع الجديد من المقاطعة يعتبر أن المشاركة البرلمانية أعاقت التفكير في بدائل سياسية أخرى، واستنفدت طاقاتنا السياسية والفكرية دون طائلة تذكر ودون إنجازات حقيقية. كتب محمد زيدان مثلاً في مقالة في موقع «العرب» بعنوان: «مقولات في الحق بالمقاطعة ونقاش المشاركة» بتاريخ ٢١/١/١٣[٢٢]، «بالمقاطعة نزرع بذور بدائل النضال من أجل حقوقنا وكرامتنا الفردية والجماعية». إن موقفًا من هذا النوع يدعو للمقاطعة من منطلقات سياسية عملية، ويعتبر المقاطعة جزءًا من العملية السياسية الإسرائيلية وبالتالي تختلف عن المقاطعة التقليدية لـ «أبناء البلد».

يعتبر النوع الجديد من المقاطعة أن المشاركة البرلمانية أعاقت التفكير في بدائل سياسية أخرى.

نوع آخر من المقاطعة لا يركز على مقاطعة البرلمان ولا على مقاطعة إسرائيل، إنما على مقاطعة الأحزاب العربية التي لم تستطع أن تثبت نجاحها ولم تحقق المرجو منها سياسيًا وفكريًا وعمليًا، وبالتالي يمكن الادّعاء أنّه بتغيير الظروف وتحسن أداء الأحزاب قد لا يبقى هناك مبرر لهذا النوع من المقاطعة (راجع مقالة مرزوق حلبي المنشورة في صحيفة حديث الناس بتاريخ ٢٠١٣/٠١/٠٤).

يمكن القول إنّ تنوع النقاش حول المقاطعة يشي بإمكانية تطور أساليب نضال الفلسطينيين داخل إسرائيل. من ضمن هذه الإمكانيات تطوير المقاطعة ليس بصفتها مقاطعة لإسرائيل، إنما بصفتها مقاطعة للعبة البرلمانية، لكن مع البقاء داخل اللعبة الإسرائيلية، وبالتالي إيجاد حيز من العمل السياسي غير مسبوق، وهو حيز يقاطع البرلمان لكنه لا يقاطع الشارع الإسرائيلي، وهو يعتبر أن لغة الحقوق هي اللغة التي يجب التعامل فيها مع الشارع الإسرائيلي، لكنه وفي الوقت ذاته يعتبر أنه يجب تغيير قوانين اللعبة داخل إسرائيل ذاتها، وباعتقادي فإن مجال الاجتهاد في هذه المنطقة ما يزال مفتوحاً.

بالمقابل فإن كل الأحزاب العربية مجتمعة دعت إلى المشاركة في التصويت قبل الانتخابات، لكن هذه المرة برزت حدّة الموقف ضد مقاطعة الانتخابات، في مقالة نشرها عضو الكنيست محمد بركة بعد معرفة نتائج الانتخابات يوم ١٢/١/٢٥[٢٣] في موقع «العرب» جاء فيها: «نتنياهو تولى رئاسة الحكومة بفضل صناعة الإحباط واللامبالاة والمقاطعة التي يمارسها البعض في المجتمع العربي.. يجدر بنا إرسال برقيات التهنئة لأصحاب صناعة الإحباط واللامبالاة بمناسبة فوز مرشحهم برئاسة الحكومة السيد بنيامين نتنياهو، وربما أيضًا يجوز لنا أن ننصح هؤلاء بالوقوف قليلاً أمام المرآة والتمعن في وجوههم عند كل موجة غلاء». أما الصحافي هشام نفاع فاعتبر أنه لم يكن هناك فعل

كل الأحزاب العربية مجتمعة دعت إلى المشاركة في التصويت قبل الانتخابات، لكن هذه المرة برزت حدّة الموقف ضد مقاطعة الانتخابات.

http://www.opoosoft.com

سياسي منظم للمقاطعة. وأشار أن المقاطعين لا يحملون بديلاً نظريًا يقترحونه كممارسة سياسية. واعتبر أن دعاة المقاطعة لم يقوموا بأي فعل يعني احترام وعي الجماهير التي عينوا أنفسهم عنوة وبلا حقّ ناطقين باسمها (موقع الجبهة ٢٦/١/١٣[٢٤]) وقد حظي كل من المقالين بالنقد والمراجعة والاعتراض، وفي هذا الصدد ممكن مراجعة كل من «لا تلوموا الجماهير التي صنعت الإحباط واللامبالاة والمقاطعة، عبده بدارنة، موقع العرب، تاريخ ٢٨/١/١٣[٢٥] ، وكذلك مقال غير موقع بتاريخ ٢٧/١/١٣[٢٦] في موقع الجبهة بعنوان «عن أساس المقاطعة واستثناء التصويت».

ومن الأمور التي كانت ملفتة للنظر في هذه الانتخابات دعوة الجامعة العربية إلى المشاركة في الانتخابات من قبل الفلسطينيين في الداخل،[٢٧] وهي دعوة لم تلق أي رد من قبل الأحزاب الفاعلة في الداخل، عدا موقف أعلنه الشيخ كمال خطيب يعتبر الدعوة «غير مبررة» (راجع الموقع الالكتروني «فلسطين اون لاين» لصحيفة فلسطين بتاريخ ٢١/١/٢٠١٣[٢٨]) .

ومـن الأمـور الـتـي كـانـت ملفتة للنظر في هذه الانتخابات دعوة الجامعة العربية إلى المشاركة في الانتخابات من قبل الفلسطينيين في الداخل.

ج. مواقف الأحزاب من قبول دولة فلسطين عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة:

كانت افتتاحية الاتحاد بتاريخ ٣٠/١١/١٢[٢٩] «مبروك لفلسطين»، وجاء فيها «نصحو اليوم إلى فجر جديد تعترف فيه الأسرة الدولية بالدولة الفلسطينية، إلى فجر لانتصار جديد للشرعية الدولية وللحق الفلسطيني بالتحرر والانعتاق من نير الاحتلال الإسرائيلي... الشعب الفلسطيني بعد خمسة وستين عاماً من قرار التقسيم ينتزع الاعتراف بالدولة الفلسطينية».

أما داخل التجمع الوطني، فقد كانت الأمور خلافية بعض الشيء. إذ تحمس رئيس الحزب واصل طه لمشروع أيلول عام ٢٠١١ وكذلك لمشروع إعلان الدولة، وكتب «أما دورنا نحن الفلسطينيين في الداخل يتلخص بالمساندة من خلال التظاهر والقيام بفعاليات مختلفة تدعم مطلب شعبنا بالحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة .. هذه المساندة يجب أن تتجلى باصطفاف جميع القوى الفاعلة على الساحة العربية المحلية مع قوى السلام الحقيقية في الجانب اليهودي التي تؤيد المطلب الفلسطيني بالدخول إلى الأمم المتحدة». (راجع- واصل طه:» واجبنا مساندة شعبنا الفلسطيني في استحقاق ايلول ، عرب ٤٨، ١٦/٩/٢٠١١[٣٠]) . لكن سكرتير الحزب عوض عبد الفتاح كتب مقالاً بروح تختلف بعض الشيء خلال تعرضه لموضوع الاعتراف بالدولة في تشرين الثاني الماضي، إذ أشار في مقاله إلى أهمية هذه الخطوة، لكنه أشار أيضاً إلى مخاطر هذه الخطوة، وعبر عن خوفه أن تكون استمرارًا لنهج أوسلو، والعودة إلى المفاوضات العبثية. (راجع عرب ٤٨، «دولة

http://www.opoosoft.com

المراقب والدولة الواحدة» ١٧/١٢/١٢[٣١]).

أما حركة أبناء البلد، متمثلة برجا إغبارية، فعبرت عن تحفظها من الخطوة، واعتبر إغبارية أن هذا المشروع هو مشروع أوباما الذي وعد بإقامة دولة فلسطينية في أيلول، ولكن إغبارية لم ينكر وجود جوانب إيجابية من هذه الخطوة (راجع- استحقاق أيلول - حق مشروع أم أوسلو جديد؟ ٢١/٩/١١[٣٢]).

د. مواجهات

تميزت الكنيست السابقة بكونها يمينية متطرفة، وكذلك كان الائتلاف الذي قاده بنيامين نتنياهو. وامتازت السنوات الثلاث الأولى بتحرير عدد كبير جدًا من القوانين التي تحد من إمكانية العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وتمس حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية (راجع تقرير السنة السابقة)، لكن سنة ٢٠١٢ لم تشهد إقرارًا لمشاريع تمس بشكل خاص الفلسطينيين في إسرائيل، وكانت هناك بعض مشاريع القوانين التي كانت معروضة عام ٢٠١٢، لكنها جمدّت.

شهدت سنة ٢٠١٢ عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل.
القرار الأهم هو المتعلّق بتعديل قانون المواطنة.

د.١. المحكمة العليا

شهدت السنة المنصرمة (٢٠١٢) عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل.

القرار الأهم هو المتعلّق بتعديل قانون المواطنة، إذ رفضت المحكمة العليا بأغلبية ٦ قضاة ضد ٥ الالتماس الذي قدّمته عدة منظمات حقوق إنسان لإلغاء تعديل قانون المواطنة، والذي يمنع إمكانية لمّ الشّمل وتوحيد العائلات بين الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وبين الفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع، أي ممن يعرّفون بأنهم سكان دولة عدو (سورية، لبنان، إيران والعراق..) واعتبر الالتماس أنّ هذا التعديل للقانون غير دستوري ويمسّ بالمواطنين الفلسطينيين. بموجب هذا القرار فإنّ مواطنًا فلسطينيًا في إسرائيل لا يستطيع أن يضمّ إليه شريك/ة حياته إلاّ إذا كان الأخير من سكان الضفة أو غزّة، ما يعني في واقع الأمر تفكيك آلاف الأسر الفلسطينية (راجع قرار محكمة العدل العليا ٤٦٦/٠٧- عضو الكنيست زهافا غلؤون وآخرون ضد المستشار القضائي).

أما القرار الثاني ذي الأهمية فهو القرار المتعلق بقانون النكبة. إذ تمّ تقديم التملسٍ للمحكمة العليا من قبل جمعية عدالة وجمعية حقوق المواطن لإلغاء قانون النكبة باعتباره قانونًا غير دستوري. للتذكير نشير إلى أنّ قانون النكبة يضّ على أنّ أية مؤسسة تشارك في إحياء ذكرى النكبة سوف يتمّ اقتصاص مبلغٍ من ميزانيتها يوازي ضعف المبلغ الذي

http://www.opoosoft.com

تمّ صرفه؛ ما يعني في الواقع معاقبة الأجسام التي تشارك في إحياء ذكرى النكبة. وقد رفضت المحكمة الاستئناف الذي قدّم بهذا الشأن. من بين مسوّغات القرار أنّ الالتماس جاء في مرحلة مبكرة، فحتى ذلك الحين لم يجر تطبيق القانون على أيّة مؤسسة، وبالتالي لا وجود لجسم متضرّر من القانون حتى الآن. عليه، فمن السابق لأوانه البتّ في دستوريّة القانون، لكن يشار إلى أنّ المحكمة عبّرت عن رأيها بأنّ القانون لا يمسّ بشكل جدّي بالمواطنين الفلسطينيين، وبحقّهم في الحفاظ على تاريخهم وثقافتهم. (راجع قرار المحكمة العليا ٣٤٢٩/١١- جمعية خرّيجي المدرسة الأرثوذكسية ضد وزير المالية وآخرين).

هناك أهميّة خاصّة لهذه القرارات لأنها تأتي على أثر تغيير تركيبة محكمة العدل العليا، وارتفاع المنسوب اليميني في الكنيست، وتعاظم موجة القوانين العنصرية. بالتالي فإنّ هذه القرارات تشكّل إشارة أولى من طرف المحكمة العليا بتركيبتها الجديدة بأنّها لا تسعى إلى مواجهة مفتوحة مع الكنيست والحكومة.

هناك أهميّة خاصّة لهذه القرارات لأنها تأتي على أثر تغيير تركيبة محكمة العدل العليا، وارتفاع المنسوب اليميني في الكنيست.

ما زالت هناك عدة قضايا عالقة في المحكمة العليا، ستكون قراراتها ذات أهمية خاصة، لأنّها ستحدّد هامش الحقوق للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

من أهمّ هذه الملفّات العالقة هو الملف الذي يتناول قضية السكن في البلدات الجماهيرية. إذ تمّ تعديل القانون بشكل يمنح لجان القبول في هذه البلدات حرّية القرار في قبول أو رفض أشخاص يرغبون في السكن بدعوى أنّهم لا يلائمون ثقافة البلدة ونمط الحياة السائد، ما يفتح المجال للتمييز الواضح ضد المواطنين العرب ويمنعهم من إمكانية السكن في معظم هذه البلدات. ومن الجدير الإشارة إلى أنّ المستشار القضائي في معرض ردّه على الالتماس دافع عن القانون، واعتبر أنّه لا يمسّ بمساواة العرب. استمعت المحكمة إلى مرافعات الأطراف، ولم تصدر قرارها القضائي بعد (راجع ملف ٢٥٠٤/١١ المحكمة العليا، راجع تقرير عدالة).

الملفّ الآخر هو ملف قانون المقاطعة: علمًا بأنّ الكنيست كانت قد شرّعت قانونًا يتيح لأية شركة مقاضاة أي شخص أو جمعية تدعو إلى مقاطعة بضائع المستوطنات، فقد تمّ تقديم التماس بهذا الشّأن من قبل جمعية حقوق المواطن وعدالة. هذا ونظرت المحكمة بشكل أولي في الملف في انتظار جلسات قادمة تمهيدًا لقرارها النهائي بهذا الخصوص.

الكنيست كانت قد شرّعت قانونًا يتيح لأية شركة مقاضاة أي شخص أو جمعية تدعو إلى مقاطعة بضائع المستوطنات.

د.٢. يتعلق التحدي الآخر الذي واجهته القيادة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل في السنة الماضية بتوجيه تهم في المحاكم إلى عدة أعضاء كنيست عرب.

على صعيد آخر، يواجه عضو الكنيست محمد بركة تهمًا في المحكمة المركزية في تل ابيب تتعلق بعرقلة عمل الشرطة ومهاجمتها (راجع بهذا الصدد - عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل[٣٣] ...). والتهمة الموجهة إليه تفيد أنه خلال مظاهرة

http://www.opoosoft.com

في شهر أيار ٢٠٠٥ قام بالاعتداء على أحد أفراد حرس الحدود في محاولة لمنع اعتقال أحد المتظاهرين، كذلك تنسب إليه تهمة الاعتداء على أحد نشطاء اليمين خلال مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦. واستمعت المحكمة إلى شهود الادعاء العام المنصرم، وشرعت أيضًا بسماع شهود الدفاع.

ويواجه النائب السابق سعيد نفاع تهماً في المحكمة المركزية في الناصرة تتعلق بزيارة دولة عدو، وتنظيم زيارات إلى دولة عدو، وبلقاءات مع «ممثلي منظمة إرهابيين» أثناء مكوثه في دمشق (راجع بهذا الصدد عدالة – المركز القانوني [٣٤]...). وقد ادعى النائب نفّاع أن هذه التهم تدخل ضمن عمله السياسي، وعليه تسري عليها حصانته البرلمانية. وقد ردت المحكمة هذه الادعاءات بتاريخ ٢٠١٢/٢٣/٢٦، ما يعني استمرار المحكمة، وإن كان نفّاع قدم استئنافًا ضد هذا القرار.

وأعلن المدّعي من قبل الشرطة، بالمقابل، خلال جلسة محكمة الصّلح في بئر السبع بتاريخ ٢٠١٢/٦/٥ عن إلغاء لائحة الاتهام ضد سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أيمن عودة، والذي نسبت إليه تهمة عرقلة عمل الشرطة أثناء هدم قرية العراقيب في النقب في شباط ٢٠١١ (راجع ملف عدالة بهذا الشأن).

وبكل ما يتعلق في الانتخابات للكنيست فقد جرت محاولات لشطب القوائم العربية، إذ تم تقديم طلبات لشطب كل من: حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والنائبة حنين زعبي بصفتها الشخصيّة، كذلك تم تقديم طلبات شطب ضد القائمة العربية الموحدة. إلا أن لجنة الانتخابات قامت برد هذه الطلبات جميعها، عدا الطلب الذي تناول شطب النائبة حنين زعبي، حيث استجابت له اللجنة، وقررت إلغاء حقّها في الترشح للكنيست في قائمة التجمع (راجع قرار اللجنة) وتمحورت الادعاءات ضد النائبة زعبي حول كل ما يتعلق بمشاركتها في سفينة «مرمرة»، والادعاء بأنها قامت بأعمال غير قانونية على متن السفينة، إلا أن النائبة زعبي استأنفت للمحكمة العليا في هذا الصدد، وفي استئنافها نفت جميع الادعاءات الموجهة لها، وأشارت في ردها أن لجنة تيركل التي بحثت موضوع سفينة «مرمرة» لم تتوصل إلى وجود أي أعمال غير قانونية قامت بها النائبة زعبي. إضافة إلى ذلك، وفي معرض رده على الالتماس، الذي تقدم به عضو الكنيست بن آري، ضد المستشار القضائي للحكومة، والذي يطالب فيه المستشار بتقديم لائحة اتهام ضد النائبة زعبي على أثر مشاركتها في السفينة «مرمرة»، أجاب المستشار أنه لا توجد هناك أية أدلة يمكن على أساسها تقديم لائحة اتهام من هذا النوع.

هذا ونظرت المحكمة العليا في استئناف النائبة زعبي الذي قدمته باسمها مؤسسة عدالة، وقررت المحكمة بالاجماع، ٥ أصوات، دون أي صوت معارض، إلغاء قرار لجنة الانتخابات.

http://www.opoosoft.com

ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

في بيان أصدرته مجموعة شبان من قرية اعبلين عنوانه «كفى للعنف السلاح يدمرنا[٣٥]» ارفعوا صوتكم عاليًا ضد العنف واستخدام السلاح – إعبلين تنتفض ضد فوضى السلاح!! جاء ما يلي:

نحن، أبناء وبنات قرية عبلين نستنكر أعمال العنف الأخيرة التي وقعت في قريتنا، والّتي راح ضحيّتها المرحوم ربيع طوقان، وأعمال سابقة راح ضحيتها الكثيرون.. إنّنا نحمّل وزارة الأمن الدّاخلي، والشّرطة المسؤوليّة الكاملة عن تدهور الأوضاع الأمنيّة، وعن كافّة مظاهر العنف والجرائم التي حدثت في بلدنا، لا بل وبالمساهمة في نشر الفتنة والعنف في مجتمعنا عمومًا. وبهذا، ندعو رئيس المجلس المحليّ، والأحزاب والحركات السياسيّة والاجتماعية الفاعلة في قريتنا الغالية كافةً، لنقف وقفة استنكار وحدوية، لنعلنها معركةً ضدّ فوضى السّلاح، وضدّ العنف والقتل والإجرام، ولنرفع راية التّسامح والمحبة عاليًا، لنطالب جميعًا بوقف مسلسل الاعتداءات والقتل، فهذا ليس من خلقنا وليس من أعرافنا الحميدة، ولا يمثّل إنسانيتنا وكبرياء شعبنا الصامد!»

يشكّل هذا البيان، شبه الاستغاثي، نموذجًا لمزاج عام آخذ في الازدياد جراء ظاهرة استعمال العنف في المجتمع العربي، إذ تعوّد الفلسطينيون أن يصحوا على خبر حادث قتل باعتباره حدثًا شبه طبيعي، الأمر الذي خلق شعورًا عارمًا بعدم الأمان، وبأنّ حياة الأفراد معرّضة للانتهاك، وأنّ الأملاك عرضةً للنهب. ما هذا البيان إلاّ واحدًا من عدّة بيانات صدرت وتصدر مؤخّرًا للتحذير من خطر ظاهرة العنف.

١,٢ أنواع العنف الموجودة، وظهور أشكال جديدة لم نألفها سابقًا

لم تعد ظاهرة استعمال العنف وانتشار السلاح في القرى والمدن العربية خافية على أحد، بل هي واقع يشكو منه الكثيرون، وقد وصل الأمر في بعض القرى، مثل الطيبة والرامة إلى استعمال صواريخ لاو خلال مشاجرات على خلفية جنائية، إضافة لوجود عشرات آلاف قطع السلاح غير المرخص، كما أكد عضو الكنيست أحمد طيبي في سياق حديثه في جلسة اللجنة البرلمانية التي ناقشت الموضوع،[٣٦] والتي عرض فيها الوزير اهرونوفتيش معطيات عن العنف في المجتمع العربي، ومنها أن ١١٠٠ حالة إطلاق نار تمت خلال سنة ٢٠١١، وتم التبليغ عنها في الوسط العربي، إضافة إلى أن ٦٨٪ من حالات إطلاق النار المعروفة تحدث في الوسط العربي. وأنه من بين حلات القتل الـ ١٤١ في السنة ذاتها، كانت ٦٨ حالة في الوسط العربي. وأشار إلى أن أكثر ٣٠٪ من

http://www.opoosoft.com

المعتقلين الجنائيين هم من العرب، وتبلغ نسبة العرب القتلى في حوادث الطرق ٤٥٪. تفوق هذه النسب نسبة العرب السكانية بكثير، ما يثير الكثير من القلق. وهناك ظاهرة الخاوة- الابتزاز المالي لأصحاب المحلات من مجرمين أفراد أو من عصابات جماعية تدب الرعب في نفوسهم. قد تكون ظاهرة الخاوة من أهمّ الظواهر الجديدة في المجتمع، وأخطر أنواع العنف.

أكثر ٣٠٪ من المعتقلين الجنائيين هم من العرب، وتبلغ نسبة العرب القتلى في حوادث الطرق ٤٥٪.

يحدث كل هذا إضافة للعنف التقليدي المعروف بالعنف داخل العائلة بأشكاله المختلفة: عنف ضد النساء والأطفال والمسنين، والذي يتخذ أشكالا عدة: عنف جسدي يصل أحيانًا حدّ القتل، ومنه ما يقع على خلفية ما يطلق عليه المجرمون مسمى «شرف العائلة»، وهناك الاعتداءات الجنسية والاغتصاب التي خلافا للأفكار النمطية فإنها تحدث بغالبيتها داخل العائلة من قبل أقارب، وداخل البيوت التي تصبح غير آمنة للضحية (سواء أكانت فتاة أم كان فتى).

١,١,٢ العنف ضدّ النساء والفتيات

تواجه النساء أشكالاً مختلفة من العنف الممارَس ضدّهنّ.[٣٧] وتبين في بحث قام به مكتب الرفاه والخدمات الاجتماعية للعام ٢٠١٢ أن ١٢١ امرأة شملهن البحث وجدن في خطر، ٧٠٪ منهم؛ أي ٨٩ تعرضن لمحاولة قتل. يظهر أن ١٨ منهم كان في عائلاتهن حالات قتل. ٩١ منهن يوجد عنف في عائلاتهن. في ٣٨٪ من الحالات الزوج هو سبب العنف/ الخطر.٦٢٪ (٧٩ امرأة) قدمن بلاغًا للشرطة. ١٣٪ (١٧ وضعن الشرطة بالصورة، لكن لم يقدمن شكوى). في مدينة الرملة وحدها قتلت منذ عام ٢٠٠٠، ٩ نساء و ٥ فتيات. بلغت في السنة الأخيرة ٩ نساء عن وجودهن تحت خطر الموت و ٣ فتيات. ٥٠٪ من النساء المعرضات لخطر هناك لا يتوجهن لملاجىء.[٣٨] في يوم دراسي نظمته جمعية نساء ضد العنف حول موضوع العنف ضد النساء، أكدت سماح سلايمة – اغبارية، مديرة جمعية نعم، على إحصائيات مفادها أنه في السنوات العشر الأخيرة قتلت ٣٥ امرأة ١٤ منهن في السنتين الأخيرتين فقط (٢٠١٢، ٨).[٣٩]

وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا في مجْمل التوجّهات إلى ملاجئ النساء المعنَّفات (وعددها ١٣ ملجأ؛ اثنان لنساء عربيّات، وواحد مختلط). في العام ٢٠٠٩، استقبلت ٧٤٨ امرأة، من بينهنّ ٢٥٤ عربيّة (٣٣٪)[٤٠]، مقابل ٦٩٢ امرأة عام ٢٠٠٨.[٤١] على الرغم من الارتفاع في العدد الكلّيّ للمتوجّهات، فإنّ «٦٦٪ من العربيّات لم يتمّ استيعابهنّ لعدم توفّر ملاجئ كافية أو أماكن شاغرة» عند التوجّه.[٤٢] ارتفاع التوجهات لا يعني بالضرورة ارتفاع حالات العنف، بل ممكن أن يكون دليلاً على ارتفاع الوعي، واستعمال النساء

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا في مجْمل التوجّهات إلى ملاجئ النساء المعنَّفات.

http://www.opoosoft.com

لوسائل الحماية والشكوى بقدر أكبر.

تستقبل خطوط الطوارئ للنساء والفتيات العربيّات ضحايا الاعتداء الجنسيّ والجسديّ– في جمعيتَي السوار ونساء ضدّ العنف (ن.ض.ع.)– سنويًّا نحو ١,٤٠٠ توجُّه جديد. وتشهد هذه الخطوط ارتفاعًا متواصلاً في التوجُّهات من نساء وفتيات عربيّات. في العام ٢٠٠٩، استقبلت السوار ٧٤٧ توجّهًا، واستقبلت جمعيّة «ن.ض.ع.» ٦٣٨ توجُّهًا، مقابل ٧٢٠ وَ ٦٢٦ في العام ٢٠٠٨؛ بينما شهدت مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة العامّة في البلاد انخفاضًا في التوجُّهات (استقبلت ٧,٧٩٣ توجُّهًا عام ٢٠٠٨، مقابل ٨,٧٢٩ عام ٢٠٠٧).[٤٣]

تستقبل خطوط الطوارئ للنساء والفتيات العربيّات ضحايا الاعتداء الجنسيّ والجسديّ- في جمعيتَي السوار ونساء ضدّ العنف (ن.ض.ع.)- سنويًا نحو ١,٤٠٠ توجُّه جديد.

٢,١,٢ العنف ضدّ الأطفال

ارتفع خلال السنوات ٢٠٠٥–٢٠٠٨ عدد الملفّات الجنائيّة من نوع مخالفات ضدّ حياة البشر التي جَرَت ضدّ أطفال بنسبة ٧١٥,٤٪ من ٢٦ إلى ٢١٢.[٤٤] وشهدت الأعوام ١٩٩٨–٢٠٠٨ ارتفاعًا بنحو ٧٢٪ في عدد الملفّات التي فتحت على مخالفات جنسيّة ضدّ أطفال داخل العائلة (من ٢٨٣ ارتفعت إلى ٤٨٧).[٤٥]

كذلك ارتفع، في العام ٢٠٠٨، عدد الأطفال الذين وصلوا إلى المستشفيات وعيادات المرضى، والذين عُرّفوا على أنّهم ضحايا عنف جسديّ وجنسيّ داخل العائلة، إلى ٢,٧١٦ طفلاً مقارَنةً بـ ١,٩٨٩ طفلاً عام ٢٠٠٠ (ارتفاع بنسبة ٣٦,٦٪)، في حالة ٥١٪ منهم كان المعتدي أحد الوالدين، وَ ٣٦,٣٪ عانوا من إهمال، وَ ٣٦٪ عانوا من اعتداء جسديّ، وَ ١١,٨٪ من اعتداء جنسيّ.[٤٦]

٣,١,٢. العنف ضدّ المسنّين

تتشابه نسبة التبليغ حول حالات الاعتداء على المسنّين وإهمالهم، بين اليهود والعرب.[٤٧] باحتساب المعدل، من بين كلّ خمسة مسنّين، لدى العرب واليهود على حدّ سواء، ثمّة واحد يتعرّض لنوع من أنواع الاعتداء، وواحد من كلّ أربعة يعاني من الإهمال. وقد ارتفعت نسبة الاعتداءات على المسنّين عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠٪ بالمقارنة مع سنوات خَلَتْ.[٤٨] يتّضح أن غالبيّة المعتدين هم أفراد عائلة،[٤٩] وأنّ المسنّات العربيّات هنّ المجموعة الأكثر تضرُّرًا من بين كلّ مجموعات المسنّين.

تتشابه نسبة التبليغ حول حالات الاعتداء على المسنّين وإهمالهم، بين اليهود والعرب.

٤,١,٢. العنف في المدارس

دلّت مراجعة معطيات العام الدراسيّ ٢٠٠٨ أنّ العنف –على اختلاف أنواعه– قائم في المدارس، وفي كلّ المراحل الدراسيّة. إلاّ أنّ هناك تفاوتًا بين العرب واليهود؛ إذ ينتشر

http://www.opoosoft.com

العنف الجسديّ (والقاسي ضمنه) والعنف الجنسيّ في المدارس العربيّة انتشارًا أوسع، مقابل العنف الكلاميّ والاجتماعيّ في المدارس اليهوديّة.[٥٠] يوضح أبو عصبة أنّ الغالبيّة العظمى من المدارس قد تحوّلت إلى ساحات للقتال لا يضمن فيها الطلاب سلامتهم؛ إذ يبدو هذا العنف المدرسيّ على هيئة صراعات شخصيّة بين الطلبة في ما بينهم هم أنفسهم، وبينهم وبين المدرسين كذلك، قد تبلغ حدَّ هجوم تُستخدم فيه الأسلحة التي قد يسفر استعمالها عن حصول إصابات بالغة، وحتّى مميتة (جدل ٢٠١٠). وينوّه أبو عصبة (جدل ٢٠١٠)[٥١] الى أن سلوكيّات الطلبة العنيفة يجب التعامل معها على أنّها عوارض لمشكلات عميقة أكثر، وأنّ السلوك الظاهر (على هيئة سلوك عنيف) ليس إلاّ بمثابة عوارض تنمّ عن تلك المشكلات العميقة.

٥,١,٢. الاحتراب الداخلي والطائفية

شهد المجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة محطات سيطر فيها العنف على كل مجالات الحياة في مواقع عينية، منها أزمة شهاب الدين في الناصرة، والأحداث في قرية المغار وشفاعمرو وسبقتها طرعان، وكانت هذه المحطات احترابات مجتمعية تحولت من حوادث عنف شخصية فردية إلى طائفية جماعية عالجتها القوى السياسية ونجحت في إيقافها، لكنها لم تستطع منعها كليًا. ولم تقم الاحزاب بمناقشتها في سياقها أو بناء برامج عمل لمكافحتها مع باقي الأطر(عثمان، ٢٠١٢ ، ٥).[٥٢]

يقول الباحث مروان دويري: يمكن القول إنّ الحالة اليوم هي حالة انفلات: انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعيّة والتربويّة، وارتفع فيها عنف الفئات المحبَطة والضائعة.

٢,٢. ازدياد، انخفاض أم انفلات في العنف؟

يقول دويري: «ضمن المنظار المنظوميّ للعنف، ينبغي أن نسأل: ما هو الجديد بصدد العنف؟»؛ صحيح أنّ هنالك أنواعَ عنف جديدةً تَحْدث بوتيرة عالية وبيُسْرٍ لا مبرّر له، إلاّ أنّني لا أعتقد أنّ «ازدياد العنف» هو التوصيف الدقيق لما يحدث، وذلك أنّنا –في المقابل– نستطيع أن نلاحظ انخفاضًا في كثير من أنواع العنف التي كانت منتشرة ومشرَّعة في الماضي قبل قيام الدولة وبعدها، مثل: العنف الجسديّ ضدّ المرأة واستعمال الضرب كوسيلة «تأديبيّة» من قِبل الوالدين والمعلّمين» (دويري جدل ٢٠١٠).[٥٣] صحيح أنّ هذه الأنواع من العنف ما زالت تَحْدث حتّى اليوم، إلاّ أنّ حدوثها في الماضي كان على نحوٍ يوميّ اعتياديّ لا يتصدّى له أحد أو يعارضه.

الجديد في ساحة العنف يقول دويري «ليس كمّيًّا فحسب، بل هو –في أساسه– نوعيّ. يمكن القول –بشيء من التعميم– إنّ الحالة اليوم هي حالة انفلات: انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعيّة والتربويّة، وارتفع فيها عنف الفئات المحبَطة والضائعة، ولا سيّما

http://www.opoosoft.com

عنف الشباب. الأمر الثاني الذي يميّز العنف اليوم هو أنّه عنفٌ مُنْزاحٌ (Displaced) أو «طائش» يخطئ الهدفَ ويكون نوعًا من «التفشيش» (التنفيس) ضدّ «كبش فداء» ليس له حتمًا علاقة بمصدر الإحباط الحقيقيّ».

كذلك يمكن الإشارة إلى ازدياد حالات العنف التي يمكن إدراجها تحت عنوان: الإجرام المنظّم»، والذي تمارسه عصابات منظّمة لجبي الأموال، وتصفية حسابات وصراعات على مناطق نفوذ. أي أنّ هناك دوافع جديدة للعنف وحالات القتل، وهي الدوافع الاقتصادية البحتة. لا تتمّ عمليات القتل والعنف بدافع طيش أو نزوة غضب، وإنّما نتيجة تخطيط مسبق لتحقيق أهداف استراتيجية مادّية.

إنّ ارتفاع أنواع العنف المنظّم وعمليات جباية الخاوة بشكل منتظم في العديد من القرى والمدن، واستعمال العنف لجباية الأموال ولتصفية الحسابات بين أفراد المجتمع ولحسم خلافاته، خلقت وتخلق شعورًا واسعًا لدى الجمهور بغياب الدولة، وغياب أي جسم مركزي يضبط الأمور، إن كان من قبل الشرطة أو من قبل أية هيئة اجتماعية أو دينيةً. وهذا يعني ليس فقط وجود العنف، إنّما أيضًا ولادة شعور متنامٍ باستحالة مواجهته، أي أنّه تحوّل من جريمة عينية إلى كونه حالة تهدّد الأسس التي يقوم عليها المجتمع.

٦,٢. العنف: تحدٍّ جدّي لمستقبل الفلسطينيين في إسرائيل

يطرح موضوع العنف تحدّياً جدّيًا أمام المجتمع العربي، إذ يهدّد تفشّي العنف كيان المجتمع برمّته. هنا علينا أن نميّز بين نوعين أساسيّين من العنف: الأول العنف الذي يحدث باعتباره استثناءً وخروجًا عن القاعدة؛ حتى لو كان قاسيًا ومرعبًا. والعنف الآخر هو ذلك العنف الذي يتحدّى القانون والنظم المعيارية والسلوكية برمّتها ليشكّل بديلاً عنها. في هذه الحالة يفقد المرء أيّة ثقة بإمكانية ضبط العلاقات المجتمعية من خلال نظام معياري، قانوني أو أخلاقي. في مثل هذه الحالات، فإنّ العنف يشكّل تحدّيا للنظام الاجتماعي برمّته، لوحدة المجتمع وكينونته .

والعنف من النوع الأخير، هو ذلك العنف الذي يحصل في حالات الإجرام المنظّم، جباية الخاوة، وازدياد التّسلح، والطوشات العمومية التي تنشأ على أساس عائلي أو طائفي.

إنّ هذا النّوع من العنف يهدّد الأسس التي يقوم عليها المجتمع ككيان جماعي. في العموم، وفي ظلّ مجتمع له دولته الخاصّة، فإنّ الدور الأساسي في ردع العنف وضبط النظام يقع على عاتق الشرطة وجهاز المحاكم، علمًا بأنّ الإرادة العامة للدولة والإرادة العامة للمجتمع تلتقيان في التّوجّه والمصلحة. المجتمع يرنو إلى الدولة باعتبارها المؤسسة

http://www.opoosoft.com

المؤهّلة لإعادة إنتاج المجتمع بناءً على قواعد سلوكية يجري فرضها من الخارج بقوّة القانون والشرطة والمحاكم والسجون.

إلاّ أنّ الموضوع يصبح مشكلاً عندما يجري الحديث عن المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل، والذي لا يعتبر إسرائيل دولته؛ وهي بدورها لا تعتبرهم مواطنيها تمامًا. في مثل هذه الحالة كيف سينضبط المجتمع؟ ما هي القواعد السلوكية التي يمكن أن تسود؟

القواعد السلوكية يمكن ضبطها بطريقتين: الأولى، وهي التي أشرنا إليها، من الخارج؛ أي بواسطة عمل قسري من قبل الشرطة، والثاني داخلي، أي بواسطة قناعات داخلية لدى أفراد المجتمع. يمكن تحقيق هذا النوع من الضبط الداخلي عن طريق التوعية والتربية بالأساس. إلاّ أنّه مهما بشّر ونظّر رجال الدين والتربية والسياسة ضد العنف، فإنّ التبشير وحده لن يكون مؤهّلاً لذلك لأسباب عدّة. أول هذه الأسباب هو أنّ الإنسان يحتاج إلى وازع خارجي يحفّزه على قبول قوانين اللعبة؛ وثانيًا لغياب مركز قيمي مقبول على جميع الفلسطينيين في إسرائيل تكون له سطوة على هذا الجمهور، بحيث يكون الوعظ الأخلاقي والتربوي كافيًا.

بالتالي، يطرح موضوع العنف مسألة حادّة وحارقة اجتماعيًا وسياسيًا أيضًا، لأنه يثبت يومًا بعد يوم استحالة التعاطي مع ظاهرة العنف المستشري دون اللجوء إلى الشرطة، ووضع خطة معها للتعاطي مع العنف والتسلح والإجرام المنظّم. إلاّ أنّ غالبية القيادة السياسية والمجتمعية تعتبر التّوجّه للشرطة موضوعًا إشكاليًا لأنها تعتبر الشرطة عدوّها الأساسي الذي يهدّد المجتمع الفلسطيني برمّته، ولا يمكن أن توكل إليه أيّة مهمّة لحماية هذا المجتمع.

بَيْد أنّ المأساة هي أنّ الشرطة نفسها التي قتلت ١٣ متظاهرًا فلسطينياً عام ٢٠٠٠ هي الشرطة نفسها التي يتوخّى الفلسطينيون منها حمايتهم من بعضهم. لا يوجد هناك أية دراسة وافية لسياسة الشرطة في هذا الموضوع، لكن من غير المستبعد أن تكون لدى الشرطة سياسة حذرة تقوم على «الانسحاب» النسبي من الشارع العربي؛ أي سياسة «فخّار يكسّر بعضه». لنترك الشارع العربي عرضة للعنف الداخلي المستشري فيه، وبذلك يجري تقويضه من الداخل. إنّ الأساس لهذا الاعتقاد يكمن في سكوت الشرطة عن كمّيات السلاح غير المحدودة المنتشرة في المجتمع العربي، والتي لا شكّ في قدرة الشرطة، إذا أرادت وصمّمت، أن تضع حدًا لها.

إنّ التحدّي الذي يفرضه العنف يفضح جوهر التحدي العام الذي يواجه الفلسطينيين: كيف يحافظون على كيانهم المجتمعي وسلامتهم دون الارتماء في أحضان إسرائيل.

http://www.opoosoft.com

التربية والتعليم

١- مدخل

تكتسب العملية التربوية والتعليمية مكانةً خاصّة لدى الفلسطينيين في إسرائيل، خاصّة بعد النّكبة، لأنّهم رأوا فيها إحدى الوسائل المهمّة في البقاء وصيانة الهوية الجماعيّة، بعد أن فقدت الأرض، وتمزّق النسيج الاجتماعي والاقتصادي لشعبٍ بأكمله. لا عجب إذًا أن تُحكم دولة إسرائيل قبضتها على التعليم الرسمي للفلسطينيين، فتفرد له جهازًا خاصًا ليس من منطلق مراعاة الهوية والثقافة الفلسطينية وحفظها وتطويرها، وإنّما كأداة لتحكّم الأغلبية اليهودية بالأقلّية العربية الفلسطينية في إسرائيل، انعكس هذا التحكم أيضًا في أهداف التعليم و مضامينه، مثلما انعكس في المبنى التنظيمي للجهاز ككلّ.[٥٤]

يدخل الطالب العربي الصّف الأول مزوّدًا بالحماس والرغبة في التّعلّم، فماذا يجد غالبًا؟ غرفًا دراسيّة مكتظّة (بمعدل ٣٥-٣٩ طالبًا في الصف الواحد)، مبانيَ مدرسية تفتقر إلى الكثير من التجهيزات الأساسية الملائمة مثل الملاعب، والمكتبات، والمختبرات وغيرها؛ كمًّا من المناهج التعليميّة المحشوّة بالمعلومات، والتي يقدّم أغلبها على نحوٍ بعيد الارتباط باهتمامات الطلاب وبخبراتهم الحياتية وبهوياتهم الثقافية والقومية؛ طرائق تدريس بمعظمها مملّة تعتمد الحفظ والتلقين، ولا تترك حيّزا كبيرًا للتعلم الخبراتي النشط والتشاركي ولا للإبداع والخيال. أضف إلى ذلك، صعوبة التعامل مع لغة تعليم شبه جديدة، هي العربية الفصحى.

يسعى هذا التقرير إلى رسم ملامح عامّة لأهمّ مخرجات هذا الجهاز: الطالب العربي الفلسطيني في المدرسة، من خلال رصد ما يعايشه ويؤثر فيه منذ أول يوم يرتاد فيه أطر التربية والتعليم الرّسمية؛ ومن خلال تتبّع أثر السياسات التربوية الرّسمية على جهاز التعليم العربي. يهدف التقرير أيضًا إلى وضع الإصبع على العوامل الداخلية في المجتمع الفلسطيني التي تعيق النهوض بمشروع تربوي تحرّري.

إنّ مراجعة أهداف هذا الجهاز وعمله وموارده ومضامين مناهجه من ناحية، والمواقف والمفاهيم التربوية السائدة في أطر التعليم العربية من ناحية أخرى، تشير إلى عجز الجهاز التعليمي في المدارس العربية، وبوضعه الرّاهن، عن أن يكون رافعة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأن يفرز شخصياتٍ متفرّدة، متنوّعة، مستقلّة ومبدعة، تحمل فكرًا نقديًا وباحثًا، وأن يبلور هويّات جماعية متواصلة مع مجتمعها وقوميتها.

http://www.opoosoft.com

هنالك ثلاثة أنواع من الأطر التي يرتادها الأطفال ما قبل المدرسة: الحضانة اليومية والحضانة البيتية (من الولادة حتى سن الثالثة) والروضة (من سن الثالثة حتى الخامسة). تخضع الحضانات اليومية والحضانات البيتية لإشراف وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، كجزء من الخدمات الدّاعمة للمرأة العاملة، حيث تحصل الأم العاملة على دعم من الوزارة في دفع رسوم الحضانة، شرط أن تكون الحضانة حاصلة على اعتراف رسمي.

عدد الحضانات اليومية الرسمية متدنٍّ (تشير المعطيات المنشورة في موقع الوزارة لعام ٢٠٠٨ إلى أنّه من بين ١٦٠٠ حضانة يومية رسمية في البلاد، ٤٦ حضانة فقط تعمل في المجتمع العربي. تخدم هذه الحضانات ٢,٦٢٪ من الأطفال العرب، والذين تصل نسبتهم إلى ٢٥٪ من مجموع الأطفال في الدولة من الشريحة العمرية ذاتها.) أنشئت باقي الحضانات غير الرسمية (خاصة أو تابعة لجمعيات) لسدّ النقص في الحقل وبتوجّه ربحي، وبالتالي تفتقر أغلبها إلى بنية ملائمة، وإلى رعاية تربوية نوعية. أمّا الحضانات البيتية (تستوعب ٣–٥ أطفال في بيت المربية)، فقد اهتمت الوزارة في سنوات سابقة بالمصادقة على فتحها بأعداد هائلة في القرى والبلدات العربية، وذلك لقلة تكلفتها. العديد من الطلبات للحصول على اعتراف رسمي لتفعيل الحضانة لا يصل إلى خاتمته السعيدة لعدّة أسباب تقنيّة.

علاوةً على النقص في عدد الحضانات، هنالك تحدّيات أخرى تتعلّق بدرجة وعي الأهل لأهمية هذه الأطر التربوية في مساندة نمو الطفل وتطوّره، وبمستوى تأهيل الحاضنات في الكليات والمعاهد الخاصة، ومدى المتابعة الفعلية لعملهن وتوفير فرصٍ لهنّ للتطوّر المهني.

تبدو الصورة مختلفة حين يتعلّق الأمر برياض الأطفال (التي تخدم أطفالاً في سنّ الثالثة حتى السادسة) وذلك بعد تعديل قانون التعليم الإلزامي المجاني عام ١٩٨٤ والذي نصّ على لزوم ارتياد إطار للطفولة المبكرة ابتداء من سن الثالثة، وأقرّ تطبيقه تدريجيًا حتى عام ٢٠٠٢. تباطأت الوزارة في تطبيق القانون في الروضات العربية، فبادرت هيئات مدنية،[٥٥] في المجتمع العربي وبتنظيم من منظمة «شتيل» بالضغط على الجهات الحكومية المسؤولة، للعمل على تسريع تطبيق القانون وتنجيعه في المجتمع العربي أسوة بالمجتمع اليهودي.[٥٦]

على الرّغم من الارتفاع الكبير في عدد الأطفال العرب الذين بدأوا بارتياد الروضة في سنّ ٣ سنوات، إلاّ أنّ السلطات المحليّة ما زالت عاجزة عن سدّ النقص الكبير في الأبنية الملائمة والتي تجيب على معايير الوزارة. تبعًا لذلك، ما تزال نسبة عالية من الأطفال

http://www.opoosoft.com

ترتاد روضات تابعة لجمعيات خاصّة (بعضها قد تحوّل إلى مؤسسات ربحية تعمل برؤية «الكم» مقابل «الكيف» التربوي)، ويفتقر الكثير منها إلى التجهيزات المناسبة، وإلى الرعاية التربوية الجيّدة، وإلى الإشراف المهني (٤٩٪ من المجموع الكلي للروضات في منطقة الشمال، ٣٨٪ في المثلث، و ٤١٪ في الجنوب).[٥٧]

علاوة على ما ذكر أعلاه، هناك تحدّيات أخرى تواجه تربية الطفولة المبكرة، منها: فقر المناهج التربوية الموضوعة لتلائم الأطر العربية[٥٨]، تأهيل المربيات ومدى ارتباطه بحاجات الحقل، غياب الرؤية الشمولية الرسمية في رعاية الطفولة المبكرة (دمج خدمات الصحة والرفاه والتربية)، ضعف العلاقة بين المؤسسة الرسمية وبين الهيئات المدنية العربية الفاعلة في المجال، التّوجّه السائد في الأطر التعليمية والذي يعزّز «تعليم» الطفل بدل «مساندته في التعلم».

للإجمال، فإنّ أطر الطفولة المبكرة في المجتمع الفلسطيني ما زالت تعاني من: جزئية الإشراف الرسمي المقترن بشحّ الموارد المادية والبشرية والمعرفية من ناحية، وثقافة السوق التي تحوّل كثيرًا من هذه الأطر إلى دكاكين خاصّة من ناحية أخرى، وغياب هيئة تربوية عربية تُعنى بالموضوع.[٥٩]

يدرس غالبية الطلاب الفلسطينيين في إسرائيل في مدارس رسمية أو حكومية (٩٢٪).

التعليم المدرسي

١,٣. نظرة عامّة

يدرس غالبية الطلاب الفلسطينيين في إسرائيل في مدارس رسمية أو حكومية (٩٢٪)، بينما يرتاد الباقون (٨٪) مدارس أهليّة تتبع غالبيتها إرساليات دينية مسيحية،[٦٠] وتتركز في المدن مثل الناصرة وحيفا ويافا. تخضع هذه الأخيرة لسلطة الوزارة من حيث المناهج والإشراف، ويتلقّى معلموها رواتبهم من الحكومة، لكنّها تمتلك هامشًا ضيّقًا من «الحرية» يمكّنها من ممارسة شكل من أشكال الإدارة الذّاتية. لم تحظ ظاهرة هذه المدارس حتى الآن بدراسة عميقة، على الرغم من أهميّة تأثيرها على المشهد العام للتعليم العربي في إسرائيل.

تخضع المدارس العربية (الرسمية) لسلطة وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بالكامل؛ فهي التي تحدّد مناهج التعليم، وتتحكّم بتعيينات المدراء والمعلّمين. أفردت الوزارة منذ سنّ قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٥٣ جهازًا خاصّا للتعليم في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل (أطلقت عليه اسم جهاز «التعليم للعرب») يقف على رأسه مدير عامّ يشرف على عمل عدد كبير من المفتّشين/ات في الألوية المختلفة.

تخضع المدارس العربية (الرسمية) لسلطة وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بالكامل.

يذكر الباحث خالد أبو عصبة :»يعمل هذا الجهاز في ظروف غياب المساواة من جهة (عدم المساواة من حيث الاستثمار، وعدم المساواة في التعامل والاهتمام)، فالموارد

http://www.opoosoft.com

المخصّصة والمستثمرة في جهاز التعليم العربي ضئيلة نسبةً لما يستثمر في جهاز التعليم اليهودي، كما أنّ السياسات المحددة للمضامين والمناهج تحدد من غير إشراك المواطنين والمربين العرب كلّيًا.

يتجلّى هذا الأمر في مستوى نتائج الجهاز المتدنّية، من حيث مستوى التحصيل وإنجاز الطلاب العلمي، ومن حيث عدم رضى الجمهور العربي من سير عمله، وكذلك من الشعور بالغربة لدى الجمهور العربي إزاء الجهاز التعليمي»[٦١] .على سبيل المثال لا الحصر، تشير احصائيات نشرها مركز أدفا عام ٢٠١٠ إلى أنّ استحقاق شهادة «البغروت» (الموازية لشهادة التوجيهي) تبلغ نسبته بين الطلاب العرب ٣٨,٩٪ مقابل ٪ ٥٤,٤ في المدارس اليهودية.[٦٢] وفيما تشير نتائج اختبار «ميتساف»[٦٣] لعام ٢٠١٢ إلى ارتفاع في معدل التحصيل الأكاديمي العام للطلاب العرب، غير أنّ الفجوة في هذا المعدل بين المدارس العربية والمدارس اليهودية ما زالت قائمة.[٦٤]

ملامح شخصية الطالب العربي التي يهدف جهاز التعليم الرسمي إلى إفرازها،: شخصية «طحلبية» بدون جذور وطنية وثقافية، بعيدة عن واقعها الثقافي والسياسي، تشعر بدونية فلسطينيتها، وتمجّد «تنوّر» اليهود وتقدّمهم.

تشكّل على مدى أربعين عامًا عددٌ من اللجان الوزارية لفحص الموضوع و«النهوض بالتعليم لدى العرب».[٦٥] اللافت أنّ توصيات معظم هذه اللجان (وبعضها قد أوصى بتغييرات جذرية في مبنى الجهاز وعمله) بقيت حبرًا على ورق، وانحصرت في خانة «رد الفعل» على مطالبات هيئات مدنيّة تربوية وقانونية (مثل لجنة متابعة قضايا التعليم، ومركز عدالة). تميّز ردّ الفعل هذا «بالاعتراف بالمشاكل وعدم الاعتراف بحلولها، بصياغة تقارير ورميها في الأدراج، بخلق خطاب بلاغي فارغ من مضمون جوهري..»[٦٦] ما يؤكد وجود سياسة مع سبق الإصرار والترصّد لإبقاء الوضع على ما هو عليه، مع بعض التحسينات هنا وهناك.

قبل استعراض وضع التعليم في المدارس العربية والعوامل المؤثرة فيه، يجدر النظر أوّلاً إلى الدّور الذي من المفروض أن تقوم به المدرسة في تعليم الأجيال الصاعدة وتربيتها. يطرح التساؤل:هل هناك رؤيا جماعية تربوية واضحة في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل لأهداف التعليم المدرسي ومضامينه؟ ما هي ملامح الطالب العربي الذي تفرزه المدارس في وضعها الحالي، وما هي الملامح المنشودة؟ ربما كان هذا هو السؤال الأهم، لأنّه على خلفيته يمكن فحص ما هو قائم، وتخطيط سياسات تربوية بديلة للسياسات القائمة.

ترتسم في كتابات مرعي[٦٧]، والحاج[٦٨] وأبو عصبة[٦٩] ملامح لشخصية الطالب العربي التي يهدف جهاز التعليم الرسمي إلى إفرازها،: شخصية «طحلبية» بدون جذور وطنية وثقافية، بعيدة عن واقعها الثقافي والسياسي، تشعر بدونية فلسطينيتها، وتمجّد «تنوّر» اليهود وتقدّمهم. شخصية مقولبة تفتقر إلى الإبداع الفكري، وإلى الفردانية. وتطرّقت

http://www.opoosoft.com

الكتابات إلى عوامل كثيرة تتعلّق بأهداف التعليم الرسمي والتوزيع المجحف للميزانيات، وفقر البنى التحتية، و إشكاليات المناهج وتأهيل المعلمين، والخلل في أداء الجهات المسؤولة في السلطات العربية، ومكانة اللغة العربية في المدارس. فيما يلي ملخّص لكل من هذه العوامل، في محاولة لرسم واقع قد يحفّز الباحثين والقيّمين على التربية والتعليم على النظر في الأسئلة التالية:

- هل بمقدور هذا الواقع أن يجيب على أهداف التعليم التي يسعى الفلسطينيون في إسرائيل إلى تحقيقها؟
- ماذا يستلزم ذلك من تغييرات في مبنى الجهاز التعليمي القائم؟
- وأي دور ممكن أن تلعبه الهيئات المدنية الفلسطينية في هذا المضمار؟

٢,٣. السياسات التربوية لجهاز «التعليم للعرب»

١,٢,٣. الحضور الفلسطيني في أهداف التعليم الرسمي في إسرائيل

« تأسيس التعليم الأساسي في الدولة على قيم الحضارة اليهودية والإنجازات العلمية، وعلى حب الوطن والولاء للدولة وللشعب اليهودي، وعلى الخبرة الزراعية والحرف المهنيّة، والتدريب الطلائعي، والنضال لأجل مجتمع مبني على الحرية والمساواة والتسامح ومساعدة الآخرين وحب الإنسانية».[٧٠]

تأرجحت أهداف «التعليم للعرب» وفق الأهواء السياسية للحكومات المتعاقبة.

هذا ما ورد في قانون الدولة لعام ١٩٥٣، الذي غيّب الوجود العربي الفلسطيني، قوميةً وثقافةً، في البلاد تمامًا. ويذكر أبو سعد أنّه «على الرغم من أن العرب كانوا بشكل أساسي غائبين من تشكيل الأهداف العامة ذات التوجه اليهودي، فإنه لم تتم صياغة أهداف موازية لجهاز التعليم العربي»[٧١] عدّلت الكنيست الإسرائيلية هذا القانون عام ٢٠٠٠ لتضيف إلى أحد بنوده فقرة مقتضبة تخص المجتمع الفلسطيني في البلاد: « معرفة اللغة والحضارة والتاريخ والتراث والتقاليد الخاصة بالأقلية العربية وباقي المجموعات الأخرى في دولة إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المتساوية لكافة مواطني إسرائيل».[٧٢]

تأرجحت أهداف «التعليم للعرب» وفق الأهواء السياسية للحكومات المتعاقبة. فها هي ليمور لفنات، وزيرة التربية والتعليم في حكومة الليكود (٢٠٠٤) تتبنى سياسية تربوية تعتمد على ترسيخ القيم اليهودية والصهيونية أكثر فأكثر،[٧٣] تليها «يولي تمير» من حزب العمل (٢٠٠٧) التي بادرت إلى سابقة سياسية تربوية، إذ عيّنت أربع لجانٍ مشتركة بين الوزارة، وبين «لجنة متابعة قضايا التعليم العربي»،[٧٤] لفحص نواح مختلفة تتعلق «بتعليم العرب» في إسرائيل،[٧٥] اختصت إحدى هذه اللجان بفحص أهداف التعليم العربي ومضامينه، لكنّها فشلت في صياغة وثيقة مشتركة بين الوزارة وبين لجنة المتابعة.

http://www.opoosoft.com

كشفت النقاشات عن شرخ عميق وأساسي بين رؤية الطرفين لأهداف التعليم، حيث شدّد ممثّلو الوزارة على أهدافٍ أكاديمية عمليّة مثل تحسين تحصيل الطلاب في اللغة العربية والرياضيات، بينما شدّد ممثّلو لجنة المتابعة على أهمية تواصل الطالب العربي مع الرواية التاريخية– الاجتماعية للفلسطينيين. يُشار إلى أنّ توصيات اللجنة لم تخرج إلى حيّز التنفيذ، وجُمّد عملها منذ ذاك الحين.

برز في ظلّ هذا النقاش حول الحضور الفلسطيني في أهداف التعليم الرسمي، اهتمام الجهاز الرسمي بتدعيم فكرة «المواطنة». نذكر في هذا السياق الوثيقة التي صدرت عن لجنة «كريمنتسر» التي عيّنها الوزير آنذاك «أمنون روبنشطاين» (١٩٩٥)، ونصّت على أهمية وطرق تذويت المواطنة عند الطلاب.[٧٦] أكملت الوزيرة «تمير» هذه المبادرة، فأنشأت لجنة خاصة «لوضع سياسة تربوية عامة من أجل تعزيز الحياة المشتركة بين اليهود والعرب، مواطني دولة إسرائيل». من أبرز توصيات اللجنة دمج «التربية لحياة مشتركة» في المناهج التعليمية بأنواعها. لم ترَ توصيات اللجنة نور التطبيق، إذ سارع من خلف «تمير» على مقعد الوزارة (جدعون ساعر الليكودي) إلى تجميد تطبيق التوصيات.

قبل سنتين، بادر «المجلس التربوي العربي» والمنبثق عن لجنة المتابعة لقضايا التعليم العربي إلى طرح مسودة «أهدافٍ للتربية والتعليم للأقلية الفلسطينية في إسرائيل».[٧٧] من الملفت للنظر أنّ البنود الأولى من الوثيقة تركّز على الجوانب التربوية، والتعليمية والقيمية لأهداف التعليم (تربية إنسانية داعمة لقدرات الطالب وإبداعاته، تسهّل حراكه الاجتماعي وتعزّز انتماءه القومي والثقافي الفلسطيني. مقابل التركيز على العنصر القومي والتاريخي الصهيوني في البنود الأربعة الأولى من وثيقة أهداف التعليم الرسمي.

أفردت السلطة الإسرائيلية منذ سنّ قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٥٣، جهازًا خاصًا «لتعليم العرب» وقسّمته إلى ثلاث دوائر: التعليم العربي، والتعليم البدوي، والتعليم الشركسي.

٢,٢,٣. المبنى التنظيمي لجهاز التعليم

أفردت السلطة الإسرائيلية منذ سنّ قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٥٣، جهازًا خاصًا «لتعليم العرب» وقسّمته إلى ثلاث دوائر: التعليم العربي، والتعليم البدوي، والتعليم الشركسي. يقف على رأس كل دائرة مدير معيّن يخضع لسلطة المدير العام للجهاز. يذكر الحاج[٧٨] وأبو عصبة[٧٩] مميّزين لهذا الجهاز:

تخضع عملية تعيينات المدراء العرب في الدوائر المختلفة لتأثير (كما بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي) قرارات أجهزة الأمن الداخلي (الشاباك).[٨٠]

إقصاء العرب من مواقع اتخاذ القرارات المهمة، وحصر دورهم في تسيير الأمور الإدارية البسيطة بعيدًا عن رسم السياسات. ورد ذكر ذلك حتى في وثيقة رسمية صادرة عن الوزارة عام ٢٠٠٠، إذ جاء: «العرب ليسوا شركاء في صنع القرار، ولا في وضع

http://www.opoosoft.com

سياسة وزارة التربية والتعليم وبلورتها».[٨١]

إحدى المبادرات لتجمع عدد من الهيئات المدنية (وبدعم من لجنة متابعة قضايا التعليم العربي) هي إقامة مجلس تربوي عربي «يجسد الحق الجماعي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل بإدارة ذاتية لشؤونه التربوية- الثقافية، ويشكل خطوة باتجاه تحصيل الاعتراف بالتعليم العربي، كتعليم ذي خاصية قومية وثقافية جماعية».[٨٢] يسعى المجلس إلى أن يكون مرجعية مهنية تربوية للتعليم العربي في إسرائيل، من خلال «إقامة مديرية تربوية وسكرتارية تربوية عربية مهنية، ضمن وزارة التربية والتعليم». إلاّ أنّ هذا المجلس لم يحظ حتى اليوم بأي اعتراف أو موقع قانوني.

المناهج الدراسية

معظم المناهج الدراسية في مراحل التعليم المدرسي المختلفة مترجمة عن العبرية (باستثناء منهاج اللغة العربية)، مع محاولات «لتعريبها» لا تتعدى الرتوشات اللغوية، مثل تبديل الأسماء العبرية للأشخاص إلى أسماء عربية (ولكن الحفاظ على أسماء الأماكن بالعبرية مثلاً). تخلق هذه المناهج المترجمة إشكاليات عديدة منها:

معظم المناهج الدراسية في مراحل التعليم المدرسي المختلفة مترجمة عن العبرية.

- تتعاطى النصوص مع سياقات ثقافية غريبة عن الطالب العربي، ففي كتاب الموطن للصف الثاني مثلاً وصفُ مصوّر «للبيئة القريبة منّا» تظهر حارة في مدينة، تضمّ بنايات عالية وحديقة عامة ومكتبة وغيرها ممّا يفتقده أغلب الطلاب الفلسطينيين الذين يسكنون القرى، ناهيك عن الطلاب البدو!
- تخلو مناهج التاريخ والموطن والجغرافيا، ابتداءً من المراحل الابتدائية، من أيّ ذكر للرواية التاريخية الفلسطينية، فيما تؤكّد على الحق التاريخي للشعب اليهودي في البلاد.[٨٣]
- يتضمن عدد من المناهج الدراسية مهام تعلّمية تتطلب من المدرسة أو الطالب أن يتواجد في بيئة غنيّة تكنولوجيًا (مثل وجود حواسيب كافية في المدرسة، أو الارتباط بشبكة الانترنت). يبدو ذلك ضربًا من الدعابة في أبنية مدرسية متداعية تفتقر إلى التجهيزات الأساسية، وبخاصّة في تجمّعات سكنية عربية ما زالت تفتقد إلى خطوط الكهرباء والماء، مثل التجمعات البدوية في النقب.
- تعجّ المناهج المترجمة إلى العربية بالأخطاء اللغوية، ما يخلق بلبلة لدى الطالب، ويعيق اكتسابه للغة عربية سليمة.

http://www.opoosoft.com

٤,٢,٣. الموارد المادّية

يخلص أبو عصبة إلى أنّ «الصورة العامة لمسألة الموارد والاستثمار في الجهاز المذكور، تشير إلى وضع من انعدام الاستثمار مقارنة بالاستثمارات الموجهة لباقي تيارات التعليم، بما في ذلك التعليم اليهودي الرسمي. إذ يحظى جهاز التعليم العربي بأيام إرشادية وتوجيهية أقل من غيره، وبحجم استثمارات أقلّ كذلك في إعداد ووضع البرامج التربوية الخاصة،[٨٤] واستثمار ضئيل في كل ما يتعلّق بالتعليم المنهجي، وساعات تفتيشية أقل من غيره. كما أنّ البنى التحتية للمنشآت والمدارس في جهاز التعليم أكثر تداعيًا».[٨٥]

٥,٢,٣. المدراء والمعلمون

لعلّ أهم عنصر في عملية التربية والتعليم هو العنصر الإنساني. فعلى الرّغم من أنّ الموارد المادية تلعب دورًا مهمًا في النهوض بالتعليم، إلاّ أنّ النظر في نجاح بعض التجارب التربوية في مناطق «محرومة اجتماعيًا واقتصاديًا» يلفتنا إلى الأثر الكبير الذي يمكن أن يحدثه مدير أو مديرة مدرسة وطاقم معلمين، يرون في أنفسهم «قادة تغيير» أكثر من مزوّدي خدمات تكنوقراطيين. في الحديث عن مدراء ومعلمي المدارس، من المهم تفحّص النقاط التالية:

- **تأهيل المعلمين**: أشارت معطيات جهاز الإحصاء المركزي لعامي ٢٠٠٧–٢٠٠٨ إلى أنّ نسبة الطلاب الجامعيين الذي يدرسون في معاهد وكليات إعداد المعلمين تبلغ ٣١,٢٪ من مجمل الطلاب الذين يدرسون في هذه الأطر، وهي نسبة عالية إذا أخذنا بالاعتبار أنّ العرب الفلسطينيين يشكلون ما يعادل ٢٠٪ من سكان الدولة. يدرس هؤلاء الطلاب في كليات عربية (مثل كلية المعلمين العرب في حيفا) أو في كليات عبرية بعضها يخصص مساقات دراسية لتأهيل المعلمين «العرب» و«البدو» و«الدروز».

سيطرت المؤسسة الحاكمة والتربوية الإسرائيلية على تأهيل المعلمين منذ السنوات الأولى للدولة، وتحكّمت بالمضامين التي تروّج للرواية الصهيونية وتلغي الوجود الحضاري والتاريخي للفلسطينيين، ما أنتج صورة للمعلم اللاسياسي، الموظّف التقني المنشغل بتمرير مضامين محددة سلفًا.

يستعرض إغبارية في بحث حول سياسات تأهيل المعلمين العرب، عدة تحديات، لعلّ أهمّها:

تبعية أهداف تأهيل المعلم العربي لأجندة التطوير المهني للمعلم العبري.

محدودية الإدارة الذاتية والقدرة على تطوير الخاصية الثقافية في الكليات العربية، وغياب التمايز التربوي بينها.

http://www.opoosoft.com

غياب معايير الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالأداء المهني لإدارات الكليات ولجان التدريس ومجالس الأمناء والإدارات الجماهيرية.
ضعف تداخل الكليات بالعمل الأهلي والمجتمعي.[٨٦]

- **تعيينات المدراء والمعلمين**

تحكّمت السلطة الأمنية الإسرائيلية منذ سنوات الحكم العسكري وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، إلى حدّ كبير، بتعيين مديري المدارس العربية الرسمية، وبفصل المعلمين إذا ما تجرأوا على الخروج عن المضامين التي حدّدتها لهم المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة.[٨٧] ما زال هذا الشبح يخيّم على تعيينات مدراء المدارس الرسمية حتى اليوم، وإن بطرق خفيّة. أمّا تعيينات المعلمين فهي عرضة في كثير من الأحيان إلى اعتبارات طائفية (كما هو الحال في المدارس الأهلية) أو اعتبارات حمائلية وعلاقات شخصية بين المعلم ومدير المدرسة أو رئيس السلطة المحلية، وقد تتدخل فيها الرشاوى والمحسوبيات، ما ينأى بتعيين المعلمين عن الكفاءات المهنية والخبرة التربوية.

٦,٢,٣ الأجواء التعلّمية في المدرسة العربية

يصف مرعي الأجواء المدرسية العربية بأنّها تفتقر إلى: أنماط وأساليب تعليم نوعيّة، تنمية التفوق والامتياز في التحصيل، التفكير الأصيل، والتفكير الناقد والإبداعي.[٨٨] ويخلص أبو عصبة في استعراضه للتحديات النوعية في التعليم العربي إلى أنّ « الطالب يتخرج من الجهاز الرسمي وهو لا يكتسب معرفة ديناميكية بالعالم الآخر وبنفسه، وإنما يكتسب معرفة جامدة صورية مقولبة تعكس الماضي أكثر من الحاضر والاستعداد للمستقبل.[٨٩] ويورد أبو عصبة عن طرائق التدريس المتبعة في أغلب المدارس العربية :»على الرغم من تكثيف الجهود بتغيير أساليب التدريس، فما زال يغلب على التعليم في جهاز التعليم العربي الطابع النظري، والاستمرار في الأساليب التقليدية التي تكرس حفظ المعلومات واسترجاعها في عمليتي التعليم والتقويم (أسلوب الإيداع البنكي)، ما يقلل من الاهتمام بالمهارات التعليمية والذهنية العليا، والمهارات الاجتماعية الضرورية، وتعويد الطلاب على حلّ المشكلات ومواجهة المواقف المستجدة، وتشجيعهم على المبادرة وتحمل المسؤولية، وتنمية جوانب الإبداع والابتكار.[٩٠]

يشير حيدر في بحثه حول «العملية التربوية والثقافية في المدارس العربية في إسرائيل»، إلى عجز المدارس العربية عن رؤية نفسها كمؤسسات تربوية وثقافية، تنقل القيم الإنسانية والاجتماعية من خلال أنشطة مباشرة، وأيضًا من خلال أنظمة الضبط

http://www.opoosoft.com

والمكافأة والعقاب، والنظام التعليمي والإداري. إنّ الطابع الغالب للمدارس العربية هو كونها «مصنع علامات»، حيث التحصيل الدراسي هو الأهم، وكونها مؤسسات جامدة تتميّز بالروتين والثبات، «وتحمل نظرة تربوية حتمية لا ترى إمكانية تطوير الفرد وتغيير سلوكه ومستوى تحصيله وإنجازاته بواسطة تحسين الظروف والبيئة واستخدام الحوافز المادية والمعنوية».[٩١]

تتطرّق الأدبيات المهنية إلى عوامل أخرى تؤثّر على طبيعة الأجواء التعلّمية في المدرسة العربية، منها ظاهرة «تآكل» المعلّم، وارتباطها الوطيد بشعوره «بالمقدرة الذاتية» التي تتأثر إلى حدّ كبير بالمناخ المهني والاجتماعي السائد في المدرسة.[٩٢]

٧،٢،٣ دور السلطات المحلية العربية

تمارس السلطة المحلية في البلدات العربية دورًا مؤثرًا في تشكيل المدارس مبنًى ومضمونًا. فأقسام المعارف (المسؤولة عن التربية والتعليم في السلطة المحلية) تملك القدرة على تشكيل السياسات التعليمية من خلال وضع «عناقيد» تعليمية للمدرسة، والمساعدة في تجنيد موارد إضافية من أجسام وهيئات خاصة، وفي بناء مراكز للاحتراف المهني للمعلمين والمدراء، وفي تزويد خدمات التقييم لأداء المدارس.

هناك عدد من المعيقات لعمل السلطات المحلية العربية في هذا المضمار: أولّها شحّ الميزانيات الحكومية المرصودة لها عمومًا، وثانيًا: ضعف في الثقافة التنظيمية في السلطات المحلية نتيجة لخلل في أنماط العمل، وتدنّي مستوى تأهيل الطواقم العاملة وتعليمها، وثالثًا: صراعات داخلية في السلطة المحلية على خلفية سياسية أو حمائلية. تضعف هذه العوامل التواصل مع الجهات الحكومية المسؤولة عن تمويل أو تزويد خدمات في مجالات التربية والتعليم، وتؤثر على سهولة وصول هذه الخدمات إلى المدارس.[٩٣]

٨،٢،٣. مكانة اللغة العربية

تشير نتائج امتحانات «ميتساف» السنوية في اللغة العربية في المدارس الابتدائية والإعدادية العربية إلى ضعف عام في تمّكن الطالب العربي من لغته الأم، ثروةً واستخدامًا. وعلى الرّغم من أنّ لغة التدريس في المدارس هي العربية، إلاّ أنّ عددًا من العوامل تؤثر في تدنّي مستواها في التعليم المدرسي:

- تأهيل المعلمين: إنّ «فاقد الشيء لا يعطيه»، وينطبق ذلك على غالبية جمهور المعلمين الذين يتلقون تعليمهم الأكاديمي باللغة العبرية.
- ازدواجية اللغة العربية ما يصّعب على الطالب، وبخاصة في المراحل الأولى، فهم اللغة

http://www.opoosoft.com

واستخدامها في عملية التعلّم. يزداد الأمر سوءًا في حالة الفلسطينيين في إسرائيل لغياب اللغة من الحيّز العام.

- المناهج الدراسية المترجمة عن العبرية والتي تعجّ بالأخطاء اللغوية والإملائية ما يزيد من صعوبة فهمها، ويكسب الطلاب تدريجيًا معرفة خاطئة بأصول اللغة وقواعدها.
- كتب تعليم العربية: اتسمت مناهج العربية الرسمية لسنين طويلة بتفريغها من المضامين العاطفية والقومية والثقافية التي يمكن أن يتواصل معها الطالب العربي، وركّزت على الجانب الاتصالي التقني للغة.[٩٤]

من مخرجات جهاز التعليم

يشهد جهاز التعليم في المدارس الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، تصاعد ظاهرتين مثيرتين للقلق: التسرب من المدرسة، والغش في امتحانات البغروت. وعلى الرّغم من انتشار الظاهرتين في المدارس اليهودية، إلاّ أنّ حدّة الانتشار تتضاعف في المدارس العربية.

بلغت نسبة الغش في امتحانات البغروت عام ٢٠٠٩ في المدارس العربية تسعة أضعاف ما كانت عليه في المدارس العبرية.

التسرّب من المدارس

تشير إحصائيات نشرتها لجنة خاصة في الكنيست لفحص موضوع التسرب (٢٠٠١) إلى أنّ نسبة الفتيان والفتيات الذي لا ينهون تعليمهم الثانوي في المجتمع الفلسطيني في البلاد تصل إلى ٣٠٪ .[٩٥] من أسباب تفشي هذه الظاهرة: الفقر، وصعوبة تأقلم الطالب العربي مع أجواء المدرسة ومضامينها، نقص في الخدمات التربوية والعلاجية المرافقة في المدارس، وغياب أطر تعليم تكنولوجي ومهني.

تلقي ظاهرة التّسرّب بظلالها على المشهد الاجتماعي العام، فالطلاب المتسرّبون يُلفظون إلى الشوارع ويكونون أكثر عرضة لتعاطي المخدرات والتعرض للعنف، ناهيك عن صعوبة تقدّمهم الاجتماعي والاقتصادي في ظلّ غياب تأهيل أكاديمي مناسب.

٢,٣,٣. الغش في امتحانات البغروت

يعدّ الغش في الامتحانات، وبخاصة امتحانات البغروت، ظاهرة آخذة في الازدياد في المدارس الإسرائيلية، لدرجة أنّ الكنيست عيّن لجنة خاصة لدراستها في عام ٢٠١١ إثر فضيحة تسريب امتحان البغروت في موضوع الرياضيات. تشير معطيات وزارة التربية والتعليم إلى أنّ نسبة الغش في امتحانات البغروت عام ٢٠٠٩ بلغت في المدارس العربية تسعة أضعاف ما كانت عليه في المدارس العبرية. يعزو الباحثون التربويون انتشار «ثقافة

http://www.opoosoft.com

الغشّ» في المدارس العربية على هذا النّطاق الواسع إلى عوامل اجتماعية وتربوية، وأخرى تتعلّق ببنية المدرسة العربية وثقافة التعليم السائدة.

تزداد خطورة الظاهرة حين يتضّح حجم مشاركة المعلمين وأحيانًا مدراء المدارس والأهل في تشجيع الغش، إذ تصل الأمور إلى بيع الامتحانات وشرائها، من منطلق المنافسة على إحراز نتائج عالية. تكمن خطورة هذه الظاهرة في أبعادها التربوية والتعليمية والاجتماعية. فالطالب يكتسب قيمة أخلاقية سلبية للغاية: «كل شيء مباح، والغاية تبرّر الوسيلة» ما ينعكس على سلوكياته الاجتماعية لاحقًا. تؤثّر ثقافة الغش على ثقة الطلاب بمصداقية المؤسسات التعليمية، ودافعيتهم للتعلّم، كذلك تشكّل عائقًا أمام احتمالات قبولهم للتعليم الجامعي. تعفي ثقافة الغش المدرسة، على نحو ما من مسؤوليتها عن تطوير عملها التربوي والأكاديمي، وتحوّلها من صرح تعليمي- تربوي إلى «مصنع علامات» يصدّر منتوجات بخسة ومن الصنف الرّديء!

http://www.opoosoft.com

إجمال

إنّ المعركة على الفضاء المدرسي هي المعركة على مستقبل النّشء الجديد. اللاعبون كثُرٌ: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، الأهل، المربّون والمعلمون والمدراء، والهيئات المدنيّة التي تُعنى بالموضوع. لكّل من هذه المجموعات نقاط قوة ونقاط ضعف، والقدرة على التّحكّم في قوانين اللعبة إلى حدّ ما. ولكّل منها أهدافه الخاصة من المدرسة: فالبعض يرى أنّ دور المدرسة الأساسي هو في التحصيل العلمي، والآخر يرى الدّور الأهم في بناء هوية جماعية فلسطينية، وفي تعزيز اللغة العربية. هناك من يرى في المدرسة وسيلة للحفاظ على التمايز الاجتماعي والطبقي (مثل المدارس الأهلية التي تعيد إنتاج الشرائح الاجتماعية ذاتها)، وهناك من يخالف ذلك تمامًا، فيرى في المدرسة فسحة لتحرير الطلاب من انتماءاتهم العائلية والطائفية والطبقية، وزجّهم في فضاء من المساواة والتنافس الإيجابي، ما يساهم في تطوير شخصيات مبدعة، متفرّدة، وناقدة. المدرسة كوكيل لتغيير ديمقراطي اجتماعي.

عليه، فإنّ المعركة على الفضاء المدرسي والتربوي لا تقتصر على المواجهة بين المجتمع الفلسطيني وبين مؤسسات الدولة الإسرائيلية، وإنّما تتعداها إلى داخل المجتمع الفلسطيني لتدور حول السؤال الأساسي: ما هي الأدوار التي يفترض أن تقوم بها المدرسة ضمن مشروع تربوي متكامل ومستدام لتطوّر المجتمع الفلسطيني مع الحفاظ على خصوصيته القومية–الثقافية–اللغوية؟

يقودنا هذا السؤال إلى التحدي الثاني الذي يتصّل بكيفية الموازنة بين متطلّبات الحفاظ على الهويّة وبين التواجد في جهاز تعليمي خاضع للسلطة الإسرائيلية مبنىً ومضامين؟ هل تمرّ الطريق عبر مبادرات أهلية لبناء مدارس وأطر تربوية خاصّة، أم عبر المواجهة المفتوحة مع الوزارة؟

هذه أسئلة مشرّعة لنقاش من المهم أن يشارك فيه جميع الأطراف: المدرسة والطلاب والأهل والسلطات المحلية العربية، والهيئات المدنية الناشطة في المجال.

http://www.opoosoft.com

الهوامش

1 http://www.aljabha.org/index.asp?i=65110
2 http://www.aljabha.org/index.asp?i=64994
3 http://www.aljabha.org/index.asp?i=65636
4 http://www.aljabha.org/?i=71386
5 http://www.aljabha.org/?i=71501
6 http://www.aljabha.org/?i=73267

٧ من مقالة «نعم ضدّ الإمبريالية وضد النظام»، موقع الجبهة، ١٦/٩/٢٠١١. راجع أيضًا مواقفه في مقالته: «خطاب الأسد..أسئلة» والمنشور في الموقع نفسه بتاريخ ١٤/١/٢٠١٢، كذلك مقالة «إطالة نزيف سورية.والمستفيدون» بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٢.

8 http://www.aljabha.org/?i=73222
9 http://www.aljabha.org/?i=73380
10 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1153652
11 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1149133
12 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1140707
13 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1149920
14 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1154819
15 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1146194
16 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1146194
17 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=89304
18 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=93677
19 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=87901
20 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=88774
21 http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013283071/20/01/.html
22 http://www.alarab.net/Article/509290
23 http://www.alarab.net/Article/510077
24 http://www.aljabha.org/index.asp?i=74139
25 http://www.alarab.net/Article/510727
26 http://www.aljabha.org/index.asp?i=74170
27 http://www.aljazeera.net/news/pages/e33b951c-b45b-47a2-ab989-b555a029efd
28 http://www.aljabha.org/index.asp?i=74170
29 http://www.aljabha.org/?i=72818
30 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=85192
31 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=96636
32 http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=85337
33 http://adalah.org/?mod=articles&ID=1512
34 http://adalah.org/Articles/1520/%D8%A7%D984%%D985%%D8%AD%D983%%D985%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D985%%D8%B1%D983%%D8%B2%D98%A%D8%A9-%D981%%D98%A-%D8%AA%D8%B1%D981%%D8%B6

٣٥ الحدث أعلاه هو بمبادرة شباب وشابات عبلين – شباط ٢٠١٣. للتصدي لظاهرة العنف والجريمة، والتي راح ضحيتها هذا الأسبوع شاب في مقتبل العمر. وأثناء كتابتنا لهذا البحث/ المقال.

٣٦ لجنة التحقيق البرلمانية في موضوع استيعاب عمال عرب في الخدمة العامة، موضوع العمل والعنف في المجتمع العربي. يوم ١٢/٢/١٣ط، بروتوكول رقم ٢٦، ص ٣.

٣٧ أشارت تقارير نشرها مدى الكرمل إلى قضيّة العنف الاقتصاديّ ضدّ النساء.

٣٨ تقرير اللجنة المكلفة بفحص موضوع حالات قتل فتيات ونساء عربيات (١٢/١٢/٢٠١٢)، وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية– (تقرير داخلي).

٣٩ سماح سلايمة اغبارية. «مشكلة العنف ضد المرأة الفلسطينية في إسرائيل **مجتمع ومواقف**. تشرين الثاني ٢٠١٢. إصدار: مركز مساواة– حيفا. ص ١٢–١٣.

٤٠ جدير بالإشارة أنّ التقارير الرسميّة تتبع تقسيمات لا تعكس الصورة الدقيقة لعدد النساء العربيّات. فالتقرير المعتمَد –تقرير وزارة الرفاه للعام ٢٠٠٩، الصادر عام ٢٠١٠– لم يشمل ضمن تعريف القوميّة لدى النساء العربيّات كلاًّ من النساء الدرزيّات والبدويّات، بل صُنِّفن تحت خانات أخرى. بناء على ذلك، يتحدّث التقريرعن وجود ٢٨٪ (لا ٣٣٪) هنّ نساء عربيّات من مجْمل النساء في الملاجئ. راجع/ي هناك، ص ٥–٦ (اقتباس لدى عبده، جدل ٢٠١٠).

٤١ أورلي الماجور–لوطن. «**العنف ضد النساء– تركيز معلومات لسنة ٢٠١١**». مركز البحث والمعلومات– الكنيست. ٢٣/١١/٠٩ – ص ٨.

٤٢ موقع جمعيّة نساء ضدّ العنف: ٣٠/١٢/٢٠٠٩.

٤٣ أورلي الماجور–لوطن، مصدر سابق، ٢٣/١١/٠٩ –ص ٩.

http://www.opoosoft.com

٤٤ ايتي فايسبلاي. تقييم تاثير البرنامج بلد بدون عنف – على العنف ضد الاولاد والشبيبة. مركز البحث والمعلومات– الكنيست–. ٢٠١٠/١٠/٢٥، ص ٢٧.

٤٥ المصدر السابق، ص ٢٨.

٤٦ المصدر السابق، ص ٣١.

٤٧ (دافنة سيدس–كوهين وشموليك حيزكياه). ورقة معلومات– العنف ضد المسنين والتنكيل بهم. مركز البحث والمعلومات– الكنيست. ، ١٧ حزيران ٢٠٠٨.

٤٨ المصدر السابق، ص ٢.

٤٩ المصدر السابق، ص ٢.

٥٠ ايتي فايسبلاي . معطيات منتقاه– مصدر سابق، ص ١١.

٥١ خالد أبو عصبة. «ظاهرة العنف لدى الطلبة في جهاز التربية والتعليم». **العنف في المجتمع الفلسطيني: أنواعه، دوافعه وطرق معالجته– جدل**، ع ٦ (حزيران ٢٠١٠). اصدار: مركز مدى الكرمل –حيفا.

٥٢ نضال عثمان. «العنف المجتمعي على الأجندات السياسية. **مجتمع ومواقف**. تشرين الثاني ٢٠١٢. إصدار: مركز مساواة– حيفا. ص ٤–٥.

٥٣ مروان دويري. «قراءة منظومية للعنف في مجتمعنا». **العنف في المجتمع الفلسطيني: أنواعه، دوافع وطرق معالجته- جدل**، ع ٦ (حزيران ٢٠١٠). اصدار/ مركز مدى الكرمل– حيفا.

٥٤ الحاج، ماجد (١٩٩٦). **جهاز التعليم العربي في إسرائيل، تغيير أم سيطرة؟** القدس: منشورات ماجنس، الجامعة العبرية.

٥٥ للمزيد حول نشاط بعض الهيئات الفاعلة في حقل الطفولة المبكرة من أجل تطبيق هذا القانون على نحوٍ عادل في المجتمع العربي، أنظر/ ي موقع «مشاركة» musharaka.org.

٥٦ نجحت هذه الجهود في تغيير معايير أفضلية تطبيق القانون من معايير قومية إلى اقتصادية– اجتماعية، مما مكّن ضمّ عدد من البلدات العربية التي تندرج في أسفل السلم الاقتصادي –الاجتماعي إلى قائمة البلدات التي تتبوّأ سلم الحاجة إلى مساعدات حكومية في بناء الروضات وتجهيزها. بَيْد أنّ عدد هذه البلدات ضئيل، وما زالت هناك حاجة إلى المزيد من العمل والضغوط من أجل ضمان توزيع المساعدات الحكومية على نحو عادل.

للمزيد أنظر/ي: إسبانيولي نبيلة: **واقع التربية في جيل الطفولة المبكرة في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، إصدار «مشاركة»، ومركز الطفولة– الناصرة، ٢٠٠٨.

٥٧ تقرير عن أوضاع تربية الطفولة المبكرة في الوسط العربي في إسرائيل: مميزات، معطيات واستنتاجات، إصدار منتدى الوفاق المدني وصندوق إبراهام، ٢٠٠٥.

٥٨ على الرغم من الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لإصدار «برنامج إطار» و «خطوط موجّهة للعمل في رياض الأطفال» وبعض المناهج الخاصة بالتربية البدنية واللغة ، إلاّ أنّ هذه الموارد تبقى مترجمة عن العبرية، مع تعديلات شكليّة لتلائم المربية العربية.

٥٩ هناك بوادر لتشكيل مثل هذه الهيئة، نذكر منها مبادرة «مشاركة» وهي ائتلاف لأربع هيئات مدنية تعنى بقضايا الطفولة المبكرة، وتعمل على تطوير المجال.

٦٠ نشهد في السنوات الأخيرة مبادرات أهليّة لبناء مدارس خاصّة مثل مدرسة مسار في الناصرة، وحوار في حيفا، ومدرسة يافا العربية الديمقراطية

٦١ أبو عصبة، خالد.(٢٠٠٦) **جهاز التعليم في إسرائيل**، مدار، رام الله.

٦٢ تقرير مركز أدفا (٢٠١٢): **استحقاق شهادة البغروت وفق مكان السّكن** (بالعبرية).

٦٣ إختبار «ميتساف» (מי"צ"ב): اختبار قطري سنوي لقياس النجاعة والنماء، ويجرى في أربعة مواضيع دراسية: لغة الأم، الإنجليزية، العلوم والرياضيات، ويشارك فيها طلاب من الصفوف الخامس–الثامن.

٦٤ للإطلاع على نتائج الامتحانات بالتفصيل أنظر/ي:

http://cms.education.gov.il/NR/rdonlyres/59CFD816-EF48-4B01-B28A-8270D753069D/148425/Hesegim_Report_2011_15042012_f.pdf

٦٥ من بين هذه اللجان نذكر: لجنة يادلين (١٩٧٢)، لجنة بيلد (١٩٧٥)، لجنة هراري (١٩٨٦) لجنة بن بيرتس (١٩٩٩)، لجنة غولدشطاين (١٩٩٩) لجنة كاتس (١٩٩٩)، لجنة لبيد (٢٠٠٣) ولجنة دوفرات (٢٠٠٣). z

٦٦ جبارين، يوسف. إغبارية، أيمن: تعليم في الانتظار، **دراسات** ٢٠١٠ .

67 Mari,S.(1985) The Future of Paestinian Arab Education in Israel,**Journal of Palestine Studies**,vol.14,no.2;pp.52-73

٦٨ الحاج، ماجد.(١٩٩٦) المصدر السابق.

٦٩ أبو عصبة، خالد.(٢٠٠٦) المصدر السابق.

٧٠ البند ٢ من قانون التعليم الحكومي لعام ١٩٥٣.

٧١ أبو سعد، إسماعيل. (٢٠٠٦). «مناهج التعليم العربي في إسرائيل: أداة لتجهيل الفلسطينيين العرب». المنتدى الفكري الثاني. في: **العرب في الأدب ومناهج التعليم الإسرائيلية**. إعداد إسماعيل أبو سعد، سمير محاميد، إبراهيم أبو جابر، صالح أحمد. إصدار: مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم. ص ١١ – ٤٢.

٧٢ الفقرة ١١ في البند ٢ للقانون

http://www.opoosoft.com

٧٣ للمزيد أنظر/ي: ابو عصبة، خالد (٢٠٠٦) ص ١٥٠

٧٤ لجنة متابعة قضايا التعليم العربي هي لجنة شعبية تأسست عام ١٩٨٤، وانبثقت عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. تواكب اللجنة عمل الجهاز التعليمي، وتسعى إلى تعميق دور المجتمع العربي في رفع سقف التعليم وتحسينه. لا تملك اللجنة آليات تنفيذية لتطبيق مناهج أو برامج في المدارس.

٧٥ للاطلاع على تفاصيل عمل هذه اللجان، أنظر/ ي: جبارين، يوسف وإغبارية، أيمن: (٢٠١٠) تعليم في الانتظار: السياسات الحكومية والمبادرات الأهلية للنهوض بالتعليم العربي في إسرائيل، دراسات.

٧٦ لجنة التوجيه للتربية للمواطنة (١٩٩٦) . أن نكون مواطنين، التربية على المواطنة. يذكر أنّه ورد في هذه الوثيقة لأول مرة ذكر العرب «كأبناء للشعب الفلسطيني».

٧٧ للاطلاع على بنود الوثيقة كاملة، أنظر/ ي: www.dirasat-aclp.org/arabic/files/ahdaf.doc

٧٨ الحاج، ماجد.(١٩٩٦) المصدر السابق.

٧٩ أبو عصبة، خالد.(٢٠٠٦) المصدر السابق.

٨٠ حول تاريخ تدخّل أجهزة الأمن الداخلي في تعيينات المدراء والمعلمين وفصلهم، أنظر/ي: عبده-مخول، جنان. أ(٢٠٠٧). «بين التعليم العربي والتعليم للعرب: سياسات التغييب وإمكانات التصدي». في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، شتاء ٢٠٠٧، ع ٦٩. ص ٩٥- ١٠٧.

٨١ غولان، دفنة. (٢٠٠٠) **عدم المساواة في التعليم- تحديات أمام سد الفجوات**، وزارة التربية والتعليم. القدس، ص ٢.

٨٢ عن تعريف المجلس، أنظر/ي: http://www.dirasat-aclp.org/arabic/index.asp?i=657

٨٣ راجع في هذا السياق البحث الذي أعدته جمعية الثقافة العربية (٢٠١١)حول مناهج التاريخ والموطن والجغرافيا والإنكليزي والفنون للمدارس العربية.

٨٤ مثل برامج «شاحر»، والتي تهدف إلى سدّ الفجوات التعليمية والتربوية بين شرائح مجتمعية مختلفة.

٨٥ أبو عصبة، خالد (٢٠٠٦).

٨٦ إغبارية، أيمن.(٢٠١٠) **سياسات تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل واستحقاقات الهوية**، مركز دراسات.

٨٧ كوهين، هيلل (٢٠٠٦). **«عرب جيدون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل – وكلاء ومشغلون، عملاء ومتمردون، أهداف وأساليب»**. القدس: كيتر.

88 Mari,S.(1985) The Future of Paestinian Arab Education in Israel,Journal of Palestine Studies,vol.14,no.2;pp.5273-

٨٩ أبو عصبة، خالد.(٢٠٠٦) الرؤية التربوية والتخطيط الاستراتيجي لجهاز التربية والتعليم العربي في إسرائيل، وثيقة قُدمت للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ونوقشت وأقرّت في لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، وصدر ملخص عنها ضمن **«التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل»**، كانون الأول ٢٠٠٦، واعتُمدت في المؤتر السابع للتعليم العربي، نيسان ٢٠٠٨).

٩٠ أبو عصبة، خالد. المصدر السابق.

٩١ حيدر، عزيز : العملية التربوية والثقافية في المدارس العربية في إسرائيل، **مجلة الكرمة**، عدد ٢، ٢٠٠١.

٩٢ طربيه، حمد.(١٩٩٩) **تآكل المعلم العربي كنتاج لتصور «مقدرته الذاتية» والمناخ الاجتماعي في المدرسة**، رسالة مقدمة إلى جامعة حيفا للحصول على درجة دكتوراة.

٩٣ للمزيد عن دور السلطات المحلية، أنظر/ي: أبو عصبة، خالد. وعرار، خالد: **مواقف ورؤى المسئولين عن جهاز التعليم في السلطات المحلية العربية في إسرائيل**، مجلة جامعة، عدد ١٣ (٢٠٠٩) ص ١٣٥.

٩٤ أمارة، محمد: **اللغة العربية في إسرائيل، سياقات وتحديات، دراسات** (٢٠١٠).

٩٥ للاطلاع على التقرير الكامل للجنة، أنظر/ ي: htm#3.4-http://www.knesset.gov.il/committees/heb/docs/school15

http://www.opoosoft.com